المُستقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليميًّا ودوليًا، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

شروط النشر لمجلة «المستقبل العربي» متوفرة على الرابط: <http://caus.org.lb/ar>

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.or3g>

3 ـ دار منظمة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

للأفراد	**للمؤسسات**
120$ للنسخة الورقية.	150$ للنسخة الورقية.
10$ للنسخة الإلكترونية.	40$ للنسخة الإلكترونية.
130$ للنسختين الورقية والإلكترونية.	180$ للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **ستة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الرابعة والأربعون | الحادية عشرة وخمسمئة | أيلول/سبتمبر 2021

المحتويات

■ دراسات

□ **مدنية المجتمع والدولة من وجوه التجدد الحضاري** ..... ساسين عساف 7

تبحث هذه الدراسة في الأسس الفكرية العلمية لبناء المجتمع المدني. وترى الدراسة أن "المجتمعات الأهلية" ومنظومات قيمها ومعارفها هي البنى السائدة في معظم البلدان العربية رغم تخلّفها وحروبها الداخلية. فالمجتمع المدني غير محقّق حضاريًا وثقافيًا وسياسيًا في سياقات الدساتير والقوانين والأنظمة العامة للمجتمع والدولة. إنّه موجود في بعض البناءات الفكرية أو النظرية لعدد غير قليل من المثقّفين العرب المستنيرين والعاملين فعلًا لبناء مجتمع عربي جديد تنتظم فيه العلاقات بين أبنائه على دساتير وقوانين مدنية وتقوم فيه دولة الحق والقانون والمواطنة، ويستهدي سبل تنمية الإنسان بتأمين حقوقه الطبيعية وخصوصًا الحق في الحياة الحرّة والكريمة.

□ **علاقة المجتمعات العربية والغربية بلغاتها في ميزان منظور فكري مختلف** ..... محمود الذوادي 15

يدرس هذا البحث علاقة بعض المجتمعات المغربية المعاصرة (تونس والجزائر والمغرب) بلغاتها. تستعمل الدراسة مفهومْ العلاقة الطبيعية باللغة لإلقاء الضوء على تلك العلاقة. تنقسم العلاقة باللغة إلى فرعين: علاقة طبيعية فطرية وأخرى مكتسبة. فاللغة منظومة من الكلمات لا يمكن أن توجد أصلًا من دون الكلمات. ومنه، فعلاقة الناس باللغة تبدأ أولًا بمعرفة معاني كلماتها. ثم يأتي ثانيًا الحديث بكلماتها. فهاتان العلاقتان هما علاقتان طبيعيتان باللغة، بمعنى أن وجودهما واجب الحضور لكي تتجسم الظاهرة اللغوية في الواقع الميداني بين الناس وفي المجتمعات. يجوز القول استنادًا إلى نمطيْ العلاقة أن العلاقتين المشار إليهما هما علاقتان فطريتان في استعمال الناس للغات.

رئيسة التحرير: لونا أبوسويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

□ **العملية السياسية في ليبيا**
في ضوء قرارات مجلس الأمن ..... عادل عبد الحفيظ كنير 29

في إثر سقوط نظام القذافي بعد ثورة شباط/فبراير 2011، دخلت ليبيا في مرحلة انتقال سياسي عبر خريطة طريق رسم معالمها بدايةً المجلس الوطني الانتقالي في صورة إعلان دستوري مؤقت مُؤرخ في آب/أغسطس 2011. ومع مرور الوقت أُدخلت عدة تعديلات على الخريطة، منها ما تم بموجب عمل وطني صرف، ومنها ما تم عبر إشراف دولي أدارته منظمة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، وعند الحديث عن عملية الانتقال السياسي إبان المرحلة الانتقالية ينحصر الكلام في ليبيا في الجانب المتعلق بالاستحقاقات الدستورية طبقًا للقواعد الأساسية الوطنية، ويهمَل الجانب الدولي المتعلق بالتزامات هذا البلد في هذا الشأن.

□ **تدمير البيئة وتشريد الإنسان في فلسطين:**
قراءة في ضوء رواية «عَناقيد الغَضَب» ..... الحسين شكراني 47

عَانَت فلسطين مُنذ الانتداب البريطاني وَيلات الوِصَاية والقَهر والقمع؛ وزَاد العدو الصّهيوني من هذه المعاناة، بل أبدع وتفنّن في القَتل والتّشريد والحِصَار والإبعاد الجماعي. أما اتفاقات أوسلو (1993) فقد استندت إلى مُسَكّنات العِلاج بالصّدمة بهدف إفشال معارضة سياسات إسرائيل العنصرية التي لا تعترف إلا بآلة الجرّار وكأنّها الأسلوب المُفضل لها تطبيقًا لتعاليم رواية عَناقيد الغَضَب لجون شتاينبك حول تشريد آلاف الأسَر من أُوكلاهوما إلى كاليفورنيا. إنّها المُعاناة نَفْسها رغم اختلاف المكان والزمان، إنّه القَضاء على مَوَارد رزق السكان الأصليين وإبْعَادهم من الأرض والمَكان والفَضاء. إنّه التّفكير الأحادي لرأس المال المُستبد الذي لا يُؤمن إلا بلغة القُوة والسّلاح والجَرّار.

□ **وظيفة الفكر التربوي لابن خلدون في تنوير**
تعليم اللغة العربية في الجامعات الصينية ..... وانغ ويي و لي يانغ لو 70

يلخص كتاب «المقدمة» لابن خلدون أنواعًا مختلفة من المعارف الإسلامية التقليدية، ويقترح أساليب ومواد تعليمية فريدة على أساس الأفكار التعليمية التقليدية، ويشرح العلاقة التفاعلية بين التعليم والحضارة الاجتماعية من منظور التاريخ الاجتماعي. والأفكار التربوية لابن خلدون لها تأثير بعيد المدى، فهي لا ترث الأفكار التربوية التقليدية فحسب، بل تعَدّ أيضًا أساسًا للطرائق التربوية المعاصرة وما يتصل بها من نظريات علم النفس التعليمي. لذلك يعتقد المفكرون التربويون أن ابن خلدون رائد النظرية التربوية وعلم النفس التربوي. يساعد فهم الأفكار التربوية لابن خلدون على تحديد وتحليل أساليب تعلم اللغة العربية من منظور أوسع وأشمل ويساهم في التبادلات الودية بين البلدان العربية والصين.

□ **انتخابات الرئاسة الأمريكية 2020 وما بعدها** ..... منار الشوربجي 87

تجادل هذه الدراسة في أن انتخابات الرئاسة الأمريكية 2020 كانت آخر تجليات الأزمات العميقة التى يعانيها الحزبان الكبيران في الولايات المتحدة. وتلك الأزمات هي المسؤولة عن الائتلاف الانتخابي القلق لكل منهما، وهي التي تقع المسألة العرقية في جوهرها، ولا يمكن فهم الاستقطاب السياسي والاجتماعي من دونها. فأزمة الحزب الجمهوري مصدرها أنه سمح لأكثر التيارات تطرفًا وعنفًا، أي تيار التفوق الأبيض بتنويعاته المختلفة، بالهيمنة على مقدراته. أما الحزب الديمقراطي، فأزمته منذ فترة طويلة، تتعلق بجنوحه المطرد نحو اليمين. فإصرار الحزب على استراتيجية تسعى لجذب قطاع من البيض المحافظين مثلت تخليًا عن قواعده الأساسية واعتبار تصويتها له أمرًا مسلمًا به.

■ ندوة: النكسة واتفاقيات السلام

□ **تقديم** ..... سماح إدريس 111

□ **فلسطين واحدة كاملة** .....لونا أبوسويرح 113

□ **في ذكرى هزيمة 5 حزيران:**
المتغيّرات الاستراتيجيّة الجديدة .....لبيب قمحاوي 116

□ **في ذكرى النكسة: معضلتنا الكبرى**..... يوسف مكّي 120

□ **جريرة «السلام»: الاقتصاد المصريّ**
من الاستقلال إلى التبعيّة .....أحمد بهاء الدين شعبان 125

■ مقالات وآراء

□ **جدل المشهد الإعلامي الراهن بين يقين نظرياته**
وكورونا المتوحشة ..... صباح ياسين 132

□ **المتغيرات الهزلية: يسار ويمين**
ما بعد الحداثة في أمريكا ..... مصطفى شلش 142

■ أعلام

□ **محاكاة الحضارة عند أرنولد توينبي** ..... نبيل مسيعد 153

■ كتب وقراءات

□ **الحركات الاحتجاجية في المغرب وديناميات التغيير ضمن الاستمرارية** (الحبيب استاتي زين الدين) ..... يحيى بولحية 166

□ **القيادة وصعود القوى العظمى** (يان شوه تونغ)..... لونغ يالينغ 174

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** ..... إعداد كابي الخوري 180

الكتب العربية: دين العقل وفقه الواقع: مناظرات مع الفقيه السيد أحمد الحسني البغدادي؛ سياسة الإذلال: كيف تحطّم الجماعةُ الفردَ المختلف: مجالات القوة والعجز؛ الدين والكرامة الإنسانية؛ نظرية السلطة المؤسسة.

الكتب الأجنبية: Master of the Game: Henry Kissinger and the Art of Middle East Diplomacy; Libya and the Global Enduring Disorder; Africa Soft Power: Philosophy. Political Values Foreign Policies and Cultural Exports.

التقارير البحثية: Biden Needs a Middle East Strategy to Avoid New Crises; America's Withdrawal of Choice.

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: فارس أبي صعب

صورة الغلاف: مقطع من لوحة للفنانة التشكيلية التونسية
صفية فرحات.

مدنية المجتمع والدولة من وجوه التجدّد الحضاري

ساسين عساف(*)

أستاذ في الجامعة اللبنانية.

مقدمة

يفرض هذا العنوان تبيين الأسس الفكرية العلمية لبناء المجتمع المدني، فما هذه الأسس؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال نطرح السؤال الآتي: هل الكلام على المجتمع المدني ترف فكريّ يقع في غير أوانه؟ هل الكلام عليه جائز بعيدًا من الإشكالات والوقائع العربية الراهنة وأحوال المجتمعات العربية في الفكر والدين والسياسة والاجتماع؟

«المجتمعات الأهلية» ومنظومات قيمها ومعارفها هي البنى السائدة في معظم البلدان العربية رغم تخلّفها وحروبها الداخلية. فالمجتمع المدني غير محقّق حضاريًا وثقافيًا وسياسيًا في سياقات الدساتير والقوانين والأنظمة العامة للمجتمع والدولة. إنّه موجود في بعض البناءات الفكرية أو النظرية لعدد غير قليل من المثقّفين العرب المستنيرين والعاملين فعلًا لبناء مجتمع عربي جديد تنتظم فيه العلاقات بين أبنائه على دساتير وقوانين مدنية وتقوم فيه دولة الحق والقانون والمواطنة، ويستهدي سبل تنمية الإنسان بتأمين حقوقه الطبيعية، وخصوصًا الحق في الحياة الحرّة والكريمة. ولكن دينامية المتغيّرات وجدلية القوى المتناقضة في المجتمعات العربية قد تنتج، عاجلًا أم آجلًا، شرائح اجتماعية واسعة تتفاعل معها وتستخرج منها انتظامات المجتمع المدني. فالمجتمعات التي تعيش على العصبيات الأهلية يشهد تاريخ تطوّرها انتقالات بفعل التصادمات بين عصبية وأخرى؛ ما يسمح لاحقًا بإقامة «العقد الاجتماعي» المؤسّس لتلك الانتظامات. هذه الانتقالات لا تحدث بين ليلة وضحاها، ما يعني أنّ بناء المجتمع المدني يخضع لمسار مديد في الزمن تقوده وتتحكّم فيه تجارب الخطأ والصواب والتحدّي والاستجابة بصورة جدلية تعكس واقع المجتمع وتطلّعات أبنائه المعبّر عنها بدافع الحياة في اتجاه الترقّي الاجتماعي والرقيّ الحضاري. لذلك، إن بلوغ المدنية ليس «مثالية ذاتية» أو «رغبوية» بل هو عمل عام وشاق وتجربة شعبية عميقة ترفدها أفكار «الفقه الدستوري المدني» المركّب من معجم مصطلحي/ أفهومي خاص في علم الاجتماع

(*) البريد الإلكتروني: assafsassine@gmail.com.

السياسي والمتكامل في بنية أو منظومة قانونية. هذه المنظومة قد تتحوّل إلى أيديولوجيا ترسم للشعوب خطّها النضالي في مساري الترقّي والرقيّ.

أولًا: الهويات تصنعها الإرادات البشرية

منظومة القوانين المدنية هي مجموعة تراكيب أفهومية تمثّل المفاتيح المركزية لفهم طبيعة المجتمع المدني. لذلك لا بدّ لأيّ باحث أو دارس من تدقيقها وإنارتها والاستنارة بها والحكم على أدائها الوظيفي في ترقّي المجتمع من أهلي إلى مدني. وهي تؤشّر إلى أنّ الهوية المدنية ليست من جوهر غيبي ثابت، بل إنها معطى تاريخي متحوّل في الزمن يحقّقها شعب ما بتفاعله أو علاقته الجدلية بالمتغيرات المادية الاجتماعية والثقافية والأنثروبولوجية والجغرافية. أفهومها سوسيولوجي/ ثقافي/ أنثروبولوجي/ جغرافي، وهي عوامل متحوّلة تمنح الهويّة دينامية التحوّل المستمرّ، فالتاريخ المتغيّر هو الذي يصنع الهويّة. ولكلّ مرحلة تاريخية سمات ينماز بها مجتمع. أفهوم الاستمرارية لا يعني استمرارية «روح مجتمعية» أو «عقل مجتمعي» واحد تبدو معه الهوية مبنية على ثوابت أو حقائق معنوية وينسب انتماؤها إلى الحقائق الثابتة. من هنا نفهم أنّ الهويات لا تنتمي إلى الكينونة بل إلى الصيرورة؛ لا تنتمي إلى جواهر ثابتة بل إلى وقائع متحوّلة، واللاعلمية هي في الرجوع إلى الثابت في تفسير المتحوّل.

الهويات التي تصنعها وتحرّكها الغيبيات وتدفع بها في مسارات معاكسة لحركة التاريخ المادي وقوانين الطبيعة البشرية أقعدت المجتمعات وانحرفت بها عن مسارات النهوض الحضاري.

بانتفاء وجود هوية تنتمي إلى الكينونة ينتفي حكمًا وجود مجتمع معنوي (ديني) تحرّكه قوّة غيبيّة (إرادة إلهية حكيمة).

الهويات التي تصنعها وتحرّكها الغيبيات وتدفع بها في مسارات معاكسة لحركة التاريخ المادي وقوانين الطبيعة البشرية أقعدت المجتمعات وانحرفت بها عن مسارات النهوض الحضاري.

بانتفاء وجود «مجتمع معنوي» تنتفي الخصوصيات الثابتة والفاصلة بين الشعوب؛ فالهوية هي هوية إمكانات متحوّلة في التاريخ لا هويّة «نماذج أصلية» مكتملة أوجدتها الأساطير والأديان والفلسفات المثالية. تختلف الهويات فيما بينها باختلاف تاريخها وتجاربها لا باختلاف «نماذجها الأصلية». لذلك نقول إنّ التفسير التاريخي المتحوّل عبر الزمان للهوية المجتمعية يسقط التفسير الاستتيكي (الجمالي) الثابت على الزمان. ويسقط تاليًا الأفهوم الماورائي/ الغيبي/ الإذهاني الذي يعطي الهوية الافتراضية (وهي هوية مطلقة، مجرّدة وفوق التاريخ والزمن الموقوت) مضمونًا ثابتًا أو كينونة ثابتة تحرّك صيرورتها (لغة، دين، أخلاق، قيم، روح، جوهر...) وهو يقدّم عليه الأفهوم التاريخي/ السوسيولوجي/ الإعياني الذي يعطي الهوية الحقيقية (وهي هوية نسبية منشرطة

بحركة التاريخ الراهن) مضامين متحوّلة تتحرّك صيرورتها ذاتيًا بفعل ارتباطها الديالكتيكي بالمتغيّرات في التاريخ.

من هنا نفهم أنّ الهوية المدنية تصنعها الإرادات البشرية في تعاملها مع المتغيّرات والقانون الطبيعي. صناعتها ترجع إلى الإنسان والتاريخ فقط وليس إلى «المقدّس».

إنّ «نزع «القداسة» عن الهويات هو من علامات النهوض الحضاري. فالقداسة تجعل الشعوب وقاداتها صاحبة «رسالات دينية». والشعوب ليست وسيلة لأهداف غيبية. إنّها أهداف لذاتها. وهدف نهوضها الحضاري أهمّ من أيّ هدف غيبي. وقوانين النهوض تستمدّ من الوقائع الملموسة وليس من الحقائق المطلقة.

«الهويات المقدّسة» هويات «معصومة» تنزع بطبيعتها إلى كائن غيبي معصوم له «خليفته» أو «مثاله» أو «رمزه» على الأرض (زعيم تاريخي، قائد ملهم...) القادر على إشباع «الجوع الكاريزمي» لدى الشعوب البدائية المحتاجة دائمًا إلى رمز حسّي لمنحه الولاء المطلق لما له من قدسية خاصة. هذه القدسية لا وجود لها في المجتمعات المدنية التي لن تقوم إلا على الأسس الموضوعية التي وضعها الفكر السياسي المعاصر وقامت عليها الدول الحديثة في رأي الكثيرين من علماء التاريخ والاجتماع السياسي، وهذا يجعل الحتميات المبنية على الاستجابات الغيبية مسألة فيها نظر.

إنّ السيادة في الدولة المدنية هي سيادة الإرادة العامة التي يخضع لها جميع المواطنين، بمن فيهم الحكّام، إذ إنّها تجعل المواطنين متساوين أمام القانون الذي تسنّه سلطة تمثّل هذه الإرادة، وتحمي حقوقهم حماية متساوية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية.

هذا هو «القانون الأساسي» لتجارب التاريخ المشكّك في سلامة القوانين والمبادئ الحتمية المنزّلة من غيبيات الفكر الأسطوري والفكر الديني/ اللّاهوتي. إنّه القانون الذي يساعد على الفرز بين المجتمع الغيبي والمجتمع المدني.

المجتمع الغيبي تتحكّم فيه شرائع سماوية مقدّسة ومطلقة، ممنوع لا بل محرّم على العقل كسرها، ما يضفي عليه لاهوتية صافية متعالية مشدودة إلى إرادة إلهية اعتباطية توجّه حركته التاريخية وترسم له درب خلاصه من قلقه الوجودي بحكمة غير متناهية ورعاية أبوية، ما يجعل إنسانه مطواعًا ذا عقل رضي يستكنّ إلى المعارف المتأتية من مصادر دينية وأصولها الحاكمة لكل المعارف الأخرى، فالمجتمع الغيبي إيماني/تسليمي للحقّ الإلهي ومن يمثّله في إدارة شؤونه وبخاصة الدنيوية منها. الدولة الدينية في المجتمع الغيبي تمتلك هذا الحقّ الحصري ويجد فيها الناس قائدهم الملهم الذي لا يراقب ولا يساءل ولا يحاسب فهو القيّم والمحافظ على العهد المبرم بين الله والجماعة وهو عهد أساسه التوكّل والطاعة.

تحكم المجتمع المدني دساتير وقوانين يشترعها العقل البشري بحرية فكرية مطلقة تمثّل أوفى تعبير عن حرية الإنسان الوجودية في صنع تاريخه وفق إرادته، وبمناهج علمية علمانية،

معتمدًا على قوّة إبداعه في إحداث تطوّره الحضاري، فعقل الإنسان يوجّه حركة التاريخ بما يتمتّع به من قوى معرفية وعلمية وتكنولوجية خلّاقة وفعّالة، فهو مصدر المعرفة الأوحد المتجسّدة عبر الإرادة الشعبية الحرّة باختيارات أنماط الحياة والسلوك ومنظومات القيم ومنها بالطبع تنظيم الحياة السياسية، أنظمة وسلطات. الإرادة الشعبية أو الإرادة العامة هي التي تتحكّم في المجال العام ومؤسساته في المجتمعات المدنية وهي التي تصوغ العقد الاجتماعي بين أبناء الجماعة أنفسهم الذي يتبدّل بإرادة الجماعة وخياراتها الحرّة.

العقل السياسي العربي، بالرغم من محاولات متنوّري القرن الماضي، وخصوصًا متنوّري الفكر القومي الليبرالي والفكر الديني الإصلاحي، لم ينتج نموذجًا للحكم المدني لغياب ثقافة المواطنة ولانعدام النظرة إلى الإنسان العربي فردًا ذا قيمة في ذاته.

من خلال هذا الفرز التوصيفي تتأسس قاعدة عصرية ومجتمعية وعلمية لبناء المجتمع المدني العربي فتدخله في العصر والتاريخ وتشدّه عن فلسفة اجتماعه السياسي الغيبية وفي فهمه للنهوض الحضاري ولحركة التاريخ وتعامله معه، وتغلّب فيه منطق الإرادة العامة التي تعبّر عن نفسها من خلال مؤسسات المجتمع المدني وقواه الحيّة، وهي مؤسسات اعتمدتها المجتمعات المدنية لبناء دولها، وهي من أفضل سبل مشاركة المواطنين في بناء هذه الدول وصناعة قرارها ورسم سياساتها العامة. من هنا يبدو واضحًا أنّ السيادة في الدولة المدنية هي سيادة الإرادة العامة التي يخضع لها جميع المواطنين، بمن فيهم الحكّام، إذ إنّها تجعل المواطنين متساوين أمام القانون الذي تسنّه سلطة تمثّل هذه الإرادة، وتحمي حقوقهم حماية متساوية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية، وتضمن لهم الحقّ في حرية التفكير والضمير والاعتقاد والرأي والتعبير، وتحفظ لهم حقوقهم في المشاركة في إدارة البلاد وتولّي الشؤون والوظائف العامة.

ثانيًا: سيادة الإرادة العامة ومفهوم الدولة المدنية

إنّ مفهوم سيادة الإرادة العامة يحدّد مفهوم الدولة المدنية مجتمعًا ودستورًا وقوانين وأنظمة حكم وسلطات حاكمة، ذلك أنّ الدولة، في الفهم العام، هي انتظام المجتمع على قواعد دستورية تحدّد منظومة القوانين العامة والخاصة، وطبيعة النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وآليات تكوين السلطات المسؤولة عن تطبيق الأحكام الدستورية والقانونية وإدارة النظم المنبثقة عنها، وهذا يعني أنّ لكلّ دولة دستورًا حاكمًا، يجسّد إرادة المواطنين العامة، ويبيّن طبيعتها ويبرز تاليًا هوية الدولة المدنية التي هي نفسها هوية المجتمع المدني ودستوره، وهي صورته ومثاله وأرقى صور تنظيمه أو انتظامه. بهذا المعنى إنّها ظاهرة من ظواهر الاجتماع البشري المدني

وإفرازاته البنيوية. هذا هو مفهوم الدولة المدنية التي لا تمارس إكراهًا على المجتمع، فكلّ مجتمع ينشئ دولته... والدولة منتج بشري مدني لا يفهم إلا في سياقه الزمني الخاص وبناءاته الذاتية.

انطلاقًا من هنا يتمّ تصنيف الدولة إلى زمنية أو غير زمنية، مدنية أو ثيوقراطية. هذا لا يمنع من أن يكون هذا المنتج البشري المدني مستندًا في مبادئه وممارساته إلى قيم وأخلاقيات دينية. فالدولة المدنية قد ينشئها بإرادة مواطنيه مجتمع مؤمن. ثمّة تكامل قيم وأخلاق بين الدولة المدنية والإيمان الديني، من دون أن تكون الدولة دولة دينية، ومن دون أن يكون الدين دين الدولة. القاعدة **الأولى** في ذلك أنّه ثمّة جدلية تكامل بين الإيمان الديني والدولة في مستوى القيم والأخلاق. هذه الجدلية أنتجت مفهوم الدولة المدنية تمييزًا لها عن الدولة العلمانية التي تقصي الدين عنها وعن المجتمع، بكلّ مفاعيله التعليمية والتشريعية والإيمانية. من هنا نفهم أنّ فكرة الدولة المدنية في الوعي الإسلامي الحديث غير المؤدلج انبثقت من هذا المفهوم بمدلوله الديني/السياسي المرحّب به في بيئة الإسلام الثقافي والأخلاقي. وقد ساعد هذا الوعي على مقاربة موضوعة الدولة أو الحكومة انطلاقًا من مفهوم العقد الاجتماعي وسيادة القانون الوضعي، على خلاف ما ذهب إليه الإسلام السياسي المؤدلج من أنّ الدولة جزء من المنظومة الدينية، أو هي دولة الخلافة، أو هي تجسيد نقلي لأحكام الشريعة. والقاعدة **الثانية** في ذلك أنّ إرادة المواطنين المعبّر عنها بالإرادة العامة هي مرجعية الدولة المدنية ومصدر تشريعها وشرعيتها. وهي ترتضي المؤالفة والتكامل بين منظومة القيم الدينية ومنظومة القيم الوضعية، فالدولة تقوم على إرادة مواطنيها... وكلّ دولة تقوم على ما يخالف تلك الإرادة تكون دولة إكراه واستبداد. وعليه، «المواطنة المؤمنة» الخارجة عن إطار الإسلام السياسي المؤدلج تصلح كي تكون قاعدة بناء الدولة المدنية بجوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة. فهي لجهة الحقوق والواجبات والحريات العامة وبخاصة النظرة إلى الإنسان فردًا ذا قيمة في ذاته، لا تختلف وظيفتها عن «المواطنة بدون أي توصيف» في قيام الدولة المدنية.

العقل السياسي العربي، بالرغم من محاولات متنوّري القرن الماضي، وخصوصًا متنوّري الفكر القومي الليبرالي والفكر الديني الإصلاحي، لم ينتج نموذجًا للحكم المدني لغياب ثقافة المواطنة ولانعدام النظرة إلى الإنسان العربي فردًا ذا قيمة في ذاته.

ثالثًا: السؤال اليوم في زمن الفتن والتشظّي

هل بات هذا العقل، بعد المآزق والفتن التي أوصلته إليها أيديولوجيات الفكر الشمولي، بشقيه الديني والقومي، جاهزًا لإعادة النظر في معقولاته أو ثوابته الفكرية بما يتوافق مع متطلبات بناء الدولة المدنية وفي رأسها المواطنة المتساوية والمواطن العربي، بهويته الفردية، وخصوصًا بعدما محقتها حروب الهويات القاتلة؟

يشهد العقل العربي اليوم أزمة حادّة في صوغ الأفاهيم والقيم السياسية، خارج منظومة التفكير الكلياني، على قاعدة الحقّ في التعدّد والاختلاف، وهو حقّ من دونه لا تقوم الدولة المدنية ولا تؤمّن حقوق المواطنة.

هل بات العقل السياسي العربي، بعد تلقيه الكثير من الصدمات والهزائم، قادرًا على الإقرار بحقّ المواطنين الأفراد في المجتمع الواحد في أن تكون لهم دولة ينتجها عقد اجتماعي مبرم بينهم كمواطنين أفراد بعيدًا من أيّ انتماء حكمي، ديني أو إثني أو سلالي؟

العقد الاجتماعي في مجتمع متعدّد المكوّنات الدينية والعرقية، كالمجتمع العربي، يمثّل الإطار القانوني المحايد لتأمين المصالح المشتركة والتزام القيم المشتركة التي يحتكم إليها لفضّ النزاعات من دون تهميش أو إكراه.

الخطاب التدميري يصنّف الناس وفق انتماءاتهم الدينية والقومية والسلالية والطبقية، ويجعلهم في مراتب علوية ودونية، فالذين هم في المراتب العليا لهم الغنم والذين هم في المراتب الدنيا عليهم الغرم. هذا هو واقع الناس في المجتمعات العربية.

يشترط العقد الاجتماعي، **أوّلًا**، توافر الوعي بقيمة المواطن الفرد الآخر والمساواة معه، ضمن مؤسسات المجتمع، ومنها بالطبع، لا بل في رأسها الدولة.

ويشترط العقد الاجتماعي، **ثانيًا**، الوعي الفردي بضرورة الخضوع طوعًا للقوانين التي يشارك في وضعها مع الأفراد الآخرين. فهل هذه الاشتراطات متوافرة فعلًا لدى أغلبية المواطنين العرب؟

الجواب الافتراضي يؤكّد أنّ المواطنة ثقافة مجتمع قبل أن تكون قاعدة لبناء الدولة. ثقافة «العقد الاجتماعي» المؤدّية إلى قيام الدولة المدنية لا تتجاوز في المجتمعات العربية حدود الدوائر النخبوية الضيّقة والمهمّشة والمبعدة عن مراكز القرار السياسي. لذلك الدولة في الوطن العربي هي دولة الحاكم لا دولة المواطنين.

طرحت دولة المواطنين حولها تساؤلات متعددة ودارت في شأنها مطارحات كثيرة منذ بدايات «عصر النهضة» حتى اليوم. وعند المنعطفات المصيرية كانت تستعاد وتضاف إليها تساؤلات ومطارحات جديدة، وذلك في ضوء التحديات المطروحة على المجتمعات العربية وبخاصة تحديات التفسّخ والذهاب إلى الفتن الداخلية، ومنها بالطبع ما نشهده اليوم من نتائج ما يسمّى «الربيع العربي». إزاء هذه التحديات يرتفع الخطاب المنادي بدولة المواطنة لإخماد الفتن. وفي كلّ مرّة يلقى هذا الخطاب عقبات تتمثّل بالأسئلة الآتية:

ـ هل بات الوعي بحقوق المواطنة في إسقاط النهج الفئوي الإقصائي الاستبدادي في أنظمة الحكم العربية المعاصرة كافيًا منسوبه لقيام دولة المواطنين؟

ـ هل العقل السياسي النقدي لدى النخب قادر على إنتاج فقه سياسي عربي جديد وقائم على أطروحة المساواة في الحق والواجب؟ إنّ الاقتراب من هذه الدرجة في سلّم الوعي السياسي ينبئ باقتراب قيام دولة المواطنة والمساواة أمام القانون في مسألتي الحق والواجب. هنا يأتي قيام الدولة استجابة تاريخية لمجتمع يتصرّف بعقل حرّ.

ـ هل وصل الوعي السياسي في المجتمعات العربية إلى درجة الاعتراف بالتعدّدية الدينية والعرقية كواقع اجتماعي وثقافي متعدّد المكوّنات، لا أفضليّة فيه لمكوّن على آخر في ادّعاء المشروعية الدينية أو القومية أو السلالية في القيادة والاستتباع؟

ـ هل النصّ الديني فعلًا هو العائق كما يدّعي البعض؟ ألا ينطوي النصّ الديني على أنّ الناس سواسية كأسنان المشط؟ ألا يرد في نصّ آخر أن لا فضل لعربي على أعجمي إلّا بالتقوى؟ هل علاقة الديني بالسياسي تمنع من أن يكون الشعب، من دون تفرقة أو تمييز، مصدر السلطة المدنية على قاعدة «أنّكم أعلم بشؤون دنياكم»؟

ـ هل للدولة المدنية نصيب في أن تقوم في بلدان عربية انتشرت فيها بوفرة وقوّة أحزاب الإسلام السياسي الثيوقراطي الساعية لقيام دولة الشريعة أو ولاية الفقيه أو دولة الخلافة؟

الثقافة السياسية المدنية لا تنمو بسهولة في مجتمعات دساتير دولها تحاصر العقل الحرّ وتضعه تحت رقابة المؤسسة الدينية. فالمفاهيم المدنية في المجالين الثقافي والسياسي التي يضعها العقل الحرّ تؤسّس لبناء مجتمع متحرّر من «مناهج أهل الحقّ»، وتاليًا لبناء دولة مدنية.

يصعب على المرء إعطاء أجوبة عن هذه الأسئلة من دون أن يربط إشكالياتها بالثقافة السائدة. يبدو أن ثقافة المجتمعات العربية الراهنة هي أقرب إلى التمسّك بمفردات الخطاب الفئوي الاستئثاري والاستحواذي والإبعادي، خطاب السيطرة على كامل الحيّز وتهميش الآخر إن لم نقل استئصاله. هذا الخطاب التدميري يصنّف الناس وفق انتماءاتهم الدينية والقومية والسلالية والطبقية، ويجعلهم في مراتب علوية ودونية، فالذين هم في المراتب العليا لهم الغنم والذين هم في المراتب الدنيا عليهم الغرم. هذا هو واقع الناس في المجتمعات العربية حيث ينتفي مفهوم المواطنة انتفاء كلّيًا. فكيف لدولة مدنية أن تقوم فيها؟! هذا والمعادلة الطبيعية تقول: لا وجود لدولة مدنية من دون مواطنة ولا وجود لمواطنة من دون دولة مدنية. فبين الاثنتين تلاحم عضوي تكويني وجودي.

معاينة الجانب الثقافي في الواقع العربي الراهن والمتحوّل في اتجاه «المزيد من حركات الإسلام السياسي» تقرّر استحالة قيامها بالرغم من أنّ الظواهر الثقافية حالات متماوجة ومتدافعة، وخصوصًا في مجتمعات غير مستقرّة. لكن صراع القوى في الوطن العربي، على الأقلّ في المدى المنظور، يتّجه إلى أنّ الغلبة ستكون للتصوّر الديني (ليس بالضرورة التصوّر السلفي أو الإخواني أو تصوّر أي فئة أخرى من فئات الإسلام السياسي المؤدلج) فالدساتير التي وضعت بعد حدوث متغيّرات في عدد من البلدان العربية، كالدستور التونسي والدستور المصري، قواعدها العامة التي ترسم أطر بناء الدولة، وتكوين السلطة، ومواصفات الحاكم، التي تحدّد مصادر التشريع، تحافظ على مكانة الدين ومؤسساته في بنية الدولة والمجتمع.

الثقافة السياسية المدنية لا تنمو بسهولة في مجتمعات دساتير دولها تحاصر العقل الحرّ وتضعه تحت رقابة المؤسسة الدينية. فالمفاهيم المدنية في المجالين الثقافي والسياسي التي يضعها العقل الحرّ تؤسّس لبناء مجتمع متحرّر من «مناهج أهل الحقّ»، وتاليًا لبناء دولة مدنية.

من هذه المفاهيم الحقّ في التمايز الفردي. فالتمايز حقّ إنساني فردي مرتبط بالحرية الوجودية، أي بحرية المواطن في وجوده. ومن منظور نفسي/ثقافي/اجتماعي لكلّ فرد خصوصياته وطبائعه ونظام معارفه ومعتقداته وقيمه وآدابه وأنماط سلوكه. كيف يكرّس هذا الحقّ في نظام اجتماعي/سياسي لدولة مدنية؟

المواطنون، في أيّ مجتمع كان، هم متعدّدو الانتماءات الاجتماعية والسياسية.

ثمّة أصول حاكمة لمشروعية التمايز في الدين. تختصرها الآية الكريمة: ﴿**لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**﴾[1]

حقّ الفرد في التمايز يحميه نظام اجتماعي/سياسي يقوم على الحرية الفردية التي هي قوام المواطنة المجسّدة لكيانية الفرد.

رابعًا: سلبيات الواقع السوسيو ثقافي الديني وإيجابياته

الواقع السوسيوثقافي الديني، وربّما القومي والسلالي كذلك، لوجود أرمن وأكراد وأيزيديين وشركس وأمازيغ وسواهم في المجتمعات العربية، هو واقع تكويني له سلبياته وله إيجابياته. سلبيات هذا الواقع عبّرت عن نفسها في النزاعات والحروب التي أنتجتها أنظمة الحكم الاستبدادي في الدولة الفئوية. أمّا إيجابيات هذا الواقع فعبّرت عن نفسها في اختبار المصالح والحياة معًا في السياسة والاجتماع والاقتصاد والثقافة. ولكن لافتقارها إلى ديناميات الأطر المدنية الناظمة (مؤسسات ومنظمات مجتمع مدني) بدت عاجزة عن تحرير أنظمة الحكم من سيطرة القوى الفئوية المتخمة بالعصبيات الطائفية والمذهبية والسلالية والإثنية، وعن إخراج المواطن العربي من الحيّز الفئوي إلى الحيّز الوطني، من الانتماء الحكمي إلى الانتماء الطوعي، من الهويّة المنقوصة أو المبتورة الحقوق إلى الهوية الوطنية بحقوقها التامة، وفي رأسها الحق في الحرية.

الحرية التي نعنيها هي حرية المواطن في وجوده السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. وهي قيمة وجودية عليا، وزخم وجداني كبير، وقوّة دفع سياسي هائل، لبناء دولة مدنية غير مقيّدة بأحكام ليست من طبيعتها، ولا يتحكّم بشؤونها ومواطنيها «الجنون الجماعي» أو «التوحّش الجماعي» الذي نشهد اليوم أفظع واقعاته.

باب الحرية مطلوب فتحه ومنه إلى المواطنة والدولة المدنية □

(1) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية 256.

علاقة المجتمعات العربية والغربية بلغاتها من منظور فكري مختلف

محمود الذوادي(*)

أستاذ علم الاجتماع، جامعة تونس.

يدرس هذا البحث علاقة بعض المجتمعات الغربية والعربية المعاصرة (تونس والجزائر والمغرب) بلغاتها. نستعمل مفهوم العلاقة الطبيعية باللغة لإلقاء الضوء على تلك العلاقة. تنقسم العلاقة باللغة إلى فرعين: علاقة طبيعية فطرية وأخرى مكتسبة. فاللغة منظومة من الكلمات لا يمكن أن توجد أصلًا من دون الكلمات. ومنه، فعلاقة الناس باللغة تبدأ **أولًا** بمعرفة معاني كلماتها. ثم يأتي **ثانيًا** الحديث بكلماتها. فهاتان العلاقتان هما علاقتان طبيعيتان باللغة، بمعنى أن وجودهما واجب الحضور لكي تتجسم الظاهرة اللغوية في الواقع الميداني بين الناس وفي المجتمعات. يجوز القول استنادًا إلى نمطَي العلاقة أن العلاقتين المشار إليهما هما علاقتان فطريتان في استعمال الناس للغات. فمفهوم الفطرية لظاهرة اللغة عند الإنسان نادى به عالم اللسانيات الشهير نعوم تشومسكي(1).

أما الجانب المكتسب في اللغة فهو يتمثل بمَعلمين آخرين: كتابة اللغة واكتساب علاقة حميمة معها. أي أنهما مَعلمان غير طبيعيين بالمعنى الذي رأيناه مع العلاقة الفطرية باللغة. نركز هنا على مدى حضور أو فقدان ما سميناه العلاقة باللغة العربية في بلدان المغرب العربي على المستويين الفطري والمكتسب. وللنظر في ذلك نوسع آفاق التحليل والنقاش باستعمالنا لمفهومنا الجديد المتمثل بما نسميه **ميثاق اللغة**. يتكون هذا الميثاق من أربعة بنود تربط علاقات المؤسسات والناس بلغاتهم. يبرز هذا الميثاق بمجموعة بنوده الأربعة **تصورًا** مستحدثًا لمعرفة طبيعة

(*) البريد الإلكتروني: m.thawad43@gmail.com.

(1) Nicolas Journet, «Le Langage est-il naturel?,» dans: Jean-François Dortier, dir., *Le Langage, nature, histoire et usage* (Auxerre Cedx: Editions Sciences Humaines, 2001), pp. 139-146.

العلاقات باللغات لدى الأفراد والمؤسسات. نعتقد أنه تصور جديد لا يكاد يُعثر عليه ويُذكر في معظم الدراسات اللغوية واللسانية الحديثة[2]. فلنشخّص الآن معنى العلاقة الطبيعية باللغة.

أولًا: المَعلمان الرئيسيان للغة

للغة، كخطاب بشري، مَعلمان فطريان رئيسيان هما معرفة معاني مفرداتها والحديث بها، كما ذكرنا. ينطبق هذا الأمر كذلك على اللهجة. يتمثل الفرق الأساسي بين اللغة واللهجة بكون أن الناس المتحدثين بلغات مختلفة لا يفهمون بعضهم بعضًا بينما العكس صحيح لدى المتحدثين بلهجات متعددة كما هي الحال في المجتمعات العربية المستعملة للهجات مختلفة منبثقة ومتفرعة من اللغة العربية الفصيحة، اللغة الوطنية والقومية الأولى في أقطار الوطن العربي. لا تكاد تلفت الأهمية الكبرى إلى هذين المعلمين نظرَ معظم الناس لأنهم تعودوا معرفة معاني كلمات اللغة والحديث بها. بينما التعمق في طبيعتهما أمر لا يستطيع أن يغفله أصحابُ الفضول المعرفي على الأقل.

اللغة كائن حي بامتياز لا يدب فيه نبضُ الحياة ويستمر حتى يبلغ مرحلة النضج الكامل من دون الاستعمال الوافي لها في الحديث الذي هو من نوع السلوك اللغوي الخاضع لمبدأ «لزوم ما يلزم».

1 ـ العلاقة الطبيعية باللغة

نطلق مصطلح «العلاقة الطبيعية الفطرية باللغة» لنعنيَ به أن استعمال الناس للغات يتطلب وجوبَ استعمالهم لها في الحديث بسبب معرفتهم في المقام الأول لمعاني كلماتها، إذ لا يمكن أصلًا أن تُبعث اللغة إلى الوجود والحياة من دون استعمال كلماتها في الحديث من طرف الإنسان ذلك الحيوان الناطق. فاللغة كائن حي بامتياز لا يدب فيه نبضُ الحياة ويستمر حتى يبلغ مرحلة النضج الكامل من دون الاستعمال الوافي لها في الحديث الذي هو من نوع السلوك اللغوي الخاضع لمبدأ «لزوم ما يلزم». وهو بخلاف ما ذهب إليه أبو العلاء المعري في كتابة الكثير من قوافي أبيات قصائد شعره بأكثر من حرف في قوافيها تحت شعار «لزوم ما لا يلزم».

أما المعلم الثاني المكتسب في ظاهرة اللغة فهو الجانب الكتابي الذي لا يتصف بوجوب الحضور الفطري في اللغة كالجانب الشفوي/ الحديث، وذلك نظرًا إلى فقدان بعض اللغات منظومات الحروف الذاتية كما هو الوضع في كثير من المجتمعات الأفريقية وغيرها مثل إيران وتركيا وماليزيا. دفع هذا الواقع اللغوي الفاقد للحروف بتلك البلدان إلى استلاف حروف لغات

(2) Jean-François Dortier [et al.], *Les Clés du langage*, col. Petite bibliothèque (Paris: Éditions Sciences Humaines, 2015).

أخرى إما لممارسة الكتابة بمفردات معاني اللغات الأصلية لها وإما لتبنّي سياسة الهجر الكلي أو المحدود لاستعمال مفردات لغاتها وإبدالها باستعمال لغات أخرى تشمل كلًّا من مفرداتها وحروفها.

2 ـ تذبذب المساواة بين الطرفين

لا يتمتع المعلمان المذكوران (الحديث والكتابة) في الظاهرة اللغوية بالأهمية نفسها بالنسبة إلى وجود اللغة نفسها. فعنصر الحديث يتبوأ **الرتبة الأولى** بالنسبة إلى معلم الكتابة في ميلاد ونشأة اللغة وبقائها حية. أما الجانب الكتابي للغة فيحتل **المكانة الثانية** في الوجود الواقعي للغة، ولكنه يجلس في الصدارة الأولى بالنسبة إلى القدرة على تمكين اللغة من كسب رهان التطور الكامل وبلوغ أعلى درجات مقدراتها وآفاقها. بعبارة أخرى، يكتمل وجود اللغة وحضورها ويتصلّب عودُها وتحقق أعظم قواها وسيادتها وترفع رايتها عالية بين لغات الشعوب والأمم حينما تصبح لغة مكتوبة في أحسن حال شكلًا ومضمونًا، سواء في التعبير المختصر أو المطنب في الآداب والعلوم.

إن اللغة البشرية تحتضن معلمًا ناطقًا ومعلمًا مكتوبًا صامتًا. لكن هذا الأخير يتحوَّل بسرعة إلى معلم ناطق عندما يُرشح للقراءة بالصوت البشري. فكأن ذلك التحول السريع يشير إلى حكمة المثل العربي المعروف «الرجوع للأصل فضيلة».

3 ـ الأصل الطبيعي للمعلمين

رغم الاختلاف بين هذين العنصرين في ظاهرة اللغة، فإنه يصح وصفهما بأنهما عنصران طبيعيان في جوهر كينونة اللغة البشرية. أي أنهما مكوّنان رئيسيان للأبعاد العميقة لطيّات طبيعة الظاهرة اللغوية في المجتمعات البشرية. ربما يمثل تشخيصنا هذا لمفاصل المسألة اللغوية ما يسمى في مصطلحات العلم الحديث «البحث الأساسي»، أي ذلك الذي يهتم في المقام الأول بفهم جوهر طبيعة الأشياء. وهو يختلف بالطبع عن البحوث التي تتوجه نحو فهم وتفسير المعالم الظاهرة والتفصيلية للأشياء. يجوز تصنيف الجانبين الشفوي والكتابي للغة إلى الأول الذي يمثل الطبيعة الأولى لظاهرة ميلاد اللغة وبقائها في قيد الحياة، الثاني الذي يمثل الطبيعة الثانية لها التي بها تكسب اللغة فضائل جمة يفتقدها الجانب الشفوي.

4 ـ حركة الصامت والناطق للغة

يمكن إعطاء اللغة تسميات اصطلاحية أخرى أيضًا تعبر عن المعنى نفسه المطروح في التصنيف الثنائي السابق الذكر. فنقول إن اللغة البشرية تحتضن معلمًا **ناطقًا** ومعلمًا مكتوبًا **صامتًا**. لكن هذا الأخير يتحوَّل بسرعة إلى معلم ناطق عندما يُرشح للقراءة بالصوت البشري. فكأن ذلك التحول السريع يشير إلى حكمة المثل العربي المعروف «الرجوع للأصل فضيلة»: أي أن الأصل الأول لظاهرة اللغة هو طبيعته الشفوية **الفطرية** وطبيعته الثانية هي الطبيعة الكتابية **المكتسبة**. كما

أن تحويل الكلام الشفوي إلى كلام مكتوب يضفي عليه فوائد كثيرة في طليعتها طول العمر الذي قد يصل إلى مرحلة الخلود التي تضمنها حروفُ اللغة الحاضنة. ربما تتفوق الكتابة في الحروف اللغوية على التسجيل الصوتي الذي قد يصيبه الخلل ووهن بيت العنكبوت بسبب القدم مع مرور العقود والقرون، وهو ما لا يتعرض له الخطاب الشفوي حين تحتضنه **مكتوبًا** حروفُ لغته الأصلية أو الأجنبية أو ترجمته إلى لغات أخرى في ضيافة حروف اللغات الأجنبية.

5 ـ فضل البعد المكتوب

لعل أكبر خدمة يتميز بها الجانب الكتابي عن نظيره الشفوي تتمثل بتفوق قدرة البعد الكتابي للغة على المحافظة على التراث البشري وحمله عبر العصور، بحيث لا يُسمح بوقوع ضياع كبير لأرصدة التجارب الإنسانية التي أنجزتها وعاشتها الحضارات البشرية في الشرق والغرب منذ الزمن السحيق في ميادين العلم والمعرفة والفكر والدين. ولكي ندرك العِبر التي يحملها فضل الجانب الكتابي على مسيرة البشرية الطويلة يكفي أن نتخيل ثم نتأمل كيف يمكن أن يكون اليوم حالُ عالمنا على الأرض لو كانت جميع الحضارات البشرية **حضارات شفوية** فقط. على سبيل المثال، لن تكون هناك فرصة لاختراع آلات الطباعة في ألمانيا في 1455 التي أحدثت ثورة في ميدان الجانب المكتوب ليس في المجتمع الألماني والمجتمعات الأوروبية فقط وإنما عبر العالم. ولا ينبغي أن ننسى اليوم دور اكتشاف نظام الإنترنت في **التواصل المكتوب** البرقي بين الناس والمؤسسات داخل المجتمعات وبينها.

لعل أكبر خدمة يتميز بها الجانب الكتابي عن نظيره الشفوي تتمثل بتفوق قدرة البعد الكتابي للغة على المحافظة على التراث البشري وحمله عبر العصور، بحيث لا يُسمح بوقوع ضياع كبير لأرصدة التجارب الإنسانية التي أنجزتها وعاشتها الحضارات البشرية في الشرق والغرب.

ثانيًا: بنود العلاقة السليمة باللغات

بعد الطرح الفكري لمقولة العلاقة الطبيعية الفطرية والمكتسبة باللغة لاستعماله في النظر إلى علاقة الجزائر وتونس والمغرب باللغة العربية، يسهل القول إن **الحكم** على طبيعة تلك العلاقة ينبغي أن يستند إلى مدى استعمال تلك المجتمعات للغة العربية الفصيحة والدارجة في الحديث والكتابة. وكما رأينا فاستعمال هذين المعلمين الطبيعيين للتعامل باللغة يُيَسر معرفة حضور أو فقدان العلاقة الطبيعية بين تلك البلدان واللغة العربية ولهجاتها في تلك المجتمعات.

للتعمق أكثر في مسألة علاقة المجتمعات والناس بلغاتهم، نطرح مفهوم **ميثاق اللغة** المذكور سابقًا. يرى هذا المفهوم أن العلاقة الطبيعية/ السليمة بين الناس والمؤسسات ولغاتهم تتمثل بأربعة بنود: 1ـ معرفتهم الوافية للغة، المتمثلة بالإلمام بمعاني مفرداتها وكذلك بقواعدها النحوية

والصرفية والإملائية وغيرها لاستعمالها بطريقة سليمة في الحديث والكتابة؛ 2ـ استعمالهم لها فقط بينهم شفويًا في كل شؤون حياتهم الشخصية والجماعية؛ و3ـ استعمالهم لها فقط في الكتابة بينهم. وكما بيّنا، فهذان البندان هما معلمان طبيعيان (على المستويين الفطري والمكتسب) للعلاقة باللغة؛ 4ـ تنشأ عن هذه العلاقة السليمة/ الطبيعية باللغة ما نود تسميته العلاقة النفسية الحميمة بتلك اللغة، التي تتمثل بالمعالم التالية: حب للغة والغيرة عليها والدفاع عنها والاعتزاز بها. تُعَد تلك البنود الأربعة لميثاق الناس ومؤسسات مجتمعاتهم مع لغاتهم **الأسس الرئيسية** التي تعتمد عليها إقامة الأفراد والمجتمعات لعلاقة سليمة باللغات الأم أو اللغات الوطنية/القومية في المجتمعات. وبتعبير العلوم الاجتماعية، فالتنشئة الاجتماعية المبكرة للأطفال بتعليمهم استعمال اللغة الأم أو الوطنية فقط في الحديث والكتابة تجعلهم قادرين على كسب رهان العلاقة السليمة/ الطبيعية بكل سهولة وعفوية مع لغاتهم. هكذا، يتجلى أن ما ذكرناه من السلوكيات السليمة إزاء اللغات الأم أو الوطنية يمكن اعتباره **قانونًا** للتعامل الطبيعي/السليم مع تلك اللغات.

وبناء على مقولة تلك البنود الأربعة يسهل التعرّف إلى **نوعية العلاقة** التي يمارسها الناس والمؤسسات مع لغاتهم. فالذين يلبون بالكامل تلك البنود الأربعة مع لغاتهم هم مؤسسات وقوم يتمتعون بعلاقة طبيعية/ سليمة معها. أما الذين لا يلبّونها، فهُم صنوف متنوعة بحسب مدى تلبيتهم لأي عدد من البنود الأربعة في التعامل مع لغاتهم. تسمح دراسة حال اللغة العربية الفصيحة واللهجات العربية في المجتمعات المغاربية والعربية ببيان درجات حضور أو فقدان العلاقة السليمة في هذه المجتمعات باللغة العربية الفصيحة واللهجات العربية.

1 ـ أبجدية فهم العلاقة الحميمة باللغات

يساعد منظور علم اجتماع المعرفة على **فهم** العلاقة الحميمة التي تربط الناس باللغات إن هم استعملوها هي **فقط** بالكامل شفويًا وكتابة (1+2) في كل شؤون حياتهم الفردية والجماعية منذ الطفولة وعرفوا مفرداتها وقواعدها النحوية والصرفية وغيرها (3). أما العلاقة الحميمة (4) باللغات الأم أو اللغات الوطنية فهي نتيجة لعملية الاستعمال **الكامل** للغة (1+2+3). فمن وجهة نظر علم النفس الاجتماعي، تنشئ السلوكيات اللغوية (1+2+3) مثل تلك العلاقة النفسية القوية التي تخلق علاقة وثيقة ومتينة، أي حميمة باللغات. فمن منظور علم النفس الاجتماعي، يؤدي التفاعل الشديد الكثافة والتواصل والاستعمال للغات إلى ما يسميه هذا الفرع من العلوم الاجتماعية **العلاقة الأولية** باللغات. وهي **علاقة ندِّية** بالعواطف والشعور والولاء لصالح اللغات المعيّنة. بعبارة أخرى، فتلك العلاقة هي حصيلة لتنشئة لغوية اجتماعية طبيعية/سليمة منذ الصغر تقتصر على استعمال اللغات الأم أو الوطنية/القومية على المستويين الشفوي والكتابي ووفقًا لمفرداتها وقواعدها النحوية والصرفية والإملائية الصحيحة في كل شؤون الحياة الفردية والجماعية في المجتمعات. يمكن صوغ مقولة طرحنا الفكري في هذه الدراسة بخصوص العلاقة باللغات في معادلتين شبه حسابيتين تجسمان الواقع الملموس لعلاقات المؤسسات والناس بلغاتهم: 1ـ الالتزام الكامل بالبنود الأربعة (1+2+3+4)= علاقة سليمة/طبيعية باللغات و2ـ الالتزام الجزئي أو عدم

الالتزام الكامل بالبنود الأربعة (1+2+3+4) = علاقة غير سليمة/غير طبيعية كثيرًا أو قليلًا أو ما بينهما باللغات[3].

2 ـ قانون العلاقة الطبيعية باللغة

تطرح الدراسة إطارًا نظريًا فكريًا يستند على رؤية العلوم الاجتماعية، من ناحية، وعلى معطيات ميدانية من المجتمعات الغربية والمغاربية، من ناحية أخرى. ترى رؤيتنا النظرية أن طبيعة علاقات الناس باللغات (حميمة/طبيعية/سليمة أو غير ذلك) تتأثر كثيرًا بمدى استعمالهم لها. ينطبق هذا على اللغات الأم واللغات الأجنبية. فعلاقات الناس الحميمة مع اللغات الأم أو الوطنية هي نتيجة لما يجوز تسميته قانون الاستعمال المكثف لتلك اللغات ابتداء من الصغر حتى آخر مرحلة من الكبر. يفسر هذا القانون أيضًا علاقات الناس باللغات الأجنبية حيث تكون هذه الأخيرة، مثلًا، لغات التدريس في معظم أو كل مراحل التعليم للتلاميذ والطلبة الذين لا يستعملون في الغالب أبدًا أو قليلًا لغاتهم الوطنية في التدريس في بعض أو كل تلك المراحل الدراسية، كما هي الحال في بعض المجتمعات العربية وبخاصة في المغرب العربي.

إن الاستعمال الكامل للغات يؤدي هو الآخر إلى علاقات حميمة معها. أي أن الاحتكاك القوي والكبير بين الناس واستعمال الناس المكثف والكبير للغات يؤديان إلى إنشاء علاقات أولية أو حميمة بين الأطراف المتفاعلة.

وهكذا، **فمقولة النظرية** في هذا البحث ترى أن طبيعة نوعية علاقات الناس باللغات يحدّدها «مدى استعمالهم لها». أي أن الاستعمال الكامل (وفقًا للبنود الأربعة) للغة ما في جميع شؤون الحياة الشخصية والاجتماعية يؤدي إلى كسب الناس رهان علاقة حميمة مع تلك اللغة. في المقابل، فالاستعمال الجزئي أو المحدود جدًا للغات لا يقود في الغالب إلى علاقة حميمة معها لدى الناس. ومن ثمّ، فطبيعة نوعية العلاقة التي تربط الناس باللغات يقع فهمها وتفسيرها من خلال معطيات معادلة الاستعمال.

3 ـ مدى التفاعل بين الناس يرسم خريطة علاقاتهم

ترى العلوم الاجتماعية المعاصرة أن طبيعة العلاقة بين الناس تحدّدها نوعيةُ التفاعل الاجتماعي بينهم. فهذه العلوم تتحدث، مثلًا، عن صنفين من العلاقات بين الناس في المجتمعات وهما العلاقات الأولية والعلاقات الثانوية. **الأولى** هي نتيجة للتفاعل المكثف والشامل بين الأفراد، أما **الثانية** فهي حصيلة للتفاعل الخفيف بين الناس. فالعلاقة بين أفراد الأسرة تسودها العلاقة الأولية التي تتمتع

(3) محمود الذوادي، **المجتمع التونسي واحتضانه لمأزق الاستلاب: إعاقة اللغة وارتباك الهوية** (تونس: مجمع الأطرش، 2018)، ص 36.

بمشاعر عاطفية وحميمة بين الأم والأب والأولاد. أما العلاقات التي تربط بين الزملاء والزميلات العاملين في المؤسسات في المجتمعات فتصفها العلوم الاجتماعية بأنها علاقات ثانوية لأنها تفتقد الدرجة العالية من معالم العلاقات الأولية المشار إلى بعضها هنا. نرى أن هناك وجه شبه بين نوعية تفاعل الناس بعضهم مع بعض ونوعية استعمال الناس للغات. فما سميناه التفاعل المكثف يقود إلى العلاقات الأولية بين الناس وأن الاستعمال الكامل للغات يؤدي هو الآخر إلى علاقات حميمة معها. أي أن الاحتكاك القوي والكبير بين الناس واستعمال الناس المكثف والكبير للغات يؤديان إلى إنشاء علاقات أولية أو حميمة بين الأطراف المتفاعلة.

4 ـ وجه الشبه مع قانون المطابقة الخلدوني

يمكن تشبيه المقاربة المطروحة أعلاه بقانون المطابقة عند ابن خلدون من حيث حرص كل منهما على محاولة كسب رهان تشخيص الحقيقة بدقة حول الموضوع قيد الدراسة والتقييم. فمن جهة، يرمي صاحب **المقدمة** من قانون المطابقة معرفة صدق أو بطلان إمكان أو عدم إمكان وقوع بعض الأحداث التاريخية في المجتمعات البشرية. ومن جهتنا، يسعى طرحنا الفكري في هذا البحث إلى إرساء إطار فكري/برادايم يشخص بكثير من الدقة إمكان وجود أو فقدان علاقة طبيعية/سليمة بين المجتمعات والناس ولغاتهم. دعنا نذكر تعريف ابن خلدون لقانون المطابقة الشهير:

«وأما الإخبار عن الواقعات فلا بد في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة. فلذلك وجب أن ينظر في إمكان وقوعه، وصار في ذلك أهم من التعديل ومقدَّمًا عليه، إذ فائدة الإنشاء مقتبسة منه فقط وفائدة الخبر منه ومن الخارج بالمطابقة. وإذا كان ذلك فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران، ونميّز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه، وما يكون عارضًا لا يعتدّ به وما لا يمكن أن يعرض له. وإذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانونًا في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه. وحينئذ فإذا سمعنا عن شيء من الأحوال الواقعة في العمران علمنا ما نحكم بقبوله مما نحكم بتزييفه. وكان ذلك لنا معيارًا صحيحًا يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه. وهذا هو غرض هذا الكتاب الأول من تأليفنا..»[4].

اعتمادًا على منهجية قانون المطابقة في تمييز الحق من الباطل، نأمل أن يكسب تحليلنا ـ بواسطة مفهومَي العلاقة الطبيعية باللغة وبنود ميثاق اللغة المذكورين ـ الرهانَ أو يقرب منه في بيان إمكان تحقيق نجاح المجتمعات والناس أو فشلهم في إقامة علاقة طبيعية/ سليمة مع لغاتهم. ندرس عينتين **إحداهما** من المجتمعات الغربية و**الأخرى** من المجتمعات المغاربية.

(4) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق عبد الواحد وافي، ط 3 (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، [د. ت.])، ج 1، ص 331.

5 ـ الأوروبيون وعلاقاتهم بلغاتهم

تجعل معظم أنظمة التعليم في أوروبا تعلّم لغة أو لغتين أجنبيتين أو أكثر أمرًا واجبًا على كل المتعلمين وبخاصة في المرحلتين الإعدادية والثانوية. لكن عملية التعلّم لهذه للغات الأجنبية في المجتمعات الأوروبية لا تفسد العلاقة السليمة بلغاتها الوطنية. أي أن هذه الأخيرة تظل هي وحدها لغات الاستعمال الشفوي والكتابي في كل ميادين الحياة في تلك المجتمعات بما فيها استعمال اللغات الوطنية في قطاعات التدريس في جميع مراحل التعليم. وهي سياسية لغوية على عكس ما هو متداول في معظم أنظمة التعليم العالي في المجتمعات العربية المعاصرة التي تدرّس أغلبيتُها العلومَ بغير لغتها الوطنية (العربية)، أي بالإنكليزية أو بالفرنسية، في معاهد التعليم العالي والجامعات وحتى في مرحلة التعليم الثانوي، كما هي الحال في النظام التربوي للمجتمع التونسي منذ الاستقلال.

ثالثًا: مجتمعات متعددة اللسان وعلاقاتها السليمة بلغاتها

تتبنى المجتمعات التي فيها أكثر من لغة وطنية، حرصًا على المحافظة على العلاقة السليمة مع لغاتها، سياسات لغوية تعمل لمصلحة الحفاظ الكامل على العلاقات الطبيعية بين مواطنيها ومؤسساتها وبين لغاتها الوطنية. يمثل المجتمع السويسري نموذجًا عالميًا في التعامل المنصف مع ظاهرة التعدد اللغوي فيه. هناك أربع لغات وطنية رسمية في هذا المجتمع الحديث وهي الألمانية والفرنسية والإيطالية والرومانية. يفوق سكان سويسرا سبعة ملايين نسمة حيث يمثل السكان من أصول ألمانية الأغلبية (أكثر من ستين في المئة) والرومانيون الأقلية (نحو واحد بالمئة). أما السكان ذوو الأصول الفرنسية والايطالية فنسبتهم على التوالي هي 19 و 8 بالمئة. ترجع أصول بقية السكان إلى مجموعات عرقية أخرى من يوغسلافيا وإسبانيا. رغم الاختلاف الكبير في نسب السكان، فالمجتمع السويسري يقرّ بوجود أربع لغات رسمية فيه، وهذا ما جعله يقسم البلاد إلى 23 منطقة (كانتون) موزعة وفقًا للغات الرسمية للمجتمع بحيث تستعمل كل مجموعة من الكانتونات لغتها داخل حدودها. يشير هذا التنظيم اللغوي إلى حرص المجتمع السويسري على إقامة علاقة سليمة بين المواطنين ولغاتهم الناطقين بها في محيطهم الذي يقطنون به في غرب أو شرق أو جنوب أو شمال أو وسط البلاد[5].

أما الوضع اللغوي في المجتمع الكندي فهو يتكوّن من لغتين رسميتين هما الإنكليزية والفرنسية، إذ إن الأولى هي لغة الأغلبية في هذا المجتمع المكوّن من عشر مقاطعات منها مقاطعة كيبك (Québec) الناطقة باللغة الفرنسية اللغة الرسمية الوحيدة في هذه المقاطعة. وسعيًا لجعل أغلبية أهل كيباك الناطقين بالفرنسية يتمتعون بعلاقة طبيعية بلغتهم – وهم جزء من الفدرالية الكندية ـ أصدر رئيس الوزراء الكندي الراحل بيار ترودو (Pierre Trudeau) مرسومًا يقضي بجعل اللغة الفرنسية اللغة الرسمية لكندا مثلها مثل اللغة الإنكليزية. فتلك السياسات اللغوية جعلت

(5) Robert Schlapfer, dir., *La Suisse aux quatre langues* (Genève: Editions Zoé, 1985), pp. 50-56.

سكان كيبك المتحدثين بالفرنسية أكثر استعدادًا لدمج أنفسهم في النسيج الكندي الكبير والشعور بالطمأنينة داخل الوحدة الكندية. من جهة أخرى، بادرت حكومة المقاطعة في مطلع السبعينيات من القرن الماضي بإصدار ما يسمى قانون La Loi 101 الذي يجعل الفرنسية اللغة الرسمية الوحيدة في مقاطعة كيبك. كان هذا القانون جزءًا من مشاريع ما أُطلق عليه في تلك الفترة الثورة الهادئة (La Révolution tranquille). هكذا، عملت السياسة اللغوية لكل من الحكومة الفدرالية وحكومة المقاطعة على تمكين سكان كيبك الناطقين بالفرنسية من علاقة سليمة بلغتهم وذلك باستعمالها بكل مشروعية واعتزاز داخل المقاطعة أو خارجها في التواصل مع مؤسسات الحكومة الفدرالية من جهة، وفي الحياة الشخصية والاجتماعية في كامل المقاطعة من جهة ثانية.

يتجلى مما رأينا في السياسات اللغوية في أوروبا وسويسرا وكندا وكيبك أنها سياسات تلتزم باحترام اللغات الرسمية لهذه المجتمعات، أي جعل مواطنيها يمارسون بكل راحة علاقات طبيعية بلغاتهم. وهو ما لا نجده في كثير من مجتمعات العالم الثالث وبخاصة في أفريقيا السوداء والمغرب العربي الذي نركز الآن فصاعدًا على تحليل وضع اللغة العربية/الوطنية فيه بعد الاستقلال في تونس والجزائر والمغرب[6].

1 ـ التعليم التونسي والعلاقة باللغة العربية

استنادًا إلى البنود الأربعة المذكورة سابقًا لإقامة علاقة طبيعية/سليمة باللغة، نود استعمالها في تشخيص نوعية العلاقة باللغة الوطنية/العربية لدى خمسة أصناف من المتعلمات والمتعلمين التونسيين في فترتَي الاحتلال الفرنسي والاستقلال. عرف المجتمع التونسي أثناء الاستعمار الفرنسي ثلاثة أنواع من نظم التعليم الابتدائي والثانوي هي: (1) المدرسة الصادقية الثنائية اللغة في العهد الاستعماري الفرنسي (الفرنسية والعربية) حيث هيمنت اللغة الفرنسية كوسيلة لتدريس التلاميذ التونسيين المواد المختلفة بما فيها تدريسهم بها أحيانًا حتى قواعد النحو العربي. (2) همّشت مدارس البعثات الفرنسية بطريقة شبه كاملة تدريسَ العربية وثقافتها واستعمالهما في تونس؛ فالتعليم في كل من مدارس البعثات الفرنسية والمدرسة الصادقية هو تعليم فاقد لسلامة علاقته باللغة الوطنية/ العربية كما عرفنا العلاقة السليمة/الطبيعية باللغة في معادلة بنود ميثاق اللغة أعلاه. يمثل الخريجون التونسيون من هذه المدارس عينة تونسية مرشحة أكثر من غيرها لتبني ثنائية لغوية يكاد يغيب فيها استعمال الكلمات العربية، لأن هؤلاء الخريجين هم شبه أميين بالكامل في اللغة العربية. فبحوث العلوم الاجتماعية ترى أن مثل ذلك التكوين اللغوي الثقافي الفرنسي يُحدث غربة جسيمة بين المتعلمات والمتعلمين التونسيين ولغتهم وثقافتهم العربيتين فترتبك لديهم وتتشوّه تصوراتهم الصحيحة إزاء لغتهم وثقافتهم بحيث يصبحون مرشحين للنظر إليهما بقليل أو بكثير أو بدرجة متوسطة من التحقير والدونية[7]. ومن المنتظر أن يُحدث مثل

(6) محمود الذوادي، **ضُعف المناعة اللغوية والهوية المرتعشة في المجتمعات المغاربية** (بيروت: دار الروافد الثقافية – ناشرون؛ وهران: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2018)، ص 49ـ72.

(7) Albert Memmi, *Portrait du Colonisé et du Colonisateur* (Paris: Gallimard, 1985).

هذا التكوين اللغوي الثقافي الأجنبي المهيمن تشويشًا وتصدعًا في الانتساب للهوية العربية الإسلامية بدرجات مختلفة للخريجين التونسيين من مدارس البعثات الفرنسية والمدرسة الصادقية. يجوز القول إن التعليم في كل من مدارس البعثات الفرنسية والمدرسة الصادقية هو تعليم مرشح بقوة لكي يمهد لقبول ـ وحتى الترحيب بالاستعمار اللغوي الثقافي الفرنسي لدى التونسيات والتونسيين. يزكي صدقيةَ ذلك فقدانُ العلاقة الطبيعية/السليمة باللغة العربية لدى هذين النوعين من خريجي المدرستين المذكورتين، كما تعبر عن ذلك المعادلة السابقة (الالتزام الجزئي أو عدم الالتزام الكامل بالبنود الأربعة (1+2+3+4) = علاقة غير طبيعية/سليمة كثيرًا أو قليلًا أو ما بينهما باللغات).

(3) يمثل نمط التعليم الزيتوني النوع الثالث من نظام التعليم التونسي في عهد الاستعمار ومطلع الاستقلال. فاللغة العربية هي سيدة الموقف لدى المتعلمات والمتعلمين والمدرّسين الزيتونيين.

(4) أما الصنف الرابع من نظام التعليم التونسي في مطلع الاستقلال فهو نظام ما سُمي نظام شعبة (أ) الذي يَدْرسُ فيه التلاميذُ كل المواد باللغة العربية فقط من السنة الأولى للتعليم الابتدائي حتى السنة الأخيرة من التعليم الثانوي /البكالوريا. وكان مخططًا أن تصبح هذه الشعبة هي الشعبة القارة في نظام التعليم التونسي بعد الاستقلال. أي تطبيع العلاقة بالكامل باللغة العربية بتطبيق قانون الاستعمال المكثف الوارد في هذه الدراسة. لكن تمّ إجهاض هذه الشعبة بسرعة ووقع تبني شعبة (ب) الثنائية اللغة (العربية والفرنسية) التي تُدرس المواد باللغتين كما تشهد على ذلك اليوم مرحلة التعليم الثانوي التي تدرّس بالفرنسية فقط ما يسمى المواد العلمية مثل الرياضيات والفيزياء والعلوم الطبيعية. وهي سياسة لغوية تعتمدها وزارات التربية التونسية المتوالية منذ فجر الاستقلال وبعد ما يُسمى الثورة في عام 2011.

(5) يحق اعتبار نظام التعليم التونسي العام الثنائي اللغة (شعبة ب) (الذي يدرّس المواد التعليمية بالعربية والفرنسية قبل نهاية التعليم الثانوي) الصنف الخامس من النظام التربوي التونسي منذ الاستقلال الذي كرّس ويكرّس تواصل الثنائية اللغوية لدى خريجه بعد الاستقلال والثورة. تفيد مؤشرات كثيرة أن نمط تعليم شعبة (أ) يتميز عن نظام تعليم شعبة (ب) بعد الاستقلال في كون أن خريجه حتى بعد دراساتهم بالفرنسية وغيرها من اللغات الأجنبية في الجامعات التونسية أو الأجنبية يظلون أكثر الخريجات والخريجين التونسيين اتصافًا بما نسميه التعريب النفسي أو العلاقة الحميمة باللغة العربية. تتمشى هذه الملاحظة مع مقولة قانون العلاقة الطبيعية/السليمة باللغة التي هي نتيجة لمعادلة ميثاق اللغة (1+2+3+4).

2 ـ فقدان أو حضور مناعة الهوية

يتجلى من هذا التحليل المختصر أن جميع خريجي الأصناف الخمسة من التعليم التونسي قبل الاستقلال تعرضوا بتساوٍ إلى ما نسميه الاستعمار المادي (الاحتلال العسكري والسياسي والفلاحي) لكنهم لم يكونوا متساوين في تعرضهم إلى الاستعمار غير المادي (اللغوي والثقافي)

قبل الاستقلال وبعده. فخريجو التعليم الزيتوني وشعبة (أ) تمتعوا ويتمتعون بمناعة لغوية وثقافية عربية حمتهم وتحميهم من التأثر الخطير بلغة المستعمر وثقافته كما نجد ذلك لدى خريجات وخريجي البعثات الفرنسية والمدرسة الصادقية والتعليم العام التونسي بعد الاستقلال. فمعادلة العلاقة السليمة الكاملة باللغة لا تؤيد بقوة التحليل الموضوعي للتونسيات والتونسيين الذين يُرددون القول: إن لا ضرر يصيب علاقتهم الحميمة باللغة العربية/لغتهم الوطنية إن كانوا هم خريجين للتعليم الفرنسي (قبل الاستقلال وبعده) والمدرسة الصادقية ونظام التعليم العام منذ الاستقلال. تشبه معادلة البنود الأربعة لسلامة العلاقة باللغة قانون المطابقة السالف الذكر لابن خلدون الذي يقول إن الأحداث التاريخية التي ينقلها المؤرخون تكون كاذبة إذا لم يؤيد واقعُ العمران البشري إمكان حدوثها. وبالمثل، فليس من الصدق انتظار وجود علاقة عفوية كاملة طبيعية/سليمة باللغة الأم أو اللغة الوطنية لدى معظم المواطنات والمواطنين التونسيين والحال أنهم لا يلبون بالكامل البنود الأربعة لميثاق اللغة كما تلخصها المعادلة المذكورة: (1+2+3+4) التي وقع شرحها سابقًا.

لا ينبغي أن يُعَدّ تفوق المغاربيين على المشرقيين في تعلم اللغات الأجنبية بالضرورة أمرًا إيجابيًا [...]. إذ إن من سلبيات ذلك أن اللغة العربية| الوطنية تخسر تبوؤ المكانة الأولى في قلوب وعقول واستعمال عامة المواطنين المغاربيين والأكاديميين في الطليعة.

3 ـ الجامعيون المغاربيون وضُعف علاقتهم السليمة بالعربية

حضرنا ندوة حول نمو المدن المغاربية عبر العصور في ـ 2005/5/27. أُقيمت هذه الندوة من طرف المركز الأمريكي للدراسات المغاربية بتونس. كانت أغلبية المشاركات والمشاركين من الجزائر والمغرب وتونس. اختار هؤلاء اللغة الفرنسية للقيام بمداخلاتهم ما عدا مشاركة مغربية وحيدة اختارت اللغة العربية لإلقاء محتوى ورقتها. وقد أثار ذلك حيرة وصدمة واستهزاء بين زملائها وزميلاتها المغاربيين توحي بعدم استحسان الأمر بين معظم هؤلاء واللوم على تجاسر المشاركة المغربية على استعمال اللغة العربية في هذه الندوة. علمًا أن المنظمين الأمريكيين للندوة وافقوا أن تلقي المشاركة المغربية ورقة بحثها باللغة العربية. إن رد فعل هؤلاء الأكاديميين غير المتعاطف مع استعمال اللغة العربية إن لم نقل الناقد له في هذه الندوة يفسره منظورُ علم الاجتماع: لقد أتت صدمة وحيرة المغاربيين كنتيجة لغياب استعمال اللغة العربية كلغة أولى في الندوات والمؤتمرات المغاربية الصرفة. أي أن جل المثقفين والمتعلمين المغاربيين لم ينجحوا في عهد الاستقلال في تطبيع علاقتهم باللغة العربية، لغتهم الوطنية الأولى بحيث تصبح هذه الأخيرة هي العرف اللغوي التلقائي للتواصل بين الأكاديميين والباحثين في هذه المجتمعات. أي أنهم لا

يلبون البنود الأربعة لميثاق العلاقة الطبيعية/السليمة باللغة العربية/الوطنية. يشير ذلك إلى استمرار رواسب الاستعمار اللغوي الثقافي الفرنسي بين النخب الثقافية في هذه المجتمعات وذلك بعد عقود من الاستقلال.

4 ـ المقياس السليم لتعلّم اللغات الأجنبية

ارتباطًا بقضية الثنائية اللغوية في مجتمعات المغرب العربي، يتباهى الكثير من المثقفين والمتعلمين التونسيين والجزائريين والمغاربة بأن مستوى معرفة أفراد مجتمعاتهم للغة الفرنسية حتى المرحلة الثانوية هي أفضل من معرفة تلاميذ المجتمعات العربية المشرقية للغة الإنكليزية في المرحلة الثانوية. بناء على بنود ميثاق اللغة المذكور، لا ينبغي أن يُعَدّ تفوق المغاربيين على المشرقيين في تعلم اللغات الأجنبية بالضرورة أمرًا إيجابيًا كما يعتقد هؤلاء، إذ إن من سلبيات ذلك أن اللغة العربية/ الوطنية تخسر تبوؤ المكانة الأولى في قلوب وعقول واستعمال عامة المواطنين المغاربيين والأكاديميين في الطليعة كما رأينا. ربما يمكن القول إن أنظمة التعليم في معظم المجتمعات العربية المشرقية هي أفضل من نظيراتها بالمغرب العربي على مستوى تعليم اللغات الأجنبية بطريقة محدودة بحيث لا تمثل خطرًا على اللغة العربية على مستوى وجود علاقة طبيعية حميمة باللغة العربية في قلوب الناس وعقولهم وممارساتهم اليومية. ومنه يجوز الحديث هنا عن صنفين من الثنائية اللغوية: ثنائية خطيرة على اللغة العربية كما يبيّن حال الأكاديميين المغاربيين المشار إليه وثنائية أكثر سلامة تحافظ على مكانة محترمة للغة الوطنية/العربية في الاستعمال والدفاع عنها بحيث تلبي البنود الأربعة للعلاقة السليمة بالعربية.

ليست اللغة العامل الوحيد في تحديد هويات الأفراد والجماعات والمجتمعات. فالدين واللون والعرق، هي أيضًا عوامل محددة للهويات. لكن تؤدي اللغة المشتركة بين الناس دورًا حاسمًا في خلق هوية جماعية في مجتمع ينتمي أفراده وفئاته إلى ديانات وأعراق وألوان مختلفة.

5 ـ علاقة الهويات باللغات

من المناسب اختتام هذه الدراسة بملاحظات وأسس فكرية نظرية حول علاقة اللغة بمسألة الهوية لدى الإنسان. ولمحاولة القرب من التطبيق الميداني للإطار النظري المطروح في القسم السابق نودُ ذكرَ بعض الملاحظات حول علاقة اللغات بهويات الأفراد والمجتمعات التي يمكن إيجازها في ما يلي:

(1) تعد اللغات المختلفة للأفراد والجماعات والمجتمعات والشعوب محددًا بارزًا للهويات الفردية والجماعية المتنوعة التي تعرفها القارات الخمس.

(2) يتجلى بامتياز ثقل عامل اللغات في تحديد الهويات في تلك الشعوب والمجتمعات التي توجد فيها أكثر من لغة. على سبيل المثال، توجد لغتان رسميتان في المجتمع الكندي وهما اللغتان الإنكليزية والفرنسية. كما توجد ثلاث لغات في المجتمع البلجيكي، وهما الهولندية والفرنسية والألمانية. أما في المجتمع العراقي فاللغتان الرئيسيتان هما العربية والكردية. وتعَدّ اللغتان العربية والأمازيغية اللغتين الوطنيتين في المجتمعين الجزائري والمغربي. يلاحظ أن اللغات المحلية الخاصة في هذه المجتمعات المتعددة اللغة هي التي تحدد أكثر هويتهم. فسكان مقاطعة كيبك بكندا يعرّفون هويتهم في المقام الأول بلغتهم الفرنسية وكذلك الشأن لدى أكراد العراق الأمر الذي جعل الكيبكيين والأكراد يدعون إلى الانفصال السياسي عن مجتمعيهما الكبيرين: كندا والعراق[8].

إن التدريس باللغات الوطنية في كل مراحل التعليم يعدّ أمراً طبيعياً وواجباً بالنسبة إلى المحافظة على تأصيل طبيعي للعلاقة بين اللغات الوطنية والهويات في تلك المجتمعات. وهكذا، يجوز وصف سياسة الاقتصار على التعليم باللغات الوطنية فقط بأنها سياسة طبيعة وأصيلة وذات مشروعية قوية.

(3) ليست اللغة العامل الوحيد في تحديد هويات الأفراد والجماعات والمجتمعات. فالدين واللون والعرق، هي أيضًا عوامل محددة للهويات. لكن تؤدي اللغة المشتركة بين الناس دورًا حاسمًا في خلق هوية جماعية في مجتمع ينتمي أفراده وفئاته إلى ديانات وأعراق وألوان مختلفة.

(4) إن أهمية اللغات في إنشاء الهويات في الحالات الثلاث السابقة الذكر تشير إلى أن اللغات الأصلية/المحلية، وليست اللغات الأجنبية الوافدة لتلك المجتمعات، هي المحددة لهويات الأفراد والمجتمعات. من هنا، تطرح مسألة تأثير اللغة/اللغات الأجنبية على قضية الهويات في المجتمعات المستقبلة والمستعملة للغات الأجنبية. يتم مجيء لغة/لغات أجنبية إلى المجتمعات المعاصرة كنتيجة للاستعمار أو الهيمنة الخارجية، وهو ما قد يؤدي إلى تنافس بين اللغة/اللغات الوطنية/المحلية واللغة/اللغات الأجنبية. وهذا ما يشهد عليه دخول اللغة الفرنسية في المجتمعات المغاربية منذ احتلال فرنسا للبلاد الجزائرية في مطلع القرن التاسع عشر. فالحضور القوي للغة الفرنسية في الجزائر وتونس والمغرب أثناء الاحتلال الفرنسي وفي عهد الاستقلال يمثل منافسة

(8) Richard Clement, «Aspects socio-psychologiques de la communication interethnique et l'identité sociale,» et Rodrigue Landry, «Bilinguisme additif, bilinguisme soustractif et vitalité ethnolinguistique,» dans: *Recherches Sociologiques*: «Identité ethnique et culturelle», vol.XV, nos. 2-3 (1984), pp. 313-337, et Jacques Leclerc, *Langage et société* (Laval, Québec: Mondia Editeurs, 1986), p. 293.

شديدة للغات الوطنية لتلك الشعوب: اللغة العربية واللغة الأمازيغية. ونظرًا إلى أن الفرنسية ليست باللغة الوطنية/المحلية في مجتمعات المغرب العربي، فإن وجودها الواسع في تلك المجتمعات لم يجعل الأغلبية الساحقة من سكانها يرغبون في الانتماء إلى الهوية الفرنسية. لكن هذا لا يعني أن اللغة الفرنسية ليس لها تأثيرات أخرى في هذه المجتمعات وفي طليعتها التأثير السلبي في علاقة الجزائريين والتونسيين والمغاربة باللغة العربية. بعبارة أخرى، يمكن القول إن التأثير السلبي في اللغة العربية المتمثل بإقصائها من الاستعمال (عدم التلبية جزئيًا أو كليًا لبنود الأربعة لميثاق اللغة السابق الذكر) السليمة في عدة ميادين والنظر إليها بالدونية عند كثير من سكان المغرب العربي. قد يؤدي هذا الوضع عند الكثيرين إلى تشويش وإرباك بالنسبة إلى الانتساب الواضح والقوي للهوية العربية وذلك بسبب العلاقة الوثيقة بين اللغة والهوية، كما سبق ذكر ذلك. وهذا ما تشهده الساحة التونسية بعد الثورة، إذ توجد أقلية تونسية فرنكوفونية لغة وثقافة تشكك في انتساب الشعب التونسي إلى الهوية العربية الإسلامية، وهو ما يشير إلى أنها تشكو من أعراض أزمة هوية لغوية ثقافية.

وللقرب أكثر من المعطيات حول علاقة اللغات بهويات الأفراد والمجتمعات يمكن ذكر بعض الأمثلة المحسوسة. تشير الملاحظات الميدانية وبعض البحوث إلى وجود علاقة وثيقة بين اللغات وهويات الشعوب. يتضح ذلك، مثلًا، في مجتمعات الاتحاد الأوروبي التي تتحدث عدة لغات وطنية. فكل شعب من تلك الشعوب يعرّف هويته بواسطة لغته الوطنية. فالألمان والإسبان والإنكليز والفرنسيون والإيطاليون يعبرون عن هوياتهم الجماعية عبر لغاتهم الوطنية التي يتحدثون بها ويتعاملون بها في الكتابة. فنجد أن اللغات الوطنية في تلك المجتمعات هي لغات التعليم في مراحله المختلفة مما يعزز العلاقة الوثيقة بين اللغات الوطنية وهويات الشعوب الأوروبية المتنوعة. أي أن التدريس باللغات الوطنية في كل مراحل التعليم يعَدّ أمرًا طبيعيًا وواجبًا بالنسبة إلى المحافظة على تأصيل طبيعي للعلاقة بين اللغات الوطنية والهويات في تلك المجتمعات. وهكذا، يجوز وصف سياسة الاقتصار على التعليم باللغات الوطنية فقط بأنها سياسة طبيعة وأصيلة وذات مشروعية قوية لدى المجتمعات صاحبة السيادة اللغوية الكاملة، كما بيّنا في مطلع هذه الدراسة.

أما الوضع في بعض المجتمعات المعاصرة من العالم الثالث على الخصوص ومن ضمنها المجتمعات العربية، فإن التعليم في بعض مراحله أوكلها لا يتم باللغات الوطنية بل بلغات أجنبية طالما تكون لغات المستعمر القديم أو لغات القوى العظمى صاحبة الهيمنة الواسعة في العصر الحديث وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية. من هنا، تطرح مسألة تأثير التدريس باللغات الأجنبية في هويات الشعوب، كما هي الحال في المجتمعات المغاربية. ومن ثم، فالبحث يهتم باختصار وفي النهاية بالنظر في تأثير الانتشار الواسع للغة الفرنسية في تلك المجتمعات في مسألة الهوية العربية فيها □

العملية السياسية في ليبيا في ضوء قرارات مجلس الأمن

عادل عبد الحفيظ كندير(*)

أستاذ مشارك، كلية القانون، جامعة طرابلس ـ ليبيا.

مقدمة

في إثر سقوط نظام الرئيس الليبي السابق معمر القذافي بعد ثورة 17 شباط/فبراير من عام 2011 دخلت ليبيا في مرحلة انتقال سياسي عبر خارطة طريق رسم معالمها بدايةً المجلس الوطني الانتقالي في صورة إعلان دستوري مؤقت مُؤرخ في 2 آب/أغسطس 2011. ومع مرور الوقت أُدخلت عدة تعديلات على الخارطة، منها ما تم بموجب عمل وطني صرف، ومنها ما تم عبر إشراف دولي أدارته منظمة الأمم المتحدة مجسدةً في بعثتها للدعم في ليبيا[1].

وبالرغم من ذلك، وعند الحديث عن عملية الانتقال السياسي إبان المرحلة الانتقالية ينحصر القول في ليبيا – عادة – في الجانب المتعلق بالاستحقاقات الدستورية طبقًا للقواعد الأساسية الوطنية[2]، ويهمل الجانب الدولي المتعلق بالتزامات هذا البلد في هذا الشأن. بمعنى آخر، يتم تجاهل أو إهمال الالتزامات الدولية ذات الصلة بالعملية السياسية الواردة في حيثيات قرارات ومقررات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بليبيا[3]، وهي قرارات اتخذها المجلس بالاستناد إلى الفصل السابع من ميثاق المنظمة[4]؛ يجد المُتتبع لمتطلبات هذه القرارات في طياتها الكثير من

(*) البريد الإلكتروني: adeel_kindier@yahoo.com.

(1) من ذلك ما ورد في الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات المغربية بتاريخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2015، وخطة الأمم المتحدة التي وضعتها بشأن ليبيا بعد فشل الاتفاق السياسي بتاريخ 16 أيلول/سبتمبر 2018.

(2) وتحديدًا تلك القواعد الواردة في الإعلان الدستوري المؤقت الصادر بتاريخ 2 آب/أغسطس 2011 وتعديلاته.

(3) لمزيد من التفصيل حول موضوع إحالة الحالة الليبية إلى مجلس الأمن، انظر: عادل عبد الحفيظ كندير: «ليبيا وتبعات مجلس الأمن إلى متى؟،» **مجلة القانون** (كلية القانون، جامعة طرابلس)، العدد 4 (2014ـ2015)، ص 159 وما بعدها، و«مدى مشروعية التدخل العسكري في ليبيا 2011،» **مجلة العلوم القانونية** (كلية القانون، جامعة المرقب)، العدد 1 (2012)، ص 6 وما بعدها.

(4) صدرت هذه القرارات عقب إحالة الحالة الليبية إلى مجلس الأمن العام 2011 بطلب من جامعة الدول العربية.

الالتزامات ذات الصلة باكتمال بناء العملية السياسية في ليبيا خلال المرحلة الانتقالية[5]. وبالنظر إلى الطبيعة الإلزامية لهذه القرارات، فالنتيجة المترتبة على الإخلال بها وعدم الامتثال لها عرقلة وتقويض الإنجاز الناجح لعملية الانتقال السياسي في ليبيا، والعواقب القانونية المترتبة على ذلك هي احتمال خضوع المُعرقل أو المُقوّض – سواء أكان فردًا أو كيانًا – للمساءلة الدولية الصارمة، وفق ما قضت به قرارات ومقررات المجلس في هذا الخصوص[6].

عليه، فإن الإشكالية القانونية التي تعالجها الدراسة تتمثل بتسليط الضوء على الجانب الدولي المتعلق بالتزامات ليبيا الدولية في الجزء المتعلق باكتمال بناء العملية السياسية خلال المرحلة الانتقالية في ضوء قرارات مجلس الأمن، والتمعّن في حيثيات هذه القرارات، وإدراك التفسيرات والتخريجات القانونية لها، ولن يتم التطرق إلى القواعد الدستورية الوطنية، ولا إلى الحلول المحلية ذات الصلة بالموضوع إلا بالقدر اللازم للبيان ورفع الغموض.

غير أنه قبل الدخول في تفاصيل هذه الدراسة، وجب التنبيه إلى أن أغلبية المهتمين بالشأن الليبي – القانونيين تحديدًا – ليسوا على دراية تامة بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن بخصوص ليبيا بعد عام 2011، وهم لا يذكرون إلا القرارين ذواتَي الرقمين 1970 و1973 لعام 2011، في الوقت الذي تجاوزت هذه القرارات خمسة وعشرين قرارًا[7] ولعل آخرها ـ عند كتابة هذه الدراسة ـ القرار الرقم 2542 المؤرخ 15 أيلول/سبتمبر 2020. ولا شك في أن هذه الحزمة من القرارات وعلى مدى ثماني سنوات، قد أسفرت عن عدد من الالتزامات والتدابير والجزاءات[8] في مواجهة الدولة الليبية، بعضها ذات صلة بالعملية السياسية.

عليه، ولبيان موضوع الدراسة على نحو أكثر عمقًا وأوسع تفصيلًا، سيتم اتباع الخطة المنهجية التالية: **أولًا**، أحكام عامة ذات صلة بالتزامات الدول؛ **ثانيًا**، الانتقال السياسي ليبيًّا.

---

(5) انظر على سبيل المثال الفقرات من 1 إلى 12 من قرار مجلس الأمن رقم 2009 المتخذ في جلسته 6620 المعقودة بتاريخ أيلول/سبتمبر 2011، (S/RES/2009/2011).

(6) انظر على سبيل المثال: الفقرة 10 من قرار مجلس الأمن الرقم 2259 لسنة 2015 المتخذ في جلسته 7598 المعقودة بتاريخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2015، (S/RES/2259/2015).

(7) يمكن تحديد أرقام هذه القرارات وفق الآتي: 1970 لسنة 2011 و1973 لسنة 2011 و2009 لسنة 2011 و2016 لسنة 2011 و2017 لسنة 2011 و2022 لسنة 2011 و2040 لسنة 2012 و2095 لسنة 2013 و2144 لسنة 2014 و2146 لسنة 2014 و2174 لسنة 2014 و2208 لسنة 2015 2213 لسنة 2015 و2214 لسنة 2015 و2238 لسنة 2015 و2259 لسنة 2015 و2273 لسنة 2016 و2278 لسنة 2016 و2291 لسنة 2016 و2292 لسنة 2016 و2298 لسنة 2016 و2323 لسنة 2016 و2362 لسنة 2017 و2367 لسنة 2017 و2420 لسنة 2017 و2434 لسنة 2018 و2441 لسنة 2018، و2492 لسنة 2019. 2510 لسنة 2020 و2542 لسنة 2020 لمزيد التفصيل، انظر: وثائق الأمم المتحدة: مجلس الأمن، على الموقع الإلكتروني التالي: <https://research.un.org/ar/docs/sc/resolutions>.

(8) لمزيد التفصيل حول مفهوم الجزاء وتمييزه من غيره من العواقب القانونية، انظر: زهير الحسيني، **التدابير المضادة في القانون الدولي العام: دراسة في جانب من العواقب القانونية الناشئة عن المخالفات الدولية والتي تحول دون قيام المسؤولية الدولية**، ط 2 (بنغازي: منشورات جامعة بنغازي، 1998).

أولًا: أحكام عامة ذات صلة بالتزامات الدول

يُعدّ مجلس الأمن أحد الأجهزة الرئيسية في منظمة الأمم المتحدة، وهو بمنزلة الجهاز التنفيذي، بل هو الجهاز الوحيد المخول وفقًا لأحكام الميثاق باستصدار قرارات ذات طبيعة ملزمة للدول بموجب الفصل السابع منه، غير أنه للوصول إلى فهم جيد للموضوع المثار بوجه عام، وللطبيعة الملزمة لقرارات المجلس بخاصة، وجب التعرض لبيان مسألة التدرج في الالتزامات الدولية بالنسبة إلى الدول في مواجهة الأجهزة الرئيسة لمنظمة الأمم المتحدة وفروعها[9]، وهي في أقل تقدير لا تتجاوز ثلاثة مستويات: 1ـ المعتاد؛ 2ـ فوق المعتاد؛ 3ـ الاستثنائي، وفقًا لما يلي:

1 ـ المستوى المعتاد

ربط ميثاق الأمم المتحدة بين عضوية الدول والالتزامات المفروضة عليها، وقضت أحكامه بأنه، إضافة إلى الأعضاء الأصيلين للأمم المتحدة[10]، وهي الدول التي اشتركت في مؤتمر الأمم المتحدة لوضع نظام المنظمة الدولية عام 1945 ووقعت ميثاقها وصدقت عليه بموجب المادة 110 منه[11]؛ فإن العضوية في الأمم المتحدة مباحة أو مفتوحة لجميع الدول التي تقبل الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق، وترى المنظمة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات. وحاول واضعو الميثاق حصر الالتزامات الدولية المفروضة على الدول في مجموعة من الأهداف والمبادئ العامة، خصص لها الفصل الأول من الميثاق[12]، ثم تكفلت الفصول التالية له بمهمة بيان تفاصيل الأهداف

---

(9) إذا كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والأمانة العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية (قبل تعليق العمل به) ومحكمة العدل الدولية تعد أجهزة رئيسية لمنظمة الأمم المتحدة، فهناك فروع لهذه الأجهزة، ليس أقلها أهمية في مجال هذه الدراسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بوصفها من الفروع التي أنشأها مجلس الأمن بموجب القرار الرقم 2009 لسنة 2011 لتقديم المشورة الفنية للحكومة الليبية خلال فترة الانتقال السياسي في عدة مجالات.

(10) تشمل العضوية الأصلية في منظمة الأمم المتحدة كذلك كل الدول التي وقعت من قبل على تصريح الأمم المتحدة الصادر في أول كانون الثاني/يناير 1942 ثم وقعت الميثاق وصدقت عليه، وذلك تطبيقًا لأحكام الفصل الثاني من الميثاق وتحديدًا المادة 3 منه.

(11) تنص المادة 110 من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي: (1) تصدق على هذا الميثاق الدول الموقعة عليه كل منها حسب أوضاعه الدستورية. (2) تودع التصديقات لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي تخطر الدول الموقعة عليه بكل إيداع يحصل، كما تخطر الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بعد تعيينه. (3) يصبح هذا الميثاق معمولاً به متى أودعت تصديقاتها جمهورية الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وأغلبية الدول الأخرى الموقعة عليه وتعدّ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بروتوكولاً خاصاً بالتصديقات المودعة وتبلغ صوراً منه لكل الدول الموقعة على الميثاق. (4) الدول الموقعة على هذا الميثاق التي تصدق عليه بعد العمل به، تعدّ من الأعضاء الأصليين في «الأمم المتحدة» من تاريخ إيداعها لتصديقاتها.

(12) حددت المادة الأولى من الميثاق **مقاصد (أهداف)** الأمم المتحدة في الآتي: (1) حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ المنظمة التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرّع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها. (2) إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام. (3) تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو =

والمبادئ، وإجراءات تنفيذها، والآثار المترتبة على الإخلال بها، والأجهزة المعنية بالنظر في هذا الإخلال، واختصاصها في هذا الشأن.

إن ما يجب ذكره، في هذا المستوى، هو أن **القاعدة العامة** تقضي بأن جميع الدول هي على قدر واحد من هذه الالتزامات، إعمالًا لمبدأ المساواة في السيادة، وهو أحد المبادئ التي تقوم عليها المنظمة طبقًا لنص المادة 1/2 من الميثاق، بل قضت المادة 103 منه بأن للالتزامات الواردة في الميثاق أولوية على ما عدا ذلك من التزامات ترتبط بها الدولة العضو، وأنه حال تعارض الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقًا لأحكام ميثاق المنظمة مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به؛ فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق[13].

غير أن ما تجدر الإشارة إليه في مقام الحديث عن **القاعدة العامة** وفق هذا المستوى؛ هو أن الالتزامات الدولية التي يضعها الميثاق على جميع الدول الأعضاء لا تصل في جميع الأحوال إلى حد المساس بسيادة الدولة، وأنه لا يوجد في الميثاق ما يسوّغ للمنظمة، أو لأي دولة عضو فيها، بأن تتدخل في المسائل التي تعدّ من صميم الاختصاص الداخلي للدولة. بعبارة أخرى: عدم المساس بالمسائل التي تعدّ من ضمن تلك المسائل الداخلة في النطاق المحفوظ[14] للدول الأعضاء؛ ففي هذا المستوى وإعمالًا **لحق تقرير المصير** لا تستطيع المنظمة أن تتدخل في اختيار النظام السياسي للدولة ولا في اختيار نظامها الاقتصادي[15]، ولا جدال في أن حق الدولة في تنظيم المراكز القانونية لمواطنيها وتحديد حقوقهم وواجباتهم هو من حيث الأصل حق ينتمي إلى المجال المحفوظ للدولة، فليس لأية منظمة دولية أو دولة أخرى، بل ليس للقانون الدولي – من حيث الأصل – أن يفرض على

= الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء. (4) جعل هذه المنظمة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.

أما المادة (2) من الميثاق فقد حددت **المبادئ** التي تقوم عليها المنظمة وفق الآتي: تعمل المنظمة وأعضاؤها في سعيها وراء المقاصد المذكورة في المادة الأولى وفقاً للمبادئ الآتية: (1) تقوم المنظمة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها. (2) لكي يكفل أعضاء المنظمة لأنفسهم جميعاً الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق. (3) يفض جميع أعضاء المنظمة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر. (4) يمتنع أعضاء المنظمة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد «الأمم المتحدة». (5) يقدّم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى «الأمم المتحدة» في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق، كما يمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملاً من أعمال المنع أو القمع. (6) تعمل المنظمة على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدولي. (7) ليس في هذا الميثاق ما يسوغ «للأمم المتحدة» أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخلّ بتطبيق التدابير القسرية الواردة في الفصل السابع.

(13) انظر: الفصل السادس عشر من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، المادة (103).

(14) وهو ما يعني أن هناك جانبًا جوهريًا من نشاطات الدولة لا علاقة للقانون الدولي به، فهو نطاق محفوظ للدولة، أو حمى محرم على القانون الدولي وعلى الدول الأخرى الدخول فيه، ولا شأن لغير الدولة به. لمزيد من التفصيل، انظر: علي عبد الرحمن ضوي، **القانون الدولي العام، الجزء الأول: المصادر والأشخاص**، ط 3 (القاهرة: المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، 2008)، ص 262.

(15) انظر: المصدر نفسه، ص 357 وما بعدها.

الدولة الطريقة التي تعامل بها مواطنيها[16]. ولكن هذه **القاعدة العامة** ليست مطلقة، وهي تخضع لعدد من القيود أو الشروط، ولا سيّما عندما تنتقل الالتزامات الدولية بالدولة المعنية إلى مستوى أعلى من الذي الآن بصدده، وفقا لما سيأتي بيانه.

2 ـ المستوى فوق المعتاد

يمكن القول بأن الالتزامات الدولية للدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة قد تنتقل بالدولة المعنية إلى مستوى أعلى من المعتاد، وذلك عند وقوع إخلال منها بأحكام الميثاق على نحو قد يزعزع السلم والأمن الدوليَّين، وأسند ميثاق الأمم المتحدة الاختصاصات الرئيسية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين إلى مجلس الأمن ومنحه **سلطة تقديرية**[17] في فحص أي مسألة أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو إلى نزاع، وخوَّله أن يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليين أم لا، وذهبت المادة 39 من الميثاق إلى أبعد من ذلك، فمنحت السلطة التقديرية لمجلس الأمن لتقرير ما إذا كان ما وقع فعلًا يعدّ تهديدًا للسلم والأمن أو الإخلال بهما، أو عملًا من أعمال العدوان، وللمجلس أن يقدم توصياته أو قراراته بشأن ما يجب اتخاذه من تدابير طبقًا لأحكام المادتين 41 و42 من الميثاق لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما، وهو ما يفيد بأن مجلس الأمن هو الجهاز الرئيسي في المنظمة المختص بأعمال الفصل السابع من الميثاق[18].

ويفيد صدور قرار من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع إسباغ صفة الإلزام على محتواه، وهذه الصفة هي جوهر التمييز بين ما يصدر من قرارات عن هذا الفصل وما يصدر عن غيره من الفصول الأخرى الواردة بالميثاق التي تحمل صفة التوصية. المهم هنا، أنه عند إحالة ملف دولة ما إلى مجلس الأمن لانتهاكها أحكام الميثاق فإن القرار الذي يصدر من المجلس في مواجهة هذه الدولة بموجب هذا الفصل، يكون ملزمًا بذاته، بصرف النظر عن موقف الدولة المعنية منه بالقبول أو الاعتراض. بل ذهب فقهاء القانون الدولي إلى أنه إذا كانت المادة 25 من الميثاق تقضي بتعهد جميع الدول بأن تقبل وأن تنفذ قرارات مجلس الأمن فإنه عند إصدار المجلس لقرار بموجب الفصل السابع يكون القرار ملزمًا، ليس للدولة المعنية فقط، بل ولكل الدول الأعضاء بالمنظمة.

عليه، ولما كانت النتيجة المترتبة على إحالة مسألة أو موقف ما إلى مجلس الأمن ضرورة التزام الدولة المعنية بكل الشروط والأحكام الصادرة عن المجلس في هيئة قرارات بموجب الفصل السابع، فإنه يمكن القول ـ في المستوى فوق المعتاد ـ بأن الدولة المعنية، علاوة على التزاماتها الدولية المفروضة عليها في المستوى المعتاد، تُضاف إليها التزامات أخرى تتمثل بتلك المتطلبات المنصوص عليها في قرارات المجلس، وهو ما يتطلب التمعّن في حيثيات كل قرار، وإدراك التفسيرات والتخريجات القانونية له. والتعامل الدولي زاخر بالأمثلة للالتزامات الدولية وفق

---

(16) المصدر نفسه، ص 265.

(17) المادة 34 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

(18) لمزيد التفصيل، انظر: الحسيني، **التدابير المضادة في القانون الدولي العام: دراسة في جانب من العواقب القانونية الناشئة عن المخالفات الدولية والتي تحول دون قيام المسؤولية الدولية**، ص 134 وما بعدها.

المستوى فوق المعتاد؛ على سبيل المثال هناك **الحالة الكونغولية عام 1960**[19]، والحالة العراقية **عام 1991**[20]، والحالة الليبية عام 1992[21] وأيضًا عام 2011 على النحو الذي سيأتي بيانه.

وفي كل الأحوال، فإنه في ما يتعلق بقاعدة عدم مساس الالتزامات الدولية بالمسائل ذات الصلة بسيادة الدول الأعضاء، وتحديدًا تلك المُصنفة ضمن المجال المحفوظ للدولة، وجب التمييز في ظل التزامات المستوى فوق المعتاد بين نوعين من التدابير التي يتخذها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع[22] وفق الآتي:

النوع الأول: التدابير المؤقتة (غير القسرية)، ويتخذها المجلس بموجب المادة 41 من الميثاق، وهي لا تتطلب استخدام القوة لتنفيذ قرارات المجلس، ومن أمثلتها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية وغيرها من وسائل المواصلات وقفًا كليًا أو جزئيًا، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدولة المستهدفة بالقرار.

النوع الثاني: التدابير القسرية، ورد النص عليها في المادة 42 من الميثاق، وهي تتطلب استخدام القوة، ويلجأ إليها المجلس إذا ما تبين له أن التدابير المؤقتة (النوع الأول) لا تفي بالغرض، فيجوز عندئذ أن تتخذ الأمم المتحدة بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ الأمن والسلم الدوليين أو لإعادتهما إلى نصابهما.

بناء على ما تقدم، فإن الأصل في القاعدة العامة هو أن إعمال مجلس الأمن للتدابير المؤقتة (النوع الأول) لا يترتب عليه أي مساس بالمسائل ذات الصلة بسيادة الدول المعنية، ومنها بطبيعة الحال تلك المُصنفة ضمن النطاق المحفوظ، واستثناء من هذا الأصل؛ فإن المجلس لا يتقيد بمبدأ النطاق المحفوظ عند لجوئه إلى النوع الثاني من التدابير وهو التدابير القسرية، بما في ذلك التدخل لإسقاط النظام السياسي القائم والاعتراف بوجود نظام آخر، على نحو ما حدث في ليبيا عام 2011 وفق التفصيل الذي سيأتي بيانه لاحقًا. ويجد هذا الاستثناء سنده القانوني في الجزء الأخير من الفقرة 7 من المادة 2 من الميثاق، التي جاء فيها: «ليس في هذا الميثاق ما يسوغ «للأمم المتحدة» أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخلّ بتطبيق التدابير القسرية الواردة في الفصل السابع».

---

(19) انظر قرار مجلس الأمن رقم 143 لسنة 1960: <https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions>.

(20) انظر، قرار مجلس الأمن رقم 687 لسنة 1991، مصدر سابق.

(21) انظر، قرار مجلس الأمن رقم 731 لسنة 1992، مصدر سابق.

(22) انظر: الحسيني، **التدابير المضادة في القانون الدولي العام: دراسة في جانب من العواقب القانونية الناشئة عن المخالفات الدولية والتي تحول دون قيام المسؤولية الدولية**، انظر أيضًا: كندير، «ليبيا وتبعات مجلس الأمن إلى متى؟،» ص 159 وما بعدها.

3 ـ المستوى الاستثنائي

بناء على ما ورد ذكره في المستويين السابقين، فالأصل هو أن الالتزامات الدولية المفروضة على الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة لا تبيح للمنظمة الدولية أو الدول الأعضاء حق المساس بسيادة الدول الأخرى، وأهمها احترام مبدأ النطاق المحفوظ، وأن تجاوز هذا المبدأ لا يكون إلا في حالة واحدة محددة على سبيل الحصر، وهي تلك التي يلجأ فيها مجلس الأمن إلى استعمال التدابير القسرية بموجب الفصل السابع.

واستثناءً على هذا الأصل بالكلية، يكون التدخل مشروعًا[23] بالنسبة إلى المنظمة الدولية وإلى الدول الأخرى على السواء – ولو تعلق الأمر بمسائل ذات طبيعة سيادية مصنفة من المجال المحفوظ للدولة، بما في ذلك اختيار شكل النظام السياسي – إذا ما تم التدخل بناء على طلب من الدولة المتدخل لديها، إذ تملك الدول عند ممارستها لاختصاصاتها السيادية أن تدعو أية دولة أخرى أو منظمة دولية إلى التدخل في شؤونها[24]، وعادة ما تفضي هذه الدعوة إلى التزامات جديدة تضاف إلى التزامات الدولة التي يفرضها عليها الميثاق، ولا سيما إذا ما تم صقل هذه الدعوة في شكل اتفاق بين الدولة المعنية والمنظمة الدولية أو الدول الأخرى.

يكون التدخل مشروعًا بالنسبة إلى المنظمة الدولية وإلى الدول الأخرى على السواء – ولو تعلق الأمر بمسائل ذات طبيعة سيادية مصنفة من المجال المحفوظ للدولة، بما في ذلك اختيار شكل النظام السياسي – إذا ما تم التدخل بناء على طلب من الدولة المتدخل لديها.

بمعنى آخر؛ استثناءً على ما ورد من أحكام في ميثاق الأمم المتحدة بخصوص مبدأ النطاق المحفوظ المنصوص عليه في المادة 2/7، فإن الدولة قد تتنازل بكامل إرادتها عن كل أو بعض المسائل ذات الطبيعة السيادية، وتسمح لمنظمة الأمم المتحدة بالتدخل في المجال المحفوظ لها بموجب اتفاق يبرم بين الطرفين[25]، وهو ما سيفرض التزامات ذات طبيعة استثنائية تقتضيها الطبيعة القانونية للاتفاق؛ بوصفه معاهدة دولية مبنيّة على مبدأ «المعاهدة شريعة المتعاهدين»[26]، وأن سيادة الدول لا تتنافى وخضوعها لأحكام القانون الدولي والالتزامات الي ارتبطت بها.

---

(23) انظر: ضوي، **القانون الدولي العام، الجزء الأول: المصادر والأشخاص**، ص 269.

(24) المشكلة تثار بالنسبة إلى الجهة أو الجهاز الذي يطلب المساعدة، إذ يجب أن تكون الحكومة الشرعية، وفي حالة الحرب الأهلية قد تتعدد الحكومات فتكون إحداها شرعية في نظر بعض الدول وغير شرعية في نظر دول أخرى، وفي ليبيا حاول مجلس الأمن التدخل لحسم مسألة الحكومة الشرعية على نحو ما سيأتي بيانه في المتن، وفي كل الأحوال توجد قاعدة عرفية دولية تضيق من مشروعية التدخل المأذون به، تقضي بعدم التدخل في الحرب الأهلية لنصرة هذا الطرف أو ذاك، لمزيد التفصيل، انظر: المصدر نفسه، ص 270.

(25) أي بين الدولة المعنية ومنظمة الأمم المتحدة.

(26) قياسًا على مبدأ العقد شريعة المتعاقدين.

فالمنظمات الدولية – ومنها الأمم المتحدة – تتمتع بشخصية قانونية دولية[27]، تمنحها حق إبرام التصرفات القانونية الدولية ومنها (بلا شك) حق إبرام المعاهدات أو الاتفاقات الدولية، سواء مع المنظمات الدولية الأخرى أو مع الدول، وذلك استنادًا إلى أحكام اتفاقية فيينا لعام 1986 لقانون المعاهدات المبرمة بين الدول ومنظمات دولية أو بين منظمات دولية فيما بينها، وسبق أن أكدت محكمة العدل الدولية على الشخصية القانونية الدولية للأمم المتحدة في رأيها الاستشاري الصادر عام 1949 بشأن قضية التعويض عن الأضرار التي تصيب موظفي هذه المنظمة[28]. كما يؤكد التعامل الدولي وجود الكثير من الاتفاقات الدولية التي أبرمت بين منظمة الأمم المتحدة والدول الأعضاء، بل إن بعضًا من هذه الاتفاقات ـ من حيث الإعداد والتطبيق ـ تم التجهيز له والإشراف عليه من جانب أجهزة الأمم المتحدة، ومنها ما اقتضت الظروف المحيطة أن يتم التعرض في محتوى الاتفاقيات لمسائل ذات صلة بالنطاق المحفوظ للدولة، وفي هذه الحالة تعد موافقة الدولة على ما جاء في مثل هذه الاتفاقات وإقرارها لها بمنزلة تنازل عن النطاق المحفوظ، ومن ذلك على سبيل المثال: الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والعراق[29] بتاريخ 22 شباط/فبراير 1998 والذي بموجبه سمح العراق للمفتشين الدوليين التابعين للجنة الدولية الخاصة المكلفة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية (يونيسكوم) بتفتيش القصور الرئاسية التي كان العراق يعدّها مقارَّ سيادية، وذلك وفقًا لأحكام قرار مجلس الأمن الرقم 687 لسنة 1991 بشأن وقف إطلاق النار وفرض تدابير على العراق بعد غزوه للكويت بتاريخ 2 آب/أغسطس 1991. كما يعد من قبيل هذه الاتفاقات الاتفاق الذي أبرمته ليبيا مع الأمم المتحدة بموجب تبادل الخطابات بتاريخ 3 شباط/فبراير [30]1999، وبموجبه تم التطرق إلى مسألة يحتويها النطاق المحفوظ للدولة الليبية[31]؛ ففي هذا الاتفاق تعهدت ليبيا بتسليم مواطنَين ليبيَّين مشتبه فيهما في قضية لوكربي وإيصالهما إلى هولندا لمحاكمتهما هناك، وذلك بالمخالفة لما تقضي به القواعد القانونية الوطنية الليبية. ومنه أيضًا الاتفاق السياسي الليبي المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2015 بمدينة الصخيرات المغربية والذي بموجبه تم فتح النطاق المحفوظ للدولة الليبية أمام منظمة الأمم المتحدة[32] في ما يتعلق بالنظام السياسي، وهو

---

(27) انظر: عادل عبد الحفيظ كندير، «مركز الفرد في القانون الدولي العام وأثره في حقوق الإنسان،» **مجلة القانون**، العدد 3 (2011ـ 2012)، ص 283 وبعدها.

(28) انظر: وحيد فكري رأفت، «الجمعية العامة للأمم المتحدة،» **المجلة المصرية للقانون الدولي**، السنة 5 (1949)، ص 84.

(29) وقع هذا الاتفاق كل من طارق عزيز عن الجانب العراقي بوصفه نائبًا للرئيس العراقي، وكوفي عنان بوصفه أمينًا عامًا للأمم المتحدة واعتمد مجلس الأمن الاتفاق بالقرار رقم 1154 بتاريخ 2 آذار/مارس 1998.

(30) وقع هذا الاتفاق على الجانب الليبي عمر المنتصر بوصفه وزيرًا للخارجية الليبية، وعلى جانب الأمم المتحدة وقعه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، وبموجب هذا الاتفاق تم تعليق التدابير المفروضة على ليبيا منذ عام 1992 ثم رفعت بالكامل.

(31) لمزيد التفصيل حول الاتفاق، انظر: عادل عبد الحفيظ كندير، «الأمين العام للأمم المتحدة: مركزه القانوني ومهامه في حل المنازعات الدولية،» (رسالة ماجستير، جامعة بنغازي، كلية القانون، 1999)، ص 155 وما بعدها، و220 وما بعدها.

(32) وقع هذا الاتفاق عن الجانب الليبي كل من: صالح مخزوم بوصفه ممثلًا للمؤتمر الوطني العام ومحمد شعيب بوصفه ممثلًا لمجلس النواب، أما منظمة الأمم المتحدة فكانت ممثلة بشخص مارتن كوبلر بوصفه ممثلًا خاصًا للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا.

الاتفاق الذي اعتمده مجلس الأمن بالقرار الرقم 2259 بتاريخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2015 على النحو الذي سيأتي بيانه في المبحث الثاني.

ثانيًا: الانتقال السياسي في ليبيا

هذا المطلب دراسة تطبيقية للالتزامات الدولية المفروضة على ليبيا بموجب قرارات مجلس الأمن لعملية الانتقال السياسي، في ضوء المستويات الثلاثة للالتزامات الدولية، السابق ذكرها:

1 ـ العملية السياسية في ليبيا وفق المستوى المعتاد

حصلت ليبيا على استقلالها في 24 كانون الأول/ديسمبر 1951، وانضمت في إثر ذلك إلى منظمة الأمم المتحدة، وصارت – شأنها شأن أي دولة عضو– دولة مستقلة كاملة السيادة لها مطلق الحرية في تقرير نظامها السياسي من دون تدخل من الغير، واستقرت الحال بليبيا على المستوى المعتاد في ما يتعلق بالتزاماتها الدولية حتى عام 1992 عندما حدث نزاع بين ليبيا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من جهة أخرى، حول المسؤولية الدولية عن سقوط طائرة البانام الأمريكية (رحلة 103) فوق مدينة لوكربي بأسكتلندا في 21 كانون الأول/ديسمبر 1988، وتم توجيه الاتهام إلى اثنين من موظفي الخطوط الجوية الليبية، وطلبت الدولتان من ليبيا تسليم المشتبه فيهما إلى القضاء الأسكتلندي[33]. وقد رفضت ليبيا التسليم لعدم وجود معاهدة تسليم بين الطرفين، ولأن التسليم ـ بموجب المادة 11 من اتفاقية مونتريال لعام 1971[34] ـ يخضع لقانون الدولة المطلوب منها التسليم، وفي إثر هذا الخلاف عرضت الولايات المتحدة الواقعة على مجلس الأمن عام 1992، وأصدر الأخير القرارين 731 و748 لسنة 1992 بموجب الفصل السابع من الميثاق، وبصدورهما أضيف إلى التزامات ليبيا متطلبات دولية جديدة، عبرت عنها نصوص القرارين. غير أن الجدير بالإشارة أن هذه المتطلبات لم تكن لها أي صلة بشرعية النظام السياسي وشكله والمؤسسات المنبثقة عنه، واقتصر الحال فيها على موضوع تسليم المواطنين.

إن فرض التزامات دولية على ليبيا في إطار المستوى فوق المعتاد عام 2011 لم يكن الأول، فقد سبق أن وصلت ليبيا إلى هذا المستوى في عام 1992 بسبب قضية لوكربي، غير أن متطلبات قرارات مجلس الأمن في عام 1992 لم تتعرض لمسألة تغيير النظام السياسي القائم.

(33) هما: عبد الباسط المقرحي من مدينة سبها، والأمين افحيمة من مدينة طرابلس (منطقة سوق الجمعة)، وبعد نظر الدعوى قضى القضاء الإسكتلندي بإدانة الأول وتبرئة الثاني.

(34) هي اتفاقية مونتريال لسنة 1971 بشأن الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني، وهي اتفاقية متعددة الأطراف، وتعد ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة أطرافًا في هذه الاتفاقية.

وفي كل الأحوال أُبرم بتاريخ 3 شباط/فبراير 1999 اتفاق بين ليبيا ومنظمة الأمم المتحدة، تعهدت فيه ليبيا بإيصال المشتبه فيهما بقضية لوكربي إلى هولندا، وبوصولهما إلى هذا البلد بتاريخ 4 نيسان/أبريل 1999 علقت التدابير المفروضة بموجب القرارين 731 و748 لسنة 1992 المشار إليهما أعلاه ثم رفعت بالكامل. وبرفع هذه التدابير عادت ليبيا إلى المستوى المعتاد للالتزامات الدولية حتى 26 شباط/فبراير 2011، عندما اندلعت في هذا البلد ثورة شعبية سلمية ضد نظام القذافي، تصدى لها القذافي بالاستخدام المفرط للقوة، انتقلت في إثره الثورة من سلمية إلى مسلحة، وكان لليبيا موعد آخر مع مجلس الأمن، الذي أصدر قراره الرقم 1970/2011 بموجب الفصل السابع؛ لتصعد الالتزامات الدولية بليبيا مرة أخرى إلى المستوى فوق المعتاد، وكان لمجلس الأمن هذه المرة شأن مع مسألة النظام السياسي ومؤسساته، وفيما يلي بيان ذلك.

2 ـ ليبيا والمستوى فوق المعتاد للالتزامات الدولية

سبقت الإشارة إلى أن فرض التزامات دولية على ليبيا في إطار المستوى فوق المعتاد عام 2011 لم يكن الأول، فقد سبق أن وصلت ليبيا إلى هذا المستوى في عام 1992 بسبب قضية لوكربي، غير أن متطلبات قرارات مجلس الأمن في عام 1992 لم تتعرض لمسألة تغيير النظام السياسي القائم، ولم يكن لها أي شأن بالعملية السياسية في ليبيا؛ لأن موضوع الواقعة آنذاك انحصر في تسليم مواطنين ليبيين مشتبه فيهما في تفجير طائرة البانام إلى القضاء الأسكتلندي دون غيره.

وبسبب وجود اختلاف في موضوع الحالة الليبية أمام مجلس الأمن بين عامي 1992 و2011، فقد انعكس هذا الاختلاف على متطلبات المجلس، الذي كان له موعد مع مسألة النظام السياسي القائم عام 2011. ولبيان المسألة على نحو أكثر تفصيلًا تقتضي الدراسة بيان التدابير التي اتخذها مجلس الأمن ضد ليبيا منذ عام 2011، وهي على نوعين:

أ ـ التدابير المؤقتة

صدرت بناء على القرار الرقم 1970 لسنة 2011[35] لأجل حماية المدنيين؛ وتمثلت بوقف العنف فورًا واتخاذ الخطوات الكفيلة بتلبية المطالب المشروعة للسكان[36]، وحظر الأسلحة[37]، وحظر السفر على الأفراد المدرجة أسماؤهم في الملحق الأول بالقرار[38]، وتجميد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى التي يملكها أو يتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة الكيانات أو الأفراد المذكورون في المرفق الثاني من القرار[39]، وأخيرًا إحالة الوضع القائم في ليبيا

(35) اتخذ مجلس الأمن قراره الرقم 1970 لسنة 2011 في جلسته رقم 6491 المعقودة في 26 شباط/فبراير 2011.
(36) انظر: الفقرة 1 من القرار 1970 لسنة 2011.
(37) انظر: الفقرات 9 و10 و11 و12 13 و14 من القرار 1970 لسنة 2011.
(38) انظر: الفقرات 15 و16 من القرار 1970 لسنة 2011.
(39) انظر: الفقرات 17 و18 و19 و20 و21 و22 و23 من القرار رقم 1970 لسنة 2011.

على مدعي عام محكمة الجنايات الدولية[40]. وتؤكد حيثيات القرار 2011/1970 أن مجلس الأمن تصرف بموجب المادة 41 من الميثاق[41]، وبالتالي فإن ما ورد في القرار من تدابير لا تعدو كونها تدابير مؤقتة، وهي لا تسوغ بأي حال من الأحوال التدخل في النطاق المحفوظ، بما في ذلك مسألة النظام السياسي.

ب ـ التدابير القسرية

صدرت هذه التدابير بموجب القرار 1973 لسنة 2011[42]، بعدما تبيّن لمجلس الأمن عدم فاعلية التدابير المؤقتة المتخذة بموجب القرار 2011/1970 في تحقيق الغرض المنشود، وجاء في حيثيات الفقرة 4 من القرار 1973 ما يلي: «يؤذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو من طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع التدابير اللازمة، رغم أحكام الفقرة 9 من القرار 1970 لسنة 2011، لحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات في ليبيا بما فيها مدينة بنغازي، مع استبعاد أي قوة احتلال أجنبية أيًا كان شكلها وعلى أي جزء من الأراضي الليبية...».

إن التدابير القسرية التي فُرِضتْ على ليبيا قرابة 7 أشهر شكلت مسوّغا قانونيًا لمجلس الأمن، ومنحته سلطة تقديرية – في ظل الواجب الملقى على عاتق الأمم المتحدة ذي الصلة بحماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني – في تقرير مدى شرعية استمرار النظام السياسي الحاكم آنذاك أو لا.

ولا شك في أن عبارة «اتخاذ جميع التدابير اللازمة» يدخل تحت مفهومها جميع التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع، بما فيها المتعلقة باستخدام القوة القسرية، ولهذا القول أهمية بالغة على صعيد عملية الانتقال السياسي في ليبيا؛ حيث يشكل هذا الإذن مسوّغًا قانونيًا للتدخل في مسألة تغيير النظام السياسي الحاكم ـ بصرف النظر عن كونها من النطاق المحفوظ ـ إذا ما تطلبت تدابير حماية المدنيين ذلك؛ وذلك إعمالا لحكم (المادة 2/7 من الميثاق)، ولمجلس الأمن **سلطة تقديرية** واسعة في هذا الشأن، وشرع المجلس في تنفيذ هذه التدابير في الفترة ما بين 17 آذار/مارس وحتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2011[43].

(40) بموجب الفقرة 4 من القرار 1970 لسنة 2011 تم إحالة الوضع القائم في ليبيا منذ 15 شباط/فبراير 2011 على مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية، وقد طالب هذا الأخير فيما بعد بإحالة كل من: معمر القذافي وابنه سيف الإسلام وصهره عبد الله السنوسي إلى محكمة الجنايات الدولية.

(41) انظر: ديباجة القرار رقم 1970 لسنة 2011.

(42) اتخذ مجلس الأمن القرار رقم 1973 في جلسته رقم 6498 المعقودة في 17 آذار/مارس 2011.

(43) تقضي الفقرة 5 من القرار 2016 لسنة 2011 بما يلي: «وقف أحكام الفقرة 4 و5 من القرار رقم 1973 لسنة 2011 اعتبارًا من الساعة 12:59 بالتوقيت المحلي لدولة ليبيا ليوم 31 أكتوبر 2011». وقد اتخذ مجلس الأمن هذا القرار في جلسته رقم 6640 المعقودة بتاريخ 27 تشرين الأول/أكتوبر 2011.

بمعنى آخر، فإن التدابير التي اتخذتها مجلس الأمن ذات الصلة بإسقاط النظام السياسي الحاكم في ليبيا قد تمت ضمن الوعاء الزمني لإعمال التدابير القسرية؛ أي أنها تمت في الفترة ما بين 17 آذار/مارس وحتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2011[44].

خلاصة القول، إن التدابير القسرية التي فُرِضتْ على ليبيا قرابة 7 أشهر شكلت مسوّغا قانونيًا لمجلس الأمن، ومنحته سلطة تقديرية – في ظل الواجب الملقى على عاتق الأمم المتحدة ذي الصلة بحماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني – في تقرير مدى شرعية استمرار النظام السياسي الحاكم آنذاك أو لا؟

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام، هو أن رفع التدابير القسرية بموجب قرار مجلس الأمن 2016 لسنة 2011، وإن لم يفضِ إلى خروج ليبيا من براثن الفصل السابع ـ لوجود تدابير مؤقتة قيد الإعمال – فإن المسوغ القانوني للتدخل في الشق المتعلق بالعملية السياسية قد زال، وأنه لم يعد للأمم المتحدة بوجه عام ولا لمجلس الأمن بوجه خاص ـ بعد صدور القرار المذكور – أي مسوّغٍ للتدخل في عملية اكتمال البناء السياسي للدولة الليبية بعد 31 تشرين الأول/أكتوبر 2011.

تأكيدًا لما تقدم، يُستشهد في هذا الخصوص بما ورد في قرارات مجلس الأمن؛ ففضلًا عن تمسك جل ديباجات قرارات المجلس بسيادة ليبيا، فإن القرار 2040 لسنة 2012[45] وفي القسم المتعلق باختصاصات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا – أفرد حكمًا بالعملية السياسية، وقضى في الفقرة 4 البند (أ)، بأن من اختصاصات البعثة: « إدارة عملية التحول الديمقراطي، بما في ذلك من خلال تقديم المشورة التقنية لعملية الانتخابات وعملية إعداد وإقرار دستور ليبي جديد، على النحو الوارد في خريطة الطريق للمجلس الوطني الانتقالي...»[46].

يتضح من النص المتقدم حرص مجلس الأمن على وضع إطار يحدد نطاق عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا – بوصفها جهازًا متفرعًا عنه – وتحديدًا واجب الالتزام بخارطة الطريق التي وضعها الإعلان الدستوري المؤقت الصادر عن المجلس الانتقالي عام 2011، عند ممارسة اختصاصاتها المتعلقة بدعم الجهود الليبية في إدارة عملية التحول الديمقراطي ذات الصلة باكتمال بناء العملية السياسية؛ وذلك لإدراك المجلس التام أن المسوّغ القانوني للتدخل في مثل هذه المسائل لم يعد قائما عقب صدور القرار رقم 2016 لسنة 2011[47].

---

(44) فالسيطرة على العاصمة تمت في 20 آب/أغسطس 2011، ومصرع القذافي كان في العشرين من شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، هذا فضلًا عن أن اعتراف المجتمع الدولي بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل شرعي لليبيين قد تم خلال هذه الفترة أيضًا.

(45) اتخذ مجلس الأمن القرار رقم 2040 لسنة 2012 في جلسته رقم 6733 المعقودة بتاريخ 12 آذار/مارس 2012.

(46) كررت الفقرة 7 البند (أ) من القرار 2095 لسنة 2013 هذا الحكم، وهو القرار الذي اتخذه المجلس في جلسته رقم 6934 المعقودة بتاريخ 14 أذار/مارس 2013.

(47) تجدر الإشارة في هذا المقام، إلى أن الأعمال التحضيرية للإعلان الدستوري المؤقت وكذلك الأحكام الواردة به، تؤكدان ـ وبما لا يضع مجالًا للشك – أنه لم يكن للأمم المتحدة أي دور في إعداد نصوصه أو في صوغها، وأن هذه النصوص لم تسند أي دور مستقبلي للأمم المتحدة في الجانب المتعلق بالعملية السياسية، ولا وجود لأية إحالة إلى القانون الدولي العام في أية مسألة، وذلك خلافًا لما هو عليه الحال في الاتفاق السياسي الليبي لعام 2015.

3 ـ ليبيا والمستوى الاستثنائي للالتزامات الدولية

شهد مطلع عام 2014 جدلًا قانونيًا وسياسيًا حول المدى الزمني لخارطة الطريق الدستورية التي وضعها الإعلان الدستوري المؤقت، وانصب الجدل على وجه الخصوص على فترة ولاية المؤتمر الوطني العام[48]، وحسمًا للأمر قام الأخير بتأليف لجنة لتقديم مشروع تعديل دستوري يتضمن انتخابات برلمانية ورئاسية.

تقدمت اللجنة[49] بمشروعها إلى المؤتمر بتاريخ 4 آذار/مارس 2014، وصدر بذلك تعديل دستوري سابع للإعلان[50]، وبموجبه أجريت انتخابات مجلس النواب بتاريخ 24 حزيران/يونيو 2014[51]، غير أن الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا قضت في الطعن الدستوري رقم 17 لسنة 61 ق بتاريخ 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 بعدم دستورية التعديل السابع، وأنه وما ترتب عليه من آثار والعدم سواء[52]. ومن دون الدخول في تفاصيل آثار الحكم؛ يمكن القول بأن خارطة الطريق التي وضعها التعديل السابع حددت أجلًا لولاية مجلس النواب غايته 20 تشرين الأول/أكتوبر 2015، وبقرب حلول هذا الأجل[53]، كان لزامًا البحث عن خارطة طريق جديدة للعملية الدستورية، غير أن الانقسام السياسي الحاصل في ليبيا منذ 4 آب/أغسطس 2014[54] دفع بالأمم المتحدة إلى التدخل وحث قطبَي الأزمة الليبية (المؤتمر والمجلس) على اللجوء إلى طاولة المفاوضات، وانتهت الجهود إلى توقيع اتفاق سياسي بمدينة الصخيرات المغربية بتاريخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2015، ورحب مجلس الأمن بالاتفاق عبر قراره ذي الرقم 2259 لسنة 2015[55]، وهذا الترحيب

---

(48) المؤتمر الوطني العام هو السلطة التشريعية المؤقتة المنتخبة بتاريخ 2012/7/7. وظهر في عام 2014 حراك شعبي تحت مُسمى «لا للتمديد» طالب برحيل المؤتمر الوطني العام بحلول 4 شباط/فبراير 2014.

(49) سُميت لجنة شباط/فبراير، وقدمت اللجنة بتاريخ 4 آذار/مارس 2014 مشروعها في 57 مادة، وصيغ على أساس أن انتخاب رئيس الدولة يكون مباشرة من الشعب، وهو ما واجه معارضة داخل المؤتمر الوطني العام، ما أجّل التصويت على المقترح وأدى إلى ترك حسم أمر المسألة لمجلس النواب القادم، وبذلك أصدر المؤتمر التعديل السابع بالصيغة الآتية: «يعمل بمقترح فبراير على أن يقوم مجلس النواب المنتخب بحسم مسألة انتخاب الرئيس المؤقت بنظام انتخاب مباشر أو غير مباشر خلال مدة لا تزيد على خمسة وأربعين يومًا من عقد أول جلسة له»، وهو نص الفقرة 11 من المادة 30 من الإعلان الدستوري المؤقت المعدّلة بموجب التعديل الدستوري السابع.

(50) **الجريدة الرسمية**، العدد 4، السنة 3، بتاريخ 8 رجب 1435 هـ الموافق 7 أيار/مايو 2014، ص 371.

(51) مجلس النواب هو السلطة التشريعية المؤقتة البديلة للمؤتمر الوطني العام، وتم انتخابه بتاريخ 2014/6/24 استنادًا إلى التعديل الدستوري السابع الذي قضت الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا بعدم دستوريته بعد ذلك بتاريخ 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

(52) لمزيد التفصيل حول الموضوع، انظر: عادل عبد الحفيظ كندير، تعليق على الطعن الدستوري رقم 17 لسنة 61 قضائية (تحت النشر).

(53) حدد مقترح لجنة فبراير مدة ولاية مجلس النواب بمدة لا تتجاوز 18 شهرًا من تاريخ أول انعقاد للهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور.

(54) حدث هذا الانقسام على خلفية قرار أعضاء مجلس النواب عقد جلسة لهم في مدينة طبرق قبل اكتمال البناء القانوني والمادي للمجلس واتخاذهم لقرار نقل مقر المجلس إلى هذه المدينة، بالمخالفة لما تقضي به نصوص مقترح لجنة فبراير، التي حددت مقر مجلس النواب في مدينة بنغازي.

(55) اتخذ مجلس الأمن القرار رقم 2259 لسنة 2015 في جلسته رقم 7598 المعقودة في 23 كانون الأول/ديسمبر 2015.

هو بمثابة اعتمادٍ للاتفاق[56]. فضلًا عن مسألة تقاسم السلطة، وضع هذا الاتفاق خارطة طريق دستورية جديدة للعملية السياسية في ليبيا.

غير أن الأهم هو أن الدراسة المعمقة لفصول الاتفاق السياسي الليبي ونصوصه تبيّن أن أحكامه فتحت النطاق المحفوظ للدولة الليبية، أمام أجهزة الأمم المتحدة وتحديدًا مجلس الأمن، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالنظام السياسي. فمن دون الحديث عن الشق المتعلق بالطابع الدولي للاتفاق[57]، تؤكد الأعمال التحضيرية للاتفاق أن الأمم المتحدة هي من تولى إدارة المفاوضات، وأنها كانت طرفًا رئيسًا في نسج فصوله؛ بوصفها ممثلةً للمجتمع الدولي في إدارة عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، وكان لاسم الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة حضور في قائمة الموقعين الاتفاق[58]، بل إن نصوصًا من الاتفاق احتوت على عدد من قواعد الإحالة للقانون الدولي العام في مسائل هي من صميم الاختصاص الداخلي للدولة الليبية: بدءًا من الديباجة[59] ومرورًا بالمبادئ الحاكمة[60] والمتن[61] وانتهاءً بالملاحق[62]. هذا فضلًا عن كون بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا هي من رسم الإطار العام لتقاسم السلطة بين الأطراف الليبية المتنازعة[63]، كما أن بعضًا

(56) تمر الاتفاقات الدولية بمراحل لإبرامها: المفاوضة، التوقيع، التصديق، وفي إطار الدول، تحدد القوانين الداخلية الجهة المختصة بالتصديق أو الاعتماد وهي عادة السلطة التشريعية، أما في إطار المنظمات الدولية فتحدد المعاهدة التأسيسية أو النظام الداخلي للمنظمة الجهاز المخول بالتصديق أو الاعتماد على الاتفاقية، وفي حالة منظمة الأمم المتحدة يتم اعتماد الاتفاقات التي يبرمها الأمين العام للأمم المتحدة باسم المنظمة في مسألة ما من قبل الجهاز الذي فوضه التوقيع، وفي الحالة الليبية صدر التفويض للممثل الخاص بموجب قرارات مجلس الأمن بصفته رئيسا للبعثة التي تتولى إدارة عملية التحول الديمقراطي، وبالتالي فإن مجلس الأمن هو الجهاز المختص باعتماد الاتفاق السياسي، وهو ما حدث بالفعل بموجب قراره رقم 2259 لسنة 2015.

(57) تكييف الاتفاق السياسي بوصفه اتفاقًا دوليًا بين ليبيا والأمم المتحدة، هو موضوع يحتاج إلى دراسة قائمة بذاتها سيخصص لها موضع آخر، وسبقت الإشارة إلى أن اتفاقية فيينا لعام 1986 لقانون المعاهدات المبرمة بين الدول ومنظمات دولية أو بين منظمات دولية، أجازت إبرام معاهدات أو اتفاقات بين المنظمات الدولية والدول.

(58) بالرجوع إلى قائمة توقيعات أطراف الاتفاق السياسي الليبي نجد أن توقيع مارتن كوبلر اقترن بصفة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وليس بصفة رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم، ولهذا القول أهمية بالغة في إلصاق الصفة الدولية بالاتفاق، كون الأمين العام للأمم المتحدة هو الممثل القانوني الذي ينوب عن المنظمة الدولية في التوقيع عن الاتفاقات التي تبرمها، وبالتالي يكون من الجائز إبرام الاتفاق عبر ممثله الخاص في ليبيا بخصوص أي شأن يهم هذا البلد.

(59) جاء في ديباجة الاتفاق السياسي: إن المشاركين في الحوار السياسي – ومنهم الأمم المتحدة بطبيعة الحال – وإذ يؤكدون التزامهم بمراعاة القواعد العامة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والالتزامات المنبثقة من المعاهدات الدولية التي تعد ليبيا طرفا فيها، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة...

(60) جاء في البند 13 من المبادئ الحاكمة للاتفاق «الالتزام الكامل بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة» من دون تحديد الصلة بماذا؟، ثم أضافت البنود 25 و27 و30 بأن الملاحقة القضائية في بعض الجرائم وان محاربة الاتجار والهجرة غير الشرعية، ومكافحة الفساد يجب أن تتم وفقًا للقانون الدولي العام وبمراعاة المعايير الدولية بالخصوص.

(61) خصص قسم من الاتفاق للدعم الدولي، وجاء في المادة (56) ما يلي: «لحكومة الوفاق أن تطلب من مجلس الأمن الدولي إصدار قرار يؤيد الاتفاق ويدعم تنفيذه، وعلى وجه الخصوص توفير المساعدة الدولية لتنفيذه».

(62) انظر في هذا الشأن ما ورد في الملحق الرقم (5) من الاتفاق ذو الصلة بمبادئ السياسة المالية وإدارة الأصول الوطنية، وكذلك الملحق الرقم (6) المتعلق بالترتيبات المالية.

(63) المقصود هو: تقاسم السلطة بين مجلس النواب ومجلس الدولة والمجلس الرئاسي، بل إن ممثل الأمين العام للأمم المتحدة وكان وقتها برلندينو ليون هو من أعلن اسم فائز مصطفى السراج كرئيس للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني.

من نصوص الاتفاق[64] أسندت مهمات جوهرية إلى ما أطلق عليه «الحوار السياسي الليبي»[65] في ما يتعلق بانتهاك أحكامه، والأكثر من ذلك ـ واستنادًا إلى المادة 56 من الاتفاق السياسي التي طلبت إلى مجلس الأمن دعم تنفيذ الاتفاق وتوفير المساعدة الدولية على ذلك ـ فإن مسألة إسباغ صفة الشرعية أو المشروعية[66] على مؤسسات الحكم في ليبيا أُنيطت بمجلس الأمن، وهو ما أكدته صراحة أحكام الفقرة 5 من القرار 2015/2259 التي جاء فيها: «...ويهيب – أي مجلس الأمن – بالدول الأعضاء أن توقف ما يُقدم من دعم وما يجري من اتصالات رسمية مع المؤسسات الموازية التي تدعي لنفسها السلطة الشرعية، بينما هي خارج نطاق الاتفاق بحسب ما بينه الاتفاق نفسه...».

إن دور مجلس الأمن في اكتمال بناء العلمية السياسية في ليبيا قبل توقيع الاتفاق السياسي وصدور القرار 2259 لسنة 2018 ليس كما بعده، فقد فتح الاتفاق السياسي الموقع في 2015.12.17 النطاق المحفوظ للدولة الليبية أمام المجلس، بما في ذلك حق التدخل لوضع خارطة طريق للعملية الدستورية، وإيجاد حل لأزمة الانتقال السياسي.

لا شك في أن مفهوم النص المتقدم، يفضي إلى اتساع في نطاق صلاحيات مجلس الأمن، لتشمل مسألة إسباغ صفة الشرعية أو المشروعية على مؤسسات الحكم في ليبيا، بل إن النص ذهب إلى أبعد من ذلك، وحرص على توجيه عناية الدول الأعضاء إلى ضرورة التعامل مع مؤسساتِ حكمٍ بعينها، ووقف أي دعمٍ يقدم لما سواها، ولا يخفى على أي مختص في هذا المجال، أن نص الفقرة 5 أعلاه، أعطت المجلس حق التدخل في مسألة هي من صميم الاختصاص الداخلي للدولة الليبية، بل وحرص النص على إبراز المسوغ القانوني للتدخل في هذه المسألة، وهو الاتفاق السياسي المبني على التراضي بين الأطراف المعنية[67]، وذلك باحتواء النص على عبارة (بحسب ما بيّنه الاتفاق نفسه) كما تقدم.

باختصار، صارت المرجعية في إضفاء صفة الشرعية أو المشروعية على النظام السياسي في ليبيا ومؤسسات الحكم بيد مجلس الأمن بعد إبرام الاتفاق السياسي الليبي وصدور القرار 2259 لسنة 2015 والقرارات التالية له. وتأكيدًا لهذا القول، وفي إثر اصطدام تنفيذ الاتفاق السياسي

(64) انظر المادة 64 من الاتفاق السياسي الليبي.

(65) غير خافٍ على أحد أن الأمم المتحدة هي أحد مكونات الحوار السياسي، وقد حدث وأن عرقل مجلس النواب تنفيذ الاتفاق، وانعقد في إثر ذلك الحوار السياسي في تونس ومالطا وغدامس (2015 و2016) للنظر في المسألة بقيادة الأمم المتحدة، هذا فضلًا عن أن الأطراف الليبية لم تستطع التفاوض على تعديل الاتفاق إلا بعد أن أقر مجلس الأمن خطة الأمم المتحدة بتعديل الاتفاق، وتم ذلك برعاية الأمم المتحدة في جولات الحوار التي انعقدت في تونس لهذا الغرض.

(66) هناك فرق بين الشرعية والمشروعية واختلاف حول مفهومهما، وقد يكون هذا الموضوع محل بحث خاص به.

(67) وهو التراضي بين الأطراف الليبية المعنية من جهة، وبين هذه الأطراف والأمم المتحدة من جهة أخرى.

بعقبات قانونية وسياسية[68] ـ منها ما هو مفتعل، ومنها هو دون ذلك ـ لم يستطع الليبيون الشروع في تعديل الاتفاق أو اعتماد اقتراح خارطة طريق بديلة له، إلا عقب اعتماد مجلس الأمن خطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا بالقرار الرقم 2434 المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2018[69]، وهي الخطة التي تقدم بها إلى المجلس الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، هي تقوم على مراحل ثلاث: (1) تعديل الاتفاق؛ (2) الملتقى الوطني الجامع؛ (3) إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية. والجدير بالذكر، أنه جاء في ديباجة القرار 2018/2434 تأكيد المجلس لدعوة جميع الليبيين تحت **قيادة** الممثل الخاص إلى العمل معًا بروح من التوافق في إطار العملية السياسية الشاملة للجميع والتي عبرت عنها الخطة، وهو ما يستنتج منه أن دور بعثة الأمم المتحدة في اكتمال بناء العملية السياسية في ليبيا قد انتقل من الإدارة إلى القيادة.

خاتمة

نخلص إلى أن دور مجلس الأمن في اكتمال بناء العلمية السياسية في ليبيا قبل توقيع الاتفاق السياسي وصدور القرار 2259 لسنة 2018 ليس كما بعده، فقد فتح الاتفاق السياسي الموقع في 2015/12/17 النطاق المحفوظ للدولة الليبية أمام المجلس، بما في ذلك حق التدخل لوضع خارطة طريق للعملية الدستورية، وإيجاد حل لأزمة الانتقال السياسي الحاصلة في هذا البلد، وبعدما أُنيطت مرجعية العملية السياسية في ليبيا بمجلس الأمن انتقل دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ـ بوصفها جهازًا متفرعًا عن المجلس ـ من الإدارة إلى القيادة.

وعليه، وبعد الفشل الذي صاحب جلسات الحوار السياسي المُنعقد بتونس عامَي 2017 و2018 لتعديل الاتفاق الساسي، حاولت البعثة الأممية إعمال دورها القيادي الجديد المسنود لها بقرار مجلس الأمن 2018/2434، والانتقال بالخطة الأممية إلى المرحلة الثانية، وذلك بالتمهيد لعقد ملتقى وطني جامع، عبر مسار تشاوري وضع لهذا الغرض، والهدف هو إيجاد صيغة لخارطة طريق جديدة للعملية السياسية، يتم من خلالها تجاوز أخطاء الصخيرات لعام 2015، وتُجمع عليها الأطياف الليبية كافة التي همشت، مثل: الثوار وأنصار سبتمبر والنظام الملكي والفدراليين والشباب والمكونات الثقافية والأحزاب والبلديات وهيئة صياغة مشروع الدستور وحاملي السلاح على مختلف تصنيفاتهم ومتعددي الجنسية والمهجرين والمرأة... إلخ.

---

(68) هذا ما صرح به غسان سلامة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وأضاف سلامة: إن الطريق نحو الدفع بالعملية الدستورية صار مسدودًا أو أنه صُمم بحيث لا يفضي إلى نتيجة؟ وبسبب من ذلك بات المجتمع الدولي، وعلى رأسه منظمة الأمم المتحدة على قناعة بفشل خريطة الطريق الدستورية التي وضعها اتفاق الصخيرات لعملية الانتقال السياسي في ليبيا.

(69) اتخذ مجلس الأمن القرار 2434 لسنة 2018 في جلسته الرقم 8350 المعقودة في 13 نيسان/أبريل 2018، وجاء في بداية ديباجته: «... وإذ يعرب عن دعمه القوي للجهود المتواصلة للبعثة وللممثل الخاص للأمين العام، غسان سلامة، وإذ يعيد تأكيد تأييده ودعمه الكامل لخطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا، وإذ يكرر دعوته جميع الليبيين إلى العمل معا بروح من التوافق في إطار العملية السياسية الشاملة للجميع التي يتولى الممثل الخاص للأمين العام قيادتها..».

وتقول بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (قائدة علمية الانتقال السياسي) بوجود تباين كبير بين الليبيين تجاه مشروع الدستور المصوَّت عليه من جانب هيئة البيضاء، وذكرت في تقرير لها: «... لربما يتلهف العديد للتوجه مباشرة نحو الاستفتاء، إلا أن هناك من هو غير مقتنع بنصوص المسودة الحالية ويدعو إلى التعديل أو العودة إلى الدستور السابق أو يدعو إلى ضمانات معينة، مع الإصرار على أنه في حال لم يتم ذلك فإنهم سيعارضون تنظيم الاستفتاء بقوة...» وأضافت البعثة أن «... اعتماد دستور يُشكل محطة مفصلية في تاريخ الدول، ولا ينبغي أن يصبح سببًا لمزيد من الانقسام والتناحر والاحتقان، لذا فإن البعثة سوف تختتم مشاوراتها مع أوسع نطاق ممكن مع الشعب الليبي...».

من خلال ما تقدم، يمكن القول إن البعثة ترى أنه من الأولى – لبناء عملية سياسية متكاملة في ليبيا – عقد ملقى وطني يجمع كل الليبيين، تنتهي مخرجاته إلى توحيد مؤسسات الدولة، ووضع ميثاق شرف يمهد لإقرار تعديل دستوري يوفر غطاء شرعيًا ووعاء لخارطة طريق جديدة للعلمية الدستورية.

بعبارة أخرى، إن الرؤية الأممية لعملية الانتقال السياسي – عقب اعتماد خطة عمل الأمم المتحدة لأجل ليبيا بالقرار 2434/2018 – هي كالتالي: إن أي مبادرة لاكتمال بناء العملية السياسية سواء تمثلت بالتالي: (أ) الاستفتاء على مشروع الدستور 2017 كاملًا، (ب) إعمال القسم المتعلق بالسلطة فقط من مشروع الدستور لعام 2017، (ج) العودة إلى دستور الاستقلال بصيغته عام 1951، (ج) العودة إلى دستور الاستقلال بصيغته المعدلة عام 1963، (د) تسليم السلطة للمحكمة العليا لفترة انتقالية، (هـ) أي اقتراح آخر، يجب أن تختتم مشاوراتها مع أوسع نطاق ممكن من الليبيين، وهو ما لن يتحقق إلا بعقد الملتقى الوطني الجامع واعتماد مجلس الأمن لمخرجات هذا الملتقى، وأن أي عمل خارج إطار الخطة الأممية بصورة عامة والملتقى الوطني الجامع بخاصة، فهو كمن يغرد خارج السرب. وفي الوقت الذي صار الليبيون قاب قوسين أو أدنى من عقد هذا الملتقى فيما بين 14 و16 نيسان/أبريل من عام 2019، هاجمت قوات عملية الكرامة العاصمة الليبية طرابلس بتاريخ 4 نيسان/أبريل 2019، ودفع هذا الهجوم بالممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 9 نيسان/أبريل 2019 إلى الإعلان عن تأجيل ملتقاه الجامع إلى حين توافر شروط الانعقاد، ولم يتخذ مجلس الأمن (صاحب المرجعية) في الحالة الليبية أي قرار بالخصوص ـ رغم كون الهجوم يمثل مخالفة للفقرة 10 من قراره 2259 لسنة 2015 ـ مستندًا إلى سلطته التقديرية التي تمنحه صلاحيات واسعة في الموضوع.

استنادًا إلى ما تقدم، فقد توجهت جهود الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي (الدول، المنظمات الدولية الإقليمية، المنظمات الدولية غير الحكومية، الشخصيات الدولية النافذة) للضغط على المجلس لإنهاء الحرب، وذلك من خلال مؤتمر دولي خاص بليبيا انعقد في برلين بتاريخ 19 كانون الثاني/يناير 2020، واعتمد مجلس الأمن مخرجات هذا المؤتمر بقراره رقم 2510 المؤرخ 12 شباط/فبراير 2020، داعياً إلى وقف إطلاق النار واستئناف العملية السياسية بين الأطراف الليبية. وفي كل الأحوال، وفي حال استئناف العملية السياسية وذلك من خلال الحوار السياسي المُزمع انعقاده في تونس بتاريخ 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وجب على الأطراف الليبية المعنية أن

تعي أن الحالة الليبية بعد توقيع اتفاق السياسي عام 2015 واعتماده من مجلس الأمن بالقرار 2015/2259 ليست كما قبله، وأنها لن تكون في فسحة من أمرها على نحو ما كان عليه مركزها التفاوضي مع الأمم المتحدة زمن الصخيرات، لأن النطاق المحفوظ للدولة الليبية بات مفتوحًا على مصراعيه أمام أجهزة هذه المنظمة وفروعها، وأن الدور المسند إلى الأخيرة تجاوز الإدارة ووصل إلى القيادة، ولا سبيل لاستعادة المركز التفاوضي الذي كان قائمًا قبل إبرام الاتفاق السياسي؛ لإصرار المجلس على أن تكون التسوية المستقبلية داخل الإطار الذي رسمه اتفاق الصخيرات. ولا شك في أن هذا القول هو من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى بيان؛ وهو أن الأمم المتحدة لن تتنازل عن دور القيادة قبل الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للحالة الليبية يتوافق عليها جميع الليبيين دون إقصاء □

تدمير البيئة وتشريد الإنسان في فلسطين
قراءة في ضوء رواية «عَناقيد الغَضَب»(*)

الحسين شكراني(**)

أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية،

جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – مراكش.

مقدمة

لا تحتاج القَضية الفلسطينية إلى تعريف، لأنّها غنية عن هذا التعريف وهي حتمًا تتجاوزه، فهي قضية إنسانية عالمية بامتياز تتصل بصراع تاريخي ديني لاهوتي هوياتي هو الأكثر عُنفًا من غيره من الصّراعات. لذلك سنركز على الاستفادة من منظورات وخلفيات رواية **عناقيد الغضب** (*The Grapes of Wrath*) لجون شتاينبيك (John Steinbeck) كدراسة من الداخل للمُجتمع الأمريكي المبني على الصّراع (الطبقي) الذي مارس التّشريد والإذلال لآلاف العائلات من موطنها في أوكلاهوما إلى سَراب الحُلم الأمريكي المفقود في بيئة جديدة بكاليفورنيا من أجل فهم آليات تدمير البيئة ورصدها وتحليلها (من خلال المدرسة الطّبيعانية «Naturalism» لشتاينبيك) وتشريد الإنسان في فلسطين المحتلة من جانب الكيان الصهيوني. فأحداث الرواية تتجاوز بطبيعتها الزّمان والفضاء والمكان والجغرافيا والسّياجات، وترتبط خلفياتها بتداخل الحُقول المعرفية الإنسانية المتعدّدة وتشابكها. وهي فرصة للاعتماد على التّداخل والتشابك بين الاختصاصات المعرفية من أجل فهم الترابطات بين سردية الرّواية والمستويات المختلفة لشرح الواقع. وقد أشار الفيلسوف رجا بهلول[1] إلى مفهوم عُبُور التّخصصات الذّي يعني اقتباس أو استخدام مفاهيم أو نظريات أو

(*) John Steinbeck, *The Grapes of Wrath* (New York: Viking Press, 1939).

(**) البريد الإلكتروني: chougranielhoucine1@gmail.com.

أشكر الأساتذة الأفاضل: القضاوي خالد (من وجدة) وعبد المجيد طلحة (من الراشيدية) وعبد الرحيم خالص (من أكادير) ورامي أبو شهاب (من فلسطين) ولمساعدي محمد (من مراكش) وعلي الصديقي (من الناظور) على قبول مراجعتهم النسخة الأولية في مستوياتها المختلفة وعلى تقديمهم لمجموعة من الملاحظات والانتقادات من أجل تجويد هذا العمل.

(1) رجا بهلول، «حول مفهوم عبور التخصّصات،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 14 آذار/مارس 2018 <https://bit.ly/3xojn9z> (accessed 2 March 2020).

معطيات أو مَناهج من عِلم معيّن في علم آخر؛ كما الحال في علم الفيزياء الذي يستخدم الرياضيات، أو علم الاجتماع الذي يستخدم علوم الإحصاء، أو علم النّفس الذي يفيد من مُعطيات العُلوم البيولوجية ونتائجها؛ كما يعني العُبور اشتراك عدة تَخَصّصات في دراسة مسألة أو قضية معقدّة ذات جوانب متعددة. وضرب مثلًا على ذلك باشتراك بعض العلوم الطبيعية (الفيزياء والكيمياء) والعلوم الاجتماعية والاقتصاد والعلوم السياسية ـ وحتّى علم الأخلاق ـ في البَحث في ظواهر مثل التّغير المناخي أو التّصحر، أو تَخَصّصات أُخرى يمكن أن تستخدم في دراسة مشكلةٍ معقّدةٍ ومتعدّدة الجوانب مثل مشكلة الفقر.

إن المتخيل الرّوائي في مُجمله، وعبر رُؤاه، وتقنياته، وأساليبه، ومضمراته النصية، ومظاهره الشكلانية ويُمثل في مُجمله نظامًا، أو خطابًا، وبخاصة استراتيجياته التي تنحو إلى نحت مقولة ما، مقصدية، أو تحوّل في الوعي؛ أثرًا ينهض على قوة التأثير، والمعرفة، وسُلطة الحكي، والسّرد، والشّهادة، والقيم التوثيقية، والمتخيل.

وفي ضَوء هذا المنظور سنختبر الرواية من حيث مدى قدرتها على الاستجابة (الممكنة طبعًا) لمكونات إشكالية الدراسة. فمن خلال **عناقيد الغضب** سنحاول الإسهام في تقديم رُؤية مُضَافة من ارتحال المفهوم[2] (السّردي) والحكي من فَضاء عالم الرواية إلى فضاء العلوم الاجتماعية كالقانون والاقتصاد.

ودُون الإطالة في هذا المدخل، لأن مجال الدراسة محدود بعدد الكلمات، سنركز على المنهج الوصفي التّحليلي، والمُقارنة بين أحداث رواية **عناقيد الغضب**، وواقع البيئة والإنسان بفلسطين. وسوف نُجادل بشأن وجود التّرابطات في سَبك أحداث الرّواية والواقع المعيش للفلسطينيين، علمًا بأن **عناقيد الغضب** تهتم بالصّراع (الطّبقي) ضمن سياق منظومة واحدة، وهي تَهم بالأساس حياة العيش ونمط التّفاعل/والفعل بين الأغنياء والفقراء، والبنى الاجتماعية، وهيمنة النّظام الرأسمالي (البنوك) الأمريكي مُباشرة بعد الكساد الكبير للعام 1929، وانتقاد السياسات الأمريكية و«القيم» الأمريكية التي تحكمت في تدبير قضايا الفلاحة والأرض، والتعامل مع المُهاجرين كسياسة الخطة الجديدة لروزفيلت التي كانت تهدف إلى تجاوز فترة الكَسَاد؛ أما النّموذج الفلسطيني فهو نموذج للصراع بين الداخل (السكان الأصليين) والخارج (الانتداب ثم سيطرة العصابات الصهيونية على فلسطين) على الأرض: إذ يوجد فارق بين عُدوان العدو الصهيوني (في فلسطين) وعدوان الطبيعة (الجفاف في رواية **عناقيد الغضب**).

(2) قد يرتحل المفهوم العلمي من مجال علمي إلى مجال علمي آخر؛ فيكسب العالِم قدرة على مفهمة مجال بحثه. ينظر الحبيب الحباشي، «العلوم الإنسانية: إشكالية مناهج ودراسات استراتيجية لتحقيق مقاصد إنسانية،» **تبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية**، العدد 30 (خريف 2019)، ص 115.

ولا شك[3] في أن المتخيل الرّوائي في مُجمله، وعبر رُؤاه، وتقنياته، وأساليبه، ومضمراته النصية، ومظاهره الشكلانية يُمثل في مُجمله نظامًا، أو خطابًا، وبخاصة استراتيجياته التي تنحو إلى نحت مقولة ما، مقصدية، أو تحوّل في الوعي؛ أو أثرًا ينهض على قوة التأثير، المعرفة، وسُلطة الحكي، والسّرد، والشّهادة، والقيم التوثيقية، والمتخيل.

بسبب دواعي الاقتصاد السياسي الليبرالي لاتفاق أوسلو وافقت السّلطة الفلسطينية على توصيات البنك الدولي، وقامت بتدوين النيوليبرالية في القانون الأسَاسي للسلطة الفلسطينية لعام 1999 الذي يَنُص على أن «النظام الاقتصادي في فلسطين يجب أن يستند إلى مبادئ اقتصاد السّوق الحرة».

وبناءً على هذه الحيثيات ووعيًا بهذا التّمايز بين الأحداث والمُتخيّل، والواقع المتحوّل تتحدّد الإشكالية المحورية للنص في النّظر إلى الصُوَر والتجليات والمظاهر والملامح العامة وترابطات الصّراع والشّتات والتّهجير، والاقتلاع من الأرض، والتأثير في تدمير البيئة وتحولاتها، وتشريد الإنسان في فلسطين في سياق أحداث رواية **عناقيد الغضب** وخلفياتها الإنسانية التي تسمو على المكان والزّمان.

أولًا: السياق العام الفلسطيني و«النّموذج» النيوليبرالي

من أجل خدمة القضية الفلسطينية (التي تتجاوز طبعًا ما جاء في الرواية) من حقّنا أن نختار الأحداث ضمن نسيج هذه الدراسة التي تراوح بين الرّواية والقانون، مرورًا بالاقتصاد والسياسة والهجرة، ورحلة الشّتات والمنفى والحِصَار، وهُوية الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي الأطول في التّاريخ المُعاصر للمجتمعات البشرية، وعقيدة العلاج بالصّدمة[4] بعد اتفاقيات أوسلو (1993)، بهدف القضاء على الانتفاضة الفلسطينية؛ و«هو ما فتح الباب إلى نقد متعدّد الصيغ لواقع السّلطة التي جَاءَت بها أوسلو، كخطوة نحو التّحرير، فأخذت تبدو، بسبب سُلوكها عمومًا أداة للتهويد»[5]. وبسبب دواعي الاقتصاد السياسي الليبرالي لاتفاق أوسلو «وافقت السّلطة الفلسطينية على توصيات البنك الدولي، وقامت بتدوين النيوليبرالية في القانون الأسَاسي للسلطة الفلسطينية لعام 1999 الذي يَنُص على أن «النظام الاقتصادي في فلسطين يجب أن يستند إلى مبادئ اقتصاد السّوق

(3) رامي أبو شهاب، **في الممر الأخير: سردية الشتات الفلسطيني، منظور مابعد كولونيالي** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2017)، ص. 77.

(4) Naomi Klein, *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism* (Toronto: Knopf Canada, 2007).

(5) وليد أبو بكر، «بعض التحولات الخاصة في الرواية الفلسطينية الجديدة،» **تبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية**، السنة 1، العدد 2 (2012)، ص 144.

الحرة»[6]، من دُون أن نَنْسى التّنسيق الأمني للسّلطة الفلسطينية مع إسرائيل، وما يعني ذلك من فُقدان الاعتماد على الذّات ونقد الواقع المُزري للشّعب الفلسطيني.

لذلك يبدو أساسيًا رفض التّفرد بالحديث عن الفلسطينيين واتخاذ القرار بالتحول إلى اقتصاد السّوق (بل وَثَن أو وَثَنِية عبادة السّوق بتعبير طاهر حمدي كنعان[7])، والانفراد بالحلول الفردية؛ مع العلم أنّنا نعرف جيدًا أن غسّان كنفاني في روايته **رِجَالٌ في الشّمس** رفض الشّتاتَ والتّهجيرَ واغتصابَ الأرض. لكن، أحيانًا[8] يرتحل الفلسطينيون إلى أكثر من مكان، فَهُم دَوْمًا وأبدًا حاضرون في المؤقّت (الطّارئ) من المكان، بما يعني المزيد من التّشتت على اختلاف مستوياته.

ثانيًا: المدرسة الطبيعانية عند شتاينبيك والأزمة البيئية

من حقنا أن نُنجز دراسة وظيفية إجرائية ودالّة العلاقة تتوخى الدّفاع عن البيئة والطّبيعة، والارتباط بالأرض والمياه، ورفض اقتلاع شجرة الزيتون، ومُصادرة الأراضي، وتشريد الإنسان في فلسطين؛ فـ«المثقف هو من وُهب ملكة عقلية لتوضيح رسالة أو وجهة نظر، أو موقف، أو فلسفة، أو رأي، أو تجسيدها وتبيانها بألفاظ واضحة لجمهور ما ونيابة عنه»[9]. طبعًا لا نتحدّث نيابة عن المُثقف الفلسطيني (كإدوارد سعيد، ومحمود درويش) في الدّفاع عن فلسطين، لكن سنهتم بالبُعد البيئي والإنساني من خلال الرّواية، ولا سيما لدى المَدرسة الطّبيعانية الأمريكية[10]. علاوة على أن شتاينبيك تأثر بالأدب ذي النّزعة الطّبيعانية[11]. بينما طرح بعض الباحثين سُؤال: ما نَوع التصور البيئي عند شتاينبيك؟ (How green was Steinbeck?) وما علاقته بالحركة البيئية الحديثة؟ الجَواب كما يرى البعض أن شتاينبيك لم يكن يملك مشروعًا (سياسيًا) بيئيًا. وبالنسبة إلى جاكسون بنزون

---

(6) طارق دعنا، «مدخل لفهم الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، السنة 8، العدد 30 (خريف 2019)، ص 72 (بتصرف).

(7) طاهر حمدي كنعان، «الفضاءات الثلاثة في دولة الإنتاج،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 1 (صيف 2012)، ص 46 و67.

(8) أبو شهاب، **في الممر الأخير: سردية الشتات الفلسطيني، منظور مابعد كولونيالي**، ص 94.

(9) أحمد مفلح، «دلالات مفهوم المثقف: قراءة في كتاب دور المثقف في التحولات التاريخية،» **تبين للدراسات الفلسفية والنقدية**، العدد 31 (شتاء 2020)، ص 41.

(10) إن شتاينبيك هو من الأمريكيين الطبيعيي النّزعة سواء في تبنّيه وجهة النّظر الطبيعية أو في رسمه لشخصياته الروائية أو في اختياره لموضوعات رواياته، وذلك من خلال تحليل عدد من الروايات التي يُظهر فيها الكاتب نزوعًا واضحًا نحو المنهج الطبيعي في الفن الروائي. انظر: أزهار حميد منخى المياحي، «شتاينبيك ككاتب طبيعي: دراسة أساليب الحركة الطبيعية في روايات مختارة،» دراسة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، الجامعة المستنصرية كجزء من متطلبات لنيل درجة الماجستير في الأدب الإنكليزي (اعتمدت على الصفحة الأخيرة المرقمة 3 من ملخص الدّراسة).

(11) وقع اختلاف بين الباحثين حول انتماء شتاينبيك إلى «المدرسة البيئية» من عدمه؛ فأغلب الباحثين «يرفضون» تصنيف شتاينبيك ضمن المدرسة البيئية، لكن بعض الباحثين برهنوا على أن شتاينبيك ذو تفكير بيئي عميق ممتد في لحظات التاريخ ومسافاته وسياقاته ويظهر ذلك جلياً في مُعظم ما كَتَب.

Gary Topping, «Steinbeck and the Environment: Interdisciplinary Approaches by Susan F. Beegel, Susan Shillinglaw, Wesley N. Tiffney, Jr.,» *Western Historical Quarterly*, vol. 29, no. 1 (Spring 1998), pp.103-104.

(Jackson Benson)[12] فإنّ شتاينبيك تنبّأ بالأزمة البيئية، إذ تحدث عن الحياة المعيشية للإنسان بالتّناغم والانسجام مع الطّبيعة. وفي روايته (1962) *Travels with Charley*[13] يحدّد شتاينبيك موقفه من الإنسانية والطبيعة، إذ يركز على ثلاثة مشاكل تواجه الولايات المتحدة الأمريكية، هي: مشاكل التّمييز (العنصري)، والتّدمير البيئي، والمشاكل النّووية.

ثالثًا: رواية عناقيد الغضب وفلسطين: أيّ ترابط؟

طبعًا لم تَرِد فلسطين في رواية **عناقيد الغَضَب** لجون شتاينبيك (1902 - 1968)، لكن هذا لا يمنع من إيجاد التّرابطات وَ«ارتحال المفهوم» بين الأحداث والوقائع والسياقات رغم اختلاف الزمن والمكان؛ وهذه القراءة وظيفية ودالّة من أجل استنهاض ذاكرة الرّوايات والتاريخ (حضور المكان والزمان في الذّاكرة) والبحث في المرحلة التي تحكي عنها رواية عناقيد الغضب من أجْل التّعبير عن هموم القضية الفلسطينية. فالأدب هو الوجه الآخر للمجتمع الخفي، ورواية عناقيد الغضب هي قراءة للمجتمع الأمريكي من الدّاخل. وطبعًا لا تتوافر هذه القراءات من الدّاخل إلّا للأُدباء الكبار كشتاينبيك. مع التذكير أن ارتحال المفاهيم لا يعني تقزيمًا للقضية الفلسطينية في رواية **عناقيد الغضب**، لكن ما يهمنا هو مرآة وتوظيف هذه الرواية وخلفياتها في مجالَي حقوق الانسان والبيئة.

الأدب هو الوجه الآخر للمجتمع الخفي، ورواية عناقيد الغضب هي قراءة للمجتمع الأمريكي من الدّاخل. وطبعًا لا تتوافر هذه القراءات من الدّاخل إلّا للأُدباء الكبار كشتاينبيك. مع التذكير أن ارتحال المفاهيم لا يعني تقزيمًا للقضية الفلسطينية.

لا تزعم هذه الدّراسة الإحَاطة بكل التّفاصيل والحيثيات، وهي حتمًا بعيدة عن تحقيق هذا الهدف. ورغم صُعوبة هذه المهمة، إلا أنّنا سنحاول أن نَغُوص في غِمار هذا البحث، والابتعاد عن «الفهم الأُحَادي» (Monistically) في تناول الرّوايات المتمثل في دراسة الموضوعات الرئيسية المهيمنة والثانوية المُستصحبة، مع التأكيد منذ البداية أننا لا نُجِيد النّزال في عَوَالم الروايات[14]. وبالرغم

(12) Yuji Kami, «Steinbeck's View of Man and Nature in «Travels with Charley: In Search of America»,» *The Steinbeck Review*, vol. 2, no. 1 (Spring 2005), p. 79.

(13) Ibid, p. 74.

(14) مع الأسف لو كنت على اطلاع بكل تفاصيل الروايات العربية (ولا سيما ما كُتب عن فلسطين) التي ذُكرت في ملف كامل «عن الرواية العربية والتحولات الاجتماعية والسياسية» في مجلة **تبيّن** [العدد 31، شتاء 2020] لأنجزت دراسة وافية عن البعد البيئي في فلسطين المحتلة من خلال الرواية العربية. وقد يكون هذا مشروعاً علمياً طموحاً للباحثين الشباب. فالوقت لا يسعفني ما دام «اختصاصي» ينصبّ على علم العلاقات الدولية وفلسفة القانون الدولي، كما أن العُمر قد لا يُسعفني أيضاً لاستيعاب كل ما كُتب، لأن هذا العمل الطموح من اختصاص المتبحّرين في مجال الرّواية والأدب والنّقد والفلسفة. وقد يكون عمل المجموعة (أو الرّزمة) العلمية إذا اقتبسنا مفهوم توماس كون مفيداً جدّاً لخدمة القضايا العربية.

من ذلك سَندخل المعركة من أجل الاستكشاف وخدمة القضايا المجتمعية العربية وتثبيت قضية فلسطين المحتلة في الوعي الجماعي العربي؛ وبالتأكيد سيتعرض هذا العمل للنّقد[15] ولا سيما من الروائيين والنقاد، لكن هذه الانتقادات ستكون مُفيدة، إن وُجِدت، من أجل تطوير النّص وتجويد العمل، وقد تُؤدي إلى مُراجعة الرّؤية والأنساق المعرفية إن أمكن في حال استعمال منهج التّفنيد (Method of Falsification) عند كارل بوبر.

وبما أن «كُل روائي اختار تقنيات خاصة وزوايا معيّنة ميّزت عمله من الأعمال الأخرى»[16]، و«إمكان مُشاركة القَارئ في استكشاف معاني النص ودلالاته»[17]، فسنحاول توسيع مجال الرّؤية وتجاوز الحيّز الضيق للرّواية؛ وهذا ليس تَميّزا مِنّا أو أنّنا ندعي الإلمام بتفكيك رمزية الروايات ونقدها وتجاوزها، فقد اخترنا رواية **عناقيد الغضب** بوصفها شاهدًا على تهاوي الرأسَمالية وفشلها في إنقاذ حياة البُسَطاء وآمالهم، بل جرى تَشريدهم بحجة عَدَم أدَاء الدّيون (المستحقة عليهم) من البنوك في مرحلة الكَسَاد العَظيم. والبُنوك هي وُحُوش لا تعرف الرّأفة والشّفقة؛ فَهَمُّها الوحيد هو مضاعفة الأرباح، ولو على حساب تهجير العائلات الفقيرة من طريق استعمال الجرّار /الوحش من أجل هدم المنازل. وبلغة الرواية: أرضي[18]: جرّار وَاحد أَخَذَ أرضي (my land, a single tractor took my land, p. 206)؛ وحُلُول الآلة (أي الوحش في الرواية)[19]محل السكان فقد أصبحت الزّراعة صناعة ميكانيكية. فالرّجل الذي يَسُوق الجَرار[20] يستطيع أن يَحُلّ مَحَلّ 12 أو 14 عائلة، لذلك يجب على عَائِلات Okies[21] الرحيل إلى كاليفورنيا في رحلة البحث عن الحلم الأمريكي المفقود والبحث عن البَقاء على قيد الحياة.

صحيح أننا لن نكتب من داخل الصّراع العربي–الإسرائيلي؛ وصحيح أيضا أنّنا لم نَزُر فلسطين يومًا من الأيام ولا نعرف الأماكن والأزقة الضيقة أوقات السّلم وأوقات الاجتياح الإسرائيلي[22] ولا

---

(15) وبحكم اهتمامنا «التخصصية» وموضوع هذه الدراسة، لن نناقش الفضاء في الرواية والتيمات (الموضوعات) الرئيسية المهيمنة والثانوية المستصحبة؛ بل سَنُحَاوِل تحريك ذاكرة التاريخ بأُفق الحكي والقراءة المولّدة للترابطات والتّشكيلات والتّشابكات الممكنة.

(16) نجمة خليل حبيب، «التحولات السياسية والاجتماعية والجمالية في الرواية الفلسطينية على مشارف القرن الواحد والعشرين،» **تبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية**، السنة 8، العدد 31 (شتاء 2020)، ص 156.

(17) إبراهيم القادري بوتشيش، «منهج التأويل الرمزي لقراءة التاريخ: نحو إشراك قارئ النص التاريخي في إنتاج دلالته. تشخيص نظري وتطبيقي،» **أسطور للدراسات التاريخية**، العدد 11 (كانون الثاني/يناير 2020)، ص 9.

(18) Peter Lisca, «The Grapes of Wrath as Fiction,» *PMLA*, vol. 72, no. 1 (March 1957), p. 306.

(19) Robert J. Griffin and William A. Freedman, «Machines and Animals: Pervasive Motifs in «The Grapes of Wrath»,» *The Journal of English and Germanic Philology*, vol. 62, no. 3 (July 1963), pp. 570-571.

(20) Ibid, p. 571.

(21) هو الاسم الذي أطلقه السكان الأصليون في كاليفورنيا على القادمين «الجدد»؛ فتحول Okies إلى معنى الأجنبي.

(22) سترد إسرائيل لاحقاً في هذه الدراسة بالجرار/الوحش تشبيها لها بالجرار/الوحش في عناقيد الغضب الذي هدم المنازل على الفلاحين الفقراء وشرّدهم في أوكلاهوما؛ والأمر نفسه تقوم به إسرائيل من مصادرة أراضي الفلسطينيين وتشريدهم وتهجيرهم. ولا تفوتنا الفرصة للتذكير بأن إسرائيل أطلقت على هجومها على لبنان في نيسان/أبريل 1996 عملية «عناقيد الغضب» بهدف قتل وتشريد السكان في لبنان أو غيره من البلدان العربية. للتفصيل في هذه النقطة، انظر: «العدوان الإسرائيلي على لبنان 1996 (عناقيد الغضب)،» الموسوعة الفلسطينية على الرابط التالي: <https://bit.ly/2VEqi19>.

نعرف المُدن الفلسطينية إلا من خلال الخَرائط والكتابات ودراسة تاريخ فلسطين. ويمكن ألا يكون إحساسنا قويًا بهذه الأمَاكن والحَارَات (كأهل البلد). لكنّنا لا نُؤمن بانسداد الأُفق (الإنساني)، وتبعًا لذلك من حقّنا أن نكتب عن فلسطين: الإنسان والطبيعة، ونقصد تحديدًا ما يتعلق بالقانون الدولي والعلاقات الدولية[23] بمختلف تَشعباتها، ولا سيّما ما يرتبط بالدّفاع عن البيئة والطبيعة والمشترك[24] بين الناس جميعًا.

تُشير الأزمة الاقتصادية العالمية بوضوح إلى مفهوم شائك هو الدولة؛ إذ إن الأزمة هي التعبير الحقيقي عن فشل اليدَ الخفية (أي آليات السوق كما يقول آدم سميث) في ضمان التّوازن داخل المجتمعات وضمان التوازن الذاتي لآليات السّوق (العرض والطلب).

العقل البشري عقلٌ تركيبي تَفكيكي، فلماذا لا نستعمل عُقُولنا ونقدنا للكشف عن التّرابطات العُضوية الموجودة بين القصص والرّوايات بوصفها نتاجًا لواقع اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي معين. كما أن الأحداث هي تعبيرٌ عن سياقات تاريخية تحفظها الذّاكرة البشرية نستطيع الاعتماد عليها من أجل إجراء المُقارنة بينها بغضّ النّظر عن المكان: تشريد عائلة جُودْ (Joad Family) الأمريكية وقد يكون ذلك تعبيرًا عن المجتمع ككل من أوكلاهوما (يُطلق على هذه العائلات The Okies[25]) إلى كاليفورنيا 1939 عشية الحرب العالمية الثانية (صراع داخل المجتمع الأمريكي في سياق منظومة واحدة) ونقد تدبير مرحلة الكساد الكبير من جهة، وتشريد الفِلسطيني إلى الشّتات وتهجيره منذ سيطرة العصابات اليهودية على فلسطين بمباركة من الانتداب[26] البريطاني (1920ـ1948) من جهة أخرى؛ فالمواجهة في فلسطين بين الداخل والخارج هي مركز الصراع من جهة ثانية.

تحكي **عناقيد الغضب** عن الظّروف القاسية للأسر التي فَقدت مُمتلكاتها، وعن تداعيات الكَسَاد الكبير كمأساة وتراجيديا ذات بعد عالمي بسبب «التناقضات الداخلية للرأسمالية كأسباب حقيقية

(23) كشفت الحرب (عدوان 2014) طبيعة إسرائيل العدوانية أمام العالم وألحقت أذًى جديًّا بسمعتها ومكانتها، وظهر بشكل واضح أنّها لا تحترم القوانين والمواثيق الدولية، وأنّها تفرض عقوبات جماعية على الفلسطينيين، وتستهدف قتل المدنيين، وترتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق الفلسطينيين. انظر: محمود محارب، «الحرب الإسرائيلية على غزة،» **سياسات عربية**، العدد 10 (أيلول/سبتمبر 2014)، ص 7 (بتصرف).

(24) نبّهت مقالة غاريت هاردن «تراجيديا ما هو مشترك،» أو مأساة المشترك (The Tragedy of the Common, Garrett Hardin) للعام 1968 إلى خُطورة الاستغلال البَشِع للمجال والموارد (من قبل الرّعاة)، وتعد هذه المقالة تأصيلاً لفكرة الحفاظ على المشترك بين المُنتفعين. وإذا أراد فرد واحد تعظيم استفادته من المجال المفتوح للعموم سيكون (بإمكان كل فرد) أن يتبع السّبيل نفسه (وكأنها حرب الجميع ضد الجميع إذا استعرنا مقولة توماس هوبس في كتابه **اللفيتان**) وبذلك سنصل إلى الرعي الجائر ونقضي على المشترك والموارد غير المملوكة لأحد.

(25) عاشت هذه العائلات في الأكواخ، إذ لا وجود لمياه جارية أو مرافق صحية ملائمة. وبذلك عبّرت رواية **عناقيد الغضب** عن الظروف المعيشية القاسية لهذه العائلات.

(26) من أجل الاطلاع على نزعة الاستعمار (وليس الانتداب فقط) البريطاني وربط الاقتصاد الفلسطيني بالرأسمال الدولي انظر: لوزية بزار، «التبيئَة الثقافية في فلسطين الانتدابية،» **المستقبل العربي**، السنة 39، العدد 454 (كانون الأول/ديسمبر 2016)، ص 116ـ95.

للأزمة وتدبير أزمة البورصة في نيويورك»[27]. كما[28] أن إحصاء 1936 سجّل نقص مليون و400 ألف عامل مقارنة بعدد العمال المُسجلين في عام 1931، مع العلم أن العديد من العمال (الأجانب) طُردوا، ومُورس في حقّهم التمييز العنصري. وفي عام 1932 أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قانونًا لحماية العمال الأمريكيين فقط.

وقد يكون تعسفًا الجمع بين رواية **عناقيد الغضب** وواقع الشّعب الفلسطيني، فالرواية لا تذكر فلسطين، والقضية الفلسطينية هي أكبر من رواية **عناقيد الغضب** وغيرها من الأعمال الأدبية، لكن من حقّنا أن نشير إلى التّرابطات التي تخدم قضايا الشّعوب العربية؛ ومن الضروري الدّفاع عن شَعب أعْزل مُسَالِم يُقاوم بالحجارة والقلم الاحتلال الإسرائيلي. ويدافع عن أرضه[29] في مواجهة الجرار/الوحش. لكن أورن يفتاحئيل[30] يُشدد على «الصّراع على الأرض، والتمعن في أهمية الإقليم بالنسبة إلى هوية وسياسات كلٍّ من الأمتين (أمّة اليهود الصهيونيين وأمّة العرب الفلسطينيين)، فالأرض هي المكوّن الرئيس ـ إن لم يكن الوحيد - لهويتَي الطرفين». فبأي حق يتصرف اليهود في فلسطين رغم إقبار القضية الفلسطينية وتهميشها وقد يتحول الحديث عن فلسطين إلى جريمة دولية.

لن ننتقي الأحداث الواردة في الرّواية من أجل توجيه البحث أو اختزاله؛ لكن الأحداث الكبرى (التي تطرقت إليها الرواية) كالأزمة الاقتصادية العالمية للعام 1929، هي أحداث بارزة أثّرت في حياة المجتمعات وتحولاتها ومآسيها. وقد درست الرواية، شأنها شأن الاقتصاد وعلم الاجتماع والفلسفة، بنقد الأزمة الاقتصادية الكبرى رغم التّشخيصات التّجريدية في أغلب الأحيان.

تُشير الأزمة الاقتصادية العالمية بوضوح إلى مفهوم شائك هو الدولة؛ إذ إن الأزمة هي التعبير الحقيقي عن فشل اليَد الخفية (أي آليات السوق كما يقول آدم سميث) في ضمان التّوازن داخل المجتمعات وضمان التوازن الذاتي لآليات السّوق (العرض والطلب).

وبحسب فواز حدّاد «تُراث الرواية لا يمكن تجاهله. والرواية تتطلب من التكثيف ما يختزل الزّمان الأصلي، وتبديد مسافات من آلاف الكيلومترات، فلا تتقيّد بالدقة في التنقّل بين الأزمنة والأمكنة، إذ إن التحرك من مكان إلى آخر لا يحتاج إلى وسائل مُواصلات قديمة أو حديثة، فللرواية وَسَائلها التي تمكّنها من اجتياز المحيطات ببضع كلمات»[31].

---

(27) Claude Willard, «La Crise des Années 1930 et le front populaire,» dans: Claude Willard, *La France ouvrière* (Paris: Éditions de l'Atelier (programme ReLIRE, 1994), chap. 2, p. 57.

(28) Ibid, p. 59.

(29) من الأهمية بمكان التذكير بيوم الأرض وهو 30 آذار/مارس من كل سنة تَيَمّناً بالوقفات الاحتجاجية للفلسطينيين يوم 30 آذار/مارس 1976 التي أجبرت إسرائيل على التراجع عن قرار ضم الأراضي الفلسطينية. وهو يوم فلسطيني وعربي وهو يوم كبرياء ومقاومة وانتصار معنوي على إسرائيل. فالصراع على الأرض هو صراع حقيقي في فلسطين المحتلة؛ أما الحلم الصهيوني فهو السيطرة على مزيد من الأراضي من أجل خنق الفلسطينيين. لذلك تعمل إسرائيل على قدم وساق من أجل مصادرة الأراضي الفلسطينية وتشريد أصحاب الأرض وإبعادهم بحجة أنهم لا يستطيعون الوصول إلى أراضيهم. وبالتالي «يحق» لإسرائيل مصادرتها.

(30) انظر مراجعة عباد يحيى، للكتاب «أورن يفتاحئيل، «الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل فلسطين»،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 5 (صيف 2013)، ص 193.

(31) فواز حدّاد، «الواقع أولًا: شهادة روائية،» **تبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية**، السنة 1، العدد 2 (أيلول/سبتمبر 2012)، ص 279.

فلنسر وِفق هذا النّهج من طيّ للمسافة والزّمن والمكان، ونبدأ الرّحلة في (سرد وفهم) الرواية من دون الابتعاد من الواقع المعيش لأن «الرواية لا تنفصل عن الحياة. ويجوز القول إن الواقع هو المصدر المعتمَد في الكتابة، فحتى الرواية التاريخية تحكمها تساؤلات الحاضر وهُمومه، ولولا الواقع لما اجتازت رِوايات الخيال العلمي العصور الآتية»[32].

رابعًا: عناقيد الغضب والهروب من مطرقة الجَفَاف وسندان الرأسمالية

تَحكي روايـة **عناقيد الغضب** عن هُـروب عائلة جُـودْ (Joad's family) وآلاف العـائِلات من أوكلاهوما إلى كاليفورنيا هربًا من الجَفَاف (المِطْرَقة)، وبسبب العجز عن تأدية الدّيون («المُستحقة») للبُنوك (سِنْدان الرأسمالية)؛ فكلاهما شَرّ سواء المطرقة أو السّندان؛ اللذان أجبرا السكان على التخلي عن أرضهم وكل ما يملكون، إذ استغلت البنوك الظّروف الصّعبة لهذه العائلات. وبناء عليه، استعملت القوة من أجل طردهم ونفيهم وإبعادهم، وبذلك أصبحَت العائلة (التي تُمَثّل ثلاثة أجيـال)[33] لا تملك قـرار البَقَاء على أرضـها، إذ أصبحت عائلة مُشَـرّدة، بامتياز، تَبحث عن البَقَاء[34] في قيد الحياة في سَرَاب الحُلم الأمريكي المَفقود.

وَصَف شتاينبيك حَياة الفلاح بواقعية: المكان. التهجير من أوكلاهوما إلى كاليفورنيا (المكان الموعود والمجهول العواقب)، وتحكي رواية شتاينبيك عن جبروت القحط (المطرقة) وسَرَاب الحُلم الأمريكي الذي اجتذب آلافًا بل ملايين من المُواطنين داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية، عن مأساة ملايين من الأمريكيين الّذِين دُمّرت حياتهم خلال كارثة الكَسَاد الاقتصادي الكبير، والجَفَاف العَظيم الذي دَاهَمها في الثلاثينيات من القرن العشرين (موتُ العائلات بسبب الجُوع والجفاف

(32) المصدر نفسه، ص 286.

(33) يعيش المزارعون على الأرض التي يملكونها منذ جيلين أو ثلاثة أجيال. فقد طُرد الكثير من المزارعين الأصليين (ما يعرف بالهنود) من أراضيهم؛ وبعد ذلك قاموا بإحراق الأعشاب الضارة وقتل الأفاعي من أجل خدمة الأرض، ثم العمل على (محاربة) الأرض. وبذلك تكونت العلاقة بين الإنسان والأرض. وعلى الرغم من المصائب والمحاصيل الهزيلة والضعيفة بسبب العوامل الخارجية كالجفاف، بقي الفلاح مرتبطًا بأرضه وأسّس علاقته بالأرض وبالتالي لم يعد بإمكانه نكران الأرض، فهو يحب الأرض ويمكن أن يكرهها، لكن الإنسان يبقى دائمًا على أرضه، يقطف (ثمارها) ويشتغل (يوميًا) بساعدَيه في أرضه. فهوية الإنسان هي الأرض. وهو عبدٌ لها ولا يهم أن يكون عبداً. ما يهم هو التالي: إذا كان الإنسان يتوافر على أراض صغيرة، فهذه الأراضي له، وهي جزء منه فالأرض مثل الإنسان. والإنسان عبدٌ للأرض لكنه مالكٌ لهذه الأرض. فالأرض تعبير عن رمزية النّجاح للمزارعين ويُعترف لهم بذلك اجتماعيًا بفضل امتلاك الأرض. ويجب عدم نسيان أن الأرض هي الضامنة لحياة الإنسان. وسيفقد المزارع (الفلاح) التآزر مع الأرض عندما ستحل الآلة، فالآلة هي الوحش، فالعلاقات ليس هي نفسها (العلاقة بين الإنسان والأرض؛ وعدم وجود أي علاقة بين الآلة/ الوحش وَالأرض). انظر: Laurent P. Monye, «L'Historiographie dans «Les Raisins de la colère» de Steinbeck,» *CLA Journal*, vol. 42, no. 3 (March 1999), pp. 372-373.

(34) مفهوم البقاء هو مفهوم أساسي في النظرية الواقعية للعلاقات الدولية؛ فقد تحدث عن هذا المفهوم توماس هوبس (في كتابه **اللفيثان** *(Leviathan)*) ومكيافيلي (في كتابه **الأمير** *(The Prince)*) وهانس موغانتو (Hans Morgenthau) (في كتابه: **السياسات عبر الأمم. الصراع من أجل القوة والسلم** *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace)*.

والمردودية الضّعيفة للمحاصيل). ففي ما يتعلق بالفلاحة[35] تم استعمال الوسائل التجريبية المكثفة[36] من أجل استغلال التّربة، كما أثّر وضع الأراضي والمُناخ في كارثة الثلاثينيات من القرن العشرين علاوة على تآكل التربة وتأثير الجفاف والغُبَار. وفي الوقت نفسه عَملت الشّركات الفلاحية الكبرى (سندان الرأسمالية) على مراقبة الأراضي والسيطرة عليها عن طريق المَكننة والتخطيط المنهجي لإيجار الأراضي بهدف طرد السكان من أراضيهم وتشريدهم.

يُلْحَظ تدهور التربة بمزيد من الحدّة في الولايات المتحدة الأمريكية[37] التي نسيت على ما يبدو إتلاف الحتّ الريحي في جنوب البلاد سنة 1934، وهو ما تسبب في خراب الفلاحين ونُزوحهم إلى كاليفورنيا، على النّحو الذي أبدع وصفه شتاينبيك في روايته **عناقيد الغضب**. فشتاينبيك[38] مَهْوُوس بالحبّ المستدام للأرض. لكن العائلات الفقيرة أجبرت على بيع كل شيء للبنوك (سندان الرأسمالية) كونها عاجزة عن تسديد الديون، ولا تقوى على التّفاوض مع الرّأسمالي (المُتَعالي) لأنّها تعاني الفَقر والجُوع والقحط. لكن الرواية أكّدت وجود اقتصاد تَضَامُني بين الأسَر (المشاركة[39] في الحياة والغذاء وكل ما ينتظرونه من الأرض الجديدة الموعودة) كتجاوز للاقتصاد السياسي للرأسمالية (السّندان) والتّغلب على مِحَن الفقر والتشريد؛ وتكشف لنا الرّواية بوضوح عن (الصّراع) بين الأغنياء والفقراء، وعن اللاعدالة في النظام الرأسمالي «الذي شكّل تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية»[40]. فرغم[41] التشريد فأهل أوكلاهوما كُرَمَاء.

---

(35) Monye, Ibid, p. 371.

(36) وخلال السبعينيات من القرن الماضي، ولا سيما في منطقة كولورادو في الولايات المتحدة الأمريكية تم إعادة إنتاج المنهج نفسه في التّعامل مع الأراضي، باستعمال المواد الكيميائية والمبيدات بكثافة من أجل إنتاج المحاصيل والزيادة في الإنتاجية، وهو ما أدى بروزفلت إلى إنشاء مكتب الحفاظ على التربة. ونتيجة هُبوط أسعار الحبوب [إذ قام الرّوس بصورة مفاجئة بشراء مُكثف للحبوب في العامين 1973ـ1974 بحيث أدى إلى مضاعفة ثمنه ثلاث مرّات] وارتفاع أسعار اللحوم؛ تم تحويل المراعي إلى أراض للحرث في منطقة جافة تعرف العواصف (باستمرار) وتحولت الأراضي في غضون ثلاث أو أربع سنوات إلى غُبار بعدما فقدت هذه الأراضي الحماية الذاتية الطبيعية. انظر: Sylviane Richardot, «L'agriculture américaine: Aujourd'hui et demain,» *Revue française d'études américaines*, nos. 21-22, «Économie et pouvoirs Aux Etats-Unis/The Economics of Power in the United States», (Novembre 1984), p. 423, and Sachs Aaron, «Dust to Dust,» *World-Watch* (January 1994), p. 831.

انظر أيضًا: جليانا تراك المقدسي، «مشكلات الجوع في العقود الأخيرة. تحليل أزمة الغذاء 2008.. ماذا بعد 2008؟»، **عالم الفكر**، السنة 42 (نيسان/أبريل- حزيران/يونيو 2014)، ص 80.

(37) رينييه ديمون، «مشكلة الغذاء في عالم مختل التّوازن،» ترجمة جورج طرابيشي، **الوحدة**، العدد 84 (أيلول/سبتمبر 1991).

(38) Mike O'Connel, «An American Farmer Looks at the Grapes of Wrath,» *The Steinbeck Review*, vol. 6, no. 2 (Fall 2009), p. 57, and Louise Long, «The Grapes of Wrath by John Steinbeck,» *Southwest Review,* vol. 24, no. 4 (July 1939), p. 498.

(39) Wanda Mastor, «La Politique de Roosevelt: Le Droit social d'un monde nouveau?,» *Revue Pouvoirs*, vol. 3, no. 150 (2014), p. 51.(بتصرف).

(40) Marilyn McEntyre, «The Grapes of Wrath: A Reconsideration, 2 vols. by Michael J. Meyer,» *The Steinbeck Review*, vol. 7, no. 2 (Fall 2010), p. 136.

(41) Edouard Lavergne, «Steinbeck le Californien: Prix Nobel,» *Revue des deux mondes* (15 novembre 1962), p. 238.

وَصَفَ شتاينبيك تطور الرأسمالية[42] (القُروض، البُنوك، الطّرد... إلخ) ووصول الآلات إلى القُرى الأمريكية من أجل هَدم وتَدمير بُيوت الأسَر التي لا تقوى على دفع الدّيون للبُنوك والشركات الخاصة؛ وكأنه يُشير إلى مفهوم الصّراع الطبقي: طبقة الفلاحين الصّغار الّذِين أُجبروا على بيع أراضيهم وممتلكاتهم للبنوك والشرّكات ورجال الأعمال (طبقة من يملك وسائل الإنتاج)، فقد توسعت المزارع في أوكلاهوما بفضل الاستثمار الخاص بينما قَلّ عَدَد المُلّاك بعدما تم تشريدهم وتهجيرهم عبر الصّحراء صَوْب كاليفورنيا عبر الطّريق رقم 66 (US66) التي كانت نِقمة عليهم، فعائلة جُودْ اضطرت إلى المَبيت على الأرض العَارية وتأدية ثمن ذلك بعدما كانوا بصدد إصلاح السيارة المتهالكة[43] التي تتعرض للعُطْل من حِين إلى آخر. ورغم المعاناة من طُول الطريق والابتعاد من الأرض لم تجد هذه العائلة وغيرها التّرحاب من السكان الأصليين في كاليفورنيا، وعبّر[44] هؤلاء عن الاستياء والفزع من تدفق المُهَاجرين؛ بل رأى هؤلاء أن القادمين سينافسونهم في سُوق الشّغل، لذلك عَمِلَ السكان الأصليون في كاليفورنيا على تسليح أنفسهم (وهي عقلية راعي البقر) من أجل حماية أمنهم الاقتصادي فهم يَرَوْنَ أنّهم حَقّقوا هذا الأمن الاقتصادي بَعْد جُهد جهيد.

في فلسطين، استُخدم كثير من الفلسطينيين الذين تعرّضوا للتّطهير العرقي وطُردوا من بيوتهم من غير الذين أُجبروا على الذّهاب إلى ما وراء خط الهدنة، من قبل إسرائيل في العمل الإجباري، واضطروا إلى اللجوء إلى الأكواخ أو الكُهوف.

لم يلقَ المهاجرون في مخيمات الإقامة[45] بكاليفورنيا أيّ ترحاب، بل عملوا بأُجور زهيدة وتم استغلالهم ومعاملتهم كسُجَناء في هذه المُخيمات. ولم يستطع هؤلاء مقاومة الأمطار في كاليفورنيا بعدما عجزوا عن مقاومة الجفاف في أوكلاهوما. وكان المأمول[46] أن يَمْحُو المطر في كاليفورنيا

(42) بَيّن عددٌ من المفكرين البارزين مثل إدوارد سعيد في كتابه **القضية الفلسطينية** وإيميه سيزير في كتابه **خطاب عن الاستعمار**، أن الديمقراطية الليبرالية والاستعمار يتقاسمان تاريخاً حميماً، والصهيونية ليست استثناء من هذا التقاسم. مع ذلك، فإن كثيرًا من الغربيين وغير الغربيين من ذوي «البشرة السّوداء والقناع الأبيض»، بحسب تعبير فرانز فانون المعروف، عادة ما «ينسون» ذكر تلك الصلة الأصيلة بين الليبرالية ورغبتها في الهيمنة الاستعمارية. انظر: نيكولا بيروجيني ونيف غوردون، **عن حق الإنسان في الهيمنة**، ترجمة محمود محمد الحرثاني، سلسلة ترجمان (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 14 (انظر مقدمة الكتاب للمؤلفين).

(43) تُدرك عائلات Okies (في أوكلاهوما) أن المركّبات (أو السيارات) هي رُموز للوضعية (الاجتماعية) ولا تثق تلقائيًا بأيّ شخص في سيارة (فارهة). انظر: Laura DeLucia, «Positioning Steinbeck's Automobiles: Class and Cars in «The Grapes of Wrath»,» *The Steinbeck Review*, vol. 11, no. 2 (2014), p. 140.

(44) Christopher Isherwood, «Review: «The Tragedy of Eldorado»,» *The Kenyon Review*, vol. 1, no. 4 (Autumn 1939), p. 450.

(45) Robert Silhol, «Les Raisins de la colère et l'histoire: Conditions sociologiques de production,» Revue française d'études américaines, no. 53 «séquelles de guerres» (août 1992), p. 282.

(46) Ibid., p. 285 (بتصرف).

آثار الجفاف في أوكلاهوما، لكن المطر انتشر بطريقة الغُبَار نفسها في أوكلاهوما لذا كان مُدَمّرًا بطريقة الجَفاف نفسها.

وفي فلسطين، استُخدم[47] كثير من الفلسطينيين الذين تعرّضوا للتّطهير العرقي وطُردوا من بيوتهم من غير الذين أُجبروا على الذّهاب إلى ما وراء خط الهدنة، من جانب إسرائيل في العمل الإجباري، واضطروا إلى اللجوء إلى الأكواخ أو الكُهوف.

خامسًا: تشريد الفلسطينيين والدّروس المستفادة من عناقيد الغضب

عَانت العَائلات المُهَجّرة والمشرّدة، من أوكلاهوما، مَصاعب البحث عن العمل والظّروف القاسية التي سيعيشها «الأجنبي» و«المهجّر»، وقد تعرّضت العائلات المُهَجّرة للخُدَع والاستغلال والتّحايل. ويمكن أن نُلاحظ ذلك في وقتنا الحاضر بسبب موجة العنصرية ضدّ اللاجئين في بقاع العالم ولا سيّما من قبل الحُكومات الشّعبوية، وقد عَانى اللاجئون الفلسطينيون[48]، أكثر من غيرهم، في الدّاخل وفي الشّتات معًا.

هُجّر الفلسطيني إلى المخيمات[49] حيث تزيد المُعاناة والضّغط المعيشي اليومي والنّفي والإبعاد والتّشريد من أجل شرعنة الاستيطان واقتلاع الفلسطيني من أرضه؛ وكأن حقوقًا أخرى مضادة لمنظومة حقوق الإنسان هي في طور الظّهور، من قبيل «حق الإنسان في النّفي» و«حقّ الإنسان في الإبعاد»، و«حقّ الإنسان في التشريد»، و«حقّ التّطهير العرقي» (Ethnic Cleansing) من أجل حَسم الصّراع وإفراغ فلسطين من الفلسطينيين. ودَخَلَ «المهاجرون في دورة (سلسلة) تاريخية يشهد عليها التاريخ الأمريكي، وتحوّل مسار هؤلاء إلى تراجيديا ومأساة كما حصل للفلسطينيين»[50].

---

(47) توماس سواريز، **دولة الإرهاب: كيف قامت إسرائيل الحديثة على الإرهاب**، ترجمة محمد عصفور، عالم المعرفة؛ العدد 460 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2018)، ص 320.

(48) تحرم «إسرائيل» اللاجئين الفلسطينيين حقهم في العودة إلى ديارهم، وتصادر أملاكهم بوصفها أملاكًا للغائبين، لأنهم لا يدينون بالديانة اليهودية. وتتذرع لمنع عودتهم بأن السماح لهم بحق العودة سوف يغرق الدولة بالملايين من غير اليهود، ويسفر عن نهاية «إسرائيل» كدولة يهودية. وهذه الذريعة لا تخلو من عنصرية، إذ تقضي برفض حق أساسي لشعب، لأنه لا ينسجم مع نزعة السيطرة والسطوة لمجموعة عرقية/دينية على سواها. انظر: عمل جماعي، **الظلم في العالم العربي والطريق إلى العدل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 30.

(49) «يشكّل اللاجئون الفلسطينيون نحو 7 ملايين نسمة، أي 54 في المائة تقريبًا من إجمالي عدد الفلسطينيين»، انظر: خالد عايد، «الهوية والانتماء للاجئين الفلسطينيين في مخيم البقعة في الأردن،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 122 (ربيع 2020)، ص 141؛ (وقد وضعهم التشتت تحت المراقبة الدقيقة لأنظمة إدارية مختلفة في العديد من البلدان المضيفة، بما في ذلك الأجهزة العسكرية والمدنية للدول العربية وإسرائيل ومنظمة الأمم المتحدة المسؤولة عن اللاجئين، وما يسمّى المجتمع الدولي. وبوصف الفلسطينيين أقليات ولاجئين منذ أربعة أجيال، فإن أغلبيتهم تعيش تحت مراقبة مستمرة، وتُناقَش أعدادهم وديمغرافيتهم وتُخضع لجدل متواصل، وتُراقَب من كثب حركتهم عبر الحدود الدولية، ويُفحص نشاطهم بانتظام لكشف محتواه السياسي، كما أن هويتهم ومواطنتهم موضوع دائم للمناقشة. باختصار، شهد الفلسطينيون أقصى درجات الترتيب الاجتماعي)، انظر: إيليا زريق، «تشكيل فلسطين عبر ممارسات المراقبة،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 6 (خريف 2013)، ص 74.

(50) Isherwood, «Review: «The Tragedy of Eldorado»,» p. 450.

إنها لحظة حاسمة في صيرورة التحول المجتمعي. ولا سيّما أنه تمّ إرجاء «قَضية اللاجئين، إلى التسوية النهائية، الأمر الذي أزاحَ قضية اللاجئين من الحقّ الطبيعي إلى قضية خاضعة للتّفاوض والمُسَاومة»[51] إنه منطق الصّراع بين الدّاخل (السكان الفلسطينيين الأصليين) والخَارج (الصراع من فترة الانتداب البريطاني إلى سيطرة الصهاينة الغُزاة الدّخلاء).

«آمن» فرانسواز كلاري[52] بالرّبط بين الإنسان والطّبيعة، والتّوْق إلى العيش حسب هذه العلاقة بين الإنسان والطبيعة، والإرادة في مناهضة القوى المدمرة للرأسمالية العمياء واللاإنسانية. لذلك اقترح كلاري قراءة فلسفية أكثر منها سياسية وسُوسيولوجية لرواية شتاينبيك.

في رواية عناقيد الغضب يهرب النّاس من الجَفَاف؛ وفي فلسطين أيضًا يُفرض العَطَش والجَفاف والنّفي والإبعاد والتشريد على المواطن الفلسطيني. فإسرائيل (الجرّار | الوحش) تسيطر على منابع المياه، ولا يمكن للفلسطيني المُزارع استعمال الأرض والمياه إلاّ بموافقة سُلطة الاحتلال.

وفي ما يتعلق بسُؤال هل يمكن أن نفهم الكساد الكبير بالرجوع إلى الروايات والقصص، يؤكد لنا كارل سيلر أن رواية **عناقيد الغضب**[53] تناقش موضوعات تاريخية يمكن للطلبة قِراءتها من أجل (فهم) مرحلة الكساد الكبير وهذه المواضيع هي:

ـ القوى الاقتصادية للشّغل المتمثّلة بالتّحويل المُكثف لاستعمال الأرض في أوكلاهوما وانتقالها إلى الشّركات الكبرى (سندان الرأسمالية) بعدما عمّر في هذه الأراضي المُزارعون الصغار لأجيال متتالية.

ـ دور الحكومة في مُواجهة حاجات ساكنتها، وتحليل تنوع واختلاف طُرُق تدخل الحكومات في المجتمع الأمريكي بين سنتي 1920 و 1930.

ـ التغيرات المجتمعية، كتحليل وتقييم دَوْر القيم والأخلاق والإيتيقية (أو الأخلاقية) في التغيرات المجتمعية وتحليل القضايا المواكبة للكساد العظيم.

ـ صدام الطبقات: الأغنياء والفقراء.

ـ الصراع بين التجار والعمال.

---

(51) بلال عوض سلامة، «تسعة وستون عامًا على النكبة: الثقافة السياسية وتمثيل لاجئي مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 22 (خريف 2017)، ص 78.

(52) انظر التعليق حول هذا الكتاب في: Michel Bandry, «Reviewed Work: «Steinbeck, «The Grapes of Wrath» by Françoise Clary,» *Revue Française d'études américaines*, no. 122 (4e trimestre 2009), p.108.

(53) Carl R. Siler, «Using «The Grapes of Wrath» to Teach the Great Depression,» *The Steinbeck Review*, vol. 2, no. 1 (Spring 2005), pp. 39-40.

ـ موضوع كارثة The Dust Bowl[54] لذلك يصف شتاينبيك الأرض الحمراء وهشاشة التربة العاجزة عن إنتاج المحاصيل.

ـ المعاملة بشأن من يملك القليل من الثّروة.

سادسًا: جدار العار والوجه القبيح للأبرتايد البيئي

الواقع في فلسطين (بداية الألفية الثالثة). بناء الجدار العُنصري: فصل الإنسان عن الأرض والمياه. المكان: فلسطين المحتلة.

في رواية **عناقيد الغضب** يهرب النّاس من الجَفَاف؛ وفي فلسطين أيضًا يُفرض العَطَش والجَفاف والنّفي والإبعاد والتشريد على المواطن الفلسطيني. فإسرائيل (الجرّار /الوحش) تسيطر على منابع المياه، ولا يمكن للفلسطيني المُزارع استعمال الأرض والمياه إلّا بموافقة سُلطة الاحتلال. فقد «انتزع الجِدار العنصري العَازل الأراضي الزراعية والغابات والمناطق المفتوحة، ووضع العراقيل أمَام أصحابها لمنعهم من الوصول إليها، تمهيدًا لتوزيعها على المُستوطنين الإسرائيليين..؛ والأمر ذاته ينطبق على المياه، حيث سَيساعد الجدار في سَرقة إسرائيل للمياه التي تقع غربه»[55]. فـ «بناء الجِدار يعني مُصَادرة آلاف الهكتارات من الأرض الزّراعية الفلسطينية الخصبة، وتقييد حرية الحركة، وتقسيم المجتمعات، وزيادة الأوضاع الاقتصادية سوءًا»[56]. فما الذي يملكه المواطن الفلسطيني أمام هذا الجرار/الوحش ولا سيّما في ظلّ الانقسام بين الفلسطينيين أنفسهم (الضفة الغربية/ قطاع غزة المحاصر).

---

(54) The Dust Bowl: تعرف عواصف الغبار بـ«الثلاثينيات القذرة»، ففي ثلاثينيات القرن الماضي ضربت عواصف ترابية شديدة كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية، وأثّرت في المزارع لكون هذه الحالة قد صَاحبها جفاف شديد. وقد وصلت تلك الأغبرة مُدن الساحل الشرقي مثل نيويورك وواشنطن العاصمة، وهو ما أدى إلى شَلَل تام في مفاصل اقتصاد الدولة، لكون الرؤية وصلت في تلك المدن لأقل من متر. ويقال إنه بسبب تلك العواصف تمت تعرية مليون فدّان أو ما يقارب 400 ألف كم^2 من الأراضي الزراعية، تركزت معظمها في ولايات تكساس وأوكلاهوما ونيومكسيكو وكولورادو وكنساس. كما أجبرت الأغبرة عشرات الآلاف من الأسر على ترك مزارعهم (المترجم). [انظر: تشارلز س. بيرسون، **الاقتصاد وتحدي ظاهرة الاحتباس الحراري**، ترجمة هيثم غالب الناهي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2014)، ص 73]؛ ويرى بعض الباحثين أن هذه الكارثة الطبيعية تؤرخ لفكرة «اللاجئ بسبب البيئة» في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الثلاثينيات من القرن العشرين التي أدت إلى هجرة الملايين من المزارعين الأمريكيين. ومن الناحية الاقتصادية أدت هذه الهجرة إلى التحول الأمريكي من الفلاحة العائلية إلى الفلاحة التصنيعية. انظر: Sara Vigil, «Migrations environnementales,» *Cités*, no. 68 «Hospitalité ou hostilité: Face à la crise migratoire» (2016), p. 71.

(55) قراءة في كتاب من إعداد حسن أبحيص وخالد عايد وتحرير محسن صالح، **الجدار العازل في الضفة الغربية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت؛ قام بها مالك ونوس (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شباط/فبراير 2012).

(56) ريتا جقمان [وآخرون]، «الحالة الصحية والخدمات الصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة،» في: **الصحة العامة في الوطن العربي**، تحرير سامر جبور [وآخرون]؛ ترجمة البرنامج العربي العالمي لمنظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق المتوسط (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 747.

وقد زاد من صُعوبات ضيق الحياة على الفلسطينيين بناء الجِدَار العَازل، جِدَار العَار؛ وفي عام 2002 [57]، بدأت إسرائيل بناء جِدار الفصل الذي عزّز مفهوم فصل مدينة القدس عن محيطها. وساهم الجِدار في فصل المزيد من الفلسطينيين عن القدس، ومن ضمنهم سكان مقدسيون يحملون الهويات الزرق ويَسكنون في مناطق هي من المفترض أنها داخل حدود بلدية القدس، لكن الجدار فصلها عن المدينة، مثل أحياء كفر عقب ومخيم شعفاط وضاحية السلام والولجة، ليشكل أداة فعالة لترسيم حدود جديدة للمدينة.

في فلسطين تُفرض المجاعة ويُفرض الفَقر والقَهر والظّلم. ويتم الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية ومصادرتها بالقوة والرّصاص وفق منطق القَهر والجَشَع والاقتلاع من الفضاء من قبل الجرّار | الوحش.

قامت إسرائيل (الجرّار/الوحش)[58] بتركيب عدّادات مياه الآبار الموجودة لتقييد الاستخدام، وإصدار أوامر عسكرية تقيّد كل استعمالات المياه من جانب الفلسطيني؛ هذا إلى جانب أنّها تَفْرض ضريبة على كل سَاعَة ريّ. كما أن هناك قيودًا أخرى تشمل منع الفلسطينيين من الري بعد السّاعة الرابعة، ومنع بعض المَحاصيل المستهلكة للمياه، مثل الموز. وقد[59] «ظلّت إسرائيل تحتفظ بالسيطرة الكاملة على كل جانب من جوانب الحياة الفلسطينية، مثل الحُدُود والأرض والمياه والموارد الطّبيعية والعمالة وحرية التنقل والتجارة والإدارة المالية وإنشاء المناطق الصناعية والموارد المائية».

يَتحدث شتاينبيك عن حُبّنا المستدام للأرض؛ فالأمّ تُجسد في **عناقيد الغضب** «الاستمرارية، وبعض أفكار عائلة جُودْ وفكرة الشعب هي أفكار سرمدية، وتظهر في المقطع الأخير من فيلم عناقيد الغضب لجون فورد: نحن الشعب والشّعب يعيش دائمًا»[60].

فلماذا يُفصل الفلسطيني عن أرضه وعن حُبّه المُستدام للأرض ورغبته في الاستمرارية على المكان والفضاء الذي وُلد فيه؛ ولماذا يتم قلع الأشجار وتضييق الخناق عن الفلسطيني من أجل استيطان عُنْصُر غريب عن المكان والمجال والحدود[61]، فهو القادِم من الاتحاد السوفياتي سابقًا

---

(57) حليمة أبو هنية، «المخطط الإسرائيلي لبرجزة القدس في ضوء خطة القدس 5800: رؤية القدس 2010ـ2050،» **استشراف للدراسات المستقبلية**، العدد 4 (2019)، ص 76.

(58) الحسين شكراني، **نحو مقاربة بيئية للمياه العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 173ـ172.

(59) نقلاً عن: طارق دعنا، «مدخل لفهم الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 30 (خريف 2019)، ص 69.

(60) Alice Béja, «Exhibons les pauvres! Retour sur la grande dépression américaine,» *Revue Esprit* (juin 2012), p. 34.

(61) بخصوص رؤية الكيان الصهيوني للحدود يرى نايجل بارسونز ومارك ب. سالتر: «ليس للدولة الإسرائيلية حدود واحدة، وحفظ الحدود يجب أن يتم في كل مكان. ومرة أخرى، نجد أن عدسة السياسة الحيوية هي تلك العدسة المفيدة: حفظ النظام بين السكان الفلسطينيين لا يجري عند الخط الأخضر فحسب، بل في جميع أنحاء الحيّزين الإسرائيلي والفلسطيني». =

ومن أوروبا (الشّرقية) وأماكن أخرى؟ فالخطاب القانوني[62] الذي أنتجه المستعمر ليبرر استلابه للأرض المستعمرة وتحويل الصراع على الأرض إلى نزاعات محلية الطّابع، قد ترافق مع خطابات سياسية وحقوقية من الجانب الفلسطيني جعلت من القانون نفسه سقفًا لمقاومة المستعمر. وهي عبارة عن تشكيلات خطابية مُتناقضة تَتبناها النّخب التي تشكلت بعد قيام السّلطة الفلسطينية التي تقبل الخطاب الاستعماري وتتماهى معه، وتتعامل مع الجغرافيا الاستعمارية بوصفه معطى ثابتًا لا مفرّ منه.

في **عناقيد الغضب**، يتم الحَديث عن المجاعة والفقر، وفي فلسطين تُفرض المجاعة ويُفرض الفَقر والقَهر والظّلم. ويتم الاستيلاء على الأراضي (Land Grabs) الفلسطينية ومصادرتها بالقوة والرّصاص وفق منطق القَهر والجَشَع والاقتلاع من الفضاء من قبل الجرّار/الوحش؛ بل تُوضع الأسْوار والسياجات الشائكة لفصل وعزل المُزارعين الفلسطينيين عن أراضيهم قصد مُصَادرتها. كما أن الجِدار العازل هو جدار الْتِفَافِي من أجل تمكين إسرائيل (الجرّار/ الوحش) من السيطرة على المياه والأراضي الفلسطينية والمكان.

وما تَطمح إليه إسرائيل[63]، كما لاحظ وايزمان، هو أن تفرض، بين الخط الأخضر أو الجدار العازل والحدود مع الأردن ومصر، مستوى لا يضاهى من المراقبة والسيطرة على السكان الّذِين ليسوا من سكانها.

أصبحت إسرائيل (الجرار/الوحش) تسيطر على 93 في المئة من الأراضي[64] التي أعلنت أنها تخضع لسيادتها وإدارتها على نحو مركزي، معتمدةً على أيديولوجيا دينية مَفَادُها أنّ الأرض يُمنع بيعها، بل هي ملك للشّعب اليهودي، الذي مثلته الوكالة اليهودية والصندوق القومي لإسرائيل قبل قيام «الدولة»، وبعد إقامتها أضافت إليها إسرائيل أراضي العرب الفلسطينيين الخاصة، الّذِين تمّ تهجيرهم خلال النّكبة، إضافةً إلى أراضي الموات والميري الأميرية التي كانت تخضع للسيادة العُثمانية، ولاحقًا الانتدابية، وأخذتها إسرائيل بوصفها السلطة الحاكمة.

يحكي شتاينبيك عن دَوْر الأمّ (Man Joad)[65] التي تحاول باستمرار جمع العائلة ومواجهة التحديات التي تُواجهها. كما أن الأم تتخذ القرارات المهمة المتعلقة بالحفاظ على وحدة العائلة ومقاومة التشتت (رغم موت الجدّ والجدّة في الطريق)؛ فهل تستطيع الحركات الفلسطينية بمختلف مشاربها الفكرية والأيديولوجية أن تتخذ القرارات المهمة من أجل توحيد الصّف الفلسطيني ومقاومة التشتت والتشظي ومواجهة المخططات التدميرية للعدو.

= انظر: نايجل بارسونز ومارك ب. سالتر، «السياسات الحيوية الإسرائيلية. الإغلاق والتأريض والتحكم في الأراضي الفلسطينية المحتلة،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 7 (2014)، ص 25.

(62) فيروز سالم، «المخيال السياسي الفلسطيني: من تحرير الوطن إلى تحرير الأسواق،» **المستقبل العربي**، السنة 42، العدد 494 (نيسان/أبريل 2020)، ص 105.

(63) بارسونز وسالتر، المصدر نفسه، ص 23 [بتصرف].

(64) راسم محيي الدين خمايسي، «بين المكان والإنسان والعقيدة الدينية/الجيوسياسية: استشراف لتحديات التخطيط الحيزي الإسرائيلي،» **استشراف للدراسات المستقبلية**، العدد 4 (2019)، ص 39.

(65) Manuella Roupnel-Fuentes, «Souffrances au chômage: Histoire et devenir des femmes et des hommes licencié-e-s de Moulinex,» *Travail, genre et sociétés*, vol. 2, no. 32 (2019), p. 103.

يقدم لنا شتاينبيك صورة عن رِحلة تهجير المُزارعين والعذاب من أوكلاهوما إلى الأرض الموعودة في كاليفورنيا (The Promised Land-California)[66] إنها مُفَارقة بعمق لا يمكن تحمّلها كما يشير شتاينبيك[67] وتتمثل هذه المُفارقة في وجود أرض خصبة وفي الوقت نفسه توجد المجاعة. دُمّر أهل أوكيز (Okies) في أوكلاهوما من جرّاء الجفاف النّاتج عن كارثة Dust Bowel، وشوّه هؤلاء من قبل سائق الجرّار/الوحش[68] الذي يكره الأراضي ويُحب المال؛ لكن أراضي الغرب الأمريكي وحُقولها مليئة بأشجار البرتقال التي أبى أصحابها أن يطعموا رجلًا واحدًا عمل على قطف برتقالة واحدة لطفله الجَائع؛ مفارقة أن يضرب الكَسَاد الكبير دولة يفترض أن تكون قوية، لكن كما قال هوراد زنّ (Howard Zinn) فالرّفاهية كانت فقط في سُلّم الهَرَم.

في فلسطين، يتضور[69] أهالي قلقيلية جُوعًا في بيوتهم ويمكنهم أن يروا بيّارات برتقالهم على مبعدة ثلاثمائة ياردة من بيوتهم. يُقتل كثير من هؤلاء المساكين في أثناء قطف برتقالهم وزيتونهم فيما وراء الخطّ... فإذا ما شَاهد حَرس الدورية اليهودية أحدهم، أطلق الرّصاص عليه فورًا من دُون سؤال.

تَحكي عناقيد الغضب عن الصعوبة التي وجدتها العائلات المهاجرة من أجل الاندماج في «المجتمع الجديد» الذي رفضهم، بل حصّن نفسه بالسّلاح للدفاع عن أمنه الاقتصادي كما سبقت الإشارة، ومن أجل الذهاب إلى كاليفورنيا حدّثتنا **عناقيد الغضب** عن أن المهجّرين[70] عبروا الجبال

---

(66) لن أتناول رواية **عناقيد الغضب** من منظور ديني كما فعل بعض الكتاب؛ فسأحاول أن أجد الرّوابط التي تجمع بين رؤية المدرسة الطبيعية (Naturalism) للبيئة والإنسان وعشق الأرض ورفض الظّلم واللاعدالة والتشريد من جهة أولى ومدى إمكان الحديث عن هذه الرؤية بشأن القضية الفلسطينية رغم أن هذه الأخيرة تتجاوز الرواية بامتياز من جهة ثانية. وحول المنظور الديني للرواية، انظر مثلًا مراجعة: Elizabeth Napier, «The Grapes of Wrath»: Steinbeck's «Pilgrim's Progress,» *The Steinbeck Review*, vol. 7, no. 1 (Spring 2010), pp. 50-56, and Eric W. Carlson, «Symbolism in the Grapes of Wrath,» *College English*, vol. 19, no. 4 (January 1958), pp. 172-175.

ولن أتوقّف عند رصد مواقف الباحثين وسبر أغوار الأفراد في أوكلاهوما أو كاليفورنيا أو المكتبات بشأن المبيعات؛ أو الحديث عن منع الرواية بوصفها دعاية للشيوعية؛ لكن من أجل الاطلاع على هذه المواقف يمكن النظر بإيجاز في مقالات: *American Literature*, vol. 15, Martin Staples Shockley, «The Reception of the Grapes of Wrath in Oklahoma,» no. 4 (January 1944), pp. 351-361, and Thomas Fensch, «Obscene in the Extreme: The Burning and Banning of John Steinbeck's «The Grapes of Wrath» by Rick Wartzman,» *The Steinbeck Review*, vol. 5, no. 2 (Fall 2008), pp. 107-109.

(67) Mastor, «La Politique de Roosevelt: Le Droit social d'un monde nouveau?,» pp. 41-42.

(68) تكشف **عناقيد الغضب** عن الوجه البشع لسائق الجرار [الذي يعمل مقابل حصوله على ثلاثة دولارات لليوم الواحد] إذ يبدو «إنسانًا لا يملك القوة أمام هذه الآلة (أي الوحش)، فالآلة تهيمن على السّائق أيضاً؛ وعلامات ومظهر السائق نفسه توحي بأنه يتشابه مع الآلة، ولا يملك ملامح وأوصاف البشرية، يلبس القفازات، ويضع النظارات والقناع المطاطي على الأنف والفم. فهو جزء من الآلة، وهو إنسان آلي على مقعد الآلة» (الفصل 5، ص 34 من عناقيد الغضب). فكل السّلط تتركز في الآلة، أما سائق الجرار فهو يخضع للآلة، ويصير عبداً لها ولا يستطيع أن يسيطر أو يهيمن عليها. ولا شك في أن ذلك يذكرنا بشارلي شابلن في فيلم الأزمنة الحديثة. انظر: Monye, «L'Historiographie dans «Les Raisins de la colère» de Steinbeck,» p. 375 and 377.

(69) سواريز، **دولة الإرهاب: كيف قامت إسرائيل الحديثة على الإرهاب**، ص 319.

(70) Isherwood, «Review: «The Tragedy of Eldorado»,» pp. 450-451.

والفيافي بسيارتهم القديمة المُعَطّلة، فقد عانوا صُعُوبات جَمّة فقط ليكتشفوا أنهم هربوا من حياة سيئة إلى حياة أسوأ. إنه «لجوء الفقراء»[71].

فِي فلسطين يُوجد[72] خمسة ملايين منهم لاجئون ينتظرون تطبيق حقّهم في العودة[73] إلى أرضهم لإعادة بناء نحو 500 قرية ومدينة دَمّرَتْهَا إسرائيل (الجرّار/الوحش في عناقيد الغضب) ولا تزال تتوسع في المستوطنات؛ فالفلسطينيون اقتلعوا من أرضهم منذ أربعينيات القرن الماضي لأغراض مشروع قيام «دولة إسرائيل» على أسس دينية/عرقية. فالعيشُ في المنفى في ظلّ مجتمع معلق «بين الانتماء إلى وطن ضائع، والحياة في مكان لا يسمح هو، ولا يرغب الفلسطينيّ فيه، ولو فكريًا، بأن يتشكل فيه وطن بديل، وهو ما جَعَل هذه التجمعات قابلة للتّفتت، كما حدث بالفعل، وجعل بكاءها الروائيّ على ظروف الفلسطينيّ ذاتيًا وداخليًا إلى حدّ بعيد، وإن كان من السّهل تعميمه على كلّ تجمع شبيه»[74]. فقد تطلّب نجاح الرواية الصهيونية[75] محو مئات القرى الفلسطينية من الناحيتين الفيزيائية (أي المادية) والميتافيزيائية (أي المجرّدة) ـ فأزالوها من الخرائط بالمعنيين المجازي والحَرفي- وزرعت إسرائيل فوق رمادها أشجارًا، أو بنت قُرى جديدة أعطتها أسماء جديدة ذات صبغة توراتية لتحل محلّ الأسماء العربية.

يُورد شتاينبيك أن كاليفورنيا رفضت المهاجرين[76]، وتحوّل هؤلاء إلى أُناس جائعين، ومعذّبين. ففي كاليفورنيا حيث عاش المهاجرون على أمل الحصول على بيت، لكن لم يجد هؤلاء إلّا الكراهية والبغضاء.

بالنّسبة إلى الفلسطيني عرف منذ البداية أن تهجيره وتشريده من أرضه من جانب إسرائيل، لن يقابله الحصول على مكان آمن في الشّتات. وهذا هو الفرق بين تهجير سَاكِنة أوكلاهوما والفلسطينيين؛ لكن المشهد يتشابه بينهما، فحين وَصَل ساكنة أوكلاهوما وجدوا في كاليفورنيا الحقد من السكان وحِين تَمّ تشريد الفلسطينيين لم يجدوا المكان الآمن لهم في الشّتات. وعندما تمرد عناقيد الثورة (raisins de la révolte) على عناقيد الغضب (raisins de la colère) لم يجدوا أمامهم إلا التشريد والتنكيل من إسرائيل وعدم الترحيب في الشّتات.

سابعًا: اغتصاب الأرض والتهجير: وجهان لعملة الإذلال

يُفسر شتاينبيك رحلة التّهجير والطّرد والتّشريد للعائلات في أوكلاهوما؛ بينما ترى الرواية الإسرائيلية أن «إجلاء المستوطنين اليهود انتهاك لحقوق الإنسان؛ وأن تهجير الفلسطينيين القائم

(71) André Kaspi, «L'Amérique et ses pauvres, de Roosevelt a Reagan Vingtième Siècle,» *Revue d'histoire*, no. 2 (avril 1984), p. 32.

(72) عمل جماعي، **الظلم في العالم العربي والطريق إلى العدل**، ص 201 (بتصرف).

(73) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم 194 بتاريخ 11 كانون الأول/ديسمبر 1948 القاضي بإنشاء لجنة تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس وحق اللاجئين في العودة.

(74) أبو بكر، «بعض التحولات الخاصة في الرواية الفلسطينية الجديدة،» ص 138.

(75) سواريز، **دولة الإرهاب: كيف قامت إسرائيل الحديثة على الإرهاب**، ص 322.

(76) Mastor, «La Politique de Roosevelt: Le Droit social d'un monde nouveau?,» p. 42.

على مفهوم الطّرد عمل من أعمال العدالة»[77]. فقلب مفاهيم نسق ومنظومة الشّرعة الدولية لا ينطلي على أحد؛ فنعرف أن إسرائيل متفوقة على العرب بالسّلاح والعتاد والتكنولوجيا لكنها ليست صاحب حقّ من أجل طرد وتهجير الفلسطينيين وهدم منازلهم. ولا يمكن قبول فكرة «حق الإنسان في تهجير الفلسطينيين أينما كانوا من أجل الحصول على نقاء عرقي على الأرض»[78]. فهذا الزعم مَرْدُود عليه ولا يمكن مناقشته إطلاقًا لأنه يتنافى مع القيم الكونية لحقوق الإنسان.

في فلسطين لا توجد سُلطة وطنية جامعة لكل الأطياف والتيارات المتناقضة أيديولوجيًا وفلسفيًا؛ ولذلك لا توجد أيّ حماية للفرد في مُواجهة إسرائيل التي تعبث بالأرض والزّرع والمياه.

كَانت أرض أتيكا (صميم أرض الإغريق) في الأزمنة السّحيقة أرض زراعة ومرعى بسبب وفرة المياه في نهاية العصر الثلجي الأخير، ولكن عندما بَدَأَ الجفاف وتَزَايد وَجَدَ أهل أتيكا أنفسهم بين خيارين: إما أن يهجروا بلادهم ويَسيروا نحو الشّمال وراء مناطق العُشب والمَاء الكثير أو يبقوا في بلادهم[79]. من جانبها، أُجبرت عائلة جُودْ على الاختيار الثاني؛ أيّ التّهجير للبحث عن وَهم المَكان الآمن في كاليفورنيا؛ أما الفلسطينيون فقد أُجبروا على الخيارين معًا لكن بصيغة الأبرتايد البيئي. فقد بدأ الجفاف في فلسطين بسبب مُمارسات إسرائيل. وتم، أيضًا، تهجير الفلسطينيين بسبب الخَنق على أراضيهم ومياههم وزراعتهم وقرارات التّوطين ونزوعات الهيمنة من قبل إسرائيل.

يتحدث شتاينبيك عن إذلال البنوك للمُواطن عندما يعجز عن تسديد الدّيون (المترتبة) على العائلات. أما في فلسطين؛ فـ«الإذلال وسيلة رئيسية للحرب... فالعنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتضمّن التعرض المزمن للإذلال، الذي يترافق مع صحة نفسية سلبية»[80] إنها حقيقة التوحد في الفاعل والضحية والمجال.

في **عناقيد الغضب**، يُوجد صراع المجموعة مع الفَرد. يمثل المجموعةَ[81] المالكون الكبار، والأبناك أو الشركات الفلاحية الكبرى؛ ويمثّل الفرد المزارعون المسالمون العزل. فالفرد في مقابل المجموعة؛ الفرد لا يملك القُوة أمام الآلة (الوحش) فهو لا يستطيع أن يقوم بأي شيء، بل هو أمام الأوامر: ارحلو (Partez) ماذا سيفعل إذًا، إما أن يرحل، وإما يحاول أن يقاوم لكن ذلك لا يُجدي نفعًا. وفي كلتا الحالتين، فالتشبث الصّادق بأرض الأجداد سينتهي قريبًا.

(77) بيروجيني وغوردون، **عن حق الإنسان في الهيمنة**، ص 221.

(78) المصدر نفسه، ص 224.

(79) حسين مؤنس، **الحضارة: دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها**، عالم المعرفة؛ العدد 1 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978)، ص 108.

(80) جقمان [وآخرون]، «الحالة الصحية والخدمات الصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة،» ص 108 و758.

(81) Monye, «L'Historiographie dans «Les Raisins de la colère» de Steinbeck,» p. 376.

في فلسطين لا توجد سُلطة وطنية جامعة لكل الأطياف والتيارات المتناقضة أيديولوجيًا وفلسفيًا؛ لذلك لا توجد أيّ حماية للفرد في مُواجهة إسرائيل التي تعبث بالأرض والزّرع والمياه، فـ«غياب أي سيطرة للسّلطة الوطنية الفلسطينية على المياه والأرض والبيئة والحركة ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة جعل أسلوب الصحة العامة لتطوير النظام الصحي صعبًا، إن لم يكن مستحيلًا. وتفاقمت هذه القضايا بسبب الخلل السياسي والمؤسساتي لأنظمة السلطة، والآثار الضارة في الوزارات من استخدام موارد السّلطة للمحاباة من أجل ضمان الوَلاء، وتهميش المجلس التشريعي الفلسطيني، والفَساد، والمحسوبية»[82]. إن السلطة الوطنية لن تكون الجامع في ظل التنسيق الأمني والعسكري مع العدو: إنها حقبة أوسلو وما بعدها، التي توجت بصفقة القرن.

تُمثل قراءة عناقيد الغضب بـ«النسبة إلى الطلبة الدارسين للتاريخ فرصة دقيقة من أجل النّظر في تأثير الكوارث الطبيعية على الآمال والأحلام وحياة الأفراد»، وفعلاً تُقدم لنا القضية الفلسطينية الآلام والآمال وكيف حوّلت إسرائيل فلسطين إلى سجن كبير من الإذلال والمهانة والاحتقار وفُقدان الأمل.

تُمثل قراءة **عناقيد الغضب** بـ«النسبة إلى الطلبة الدارسين للتاريخ فرصة دقيقة من أجل النّظر في تأثير الكوارث الطبيعية على الآمال والأحلام وحياة الأفراد»[83]، وفعلًا تُقدم لنا القضية الفلسطينية الآلام والآمال وكيف حوّلت إسرائيل فلسطين إلى سجن كبير من الإذلال والمهانة والاحتقار وفُقدان الأمل.

يُشير الدارسون **لعناقيد الغضب**[84] أنه فُرِض على «أهل أوكلاهوما (The Okies) إحداث تغيير جوهري وأساسي بالتّحول من مزارعين صغار إلى مهاجرين بحثًا عن البقاء». أما إسرائيل فقامت بتهجير المزارعين وغير المزارعين. وقطعت المياه عن المزارعين الذين بَقَوا في فلسطين، أو تَمّ فصل أراضيهم عن منازلهم التي لم تُهَدّم بالجرّافات بَعْدُ بفعل إقامة جدار العار الالتفافي حول الموارد الفلسطينية. فالآلة (الجرافة الإسرائيلية) في رواية **عناقيد الغضب** هي[85] «آلية للتدمير والتعذيب تهيمن على الأرض كلها. فبعد سرقة الأرض، أصبحت الأرض مغتصبة ما دام الإنسان والآلة يتوحدان ويندمجان».

تُقدّم لنا رواية **عناقيد الغضب** إمكانات «القُدرة على الحياة والبَقَاء، والانتصار على الموت في مواجهة كل الصّعاب والإكراهات»[86]. أيضًا في فلسطين تُوجد الحياة تحت الاحتلال؛ فهذا الأخير غَيْر مُرَحّب به رغم مُمارسته الإذلال بعد الإذلال.

(82) جقمان [وآخرون]، المصدر نفسه، ص 765.

(83) Siler, «Using «The Grapes of Wrath» to Teach the Great Depression,» p. 40.

(84) J. Wilkes Berry, «Enduring Life in «The Grapes of Wrath»,» *CEA Critic*, vol. 33, no. 2 (January 1971), p. 19.

(85) Monye, «L'Historiographie dans «Les Raisins de la colère» de Steinbeck,» pp. 374-375.

(86) Berry, Ibid., p. 19.

الحياة في فلسطين تَتجاوز الإذلال ما دام أن الفلسطيني يَسكن فوق أرضه رغم اقتلاعه من الفضاء والمحيط وتضييق الخناق عليه، أما الإسرائيلي فهو غَريب عن هذا المَكان الذي يتسع لغيره الذي عَاش فيه طوال حياته. فمكان الفلسطيني جُزء منه رغم الطّرد والتّشريد. فـ«المكان (وجذره اللغوي «Plat») يعني الاتساع والانتشار والانبساط، الذي مَنَحنا بُعْد النظر، ومنحتنا الجداول والنّسَائم (معًا) ألسنة طلقة وآذانًا صاغية. ومَنحتنا الأرض فُرصة المشية، ومَنحتنا البُحيرة إمكان الغطس. ومَنحتنا الدّهشة استعمال العقل. لذلك ينبغي أن نَكُون شاكرين وننظر إلى دُروس الطّبيعة الصّارمة كنعمة»[87]. فالمكان، إذًا كفضاء، لا يضيق على الفلسطيني الذي يَعيش بالوجدان والإحساس على أرضه رغم التّشريد.

الحياة في فلسطين تَتجاوز الإذلال ما دام الفلسطيني يَسكن فوق أرضه رغم اقتلاعه من الفضاء والمحيط وتضييق الخناق عليه، أما الإسرائيلي فهو غَرِيب عن هذا المَكان الذي يتسع لغيره الذي عَاش فيه طوال حياته.

في **عناقيد الغضب** مثّل «الصّراع بين الفلاحين الصّغار وممثلي البنوك حوارًا خياليًا في النص؛ إذ إن كل طرف يُجَسّد (بمواقفه) مَشاعر المجموعة التي ينتمي إليها. وبالرغم من أن أيًّا من الطرفين ليس طرفًا «حقيقيًا»، فهما يختلفان اختلافًا كبيرًا، ويُقدمان حُجَجًا ترتبط بالظّروف الاجتماعية النّوعية لكل منهما»[88]. على عكس هذا المنظور، يرى جيمس هوستن[89] أنّ **عناقيد الغضب** تُمثل تاريخًا في حدّ ذاته (Story All its Own).

تتحدث **عناقيد الغضب** عن شُحّ الأمطار ونُقص الإنتاج ومرض التربة واحمرار الأرض وظُلمة السّماء؛ أما في فلسطين فإسرائيل تقوم بعملية استمطار الغيوم، أي حجز المطر عن الأراضي الفلسطينية وتحويل مساراته نحو «الأراضي الإسرائيلية» وهو ما يؤدي إلى فُقدان التنوع البيولوجي واختلال موسم الأمطار والإنتاج والحَصاد والغذاء.

تُعد **عناقيد الغضب** «إضافة أدبية فيما يتعلق بالاحتجاج الاجتماعي (Social Protest) رغم أن البعض يعدّها [مُجَرّد] عمل روائي فني»[90]؛ فالرواية «تحكي عن البُؤس والفقر المروّع لطبقة مضطهدة، هذه الطبقة ضحية نظام اجتماعي شرير، في هذه الحالة هي عائلات Okies التي تركت

(87) Gary Snyder, *The Practice of the Wild: Essays* (San Francisco: North Point Press, 1990), p. 29.

انظر أيضًا: غاري سنايدر، «المكان والإقليم والمشتركات،» في: مايكل زيمرمان، **الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية**، ترجمة معين شفيق رزمية، عالم المعرفة؛ 333، 2 ج (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2006)، ج 2، ص 287 (بتصرف).

(88) Lisca, «The Grapes of Wrath as Fiction,» pp. 299-300.

(89) James D. Houston, «Reviewed Work(s): «Working Days: The Journals of The Grapes of Wrath by John Steinbeck and Robert DeMott», and «The Harvest Gypsies: On the Road to The Grapes of Wrathby John Steinbeck and Charles Wollenberg,» *Western American Literature*, vol. 24, no. 2 (Summer 1989), p. 153.

(90) Theodore Pollock, «On the Ending of «The Grapes of Wrath»,» *Modern Fiction Studies*, vol. 4, no. 2 (Summer 1958), p. 177.

مَزارعها في أوكلاهوما ورَحلت بعيدًا بسبب قهر كارثة Dust Bowl وثقل الديون من أجل إيجاد العمل والحصول على منزل صغير عبر بساتين البرتقال»[91].

في فلسطين تواجه إسرائيل الاحتجاج الاجتماعي بالعقاب والإبعاد والتشريد والنّزوح الجماعي. حتى إن اتفاقات أوسلو (1993) كانت إعلانًا قَصْدَ إيقاف الاحتجاجات الاجتماعية الرّافضة للاحتلال الإسرائيلي. وعندما تهدأ الأمور ستبدأ إسرائيل (الجَرار/الوحش) في التّهجير القسري أو الترانسفير (Transfer) وستعمل على تفريغ الأراضي المحتلة من سكانها الأصليين.

إن اليهود أقدموا على طَرد الفلسطينيين بتعمد وتخطيط مُسبق، وأن إسرائيل «دولة» سَارقة شريرة لا أخلاق لها[92]. وقد جَرف الجرار /الوحش في **عناقيد الغضب** منازل أهل Okies؛ وفي فلسطين تَلاشت[93] قُرى فلسطينية من الذّاكرة في إثر تسويتها بالأرض على يَد القوات الإسرائيلية وتمّ بِناء مستوطنات جديدة امتلأت بالمهاجرين اليهود الذين تدفقوا على «أرض الميعاد» على مَرّ العُقود.

في **عناقيد الغضب**؛ تُوجَد «توجهات عامة في المجتمع الأمريكي، كظهور الطبقة المستهلكة والانتقال من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي»[94]. أما في المجتمع الفلسطيني فلا يمكن الحديث عن هذا الانتقال، بل كسّرت إسرائيل بعنف المجتمع الزّراعي التّقليدي الذي يعتمد على اقتصاد الكفاف. فلا توجد صناعات ملوثة في فلسطين، لكن إسرائيل تعمّدت باستمرار تحويل النفايات الاشعاعية لـ«مفاعل ديمونة إلى المياه الجوفية للفلسطينيين ووصلت التأثيرات إلى الأردن والسعودية وليبيا»[95]. كما تتعمد إسرائيل وضع النفايات النووية قُرب القرى العربية[96].

في **عناقيد الغضب**[97]: يَحُل الرّبح مكان القيم البشرية، وتتحول الفلاحة التقليدية (المعاشية) إلى فلاحة ميكانيكية أو صناعية والانتقال إلى المقاولة/الشّركة. إنها نهاية نمط الحياة القروية فذلك تعبير عن مأساة الفلاحين الذين لم يفهموا لماذا يتم إجبارهم بالقوة للرّحيل رغم تعلقهم الشّديد بالأرض، فالأوقات قد تغيّرت، إذ دخلنا (مرحلة) النظام الصناعي الجديد رمز الجرّار، هو نظام لا يعرف الشفقة، فهو نظام وحشي بامتياز. بدأنا نشعر بتعسف النظام الليبرالي: يموت الناسّ من الجوع، ويستمر الأغنياء في تعظيم الأرباح، كُل يفكّر في نفسه وهو نِتاج عمل الجرار/ الوحش. يجب أن نفرق لنسود. في أوقات الكوارث يجب على الأشخاص أن يبدو الواقعية وهذا يتجسد في سائق الجرار/ الوحش.

---

(91) «Review: «The Grapes of Wrath» by John Steinbeck,» *Social Science*, vol. 14, no. 3 (July 1939), p. 290.

(92) بيني موريس، **مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين**، ترجمة عماد عواد، عالم المعرفة؛ 406 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013)، ج 1، ص 19 (بتصرف).

(93) المصدر نفسه، ص 12 (بتصرف).

(94) DeLucia, «Positioning Steinbeck's Automobiles: Class and Cars in «The Grapes of Wrath»,» p. 139.

(95) <https://www.alquds.co.uk/> (accessed 5 April 2020).

(96) محمد محسن وتد، «مفاعل ديمونا قنبلة موقوتة تهدّد سكان النّقب،» الجزيرة.نت، 16 آذار/مارس 2016، <https://bit.ly/3jCqN4h>.

(97) Monye, «L'Historiographie dans «Les Raisins de la colère» de Steinbeck,» pp. 377-378. (بتصرف)

إسرائيل لا تعرف الرحمة والشّفقة، وقيم التّسامح وحق الآخر في العيش، فهي تُهاجم وتخطف المدنيين الفلسطينين وتقتل في أماكن أخرى: في الجولان ولبنان وفي سورية متى سنحت لها الفرصة، ولا يُهمها إلّا المواطن الإسرائيلي، فهي كيان أناني وشرير بطبعه، لا يفكر إلّا في نفسه. أما سائق الجرار/الوحش الإسرائيلي وجرّافاته فلا يعرف الرحمة فهو يهدم المنازل على رؤوس ساكناتهم ويجرف التربة والحصاد ويقتلع أشجار الزيتون ولا يعترف إلا بالخراب والجَرْف والتّشريد.

خاتمة

تدمير البيئة وإذلال الإنسان وسياسة التّهجير والشّتات التي يَقُوم بها الاحتلال الإسرائيلي هي قضايا أساسية وجوهرية في هذه الدراسة من أجل التحسيس بالقضية الفلسطينية ورفع اللبس عن بعض جوانبها المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة معًا. ومن دون الانغلاق على موقف مُعين أو تحميل المسؤولية لطرف محدّد، حاولت الدّراسة الاهتمام بالطّرق والوسائل التي يستعملها الاحتلال الإسرائيلي (الجرّار/الوحش) من أجل طرد وتشريد الفلسطينيين وإذلالهم. كما أن الفرد (المواطن الفلسطيني الأعزل) لا يمكن أن يواجه الآلة التدميرية لإسرائيل (الجرّار/الوحش) التي سرقت الأراضي والمياه وشرّدت الإنسان وسرقت الأحلام من الأسَر الفلسطينية.

لا شك أن مجموعة من الأفكار اقتبست من خلفيات **عناقيد الغضب** وأبعادها من أجل تفكيكها ومُحَاولة (تطبيقها) على الصّراع العربي-الإسرائيلي. إنها لحظة تأمل لشدّ الانتباه إلى القضية الفلسطينية وتداعياتها من جوانب أخرى قد تتجاوز ما هو سياسي بامتياز.

إن حَشْد الجُهُود من أجل رَدْم الهُوة (والفَجْوة) في الحُقُول المعرفية هو لحظة فارقة في الصّراع العربي-الإسرائيلي؛ وهي فرصة سانحة للاهتمام بالقضية الفلسطينية (من جديد) في أبعادها المُتَداخلة. لذلك فالبيئة جامعة الجوامع وكاشفة الكوامن وملتقى الدّوائر والحقول المعرفية في الفعل الرّاشد (وليس العقلاني) الطّامح (وليس الطامع) لخلاص البشرية من الصراع على الموارد، ولخلاص البشرية من إفساد البيئة وتشريد الإنسان في فلسطين □

وظيفة الفكر التربوي لابن خلدون في تنوير تعليم اللغة العربية في الجامعات الصينية

وانغ ويي(*)

ولي يانغ لو

جامعة الدراسات الدولية، شنغهاي – الصين(**).

ابن خلدون واحد من أبرز علماء المسلمين في العصور الوسطى، ويحتل مكانة متميزة في التراب العربي والإسلامي، وحتى في الفكر الغربي المعاصر، ويُنظَر إليه على أنه مؤسس مشروع ورؤية حضارية خاصة، ولا سيما في ما يتعلق بدراسة التاريخ البشري، والمجتمع الإنساني، والعمران الحضاري، إضافة إلى عبقريته في الفكر الاقتصادي والتربوي والسياسي وغيرها من الحقول المعرفية، كما أنه صاحب منهجية في النظر والتفكير والبحث والتفسير. يعدّ كتاب **المقدمة** لابن خلدون، من أنفس ما كُتب من المراجع التي يتأسس عليها علم الاجتماع الحديث بكل مدارسه واتجاهاته، حيث لخص أنواعًا مختلفة من المعارف الإسلامية التقليدية، واقترح أساليب ومواد تعليمية فريدة على أساس الأفكار التعليمية التقليدية، وشرح العلاقة التفاعلية بين التعليم والحضارة الاجتماعية من منظور التاريخ الاجتماعي.

أولًا: ابن خلدون وتطوير التعليم الإسلامي

يقوم التعليم الإسلامي على المفاهيم والقيم التي تهدف إلى تحقيق الاستيعاب الذاتي للأفراد من خلال تنمية المشاعر الشخصية. وقد ساهمت الخصائص الدينية المؤثرة والمناهج التعليمية المرنة في تعزيز التطور البدائي للتعليم الإسلامي في العصور الوسطى.

أولى الإسلام أهمية كبرى للاستيعاب الذاتي للفرد منذ ولادته. فمن ناحية يتطلب التعليم الإسلامي من المسلم حفظ القرآن وتفسيره. وهذا ما يؤكده القرآن الكريم في سورة آل عمران الآية

(*) البريد الإلكتروني: samirawangwei@gmail.com

(**) يدعم برنامج التوجيه الأكاديمي الثالث لجامعة الدراسات الدولية في شنغهاي هذه الدراسة.

الرقم (7) ﴿... **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ * وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ...**﴾، الأمر الذي يوضح الواجب الديني لكل مسلم.

وقد أصبحت القراءة والكتابة تدريجًا أساس فهم الشريعة الإسلامية لكل مسلم. وشجع نبي الإسلام محمد على العلم والمعرفة، وفسر العقائد السماوية الثلاثة لأصحابه وأتباعه حتى يفهمون ويستوعبون الإسلام. وفي الوقت نفسه، أرسل أيضًا مبشرين إلى المناطق البدوية لنشر الإسلام. ومن ناحية أخرى، يؤكد الإسلام انتشار الحكمة في عملية الإرشاد، بدلًا من إجبار الناس على استيعاب المعرفة على نحوٍ أعمى. وفي اللغة العربية، يتضمن مفهوم «التربية» ثلاث كلمات وهي: التربية والتأديب والتعليم. يشدّد معنى التربية على العملية التربوية للتطور الشخصي الجسدي والعاطفي والعقلاني، مع التركيز على نمو الطفل وتوجيهه؛ ويركز معنى التأديب على عملية تنمية الخلق، ويوجه الفرد إلى قبول المبادئ الاجتماعية الأساسية من خلال فهم المعتقدات وقواعد السلوك التي يقرها الإسلام؛ ويستخدم التعلم للتعبير عن عملية تنمية الإدراك لدى الناس من خلال غرس المعرفة[1]. تشير المفاهيم الضمنية المختلفة لهذه الكلمات الثلاث إلى أن التعليم الإسلامي لا يولي اهتمامًا لاكتساب المعرفة فحسب، بل يهتم أيضًا بتنمية التطور العاطفي الشخصي، ويلتزم بتنمية الأسلوب الأخلاقي الاجتماعي الجيد وتكوين القيم المشتركة. لذلك، فإن التعليم الإسلامي لا يشمل الالتزامات واللوائح الواردة في الشريعة فحسب، بل يؤسس أيضًا أسلوبًا تعليميًا مثاليًا لتعلُّم مدى الحياة، ويحاول تطوير شخصية متكاملة تمامًا قائمة على الفضائل الإسلامية داخل المجتمع الإسلامي[2]، أي تحسين الذات على المدى الطويل. ولا يمكن تحقيق هذه العملية إلا من خلال استيعاب الذات عبر تعلّم مدى الحياة.

مع التوسع التدريجي للإمبراطورية العربية والتأثير المتزايد للدين الإسلامي، لم يعد محتوى التعليم الإسلامي مقصورًا على تعليم علوم الشريعة، فقد تنوعت طرائق التعليم واتسع نطاقه أكثر فأكثر، ودخل التعليم الإسلامي فترة من التطور النشط.

منذ ذلك الحين، مع التوسع التدريجي للإمبراطورية العربية والتأثير المتزايد للدين الإسلامي، لم يعد محتوى التعليم الإسلامي مقصورًا على تعليم علوم الشريعة، فقد تنوعت طرائق التعليم واتسع نطاقه أكثر فأكثر، ودخل التعليم الإسلامي فترة من التطور النشط. إضافة إلى المساجد،

(1) Mark Halstead, «An Islamic Concept of Education,» *Comparative Education*, vol. 40, no. 4 (2004), p. 522, amd Raudlotul F. Yasin and Mohd. S. Jani, «Islamic Education: The Philosophy, Aim, and Main Features,» *International Journal of Education and Research,* vol.1, no. 10 (2013), p. 6.

(2) Sebastian Günther, «Be Masters in That You Teach and Continue to Learn: Medieval Muslim Thinkers on Educational Theory,» *Comparative Education Review,* vol. 50, no. 3 (2006), p. 368.

أصبحت الكتاتيب والمدارس أماكن لتلقي التعليم في جميع أنحاء الدولة، ولم تعد القراءة والكتابة مجرد أدوات للأدب الديني والمهمات الروحية فحسب، بل تطورت تدريجًا لتصبح قريبة من أسلوب التعليم في العصر الحديث. ومن زاوية التخصص اللغوي، ذهب المتعلمون إلى المخيمات حيث عاشوا مع البدو لتعلم وتسجيل الأصول النقية للغة العربية[3]. وبحلول منتصف القرن الثامن، توالت الترجمات وتسارعت وتيرتها، حيث ترجمت عددًا كبيرًا من المؤلفات الخاصة بالفلسفة اليونانية القديمة والعلوم الطبيعية إلى اللغة العربية، ودرس الناس بنشاط الفلسفة اليونانية القديمة والتفكير العقلاني والعلوم الطبيعية، ودخلت الحضارة العربية الإسلامية ذروة التطور. لم يحفز التعليم الإسلامي في هذه الفترة حيوية التكهنات الدينية فحسب، بل اهتم أيضًا بالحاجات العلمانية للناس فلم تتجاهل الشريعة الإسلامية المكانة المهمة للعلوم الطبيعية في المناهج الدراسية، وتطرقت المناقشات الأكاديمية إلى التصوف، وأشعلت الأعمال المترجمة للمعارف اليونانية القديمة المختلفة شرارة الحكمة في الفكر النقدي والبلاغي العربي، وهو ما خلق مناخًا أكاديميًا ملائمًا لتطوير التعليم.

إضافة إلى ذلك، دعمت صناديق الخليفة والجمعيات الخيرية بشاط تدريب المواهب، فلم تكتفِ بإنشاء مدارس للتعليم العالي، بل طبقت أيضًا مجانية التعليم لتشجيع الفقراء والأيتام على التعلُّم. وفي الوقت نفسه، تمتع المعلمون أيضًا بدخل لائق ومكانة مرقومة في المجتمع. وكانت هذه البيئة التعليمية الحرة هي التي ساهمت في تطور الحضارة العربية الإسلامية خلال هذه الحقبة.

بعد الحروب الصليبية في القرن الحادي عشر الميلادي، وفي ظل مواجهة النظام الاجتماعي الذي تسوده الفوضى، شددت الأسرة العباسية سيطرتها الدينية لتوطيد سلطتها الحاكمة. وأصبحت الأفكار التعليمية الإسلامية أكثر تحفظًا، ودخل التعليم مرحلة الركود، وتم تجاهل تطوير العلوم الطبيعية عمدًا، واستبدلت الفلسفة العقلانية بالتعليم الإسلامي الذي تضمن المناهج الدينية فقط، وأصبحت تدريجًا أداة لترسيخ السلطة الدينية، وفقدت الحيوية الأيديولوجية.

وبوجه عام، خلال حقبة القرون الوسطى قبل ابن خلدون تراجعت الحضارة العربية الإسلامية، وانتقل التعليم الإسلامي أيضًا من الازدهار إلى الركود. كان التعليم الإسلامي في العصور الوسطى مليئًا بالألوان الدينية القوية، والهدف الأساسي للتعليم هو تحقيق الاستيعاب الذاتي من خلال التعليم، وتعزيز الإحساس بالهوية الدينية، وترسيخ ذلك في الشخصية الإسلامية.

ثانيًا: الأفكار التعليمية السابقة لابن خلدون

أشار سيباستيان غونتر إلى الأفكار التعليمية لكثير من علماء التعليم المرموقين في الحقبة المبكرة من الإسلام[4]، بما في ذلك ابن سحنون والجاحظ والفارابي وابن سينا والغزالي.

(3) Semaan Kh, «Education in Islam, from the Jahiliyyah to Ibn Khaldun,» *The Muslim World,* vol. 56, no. 3 (1966), p. 194.

(4) Sebastian Günther, «Be Masters in That You Teach and Continue to Learn: Medieval Muslim Thinkers on Educational Theory,» *Comparative Education Review,* vol. 50, no. 3 (August 2006), pp. 367-388.

يعد كتاب **آداب المعلمين** لابن سحنون (817ـ870م/202ـ256هـ) من أقدم الكتب التعليمية في التاريخ الإسلامي. يتناول الكتاب المسؤوليات والالتزامات التي يجب على المعلمين والمتعلمين اتباعها، وهو صاغ المنهج الدراسي الثري بشأن مسائل التعلُّم والتعليم. وهو لا يقتصر على الشؤون المتعلقة بالمحاضرات فحسب، بل يتحدث أيضًا عن اللوائح الشريعية. ما اقترح ابن سحنون من المحاضرات التي على الأطفال استيعابها يعكس إلى حد ما حالة التعليم الأساسي في العصور الوسطى، بما في ذلك الواجبات تجاه الله، مثل النطق الدقيق في تلاوة القرآن، وواجب العبادة، والقراءة والمعرفة والأخلاق، كما يغطي الكفاءة الثقافية المتعلقة بالتنمية الذاتية، مثل اللغة العربية وقواعدها والخط والحساب والأدب والتاريخ والخطبة. خلاصة القول، إن ابن سحنون أكد أهمية التعليم الأساسي الديني في دراسة القرآن وتلاوته.

أما الجاحظ (776ـ868 م/159ـ255 هـ)، فقد قدم مساهمات عظيمة ووضع نظريات للتعليم الإسلامي. وحدّد مراتب التعلم بما يتمشّى مع النمو البدني والعقلي للطلاب مثل الكتابة والحساب والقرآن والنحو والعروض. وفي ما يتعلق بأساليب التدريس المحددة، شدد الجاحظ على الاهتمام بالصحة العقلية للطلاب، وأكد أهمية استخدام المعلم اللغة السهلة في نقل المعرفة للمتعلم، ودعا إلى تطبيق أساليب التعليم التحفيزية. بينما ركز ابن سينا المعروف بأبي الطب الحديث (817ـ 870 م/202ـ256 هـ) على أهمية تعليم الطفل في عملية التنمية البشرية، وأَولى اهتمامًا خاصًا لتأثير عملية نمو الأطفال في نفسية الأطفال، واعتقد أن العواطف المستقرة هي الضمان الحاسم للنمو الصحي. لذلك يجب التركيز على التنسيق الجسدي والعقلي للأطفال، وتحسين كفاءة التعلم الشخصية من خلال تقديم الدورات المناسبة لعمر الطفل، وذلك لرفع المهارات التعليمية الشخصية وزيادة رغبته في التعلم وتنشئة أطفال تمتلك الأخلاق النبيلة والذكاء والحيوية واللطف والآداب.

اعتقد الفارابي (872ـ950 م/260ـ339 هـ) أن الهدف الرئسي للتعليم هو شحذ الهمَّة وتقويتها، من أجل تحقيق الهدف النهائي للرفاهية البشرية. لذلك فإن التعليم للجميع ويجب تعديله وفقًا للاختلافات الفردية. وفي ما يتعلق بأساليب التدريس، اعتقد الفارابي أن هناك حاجة إلى تخطيط موحد وتصنيف المواد الدراسية. يعَدّ الفارابي من أوائل العلماء المسلمين الذين اقترحوا إنشاء التعليم العالي. وشدد الفارابي على الفهم والملاحظة والأساليب التجريبية، وذكر أيضًا أنه يمكن تطبيق المكافآت والعقوبات[5]. وفي الوقت نفسه، أكد أن المعلم يجب أن يتحلى بالشخصية الأخلاقية الجيدة والقدرة التعليمية العالية، وتشيجع الطالب على التعليم.

شرح الغزالي (1058ـ1111 م / 450ـ505 هـ) بالتفصيل أهداف التعليم في كتاب **إحياء علوم الدين**، وحدد الطرائق التي يجب اتباعها، ووسائل تحقيق هذه الأهداف، وطرح الضوابط والقواعد التي يجب على المعلم والمتعلم اتباعها، وهذا هو أكمل نظام نظري للتعليم الإسلامي في القرون الوسطى.

(5) Mahmood Shahsavari, «Al-Farabi Educational Ideas about the Foundations of Education,» *Journal of Basic and Applied Scientific Research,* vol. 2, no. 9 (2012), p. 9572.

كان لهذه الأفكار المذكورة أعلاه تأثير في ابن خلدون، وهي كانت أساسًا لأفكاره التعليمية التاريخية والاجتماعية.

ثالثًا: المواد الأساسية لأفكار ابن خلدون التعليمية

الأفكار التعليمية هي محتوى مهم في نظرية المعرفة لابن خلدون. طرح ابن خلدون آراءه حول تصنيف المعرفة ونقل المعرفة واستيعابها، حيث أَولى اهتمامًا خاصًا بتعليم اللغة انطلاقًا من الأفكار التعليمية الإسلامية التقليدية وتطور الحضارة الاجتماعية.

1 ـ تصنيف المعرفة

في العصر الذي سادت فيه العقلانية الفلسفية اليونانية، ظهر العالم الإسلامي في فوضى السعي الأعمى للعقل والتشكيك في مكانة الدين، وأثرت فوضى اللاهوت والفلسفة بصورة خطيرة في سلطة الدين، حيث انتقد الغزالي في القرن الخامس التأثير القوي للفلسفة اليونانية القديمة المتعلقة بالأفلاطون وأرسطو على العالم الشرقي، وسعى جاهدًا لاستعادة الوضع الرئيسي للإسلام.

جاء ابن خلدون متأخراً بعد الغزالي، ولم يقم بنسخ أفكاره التعليمية بالكامل، بل على الضد، كان يعتقد أنه على الرغم من جهل الإنسان بطبيعته، فإن الاختلاف الحقيقي بين سائر الكائنات والموجودات هو قوة الفكر، لأن البشر يمكنهم الحصول على المعرفة من خلال التعلم، ورأى أن الفكر الإنساني شرط أساسي للفهم.

كانت لأفكار الغزالي، وبخاصة الأفكار التعليمية، أثر عميق في الأجيال اللاحقة، فعلق نوفل نبيل بأن المربين في العصور الوسطى بعد ذلك لم يأتوا بشيء إلا الاقتباس من الأفكار الغزالية وتلخيص أفكاره وكتاباته[6]. لقد ارتكزت المعرفة التربوية عند الغزالي على أصول متينة وثابتة تنطلق من الرؤية الإسلامية لكل من الكون والإنسان، والحياة، والمجتمع، والمعرفة والقيم الأخلاقية، حيث قامت المعرفة التربوية عند الغزالي على أرض التوحيد والعبودية وهدفت إلى غاية سامية هي رضا الله، وعبادته وطاعته التي فيها سعادة الدنيا والآخرة. وهي رأت أن الأساس الذي تقوم عليه فلسفة التربية والتعليم هو تحقيق السعادة للإنسان، ووضح الغزالي مفهوم السعادة وكيفية تحقيقها في مواضع كثيرة في كتبه، وخصها بمؤلف سماه **كيمياء السعادة**، ووضح الغزالي أن السعادة حصيلة مجاهدة القلب وتطهيره من الأخلاق المذمومة، وسر هذه السعادة أن أساسها الرجوع إلى الله في الدنيا ومعرفته، ومفتاح معرفة الله هو معرفة النفس؛

(6) Nofal Nabil, «Al-Ghazālī,» *Prospects*, vol. 23, nos. 3-4 (1993), p. 535.

فمن عرف نفسه فقد عرف ربه[7]. وهو رأى أن السعي وراء الأهداف الدنيوية كالثروة والسلطة والمكانة الاجتماعية ليس جيدًا مثل السعادة والنبل في الحياة الآخرة[8]. لذلك ذكر الغزالي في كتابه **إحياء علوم الدين** بأن القسم المحمود إلى أقصى غايات الاستقصاء «هو العلم بالله تعالى وبصفاته وأفعاله، وسنته في خلقه، وحكمته في ترتيب الآخرة على الدنيا، فإن هذا علم مطلوب لذاته وللتوصل به إلى سعادة الآخرة».

جاء ابن خلدون متأخرًا بعد الغزالي، ولم يقم بنسخ أفكاره التعليمية بالكامل، بل على الضد، كان يعتقد أنه على الرغم من جهل الإنسان بطبيعته، فإن الاختلاف الحقيقي بين سائر الكائنات والموجودات هو قوة الفكر، لأن البشر يمكنهم الحصول على المعرفة من خلال التعلم، ورأى أن الفكر الإنساني شرط أساسي للفهم، والسعي وراء المعرفة هو الطبيعة البشرية. وفي هذا الصدد، قسم الفكر إلى ثلاثة مستويات: عقل تمييزي أساسي، وعقل تجريبي متوسط، وعقل نظري متقدم[9]. يتضمن العقل التمييزي فهم الأمور المترتبة في الخارج، الذي يحصّل منافعه ومعاشه ويدفع مضاره. ويوفر العقل التجربي للناس الأفكار والقدرات اللازمة للتفاعل مع الآخرين وقيادتهم. أما العقل النظري فيمتلك تصورات وتصديقات لا تتعلق بعمل ويضع افتراضات واستنتاجات حول أمور تتجاوز الإدراك، مما يُمكن البشر من الانخراط في البحث الأكاديمي.

قسم ابن خلدون العلوم الواقعة في العمران إلى صنفين: صنف طبيعي للإنسان يهتدي إليه بفكره، وصنف نقلي يأخذه عمن وضعه[10]. **الصنف الأول** هو علوم الحكمة الفلسفية، وتعتمد هذه العلوم على جوهر الفكر الإنساني ويمكن الحصول عليها بصورة طبيعية من خلال توجيه القدرة المعرفية البشرية والأنشطة البشرية والتنمية، وهي مجال يشترك فيه البشر، لذلك يطلق عليها أيضًا العلوم العقلية وعلوم الفلسفة وعلوم الحكمة، وتشمل بوجه أساسي أربع فئات: المنطق، والعلم الطبعي، والعلم الإلهي، والتعاليم (يدرس بصورة أساسية علم الهندسة، وعلم الأرتماطيقي، وعلم الموسيقى، وعلم الهيئة). و**الصنف الثاني** هو العلوم النقلية الوضعية التي تختص بالأمة الإسلامية وتستند إلى سلطة الشرائع الدينية، والمعرفة القائمة على المعلومات التي يرويها أصحاب الشرائع الدينية. وتشمل التخصصات التي لا يمكن أن تؤدي دورًا أساسيًا، نظام «القرآن»، والحديث، والفقه والشريعة الإسلامية، وعلم الفرائض، وأصول الفقه، وما إلى ذلك.

وبحسب وصف ابن خلدون، فإن وراثة هذين النوعين من العلوم لا تنفصل عن التعليم، والفرق هو أن علوم الحكمة الفلسفية تنتقل من جيل إلى جيل من خلال التنوير الديني، بينما تنتقل العلوم النقلية الوضعية من خلال التكهنات والبحث المستمر.

---

(7) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، **إحياء علوم الدين** (بيروت: دار ابن حزم، 2005)، ص 20 – 60.

(8) المصدر نفسه، ص 49.

(9) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة** (الدار البيضاء: خزانة ابن خلدون، بيت الفنون والعلوم والآداب، 2005)، ج 2، ص 338.

(10) المصدر نفسه، ج 5، ص 191.

2 ـ نقل المعرفة

اعتقد ابن خلدون أن نقل المعرفة هو «ملكة» في هيئة التعليم، وهذه الملكة ليست مجرد فهم أو تعريف، بل يجب الحصول عليها من خلال الممارسة والتطبيق المتكررين، فالملكات «لا تحصل إلا بتكرار الأفعال، لأن الفعل يقع أولًا وتعود منه للذات صفة، ثم تتكرر فتكون حالًا. ومعنى الحال أنها صفة راسخة، ثم يزيد التكرار فتكون ملكة أي صفة راسخة»[11]. واعتقد أن المعلمين بحاجة إلى الممارسة المتكررة في الجوانب التالية لتحسين مستوى التعليم:

في ما يتعلق بمبادئ التعليم، من ناحية، يجب أن نولي أهمية للتعليم الأساسي ونحقق التنوع في المحتوى العلمي. اعتقد ابن خلدون أن تأثير التعليم الذي يتلقاه الناس في مرحلة المراهقة هو الأقوى، وهو أساس التعلم في المستقبل، الذي يمكن من خلاله قبول العلوم المختلفة. والقرآن الكريم هو منبع الحضارة الإسلامية، وهو يؤدي دورًا حاسمًا في عملية التعليم الأساسي، إلا أن ابن خلدون من خلال مقارنة طرائق التعليم المختلفة للأطفال في مختلف المناطق الإسلامية اعتقد أن أساليب التعلم الشاملة والمتنوعة هي أكثر فائدة لتنمية صحة الأطفال البدنية والعقلية: في مناطق أفريقيا والمغرب العربي، كان المحتوى التعليمي الرئيسي هو القرآن الكريم، وقد أدى ذلك إلى افتقار الأطفال إلى القدرة على التعبير باللغة العربية وإلى المرونة؛ وفي المغرب، لم يقتصر التعليم على القرآن والكتاب فقط، بل شمل الشعر العربي والخط العربي أيضًا، وعلى الرغم من تحسن مهارات الأطفال اللغوية والقضاء على الأمية أكثر فأكثر، إلا أن نقص المعرفة الدينية أدى إلى عدم قدرتهم على الالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي[12]. لذلك اقتبس من وجهة نظر ابن عربي أن العرب يجب أن يتعلموا الشعر أولًا لضمان نقاء اللغة، ثم يتعلموا الحساب، ويتقنوا قواعد الحساب، وأخيرًا يتعلموا الكلاسيكيات الدينية مثل القرآن، والموضوع التجريبي الذي جمع بين العقل والسرد.

من الناحية الأخرى، ليس من الضروري إيلاء الكثير من الاهتمام للعلوم الآلية[13] تجنبًا لتوسع الحديث فيها وتفرع المسائل. واعتقد ابن خلدون أن العلوم بالضوابط الأداتية متعددة ومعقدة. فمن المستحيل أن يتقن الناس كل العلوم، ولكن يجب أن يتقنوا العلوم الأساسية. لذلك لا ينبغي للمرء أن ينغمس في البحث المفرط في التخصصات الأداتية، وإلا سيكون ذلك عائقًا أمام تحصيل العلوم المقصودة بالذات لطول وسائلها، مع أن شأنها أهم، و«العمر يقصر عن تحصيل الجميع على هذه الصورة، فيكون الانشغال بهذه العلوم الآلية تضييعًا للعمر وشغلًا بما لا يغني»[14]. وفي العصر الذي عاش فيه ابن خلدون، شهدت العلوم الدينية والأدبية تقدمًا كبيرًا تحت تأثير الإسلام. ويركز الكثير من العلماء على دراسة القواعد وأساسياتها، فهذه الأدوات تحتوي على الكثير من المحتوى المتكرر، وهذه الحالة لا تزيد العبء على الطلاب فحسب، بل تمنعهم أيضًا من التركيز على ما يجب أن يتعلموه.

---

(11) المصدر نفسه، ج 5، ص 306.

(12) المصدر نفسه، ج 5، ص 283ـ285.

(13) العلوم الآلية هي آلة ووسيلة لعلوم مقصودة بالذات كالشريعيات من التفسير والحديث والفقه وعلم الكلام وكالطبيعيات والإلهيات من الفلسفة. انظر: المصدر نفسه، ج 3، ص 218.

(14) المصدر نفسه، ج 3، ص 219.

في عملية التعليم، يجب تبسيط أعمال التعليم **أولًا**. وفي ذلك الوقت، كان لدى الأنواع الدينية المختلفة عدد كبير من الشروحات الفقهية المتشابهة، ولم يكن بإمكان المتعلم والتلميذ شغل مناصب تعليمية إلا بعد أن يتقن كل هذه المحتويات الدينية. ولكن ابن خلدون اعتقد أنه حتى لو قضى المتعلم حياته بأكملها، فمن الصعب عليه إتقان مثل هذا العدد الكبير من الكتب التعليمية، وستستهلك عملية التعلم هذه الكثير من طاقته وتمنعه من التركيز على دراسة العلوم نفسها، لذلك فالمتعلم بحاجة إلى تحديد محتوى التعليم بطريقة مستهدفة. **ثانيًا**، لا يمكن للمعلمين مزج الموضوعين، ويجب ألّا يكون الوقت بين تعليم مادة ما طويلًا. واعتقد ابن خلدون أن عملية التعليم المخصصة هي أكثر ملاءمة للتركيز، وأن الارتباط الوثيق بين العلوم والمهارات يساعد على توحيد المعارف بصورة ثابتة، لأن المعرفة تتم من خلال التكرار المستمر. إذا كنت تدرس دورتين في الوقت نفسه أو كان محتوى دورة واحدة مبعثرًا جدًا، فسيؤدي ذلك بسهولة إلى عدم قدرة المتعلم على تعلم مهارات البحث عن المعرفة الصحيحة ونسيان ما تعلمه، أي أن التعليم يجب أن يكون احترافيًا. وتساعد النقطتان المذكورتان أعلاه على تعزيز تركيز الطلاب وتحسين مهارات التعلم.

اعتقد ابن خلدون أنه ليس من الضروري فرض مواقف قاسية على الطلاب، كما أن توبيخ الطلاب له تأثير سلبي كبير في حماستهم وكرامتهم، وسيضر في النهاية بالسلوك الأخلاقي للطلاب.

ومن حيث طرائق التعليم، فهي تقوم بصورة أساسية على النقاط الثلاث التالية: **أولًا**، تعليم الطلاب وفقًا لاستعداداتهم. أدرك ابن خلدون بوضوح أن نقل نظام المعرفة لا ينفصل عن مستوى القدرات العقلية، فلدى كل طالب تطور عقلي مختلف، لذلك يجب أن يكون مستوى فهمهم مختلفًا. وينبغي على المعلمين مراعاة الاختلافات بين الطلاب وقدراتهم التعليمية بصورة كاملة، وتنفيذ طرائق تعليم مختلفة. لذلك «لا ينبغي للمعلم أن يزيد متعلمه على فهم كتابه الذي أكب على التعليم منه بحسب طبقته، وعلى نسبة قبوله للتعليم متبدئًا كان أو منتهيًا»[15]. من وجهة نظر ابن خلدون، لا يحفز الاهتمام بالدراسة عند المتعلم إلا على استكشاف الأساليب التعليمية المناسبة للأفراد المختلفين ويحثهم على متابعة المعرفة العليا بنشاط.

ثانيًا، تتبع عملية التدريس نهجًا تدريجيًا. اعتقد ابن خلدون أن تعلم المعرفة هو عملية تطورية من التلقين إلى التقليد لتمكين الطلاب من الممارسة، ويجب أن يمر بثلاث مراحل أساسية. ورأى ابن خلدون أن المرحلة الأولى هي المرحلة الابتدائية، حيث يعطي المعلم مقدمة عامة لموضوعات الدورة التي سيتم منحها حتى يتمكن الطلاب من إتقان المنهج والوضع العام، حتى يتعرفوا إلى محتوى الدورة والمشكلات التي تحتاج إلى إتقان. والمرحلة الثانية هي المرحلة المتعمقة. ويقود المعلمون الطلاب إلى مراجعة هذا العلم، ومن خلال المحتوى التعليمي المحدد، يمكن للطلاب تعزيز قدرتهم باستمرار على اكتساب المعرفة وتطوير عادات الدراسة. والمرحلة الأخيرة هي مرحلة

(15) المصدر نفسه، ج 3، ص 214.

التوحيد والإتقان. في هذه المرحلة، يجب على المعلم أن «يستوفي الشرح والبيان، ويخرج عن الإجمال، ويذكر له ما هناك من الخلاف ووجهه، إلى أن ينتهي إلى آخر الفن»[16] لحل المشكلة الأكثر تعقيدًا، والسؤال الأكثر غموضًا. بهذه الطريقة، يمكن للطلاب فهم المعرفة الكاملة لهذا الموضوع وإتقان المهارات. وهذه العملية تحتاج إلى التكرار باستمرار. **ثالثًا**، تبني أساليب تعليم متنوعة، مثل اعتماد أساليب التعليم الحسية للمبتدئين، وتجنب التعليم المجرد، واستخدام أسلوب التعليم في المناقشة والنقاش.

وفي ما يتعلق بعلم النفس التعليمي، يجب على المعلمين تجنُّب وضع أعباء التعلم المفرطة على الطلاب. اعتقد ابن خلدون أنه ليس من الضروري فرض مواقف قاسية على الطلاب، كما أن توبيخ الطلاب له تأثير سلبي كبير في حماستهم وكرامتهم، وسيضر في النهاية بالسلوك الأخلاقي للطلاب. وهو يعارض أساليب التعليم العنيفة، ويرى أنه بمجرد أن يكون الناس في حالة من الخوف يفتقرون إلى الحيوية الروحية، ويصبحون مملين، وكسالى، ويكذبون، ويختزنون الحقد، الأمر الذي يتسبب في انحراف الطلاب عن المعرفة وعدم القدرة على الهروب من الضغط النفسي، ويؤدي إلى انحرافات سلوكية. فرأى بعض العلماء المعاصرين أن ابن خلدون هو رائد علم النفس التعليمي الحديث نظرًا إلى أنه أولى أهتمامًا كبيرًا على علم النفس التربوي للأطفال.

3 ـ اكتساب المعرفة

اقترح ابن خلدون طرائق مجدية للمتعلمين على المستويين النظري والتطبيقي.

على **المستوى النظري**، من الضروري استخدام الفكر المنطقي للتمييز بين المفردات ومعناها الفكري التمثيلي، وكلاهما أساس التعلم. واعتقد ابن خلدون أن المنطق ملكة تشبه قدرة الفكر الطبيعي للإنسان، ويتم إنتاجها من خلال أنشطة الفكر البشري وتساعد الإنسان على الحكم على الصواب والخطأ، لذلك يحتاج الطلاب إلى استخدام الفكر المنطقي حين لا يتمكنون من تمييز الأمور. في الوقت نفسه، على الطلاب أيضًا فهم معنى المفردات بعمق، ومن أجل القيام بذلك، عليهم أولًا استخدام اللغة المكتوبة بمهارة، ثم إتقان قواعد التعبير اللغوي، وأخيرًا تحقيق التعبير الصحيح من خلال المنطق. لكن ابن خلدون قال أيضًا إنه عند مواجهة المسائل التي لا يمكن حلها بالمنطق، «تشرق عليك أنواره بالإلهام إلى الصواب، والله الهادي إلى رحمته، وما العلم إلا من عند الله»[17].

من حيث **الممارسة**، يشجع ابن خلدون الجولات الدراسية. وقد حث الإسلام على الترحال لمسافات طويلة، الذي بدأ بإنجازات رسالة النبي وحضارة التعلم. وسافر المكتشفون والمغامرون والحجاج ورجال الأعمال والعلماء لمسافات بعيدة استجابة لدعوات سياسية أو اقتصادية أو علمية أو دينية، وبالتالي تعزيز الفكر الإسلامي الوحدة الثقافية[18]. واعتقد ابن خلدون أن المعرفة والمهارات

(16) المصدر نفسه، ج 3، ص 213.

(17) المصدر نفسه، ج 3، ص 217.

(18) Salih Nayab Hindi, «The Journey in Seeking Knowledge in Islam and its Contemporary Educational Applications,» *Educational Sciences,* vol. 38, no. 1 (2011), pp. 6-8.

المكتسبة مباشرة من خلال الجولات الدراسية أكثر دقة وثباتًا، ويرتبط هذا ارتباطًا مباشرًا بعدد العلماء الذين يلتقي بهم الباحث.

4 ـ تعليم اللغة

إضافة إلى الاهتمام بالمعرفة العلمية والثقافية، ركز ابن خلدون أيضًا على تعليم اللغة كونه اعتقد أن العلوم المتعلقة باللغة العربية وبخاصة العلوم الأساسية الأربعة، أي النحو واللغة والبيان والأدب، هي الشروط الأساسية لدراسة الشرائع الدينية.

بالنسبة إلى ابن خلدون، لا يمكن للناس إدراك نظريات اللغة إلا من خلال اتقان مهارات اللغة والتدريب على البلاغة أو الكتابة للحصول على ملكة اللسان العربي. لذلك، أشار إلى نقطة الضعف عند المغرب وأفريقيا بشأن عملية تدريس اللغة العربية: «وأما من أهل المغرب وإفريقية وغيرهم، فأجروا صناعة العربية مجرى العلوم بحثًا، وقطعوا (معنى) من جهة الاقتضاء الذهني، لا من جهة محامل اللسان وتراكيبه. فأصبحت صناعة العربية (عندهم) كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية والجدل، وبعدت عن مناحي اللسان وملكته، وأفاد ذلك حملتها في هذه الآفاق وأمصارها البعد عن الملكة بالكلية وكأنهم لا ينظرون في كلام العرب. وما ذلك إلا لعدولهم عن البحث في شواهد اللسان وتراكيبه وتمييز أساليبه، وغفلتهم عن المران في ذلك للمتعلم، فهو أحسن ما تفيده الملكة في اللسان. وتلك القوانين إنما هي وسائل للتعليم، لكنهم أجروها على غير ما قصد بها، وأصاروها علمًا بحثًا وبعدوا عن ثمرتها»[19]. وفي الأندلس، اقتبس المعلمون واللغويون كلام العرب لشرح تراتيب اللغة من حيث نشأت أجواء أدبية أكثر ملاءمة للمبتدئين ومساعدتهم على الحفظ عدد كبير آيات القرآن والشعر والنثر والنصوص الكلاسيكيات المتنوعة. كما رأى ابن خلدون الأفكار التربوية التي طرحها مفكرون آخرون مثل كثرة الحفظ خطوة محورية، حيث إن حفظ كلام العرب يساعد على «التعبير عما في ضميره (المتعلم) على حسب عباراتهم (العرب)، وتأليف كلماتهم، وما عاده وحفظه من أساليبهم وترتيب ألفاظهم، فتحصل لهذه الملكة بهذا الحفظ والاستعمال، ويزيد بكثرتها رسوخا وقوة»[20]. هذه هي وسائل التعليم التي دعا إليها ابن خلدون لإنشاء بيئة تعليمية قائمة على المحتوى وتعزيز القدرة على الملكة اللغوية بصورة شاملة: في البداية يجب تشكيل تراكيب اللغة من خلال شرح المعلم، ثم يجب تعزيز الحفظ لاكتساب المعلومات الأساسية للإبداع وتحقيق إتقان اللغة من طريق القراءة والكتابة. ورأى ابن خلدون أن «الحفظ بعد الفهم» مكان أولي في وسائل تعليم اللغة.

رابعًا: خصائص أفكار ابن خلدون التعليمية

إن آراء ابن خلدون في التعليم والإدراك تجمع بين الأصالة والحداثة. فالأصالة هي الأفكار التعليمية الإسلامية التقليدية، والحداثة تتمثل بتشابهها إلى حد كبير مع الأفكار التعليمية الحديثة.

(19) ابن خلدون، **المقدمة**، ج 3، ص 263.

(20) المصدر نفسه، ص 259.

وينعكس هذا أساسًا في اقتراحه بأن التعليم يقوم على التفاعل بين الناس والثقافة الاجتماعية، وليس فقط تشجيعًا للأفراد، ووسيلة للتنمية الذاتية والبناءة لتحسين المشاكل الاجتماعية. بوجه عام، يتسم فكره التعليمي بصورة أساسية بالخصائص التالية:

أولًا، التركيز على التفاعل بين التعليم والثقافة الاجتماعية. في كتاب **المقدمة**، لاحظ ابن خلدون العلاقة الذاتية بين التعليم وتطور الحضارة. وأشار إلى أن التقدم التعليمي يحتاج إلى تلبية الشرطين الأساسيين: **الأول** هو تكوين المستوطنات الحضرية ونمط الحياة الحضاري، فيتمتع أهل الأمصار بقواعد الآداب التي تتبع مجالات الدين والعلمانية والعمل والعادات والتواصل بين الأشخاص، وهذا يسمح لهم بقبول سريع لجميع أنواع العلوم[21]. **الثاني** هو التنمية الاقتصادية. عندما تتجمع المجموعات في المدن والبلدات، مع زيادة فائض الإنتاج الناتج من تقسيم العمل والتخصص، ويتوسع حجم التفاعل الاقتصادي، وتستمر الحرف اليدوية في المناطق الحضرية في التزايد، كما يتطور العمران في التخطيط المدني وبناء التحصين والأدب والفن بصورة ملحوظة. على هذا الأساس، «فمتى فضلت أعمال أهل العمران عن معاشهم، انصرفت إلى ما وراء المعاش من التصرف في خاصية الإنسان، وهي علوم الصنائع»[22]. ووفقًا لابن خلدون، إن العلوم تكثر حيث يكثر العمران وتعظم الحضارة، ويرتبط التعليم ارتباطًا وثيقًا بعملية التنشئة الاجتماعية وأخذ علم البيان كمثال: «وبالجملة فالمشارق على هذا الفن (علم البيان) أقوم من المغاربة، وسببه والله أعلم أنه كمالي في العلوم اللسانية، والصنائع الكمالية توجد في وفور العمران. والمشرق أوفر عمرانًا من المغرب...»[23]. لم تعد هذه النظرة التربوية تقتصر على مستوى اكتساب العلوم بصفة شخصية أو على قيمة الأديان التقليدية، بل توضح أيضًا أهمية التعليم في تنمية الحضارة الإنسانية من المستوى العام للمجتمع بناء على ملاحظة التطور العميق للتاريخ وتجسد أفكار الحتمية التاريخية لابن خلدون. فعلق وليم بريكمان William Brickman عليه بوصفه «رائد التعليم المقارن المعاصر»، قائلًا إنه يدرك أهمية دراسة الاختلافات الثقافية والتعليمية[24].

لم يستبعد ابن خلدون العلوم العقلانية لأنه اعتقد أن الطلاب لا يتحولون إلى متخصصين في العلوم المعينة بل يجهزون من طريق تطبيقات لتحسين المعرفة الشخصية والجودة الأخلاقية من طريق التعليم.

ثانيًا، الانتباه إلى التطبيقات العملية. إضافة إلى المعلمين الذين يحتاجون إلى تحسين مستوى التعليم من خلال الممارسة المتكررة، يولي ابن خلدون أيضًا اهتمامًا خاصًا لممارسة

(21) المصدر نفسه، ج 5، ص 186ـ187.

(22) المصدر نفسه، ج 2، ص 356.

(23) المصدر نفسه، ج 3، ص 246

(24) William W. Brickman, «Prehistory of Comparative Education to the End of the Eighteenth Century,» *Comparative Education Review,* vol. 10, no. 1 (1966), p. 36.

المتعلمين وتطبيق المعرفة. على سبيل المثال، فإن دين الإسلام يهتم بكثرة الحفظ، على الرغم من أن ابن خلدون أكد أيضًا أهمية الحفظ، إلا أنه أولى اهتمامًا أشد للقدرة على إتقان المواهب والمهارات الحقيقية منه، واعتقد أن حفظ كلام العرب هو من أجل تكوين العادات اللغوية الأصيلة بتكرار متنوع وتشكيل النمط الإبداعي الثابت بشكل تجريدي، واعتقد ابن خلدون أن الملكة اللغوية تحتاج إلى ممارسة اللغة على المدى الطويل نظرًا إلى أن «هذه الملكة كما تقدم إنما تحصل بممارسة كلام العرب وتكرره على السمع والتفطن الخواص تركيبه، وليست تحصل لمعرفة القوانين العملية في ذلك التي استنبطها أهل صناعة البيان، فإن هذه القوانين إنما تفيد علمًا بذلك اللسان، ولا يفيد حصول الملكة بالفعل في محلها»[25].

ثالثًا، التركيز على التنمية البشرية. لم يستبعد ابن خلدون العلوم العقلانية لأنه اعتقد أن الطلاب لا يتحولون إلى متخصصين في العلوم المعينة بل يجهزون من طريق تطبيقات لتحسين المعرفة الشخصية والجودة الأخلاقية من طريق التعليم. على سبيل المثال، علق ابن خلدون بأن الهندسة «تفيد صاحبها إضاءة في عقله واستقامة في فكره، لأن براهينها كلها بيّنة الانتظام جلية الترتيب، لا يكاد الغلط يدخل أقيستها لترتيبها وانتظامها، فيبعد الفكر بممارستها عن الأخطاء وينشأ لصاحبها عقل على ذلك المهيع»[26]، واعتقد أن الحساب يساعد على تطوير شخصية صادقة لأن «من أخذ نفسه بتعليم الحساب أول أمره، إنه يغلب عليه الصدق لما في الحساب من صحة المباني ومناقشة النفس، فيصير له ذلك خلقًا ويتعود الصدق ويلازمه مذهبًا»[27]. فليس من الصعب فهم اهتمام ابن خلدون بعلم النفس التعليمي، فأفكاره التعليمية لا تقتصر على العلوم نفسها، بل تنحصر أكثر في التنمية البشرية، أملًا في أداء الدور الحقيقي للتعليم من خلال الملاحظة والشعور والتطبيق.

خامسًا: الأفكار التعليمية لابن خلدون في تنوير تعليم اللغة العربية في الجامعات الصينية

1 ـ تطوير تعليم اللغة العربية في الجامعات الصينية

دخلت اللغة العربية إلى الصين القديمة مع انطلاق التبادلات التجارية غير الحكومية عبر طريق الحرير القديم بين الأمتين العربية والصينية وفي عهد أسرة هان الملكية (نحو 135ـ93 ق.م). وفي عام 651 م، أرسل ثالث الخلفاء الراشدين عثمان بن عفان مبعوثًا إلى الصين لتأسيس الاتصال الرسمي بين الصين القديمة والبلدان العربية، وبعد ذلك انتشرت اللغة العربية وتطبيقها تدريجًا في الصين القديمة. ومنذ عهد أسرة يوان الملكية (1271ـ1368م)، ظهر التعليم المسجدي[28] في الصين القديمة وشاعت الدراسات الثقافية الإسلامية وتعليم اللغة العربية في المساجد لحقبة

(25) ابن خلدون، المصدر نفسه، ج 3، ص 265.

(26) المصدر نفسه، ج 3، ص 85.

(27) المصدر نفسه، ج 3، ص 79.

(28) يعدّ التعليم المسجدي نظام التعليم التقليدي الصيني للإسلام وأقيم في المسجد لنقل المعرفة بدين الإسلام وتدريب المعلمين المشاركين في الصين القديمة.

طويلة، وهو ما أدى إلى تراكم الخبرة التاريخية للتعليم العالي في وقت لاحق. وأثناء حكم السلالة الإقطاعية في الصين القديمة، مع انتشار اللغة العربية أدت الثقافة العربية الإسلامية دورًا دفعيًا في مجالات الدين والفلك والطب والرياضيات الصنية القديمة.

ومنذ مطلع القرن العشرين، شهد المجتمع الصيني تغيرات عظيمة في النظام السياسي والبنية الاجتماعية ونظام التعليم وغيرها. وفي عام 1912، انتهى العصر الإمبراطوري الصيني الذي ظل يحكم الصين لآلاف السنين، وبعد ذلك، بذل بعض الشباب المتفوقين جهودًا هائلة لتعزيز إصلاح نظام التعليم وظهر عدد كثير من المدارس الجديدة التي تدرس العلوم العلمية والثقافية الأوروبية وأصبحت الدراسة بالخارج اتجاهًا عامًا، بينما ظهرت مجموعة من التقدميين الذين يريدون إصلاح وسائل تدريس اللغة العربية بكل عزم، واخترقوا القيود التقليدية بما في ذلك نمط التعليم ومحتوى الكتب التعليمية. لذلك، خطى تعليم اللغة العربية الذي كان محصورًا على المسجد لحقبة طويلة إلى عالم جديد، وقد شملت التغييرات ما يلي: تدريب المترجمين على إتقان اللغة العربية وإنشاء المدارس الابتدائية والمتوسطة الأهلية لتعليم اللغة العربية. وفي عام 1930، اختارت الصين خمسة طلاب للدراسة إلى جامعة الأزهر في مصر لأول مرة من خلال الاختيار العلني، وهذا فتح الباب أمام الصين لإرسال الطلاب للدراسة في البلدان العربية، وأصبح هؤلاء الطلاب الجيل الأول من العلماء المستعربين في الصين الجديدة بعد تخرجهم. وقدموا مساهمات بارزة في بناء وتطوير علم اللغة العربية في الجامعات الصينية والتبادلات الثقافية بين الصين والبلدان العربية. ومع تزايد الطلب الحكومي على المواهب الناطقة بالعربية بسبب التنمية السياسية والاقتصادية، عاد كثير من الطلاب الذين ذهبوا إلى مصر وبدأوا تدريس اللغة العربية في الجامعات. وفي عام 1946، أسس محمد ما جيان[29] علم اللغة العربية في كلية اللغات الشرقية بجامعة بكين واستقبل ما جيان الدفعة الأولى من الطلاب المسلمين لتعليم اللغة العربية، وكان إدراج اللغة العربية رسميًا في منهج التعليم العالي بالصين لأول مرة في تاريخ التعليم الصيني[30]، رمزًا إلى التحول في تعليم اللغة العربية من المستوى الأهلي إلى المستوى الحكومي. وبعد قيام جمهورية الصين الشعبية في عام 1949، ازدهر تعليم اللغة

في القرن الحادي والعشرين، دخل تعليم اللغة العربية في الجامعات الصينية مرحلة جديدة، فلم يعد تعليمها مقصوراً على المعرفة اللغوية أو الثقافة الإسلامية، بل تعمل الكليات والجامعات على تدريب المواهب متعددة التخصصات وتقدم دورات شاملة تتعلق بأحوال البلدان العربية.

(29) محمد ماكين الصيني أو ما جيان (1906 ـ 1978) هو عالم دين ومترجم صيني مسلم. ترجم القرآن الكريم إلى اللغة الصينية أولًا.

(30) هناء لي ينغ، «محمد مكين... عالم مسلم عظيم محب الوطن،» **الصين اليوم**، 2018/12/11، <https://bit.ly/3s3ln62>.

العربية، وتعَدّ مدينة بكين مركزًا تعليميًا لأكثر من عقدين، وتم تربية عددًا كثيرًا من المواهب في مجالات الدبلوماسية والاقتصاد والتجارة والصحافة والتعليم، وأدّت علوم اللغة العربية دورًا مهمًا في تطوير التبادلات الخارجية الصينية الجديدة.

بعد الثمانينيات، مع تنفيذ إصلاح التعليم العالي في الصين، تم وضع برنامج تعليمي للغة العربية رسميًا، لتوسيع نطاق التدريس والدراسات العربية تدريجًا، وزاد عدد الطلاب المبعوثين إلى الخارج باستمرار، وحقق تعليم اللغة العربية إنجازات مرضية.

يؤدي التعليم القائم على الكتاب إلى محتوى تعليمي ثابت نسبيًا، وتعتمد عملية التدريس بصورة كاملة على قرار المعلم. ولإكمال مهمة التدريس، لا يمكن له أن يأخذ في الحسبان الاختلافات في المستوى العقلي وقدرة الاستقبال لجميع الطلاب الأمر الذي يفرض الضغوط على الحالة النفسية للمتعلم.

في القرن الحادي والعشرين، دخل تعليم اللغة العربية في الجامعات الصينية مرحلة جديدة، فلم يعد تعليمها مقصورًا على المعرفة اللغوية أو الثقافة الإسلامية، بل تعمل الكليات والجامعات على تدريب المواهب المتعددة التخصصات وتقدم دورات شاملة تتعلق بأحوال البلدان العربية في السياسة والاقتصاد والصحافة في العصر الجديد وهي إضافة تتوافق مع سياسة الإصلاح والانفتاح. وعلى وجه الخصوص، بعد أن طرح الرئيس شي جين بينغ مبادرة «الحزام والطريق» في أيلول/ سبتمبر عام 2013، تسارعت التبادلات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع البلدان العربية تدريجًا وأخذت تتطور الدراسات حول البلدان العربية في الجامعات ومعاهد البحوث بسرعة، وتنوعت طرائق تدريس اللغة العربية. إضافة إلى الدعم الحكومي للمجالات التقليدية مثل السياسة والاقتصاد ووسائل الإعلام والتعليم. ويتخرج سنويًا عدد كبير من المتخصصين في اللغة العربية في المجالات الناشئة مثل السياحة وألعاب الفيديو والتجارة الإلكترونية عبر الحدود وتزدهر التبادلات غير الحكومية بين الدول العربية والصين يومًا بعد يوم.

2 ـ الوضع الحالي لتعليم اللغة العربية على المستوى العالي في الصين

ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أنه في الوقت نفسه لا يزال هناك عدد من المشاكل في تعليم اللغة العربية في الجامعات الصينية مقاربة بأفكار ابن خلدون:

أولًا، لا تتزامن الأنشطة التعليمية مع الممارسة الاجتماعية. الآن تعتمد أساليب التدريس على الكتب فضلًا عن الوسائط المتعددة بشكل أساسي بحيث يؤدي ذلك إلى أن الأنشطة التعليمية تقتصر على الجامعات على الرغم من أن الدولة والجامعات توفر فرص الدراسة في الخارج للطلاب، إلا أنهم لا يمتلكون الخبرات العملية الاجتماعية والحاجات الاجتماعية، ولا يمكنهم الاستفادة بالكامل من مزاياهم في الوظائف المهنية. ومن ناحية، يرجع ذلك إلى أنه من الصعب بالنسبة إلى الأجانب تعلم اللغة العربية، فلا يكاد الطلاب يدخرون الكثير من الوقت للمشاركة في الأعمال العملية في

مختلف المجالات في مدة تراوح من سنتين إلى ثلاث سنوات، ولا يكتسبون الخبرة إلا من خلال الممارسة التطبيقية في العام الأخير من الجامعة؛ ومن ناحية أخرى، يعزى ذلك إلى نقص المواهب المتعددة التخصصات، وافتقار المعلمين إلى خبرة طويلة الأجل في العمل الاجتماعي وصعوبة توجيه الطلاب.

يقوم الفكر التربوي لابن خلدون على التفاعل بين الناس والثقافة الاجتماعية، ولا يمكن فصل استيعاب المعرفة وفهمها عن الواقع، وهذا يلهمنا لتشجيع الطلاب على المشاركة في أنشطة الممارسة الاجتماعية وتحسين الأساليب التعليمية.

ثانيًا، غياب المحتوى الدراسي المرن. الآن يؤدي التعليم القائم على الكتاب إلى محتوى تعليمي ثابت نسبيًا، وتعتمد عملية التدريس بصورة كاملة على قرار المعلم. ولإكمال مهمة التدريس، لا يمكنه أن يأخذ في الحسبان الاختلافات في المستوى العقلي وقدرة الاستقبال لجميع الطلاب، الأمر الذي يفرض الضغوط على الحالة النفسية للمتعلم. فمن ناحية، قد يؤدي التأخر في مادة ما إلى الفشل في مسار التدريس، وهو ما يعوق دراسة جميع الدورات؛ من ناحية أخرى، فإن الإحساس بالخسارة والقلق نتيجة لذلك تؤثر في الصحة البدنية والعقلية للطلاب وتنتج في النهاية حلقة مفرغة.

ثالثًا، كثيرًا ما يكون عرض القرآن والحديث غير كافٍ في عملية التعليم. إن تعلم اللغة الأجنبية يعني تلامس الحضارات الجديدة، فلا بد أن يدرس المتعلم المؤلفات الإسلامية الكلاسيكية لأنها جوهر الثقافة الإسلامية. ومع ذلك، نظرًا إلى الاختلافات الثقافية وترتيبات السياسة في الصين، لا يمكن تنفيذ التعليم الديني على نطاق واسع في التعليم العالي في الصين، لذلك يصعب على الطلاب الوصول إلى عدد كبير من الكلاسيكيات الدينية في الفصل الدراسي. إضافة إلى ذلك، من الصعب على غير المسلمين أن يفهموا بعمق الدلالة العميقة بالدين الإسلامي ونادرًا ما يبادر الطلاب غير المسلمين إلى دراسة أو حفظ الكلاسيكيات الإسلامية بعد المحاضرة، وهذا أمر مؤسف على وضع تعليم اللغة العربية في الصين.

3 ـ الإلهامات

في ضوء الوضع الحالي أعلاه، ربما يمكننا الاستعانة ببعض أفكار ابن خلدون التربوية.

أولًا، الجمع بين النظرية والتطبيق لتعزيز التنمية الشاملة. يقوم الفكر التربوي لابن خلدون على التفاعل بين الناس والثقافة الاجتماعية، ولا يمكن فصل استيعاب المعرفة وفهمها عن الواقع، وهذا يلهمنا لتشجيع الطلاب على المشاركة في أنشطة الممارسة الاجتماعية وتحسين الأساليب التعليمية. فمن ناحية، يجب على المعلمين توجيه الطلاب على دمج ما تعلموه بوعي في الأنشطة العملية والاستمرار فيه لمدة طويلة. ومن ناحية أخرى، يجب على الطلاب أن يعرضوا المبادرة الذاتية، فلا

يشاركون في الأنشطة الأكاديمية المختلفة فحسب، بل يضعون أهداف التوظيف الواضحة من أجل صقل قدرتهم على التطبيق العملي بطريقة مستهدفة.

ثانيًا، احترام الفوارق الفردية وتحقيق المنفعة المتبادلة في التدريس. يؤمن ابن خلدون بأن التعليم يخدم التنمية الذاتية للناس، وبالتالي هو هو يشجع على تنفيذ تعليم الطلاب وفقًا لقدراتهم. لذا، ينبغي للمعلمين أن يكشتفوا بصورة موضوعية القدرات المختلفة بين المتعلمين على التعلّم، وأن يرتبوا المحتوى الدراسي وجدول التدريس بصورة معقولة لتجنب ضعف القبول. إضافة إلى ذلك، يجب أن يهتموا أيضًا بالصحة النفسية للطلاب حتى لا يتعب الطلاب من الدراسة. وفي الوقت نفسه، يمكن للطلاب تعديل المشاعر السلبية في الوقت المناسب والتغلب على عقبات التعلم بطريقة علمية.

ثالثًا، لا ينبغي تجاهل دراسة الكلاسيكيات الإسلامية. في المجتمع الإسلامي، تعَد دراسة الكتب المقدسة أسلوبًا أرثوذكسيًا لطلب العلم وطريقة مهمة وحامية لنقاء اللغة العربية، لذلك يشجع كل من المفكرين السابقين حفظ القرآن والحديث على نحو كبير. لذلك، يعتقد المؤلف أن التعليم العالي العربي الصيني ليس من الضروري أن يتجنّب التعلم الكلاسيكي ما دامت الدوافع التعليمية صحيحة، والفهم الانتقائي للكلاسيكيات الإسلامية وحفظها سيساعد المتعلمين غير الأصليين على تنمية الذوق اللغوي وتحسين قدرتهم على اختيار الكلمات وصياغة الجمل.

خاتمة

إن الأفكار التربوية لابن خلدون لها تأثير بعيد المدى، فهي لا ترث الأفكار التربوية التقليدية فحسب، بل تعَدّ أيضًا أساسًا للطرائق التربوية المعاصرة وما يتصل بها من نظريات علم النفس التعليمي. لذلك يعتقد المفكرون التربويون أن ابن خلدون هو رائد النظرية التربوية وعلم النفس التربوي[31].

تغطي الأفكار التربوية لابن خلدون العناصر الثلاثة المتمثلة بالمتعلم والمعلم ومواد التعليم، وتحليل أسباب ونتائج الأساليب التعليمية، وصقل استمرارية وشمولية محتوى التعليم، والاهتمام بالعلاقة بين الناس والمجتمع. وقد شدد على التفاعل بين التعليم والثقافة الاجتماعية، واقترح أن يكون التعليم هو شرط العمران، وأساس الحفاظ على حيوية التعليم وتعزيز التقدم العلمي، فكلما كان المجتمع أكثر تحضرًا، كان أكثر ملاءمة لتطوير التعليم. لقد كانت آراؤه التعليمية أكثر واقعية، ومعنية بالتنمية الفردية والتقدم الاجتماعي، ومناقشة القواسم المشتركة والاختلافات. وصحيح أن أفكاره التعليمية لا تزال تعاني عددًا من القيود، لكن لا يمكن تجاهل دورها المهم في الثقافة العربية الإسلامية في العصور الوسطى. فالبشر هم صناع الثقافة، والتعليم هو ناقل الثقافة، والتعليم هو في الأساس ظاهرة ثقافية. تعكس الأفكار التعليمية لابن خلدون البيئة الثقافية العربية الإسلامية

(31) Majdi A. Zamel, «Ibn Khaldun's Concept of Education: Pre-conditions and Quality,» *British Journal of Education,* vol. 5, no. 4 (April 2017), p. 96.

المعقدة في العصور الوسطى، فهي لا ترث فقط الأفكار الثقافية الإسلامية التقليدية التي تتضمن خصائص القومية العربية، بل تتخطى أيضًا نمط التفكير السائد في ذلك الوقت من خلال التفكير الريادي، فتعد نموذجًا على تألق وتطور الحضارة العربية الإسلامية. كما أن لها تأثيرًا تنويريًا مهمًا في تعليم اللغة العربية على المستوى العالي في الصين اليوم. وكوني من متعلمي اللغة العربية في الصين، يساعد فهم الأفكار التربوية لابن خلدون على تحديد وتحليل أساليب تعلم اللغة العربية من منظور أوسع وأشمل ويساهم في التبادلات الودية بين البلدان العربية والصين □

انتخابات الرئاسة الأمريكية 2020 وما بعدها

منار الشوربجي(*)

أستاذة مساعدة في العلوم السياسية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

مقدمة

رغم فوز جوزيف بايدن بالرئاسة عام 2020 فإن حزبه لاقى هزائم متعددة في العام الانتخابي نفسه. وهو ما كشف عن الأزمة العميقة التي يعانيها الحزب الديمقراطي. وقد كشفت هزيمة ترامب، هي الأخرى، عن عمق الأزمة التي يعانيها الحزب الجمهوري. وطبيعة تلك الأزمات تعمق من حالة الاستقطاب السياسي والمجتمعي وترفع مستويات العنف السياسي. وهي أزمات تتعلق بالائتلاف الانتخابي لكلا الحزبين.

تقدم هذه الدراسة أطروحة محددة مؤداها أن انتخابات 2020 الرئاسية كشفت عن أن المسألة العرقية والإثنية صارت اليوم، أكثر من أي وقت مضى، في جوهر طبيعة الائتلاف القلق لكلا الحزبين، كما لا يمكن فهم الاستقطاب ولا العنف السياسي من دونها. وقد حملت تلك الانتخابات نفسها من المؤشرات ما يدل على انصراف نسبة معتبرة من نخبة الحزب الجمهوري عنه، بما في ذلك قطاع مهم من صقور السياسة الخارجية، بينما لم تحمل مؤشرات على تحول قطاعات أخرى، مثل انتقال الطبقة العاملة برمّتها للحزب الجمهوري أو قطاع رأس المال بأكمله للحزب الديمقراطي.

ورغم أن بعض الأدبيات رأت أنه لم يحدث تغيير في الائتلافات الانتخابية للحزبين منذ «ائتلاف العقد الجديد» في الثلاثينيات، رأت أخرى أن تحولًا بطيئًا حدث عبر عقود وكشف عن نفسه في منتصف التسعينيات، فقد توقعت دراسة للباحثَين غاري ميللر ونورمان سكوفيلد أن يحدث تحول كبير في ائتلافَي الحزبين، بحيث يضم الحزب الجمهوري قوى شعبوية، اليمين والعمال والمحافظين اجتماعيًا، في الوقت الذي سيضم ائتلاف الحزب الديمقراطي الليبراليين اجتماعيًا وقطاع رأس المال. وفي تقدير كاتبة السطور، فإن دراسة ميللر وسكوفيلد هي أكثر الأدبيات ارتباطًا بتطورات النظام السياسي عام 2020.

(*) البريد الإلكتروني: mmanarmes@gmail.com.

لذلك تختبر هذه الدراسة، في تحليلها لانتخابات 2020 الرئاسية، ما جاء بدراسة ميللر وسكوفيلد. وهو ما انبنت عليه أطروحة الدراسة التي عرضتها الفقرة السابقة.

وبناء على تلك الأطروحة، تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء: **أولها** الإطار النظري وموقع هذه الدراسة منه؛ و**الثاني** يعنى بالائتلاف الانتخابي لبايدن وترامب، وأسباب الفوز والهزيمة؛ أما الجزء **الثالث** فيتناول طبيعة أزمات الحزبين. وتعرض الخاتمة نتائج الدراسة.

أولًا: الإطار النظري

منذ صدور الدراسة الرائدة للعالم السياسي فلاديمير أورلاندو كي (المعروف بـ V.O. Key) في الخمسينيات[1]، عكف دارسو الانتخابات بالولايات المتحدة على دراسة الائتلافات الانتخابية وتطورها وإعادة بنائها. فالنظام الحزبي الأمريكي قائم على وجود حزبين كبيرين، وطبيعة الأحزاب الأمريكية سبب ونتيجة لهذا النظام. فالحزب في أمريكا عبارة عن ائتلاف واسع يتسم بالسيولة، ويضم في داخله عدة قوى وجماعات وتيارات. وهي لا تتفق بالضرورة على مواقف موحدة إزاء كل القضايا العامة، إذ توجد بينها تباينات كثيرة تتسع في بعض الأحيان لتشمل طرفَي النقيض. ورغم أن أيًا من الحزبين لا يعبِّر بالضرورة عن «كل» مواقف أي من تلك القوى، إلا أن كلًا منها تجد مصلحة في الانضواء تحت لوائه[2]، إذ يظل الحزب الآخر أكثر بعدًا من مصالحها أو ربما يمثل خطرًا عليها. وتفضل تلك القوى الانتماء إلى أحد الحزبين الكبيرين، لأنهما وحدهما ـ من دون الأحزاب الصغيرة على الساحة – هما اللذان لهما فرصة حقيقية في الفوز بالمناصب السياسية. بعبارة أخرى، الحزب الأمريكي يعَدّ مظلة واسعة تنضوي تحتها تلك القوى، ومواقفه نفسها عبارة عن توليفة من مواقفها. والقوى التي تنضوي تحت اسم الحزب لا يمكن تصنيفها وفق معيار واحد. فالائتلاف لا يقوم على أساس عرقي أو ديني أو جغرافي أو طبقي أو أيديولوجي فقط، وإنما يقوم على توليفة من هذه الاعتبارات جميعًا.

والائتلافات الحزبية ليست ثابتة. إذ قد تخرج إحدى هذه القوى من ائتلاف أحد الحزبين في لحظة تاريخية بعينها، لتنضم إلى ائتلاف الحزب المنافس. وهو ما يطلق عليه الباحثون «إعادة ترتيب التحالفات الحزبية»[3]. إلا أن هناك شرطين لاعتبار حركة إحدى القوى من حزب إلى آخر بمنزلة إعادة لترتيب التحالفات. **أولهما** أن القطيعة بينها وبين الحزب الذي كانت تنتمي إليه، لا بد أن تتسم بالديمومة، أي يظل ناخبوها، يصوتون للحزب الآخر الذي انتموا إليه حديثًا لفترة ممتدة.[4] أما الشرط **الثاني** فهو أن تتجلى تلك القطيعة في سنة انتخابات بعينها سمَّاها الباحثون «الانتخابات الحرجة»

(1) V. O. Key, Jr., «Secular Realignment and the Party System,» *The Journal of Politics*, vol. 21, no. 2 (1959), pp. 198-210 <http://www.jstor.org/stable/2127162>. (Accessed 13 December 2020).

(2) John H. Aldrich, *Why Parties? The Origin and Transformation of Political Parties in America* (Chicago, IL: The University of Chicago Press, 1995), pp. 7-10.

(3) Ibid.

(4) William G. Mayer. «Changes in Elections and the Party System, 1992 in Historical Perspectives,» in: Bryan D. Jones, ed., *The New American Politics* (Boulder, CO: West view Press, 1995), pp. 19-50.

(Critical Election)[5] فهي النقطة الأولى في المرحلة الممتدة التي يحددها الشرط الأول. بعبارة أخرى، إن خروج جماعة أو أكثر من أحد الحزبين لتنضوي تحت لواء الحزب الآخر تكشف عن نفسها في عام انتخابي بعينه، ثم تستمر لمرحلة ممتدة. فخروج جماعة من أحد الحزبين ثم عودتها إليه في الانتخابات التالية لا يعد إعادة لترتيب التحالفات[6].

قدم الباحثون ثلاثة أوجه لإعادة ترتيب التحالفات: **أولها**، أن يخرج ناخبو إحدى الجماعات من حزب وينضموا إلى الآخر؛ و**ثانيها**، أن تنضم جماعة إلى أحد الحزبين من دون أن تكون قد أتت من الحزب الآخر، كأن تدخل تلك الجماعة لأول مرة عالم التصويت، مثل الشباب الذين بلغوا لتوّهِم سن التصويت، أو جماعة أقبلت عبر التعبئة على التصويت بصورة أكثر كثافة من ذي قبل. أما الوجه **الثالث** فهو خروج جماعة من حزب لتظل خارج الحزبين، في ما يطلق عليه «فك الارتباط» (Dealignment). وهو ما ينتج من شعورها بالاغتراب تجاه الحزبين[7].

وقد تطورت أدبيات الائتلافات الحزبية، في ما يخص طبيعة الظاهرة وأسبابها. فمن الخمسينيات وحتى السبعينيات، أرجع الباحثون إعادة ترتيب التحالفات الحزبية إلى حدث راديكالي كالحرب، أو بروز قضية جدلية كبرى تفصم عرى أحد الحزبين. وقد رأى الباحثون أن ما جرى في نهاية الثلاثينيات كان من النوع الأول. فهو حصل في خضم حرب عالمية وما صاحبها من كساد اقتصادي، فهزم الناخبون الرئيس هيربرت هوفر واختاروا الديمقراطي فرانكلين روزفلت الذي قدم حزمة من البرامج الاجتماعية، التي عرفت بالعقد الجديد أو الصفقة الجديدة، التي اجتذبت لائتلاف الحزب الديمقراطي الجماعات التي استفادت من تلك البرامج مثل عمال الصناعة والسود واليهود والكاثوليك والمسنين. وبذلك، اتسع ائتلاف الحزب الديمقراطي بصورة غير مسبوقة، ففضلًا عن قواه الأساسية التي تمثلت وقتها بولايات الغرب[8] والجنوب (المحافظ) والمزارعين، انضمت إلى الحزب كل من تلك الجماعات الجديدة[9]، وهو ما انطوى على تناقض جوهري ظل مكتومًا لعقود، لأنه صار يضم السود إلى جانب الجنوب المعادي لحقوقهم.

وقد اختلف الباحثون حول ما إذا كانت الستينيات قد مثلت إعادة لترتيب التحالفات على أساس بروز قضية جدلية كبرى. فقد شهدت الستينيات غليانًا اجتماعيًا وحركات اجتماعيًا متعددة، من الحركة المناهضة لحرب فيتنام، مرورًا بحركة الثقافة المضادة، وصولًا إلى حركة الحقوق المدنية. وقد بدأت الإرهاصات الأولى لدخول وخروج جماعات من الحزب الديمقراطي في الستينيات، ثم ظلت

---

(5) David Darmofal and Peter F. Nardulli, «The Dynamics of Critical Realignments: An Analysis Across Time and Space,» *Political Behavior*, vol. 32, no. 2 (June 2010), pp. 255-283, <doi 10. 1007/s11109-009-9103>.

(6) Mayer, Ibid., pp. 19-50.

(7) Darmofal and Nardulli, Ibid., pp. 255-283.

(8) Gary Miller and Norman Schofield, «The Transformation of the Republican and Democratic Party Coalitions in the U.S.,» *Perspectives on Politics*, vol. 6, no. 3 (September 2008), p. 439, <doi:10.1 017/S1 537592708081218>.

(9) Harold W. Stanley and Richard G. Niemi, «Partisanship, Party Coalitions, and Group Support, 1952-2004,» *Presidential Studies Quarterly*, vol. 36, no. 2 (2006), pp. 172-188 <http://www.jstor.org/stable/27552213>. (Accessed 5 December 2020).

تعتمل تحت السطح حتى استقرت في منتصف التسعينيات، حين تولى الجمهوريون الأغلبية في مجلسَي الكونغرس لأول مرة منذ أربعين عامًا.

استعدى الانسحاب من فيتنام صقور السياسة الخارجية بالحزب الديمقراطي، الذين وجدوا تلك الحرب جزءًا من صراع وجودي ضد الشيوعية[10]، فانضموا لاحقًا إلى الحزب الجمهوري. وهو التيار الذي عرف باسم «المحافظين الجدد». وحركة الثقافة المضادة كانت في جوهرها ضد القوالب الجامدة للثقافة التقليدية فتبنت التجريب وطرحت نقدًا شديدًا للرأسمالية[11]، واهتمت بالتطور «الكيفي» لأنماط الحياة، فوضعت على أجندة الحزب الديمقراطي قضايا جديدة من البيئة والإجهاض إلى المثلية.

الحزب الديمقراطي بات رهينة لجماعات المصالح الممولة له التي تتعارض مصالحها بصورة مباشرة مع قاعدة الحزب التقليدية، من الأقليات والطبقات الأقل حظًا، إلى نشطاء الحزب التقدميين.

إلا أن القضية الجدلية الأكثر عمقًا في تأثيرها فكانت المسألة العرقية، التي فجّرت تناقضات الحزب الديمقراطي؛ فقد أدى احتضان الحزب الديمقراطي لحقوق السود ثم باقي الأقليات إلى استعداء البيض المحافظين وخصوصًا في ولايات الجنوب، فشهد ائتلاف الحزب الجمهوري تحوُّلات كبرى. ففي انتخابات 1964، فاز ليندون جونسون بأغلبية كاسحة على الجمهوري باري غولدووتر. لكن حملة غولدووتر مثلت علامة فارقة في تاريخ حزبه. فهو أدار باسمه حملة تبنت العداء لدور الحكومة الفدرالية في الاقتصاد. لكن ذلك العداء لم يقتصر على الجانب الاقتصادي، المحوري لولايات الغرب، وإنما امتد لمعاداة دورها في إنهاء الفصل العنصري بوصفه «مهمة الولايات»، وهو ما اجتذب البيض الجنوبيين. فالحكومة الفدرالية هي التي تبنت القوانين الجديدة التي قضت على الفصل العنصري. وقد نتج من تلك الحملة أن فاز غولدووتر في خمس ولايات جنوبية، بعدما كان الجنوب بأكمله معقلًا للديمقراطيين، فكانت تلك هي الخطوة الأولى نحو تحول بطيء اكتمل في التسعينيات عندما صار الجنوب بأكمله معقلًا للجمهوريين. ويطلق الباحثون تعبير إعادة ترتيب التحالفات «الزاحف»[12] (Creepy Realignment) على مثل ذلك التحول الذي يتطور ببطء وعبر مدة زمنية طويلة، مقارنة بالنوع الذي يتجلى بوضوح عقب انتخابات حرجة بعينها، كما حدث في الثلاثينيات.

وبنهاية الفصل العنصري، لم يعد من السهل سياسيًا استخدام تعبيرات عنصرية فجة، فتم اتباع

(10) Irving Kristol, *Neoconservatism; The Autobiography of an Idea* (Chicago, IL: Ivan R. Dee, Publisher, 1995), pp. 75-91.

(11) Donald W. Keim, «"To Make All Things New» - The Counterculture Vision of Man and Politics,» *Nomos*, vol. 17 (1977), pp. 199-224. <http://www.jstor.org/stable/24218988> (Accessed 6 December 2020).

(12) Miller and Schofield, «The Transformation of the Republican and Democratic Party Coalitions in the U.S.,» p. 439.

ما أطلق عليه مستشار الحزب الجمهوري لي أتووتر «استراتيجية الجنوب» التي عبر عن مضمونها الفكري كتاب كيفين فيليبس **الأغلبية الجمهورية** الذي صدر في الستينيات[13]. فهي كانت تتوجه للبيض برسالة تستخدم لغة شفرية ذات دلالات عنصرية. وكان نيكسون أول من اتبعها.

ثم شهد النصف الثاني من السبعينيات صعود اليمين الديني سياسيًا لأول مرة منذ هزيمته المدوية في العشرينيات. فوقف هذا التيار خلف جيمي كارتر، الديمقراطي، في انتخابات 1976، لتديُّنه الشديد. لكن سياسات كارتر الليبرالية مثلت إحباطًا للتيار، فتحول إلى دعم ريغان في انتخابات 1980، ثم صار منذ تلك اللحظة وحتى الآن أحد أبرز القوى التي تشكل قاعدة اليمين[14]. بل وصار للتيار مرشحوه للرئاسة مثل القس بات روبرتسون عام 1988، وبات بوكانان عام 1992. وبوكانان لم يعبر فقط عن قيم هذا التيار وإنما كانت مواقفه خليطًا من مواقف الأصولية المسيحية وتيار القومية البيضاء (White Nationalism)[15]، الذي هو في التحليل الأخير تيار التفوق الأبيض التقليدي.

غير أن تحولًا مهمًا آخر حدث في التسعينيات كان مهندسه بيل كلينتون؛ فهو سعى لاستقطاب قطاع المال (Financial Industry) للحزب الديمقراطي عبر تبني مصالحه. وهو ما تجلى في توقيعه مشروع القانون المعروف باسم غلاس ـ ستيغال (Glass-Steagall)، الذي كان يقضي بإلغاء القيود الحكومية على قطاع المال. وهذا القانون هو المسؤول، بالمناسبة، عن الانهيار الاقتصادي لعام 2008[16]. وبات الحزب الديمقراطي بذلك جاذبًا لقطاع مهم من الرأسمالية صار من أهم مصادر تمويل حملات الحزب الانتخابية. وقد استمر ذلك القطاع في دعم الديمقراطيين بمن في ذلك جوزيف بايدن في حملته الرئاسية 2020[17].

وما فعله كلينتون مسؤول عن الطبيعة القلقة لائتلاف الحزب الديمقراطي. فالحزب الديمقراطي بات رهينة لجماعات المصالح الممولة له التي تتعارض مصالحها بصورة مباشرة مع قاعدة الحزب التقليدية، من الأقليات والطبقات الأقل حظًا، إلى نشطاء الحزب التقدميين. لكن كلينتون كان أيضًا أول من تبنى استراتيجية تستهدف استعادة البيض المحافظين في الجنوب وذلك عبر تجاهل قواعد الحزب الرئيسية، بحجة أن أصواتها مسلّم بها لأنه لا يمكنها التصويت للحزب الجمهوري. وقد تبنى المرشحون الديمقراطيون بعد كلينتون الاستراتيجية نفسها فصارت من أهم مصادر الأزمة داخل الحزب.

لكن اكتمال إعادة ترتيب ائتلافيَ الحزبين في منتصف التسعينيات، كانت قد رصدت إرهاصاته

---

(13) Kevin Phillips, *The Emerging Republican Majority* (New Rochelle: Arlington House, 1969).

(14) E. J. Dionne. *Why the Right Went Wrong: Conservatism from Goldwater to the Tea Party and Beyond* (New York: Simon and Schuster, 2016), p. 258.

(15) Leonard Zeskind, *Blood and Politics: The History of the White Nationalist Movement from the Margins to the Mainstream* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2009), part 4, chap. 28.

(16) Wallace Turbeville, «Owning the Consequences: Clinton and the Repeal of Glass-Steagall,» *Demos* (11 September 2015), <https://bit.ly/37B2T3n>. (accessed November 2020).

(17) Jim Zarroli, «Wall Street's Big Money is Betting on Biden and Democrats in 2020,» National Public Radio (NPR), 17 August 2020, <https://n.pr/3s3ffec> (accessed November 2020).

الأولى دراسة نشرت في الثمانينيات[18]، ولكن لم يبرز في الأدبيات بوضوح إلا في نهاية التسعينيات، حين اهتم الباحثون بالأيديولوجيا كأحد مسببات إعادة ترتيب التحالفات الحزبية. المتغيرات التي قدمتها الأدبيات في ما سبق عجزت عن تفسير صعود الحزب الجمهوري في منتصف التسعينيات. فلم يكن هناك حدث راديكالي كالحرب ولا قضية جدلية كبرى. وقد خلص الباحثان آلان أبراموفيتز وكايل سوندرز إلى أن إعادة ترتيب التحالفات في التسعينيات كانت من نوع فريد لأن المتغير الحاسم فيها كان الأيديولوجيا. لكن دراسة تالية أعادت النظر في نتائج دراسة أبراموفيتز وسوندرز، فقدمت إسهامًا آخر هو العامل الإقليمي. فقد رأت أن التفسير القائم على الأيديولوجيا كان السبب في تحول إقليم بعينه دون غيره. فهو نجح في تفسير موقف البيض في الجنوب تحديدًا، لكنه لا يفسر بالدرجة نفسها ما يجري في أقاليم أخرى[19] مثل الغرب والشمال الشرقي. وعلى ذلك صار هناك تيار جديد في الأدبيات يركز على ضرورة أن تأخذ نظرية إعادة ترتيب التحالفات في حسبانها الاختلاف بين الأقاليم الجغرافية المختلفة[20].

ائتلاف الحزب الجمهوري صار هو الآخر ائتلافًا قلقًا مع بروز قضايا جدلية جديدة. على سبيل المثال، صارت قضية الهجرة من القضايا المهمة التي أدت إلى صعود تيار برز محدودًا في عهد بوش الابن ثم ازداد قوة بتولي أوباما حتى كشف عن نفسه بوضوح في عهد ترامب.

لكن ائتلاف الحزب الجمهوري صار هو الآخر ائتلافًا قلقًا مع بروز قضايا جدلية جديدة. على سبيل المثال، صارت قضية الهجرة من القضايا المهمة التي أدت إلى صعود تيار برز محدودًا في عهد بوش الابن ثم ازداد قوة بتولي أوباما حتى كشف عن نفسه بوضوح في عهد ترامب. فهناك قطاع مهم من البيض المحافظين لا يرون الهجرة تهديدًا اقتصاديًا، من حيث منافسة المهاجرين على الوظائف، بقدر ما هي تهديد لهوية أمريكا ذاتها، التي هي عندهم «بيضاء مسيحية»، ولا شيء آخر[21]. وقد اكتسبت فكرة «تهديد هوية أمريكا» زخماً مع التحول الديمغرافي الذي يتوقع بموجبه أن يتحول البيض في منتصف القرن الحالي إلى أقلية مقارنةً بالأقليات الأخرى مجتمعة.

(18) James E. Campbell, «Sources of the New Deal Realignment: The Contributions of Conversion and Mobilization to Partisan Change,» *Western Political Quarterly,* vol. 38, no. 3 (1985), pp. 357- 358.

(19) William D. Schreckhise and Todd G. Shields, «Ideological Realignment in the Contemporary U.S. Electorate Revisited, *Social Science Quarterly*, vol. 84, no. 3 (September 2003), pp. 596-612, <https://doi.org/10.1111/1540-6237.8403007>.

(20) Charles S. Bullock, III, Donna R. Hoffman and Ronald Keith Gaddie, «Regional Variations in the Realignment of American Politics, 1944-2004,» *Social Science Quarterly*, vol. 87, no. 3 (September 2006), pp. 494-518, <https://doi.org/10.1111/j.1540-6237.2006.00393.x>.

(21) Chip Berlet and Matthew N. Lyons, *Right-Wing Populism in America: Too Close for Comfort* (New York: The Guilford Press, 2000), p. 172.

وقد توقع الباحثان ميللر وسكوفيلد في دراسة لهما إعادة جديدة لترتيب التحالفات من النوع «الزاحف»، أي تلك التي تحدث على المدى الأطول نسبيًا. ووفق الباحثين، يتبادل الحزبان المواقع، بحيث ينضم إلى الحزب الجمهوري إلى جانب اليمين الاجتماعي تيار شعبوي، ومعه طبقة العمال. أما الحزب الديمقراطي، فينتقل له قطاع رأس المال برمته، بينما يظل الحزب هو حزب الليبراليين اجتماعيًا. وهو الطرح الذي تختبره هذه الدراسة من واقع تحليل انتخابات 2020 [22].

ثانيًا: الائتلافات الانتخابية وعلاقتها بالفوز والهزيمة

1 ـ حملة بايدن

عندما صار بايدن مرشح الحزب الديمقراطي الذي سيخوض الانتخابات ضد ترامب في الخريف، كان واضحًا أن قطاعًا واسعًا من الأمريكيين على استعداد لتأييده ليس لأنهم يؤمنون به وإنما لأنهم يريدون هزيمة ترامب. ففي الحملة التمهيدية، كان جناح اليسار التقدمي في الحزب في معسكرَي بيرني ساندرز وإليزابيث وارين، لا في معسكر بايدن. وهذا الجناح هو الذي يضم نشطاء الحزب وشبابه، الأكثر حماسةً بل ونشاطًا في العمل القاعدي وخصوصًا عبر التطوع سواء لتسجيل ناخبين جدد أو للتعبئة للتصويت.

لم تبدأ حملة الخريف في خضم تفشي وباء كورونا المستجد فقط وإنما جاءت أيضًا وسط غليان اجتماعي انفجر بعد مقتل جورج فلويد على يد رجال الشرطة البيض[23]. وقد اندلعت الاحتجاجات مطالبة ليس بمحاسبة رجال الشرطة المسؤولين عن مقتل فلويد فقط وإنما بتبني برنامج سياسي يواجه العنصرية الهيكلية. وقد وصف أحد علماء الاجتماع تلك الاحتجاجات بأنها كانت «الحركة الاجتماعية الأعلى تنظيمًا والأكثر تعددية في التاريخ الأمريكي»[24].

والحقيقة أن ائتلاف بايدن الانتخابي ضم السود منذ بداية حملته وخصوصًا من الأجيال الأكبر سنًا الذين فاز بأصواتهم في المرحلة التمهيدية، مقارنةً بجيل الشباب منهم الذين دعموا في أغلبيتهم بيرني ساندرز. ورغم أن سجل بايدن منذ كان عضوًا في الكونغرس يكشف عن دعمه لسياسات أضرت كثيرًا بمصالح السود وعلى رأسها دوره الريادي في إصدار قانون مكافحة الجريمة لعام 1994، ورغم أنه في حملة 2008 الرئاسية كان قد وصف أوباما بأنه «فصيح وذكي ونظيف» (Articulate and Clean) ثم اعتذر لاحقًا[25]، إلا أنه ظل يحظى بتأييد السود. فالسود أكثر الجماعات ولاءً للحزب الديمقراطي ليس لأن الحزب يستجيب لمصالحهم وإنما لأن مواقف الحزب الجمهوري أكثر سوءًا كثيرًا، بحيث لا يمكنهم الانضواء تحت رايته. ورغم ذلك الولاء، فبإمكان السود هزم

(22) Miller and Schofield, «The Transformation of the Republican and Democratic Party Coalitions in the U.S.,» p. 439.

(23) Brad Park, «George Floyd's Death Was Murder and the Accused Officer Knew What He Was Doing,» CNN, 24 June 2020, <https://cnn.it/3Ao91Zm> (accessed June 2020).

(24) Tim Stelloh, «George Floyd's Killing Turned Them into Activists, What Are They Doing Now,» NBC, 25 November 2020, <https://nbcnews.to/2VEGoIv> (accessed November 2020).

(25) Xuan Thai and Ted Barrett, «Biden's Description of Obama Draws Scrutiny,» CNN, 9 February 2007, <https://cnn.it/3lGORWq> (accessed December 2008).

المرشح الديمقراطي عبر امتناعهم عن التصويت، وهذا يعني خسارة في الولايات الحاسمة، التي عادة ما يكون فيها الهامش ضئيلًا، فيحسم المجمع الانتخابي النتيجة لمصلحة المرشح الجمهوري. وهذا هو بالضبط ما حدث مع هيلارى كلينتون في عام 2016[26].

سعت حملة بايدن لأن يضم ائتلافه الأمريكيين من أصول لاتينية. كما سعت لكسب أصوات الشباب والمرأة بمن في ذلك المرأة البيضاء. وتوخت الحملة الحذر تجاه التيار التقدمي لئلا تستعدي نشطاءه. فرغم أن هذا التيار لا يمكنه التصويت لمصلحة الجمهوريين إلا أن بإمكانه هو الآخر إلحاق الهزيمة بالمرشح الديمقراطي، عبر الامتناع عن التطوع والتعبئة في مرحلة الانتخابات. وقد كان من السهل على بايدن الذي انتمى إلى أسرة ذات أصول بسيطة أن يصوغ خطابًا يجتذب ذوي التعليم ما دون الجامعي، حتى بالمقارنة بكل من أوباما وهيلاري كلينتون[27].

أما عن البعد الجغرافي في ائتلاف بايدن فقد سعت حملته لكسب أصوات ناخبي الضواحي ذات التعددية إثنيًا وعرقيًا، فضلًا عن بناء ما سمّته «الحائط الأزرق» أي بناء كتلة جغرافية ممتدة من ولايات الشمال الشرقي، الديمقراطية أصلًا، إلى ولايات الغرب الأوسط كبنسلفانيا وأوهايو وويسكنسن وميشغان. وكان «الحائط الأزرق» معناه الحصول على دعم الطبقتين العمالية والوسطى من الهويات العرقية والإثنية المختلفة[28].

كما سعى بايدن لأن يضم إلى ائتلافه نخبة الحزب الجمهوري التي أطلقت على نفسها «ليس لترامب أبدًا» (Never Trump) [29] وهو الذي ضم بالمناسبة قطاعًا من المحافظين الجدد، عبر قائمة المسؤولين الجمهوريين السابقين الذين تولوا مناصب مهمة في مجال السياسة الخارجية والأمن القومي[30]، ورموز بارزة في مجال الفكر والإعلام. وقد برز أيضًا ما سمي «مشروع لينكولن»، وهو عبارة عن لجنة من لجان العمل السياسي الكبرى (Super PAC) التي تنشأ لتمويل الحملات الانتخابية. وقد سعت لجمع تمويل لمصلحة حملة بايدن من أجل هزم ترامب[31]. كما سعى بايدن لاجتذاب رموز الحزب الجمهوري الإعلامية التي ضاقت ذرعًا بترامب. فلم تكن مصادفة أن أثنى بايدن على دايفيد بروكس، الكاتب المحافظ صاحب مقال الرأي في **النيويورك تايمز**[32]. كما سعت حملة بايدن، مثلها مثل حملات المرشحين الديمقراطيين منذ عهد كلينتون، لاجتذاب البيض

(26) Jack Brewer, «Why Hillary Could Not Rally the Black Vote,» CNBC, 11 November 2016, <https://cnb.cx/3CvMhIL> (accessed December 2016).

(27) Editorial, «Obama: Working Class Still Clinging to Guns and Religion,» Investor's Business Daily, 21/12/2015, <https://bit.ly/3yyXLbT> (accessed July 2017).

(28) Lisa Lerer. «How Biden's Discipline on Rebuilding the Democrats' «Blue Wall» Moved him Close to Victory,» *Japan Times*, 5/11/2020, <https://bit.ly/37r7ghH> (accessed November 2020).

(29) Jeff Zeleny. «"Never Trump» Movement Returns for Act II, Armed with President's own Words and Record,» CNN, 19 July 2020, <https://cnn.it/3fMNeTg> (accessed November 2020).

(30) «A Statement by Former Republican National Security Officials,» Defending Democracy, 20 August 2020, <https://bit.ly/3lJRIhl>. (accessed October 2020).

(31) Michela Tendera, «These are the Billionaires Who Gave to Anti Trump Super PAC, the Lincoln Project,» *Forbes* (11 December 2020), <https://bit.ly/3s2cJ81> (accessed December 2020).

(32) Joseph Simonson, «Biden Lavishes Praises on New York Times columnist David Brooks». Washington Examiner, 19 June 2020, <https://washex.am/2VwCemg> (accessed November 2020).

المحافظين في ولايات الجنوب. وقد مثلت هذه الاستراتيجية أحد مصادر الائتلاف القلق للحزب كما سيتضح بالتفصيل لاحقًا.

كانت القضايا الأربع التي تعهّد بايدن بأن تتصدر أولويات إدارته تجسد أولويات القطاعات المختلفة التي سعى ائتلافه لضمها[33]. فمواجهة وباء كورونا والعنصرية الهيكلية كانت تخاطب المسنين والأقليات والتيار التقدمي. وقضية الاحتباس الحراري خاطبت قطاعات واسعة، من حركة البيئة للتيار التقدمي بل وبعض الناخبين الجمهوريين. ورغم سجل بايدن الحافل في السياسة الخارجية، لم يعط لقضاياها أولوية باستثناء تأكيده استعادة أمريكا لمكانتها ولثقة حلفائها، فاجتذب المحافظين الجدد ومسؤولي الأمن القومي السابقين[34].

2 ـ حملة ترامب

أما ترامب، فقد كشف خطابه عن أنه يسعى للفوز عبر أصوات المجمّع الانتخابي لا الأصوات الشعبية، أي تكرار ما حدث عام 2016. فهو ظل طوال حملة 2016 ثم طوال مدة رئاسته يخاطب فقط جمهوره الرئيسي أي تيار القومية البيضاء بأطيافه المختلفة، فضلًا عن قطاع من البيض الجمهوريين، الأقل تطرفًا الذين صوتوا له بحكم كونه مرشح الحزب، والاثنان معًا يرواح حجمهما بالنسبة إلى مجموع الناخبين ما بين 38 و42 بالمئة. وأصوات تلك النسبة المحدودة، وفقًا لمنطق ترامب، قادرة على تحقيق هامش محدود في ولايات حاسمة تحقق الفوز بأصوات المجمع الانتخابي مثلما حدث عام 2016. لكن ما لم يحسب ترامب حسابه كان حملات التعبئة الواسعة التي تنهار معها تلك الاستراتيجية. ثم إن خطاب ترامب الفجّ تجاه الأقليات استعدى الجمهوريين البيض الأقل تطرفًا بعدما جعلتهم حركة الاحتجاجات 2020 يدركون، أكثر من أي وقت مضى، ما يتعرض له سود أمريكا. وبينما كان ترامب يعول على تيار القومية البيضاء في تداخلة مع اليمين الأصولي إلا أن حملته سعت أيضًا لجذب قطاع أكبر من السود والأمريكيين من أصل لاتيني، المحافظين اجتماعيًا. كما سعت لكسب أصوات المرأة البيضاء في الضواحي عبر شعار «القانون والنظام العام»[35].

من المهم هنا الإشارة إلى أن ترامب ظل يستخدم خطابًا لافتًا للنظر خلال الحملة مؤكدًا أنه لن يخسر الانتخابات إلا إذا تم تزويرها ضده ثم راح يزعم أن لجوء الولايات للتصويت بالبريد مجرد حيلة من الديمقراطيين لتزوير الانتخابات لمصلحة بايدن[36]. وكان استخدام ذلك الخطاب يزداد كثافة كلما انهارت أسهمه في استطلاعات الرأي العام، وتمهيدًا لاستخدامها حال هزيمته.

---

(33) Claudia Dean and John Gramlich, «2020 Election Reveals Two broad coalitions Fundamentally at odds, *PEW Research*, 6 November 2020, <https://pewrsr.ch/3lLKb1n> (accessed December 2020).

(34) Shay Khatiri, «The Conservative Case for Biden's Foreign Policy,» *The Bulwark*, 29 October 2020, <https://bit.ly/3fM86dv> (accessed November 2020).

(35) Jack Stanton, «The Whole Concept of Blue Wall is Kind of Over,» *Politico*, 28/8/2020, <https://politi.co/2X5Ome5> (accessed November 2020).

(36) Eugene Kiely and Rem Rieder, «Trump Repeated False Attacks on Mail-in-ballots,» Factcheck, 25 September 2020, <https://bit.ly/3AvBlJr> (accessed September 2020).

3 ـ لماذا فاز بايدن وانهزم ترامب؟

شهدت انتخابات 2020 ارتفاعًا غير مسبوق في نسبة التصويت مقارنة بأي انتخابات أمريكية سابقة[37]. ومعنى ذلك أن العامل الحاسم في فوز بايدن كان التعبئة الواسعة. ولأن الإحصاءات أكدت أن نسبة تصويت الناخبين البيض في انتخابات 2020 لم تتغير كثيرًا عن انتخابات 2016، فإن الارتفاع غير المسبوق كان بفضل أصوات غير البيض[38]. وبايدن مدين للسود تحديدًا بالفوز بمنصب الرئاسة وبالذات للمرأة السوداء، كما سيأتي لاحقًا.

استطاع بايدن إنجاز بعض ما سعت لتحقيقه استراتيجيته الانتخابية، بينما فشل في بعضها الآخر. فالموقف العدائي الذي اتخذه ترامب إزاء الحركة الاحتجاجية التي تبلورت عقب مقتل فلويد أدى إلى استنفار واسع في صفوف حركة «حياة السود مهمة» والحركات التقدمية التي شكلت معها تلك الحركة الاحتجاجية. وقد تركزت حملات التعبئة الواسعة على السود تحديدًا في ولايات بعينها حسمت نتيجة الانتخابات، حيث قامت بتسجيل المزيد من الناخبين السود، ثم قامت بحشد السود عمومًا للتصويت. تركزت حملات التعبئة على الولايات الحاسمة، فضلًا عن بعض الولايات التي باتت تسكنها نسبة معتبرة من الناخبين السود أو الأمريكيين من أصل لاتيني. من هنا، استطاع بايدن أن يفوز في ولاية أريزونا[39]. ورغم أن بايدن لم يفلح في بناء «الحائط الأزرق» حيث انهزم في أوهايو، إلا أن فوزه في ميشيغان وبنسلفانيا وويسكنسن، كان بفضل التعبئة الضخمة للسود فيها[40]. وقد تجلت حملة التعبئة في ولاية جورجيا التي كانت من معاقل الجمهوريين في الجنوب، فانقلبت للتصويت لبايدن[41] بل منحت حزبه، عبر مقعديها، الأغلبية في مجلس الشيوخ.

من المهم القول هنا إن أغلب المنظمات التي عملت على التعبئة كانت تقودها المرأة السوداء وزميلاتها من قيادات المرأة من أقليات أخرى، وخصوصًا من الأمريكيات من أصول لاتينية ومن السكان الأصليين. وقد اشتركت منظمات نسائية للبيض مع نظيراتها من الأقليات في حملات التعبئة فاستعاد بايدن لحزبه ما سمي «فجوة النوع» (Gender Gap)، أي تصويت النساء للديمقراطيين[42] لكن المرأة السوداء كانت هي الأكثر نشاطًا في العمل في حملات التعبئة

---

(37) Domenico Montanaro, «President-Elect Joe Biden Hit 80 million votes in Year of Record Turnout,» NPR, 25 November 2020, <https://n.pr/3s5w7kI> (accessed November 2020).

(38) Amy Goodman, «Bree Newsome and Prof. Eddie Glaude: The Black Lives Matter Movement Helped the Democrats Defeat Trump,» Democracy Now, 9 November 2020, <https://bit.ly/3Czlnj5> (accessed November 2020).

(39) Amy Goodman. «Arizona's Blue Shift Rooted in Years of Grassroots Latinx Organizing Against GOP's Xenophobia,» Democracy Now, 5 November 2020, <https://bit.ly/3jFaCDq> (accessed November 2020).

(40) Tim Alberta. «Three Reasons Biden Flipped the Midwest,» *Politico*, 4/11/2020, <https://politi. co/3yB0HVJ> (accessed December 2020).

(41) Chelsey Bailey, «Stacey Abrams, the Woman behind Biden's Biggest Surprise,» BBC, 10 November 2020, <https://bbc.in/2VKopjS> (accessed November 2020).

(42) Christine Zhang and Brooke Fox, «How a Coalition of Women Won it for Biden,» *Financial Times*, 23/11/2020, <https://on.ft.com/3fK0SX6> (accessed November 2020).

لانتخاب بايدن ومنحته الأغلبية الساحقة من أصواتها[43] مقارنة بكل الجماعات الأخرى، بمن في ذلك السود من الرجال، الذين منحوه أصواتهم بنسبة 80 بالمئة فقط مقارنة بنحو 82 بالمئة منحوها لهيلاري كلينتون[44].

وقد فاز بايدن في الضواحي الأكثر تعددية وكثافة سكانية؛ فاستراتيجية ترامب عدّت الضواحي كتلة واحدة استهدفها عبر تعبير «القانون والنظام العام» الذي يحمل دلالات عنصرية تثير مخاوف البيض، وخصوصًا المرأة، من اختراق الأقليات لضواحيهم. لكن الدراسات المعاصرة صنفت الضواحي ضمن ثلاثة أنواع. فالضواحي الأكثر قربًا من المدن والأبعد قليلًا عنها صارت ضواحي تتسم بتعددية واسعة عرقيًا وإثنيًا بل واقتصاديًا، حيث **الأولى** يعاني سكانها اقتصاديًا، بينما **الثانية** تقطنها الطبقة الوسطى. أما النوع **الثالث** فهو الضواحي الثرية الأكثر بُعدًا من المدن (Exurbs) فضلًا عن الضواحي الأبعد التي تقترب بدرجة أكبر من الريف، وكلاهما أقل تعددية وأغلبيتهما من البيض[45]. وبينما تتسم الأولى والثانية بكثافة سكانية مرتفعة فإن الثالثة أقل كثافة[46]. وقد فاز بايدن في الضواحي من النوعين الأول والثاني. أما الضواحي من النوع الثالث، أي تلك الثرية، والأقرب إلى الريف فهي التي فاز فيها ترامب[47]. وهي ضواحٍ صارت، أصلًا، منذ الثمانينيات تصب في خانة الجمهوريين[48]. لكن المفارقة أن ترامب الذي سعى لاجتذاب أصوات المرأة البيضاء في الضواحي استخدم لغة منفرة لهن، حيث وصفهن بـ«ربات البيوت»[49]، في الوقت الذي تعتز فيه تلك المرأة المتعلمة بمهنيتها.

وقد نجح بايدن أيضًا في اجتذاب الشباب، وخصوصًا من الفئة العمرية 18ـ 29 عامًا، بكثافة مرتفعة وصلت في بعض الولايات إلى 16 نقطة[50]. لكن بايدن فشل في اجتذاب الأمريكيين من أصول لاتينية، لأن حملته عدّتهم كتلة واحدة، فغضت الطرف عن الفوارق المهمة بينهم بحيث

---

(43) Stacy Brown. «Blacks Want More than Thanks after Securing Victory for Biden,» *The Washington Informer* (11 November 2020), <https://bit.ly/3lLNUMp> (accessed November 2020).

(44) Mara Ostfeld and Michelle Garcia, «Black Men Shift Slightly for Trump in Record Number, Polls Show,» NBC, 4 November 2020, <https://nbcnews.to/3s3ZpQn> (accessed November 2020).

(45) Jefferey M. Sellers [et al.], eds., *The Political Ecology of the Metropolis: Metropolitan Sources of Electoral Behavior in Eleven Countries* (Essex: ECPR Press, 2013).

(46) Will Wilkinson, «The Density Divide,» Niskanen Center, 20 June 2020, <https://bit.ly/2Vyp2gG> (accessed August 2020).

(47) Richard Forida, Marie Patino and Rachael Dottle. «How Suburbs Swung the 2020 Election,» Bloomberg, 18 November 2020, <https://bloom.bg/3ixRurx> (accessed November 2020).

(48) Juliana Kaplan and Taylor Borden, «The Idea of American Suburb Never Lined-up with Reality and the 2020 Election Proved it,» *Business Insider* (19 November 2020), <https://bit.ly/3iwNIP2> (accessed November 2020).

(49) Gene Balk, «Why President Trump's Tweet about the 'Suburban Housewives' are so Antiquated,» *Seattle Times*, 24/8/2020, <https://bit.ly/3jCCpnS> (accessed September 2020).

(50) Gabby Orr, «Blame Game Erupts over Trump's Decline in Youth Vote,» *Politico*, 27/11/2020, <https://politi.co/3s1A9KA> (accessed December 2020).

سمح لترامب بالحصول على 32 بالمئة من أصواتهم. فقد استطاع ترامب ليس فقط تأمين أصوات الأمريكيين الكوبيين، الذين هم أصلًا في خانة الحزب الجمهوري، وإنما استغل عداء كل من أتوا من دول لاتينية حكمتها نظم يسارية عبر تخويفهم من «اشتراكية» بايدن. وفاز ترامب بأصوات الأمريكيين من أصل لاتيني في جنوب ولاية تكساس الذين يسمون «التيجانو». فهم من أصول مكسيكية ولكنهم ينظرون إلى أنفسهم كبيض لهم مصالح البيض المحافظين نفسها. فرغم أنهم يعيشون على الحدود مع المكسيك، فهم مناهضون لمزيد من الهجرة. وقضيتهم الأولى اقتصادية لا إثنية. لذلك، استعدت رسالة بايدن الداعمة لمواجهة الاحتباس الحراري تلك الجماعة حيث أثارت مخاوفهم على صناعات البترول في الولاية التي تهم أغلبيتهم[51].

إن استراتيجية حملة ترامب أسهمت في هزيمته. فهو لم يركز على الاقتصاد وأصر على موقفه السلبي من تداعيات تفشي الوباء. وبذلك، اقتصرت على إثارة الذعر من وصول بايدن إلى السلطة.

لكن الحقيقة أن استراتيجية حملة ترامب أسهمت في هزيمته. فهو لم يركز على الاقتصاد وأصر على موقفه السلبي من تداعيات تفشي الوباء[52]. وبذلك، اقتصرت على إثارة الذعر من وصول بايدن إلى السلطة[53].

وقد كانت الأغلبية الساحقة ممن أعطوا أصواتهم لترامب ممن يزيد دخلها السنوي على 100 ألف دولار[54]، وحصل ترامب على أغلبية أصوات البيض بمن في ذلك المرأة البيضاء[55]. أما قطاع رأس المال الداعم للحزب الجمهوري، فرغم أن بعضه امتنع من دعم ترامب، فقد استمر يدعم مرشحي الحزب لانتخابات الكونغرس والولايات.

ثالثًا: طبيعة أزمات الحزبين الكبيرين

1 ـ ما بعد الهزيمة وأزمة الحزب الجمهوري

في جوهر الأزمة التي يعانيها الحزب الجمهوري أنه صار «حزب الرئيس». وهو أحدث تجليات التطورات الراديكالية التي شهدها الحزب على مدى عقود. فمنذ صعود نيوت غينغريتش، رئيس

(51) Jack Herrera, «Trump Didn't Win the Latino Vote in Texas, He Won the Tejano Vote,» *Politico*, 17/11/2020, <https://politi.co/3yALrIq> (accessed November 2020).

(52) Ross Duthat, «Donald Trump's Campaign Strategy is Falling apart, Does that Mean He's Giving Up?,» *India Times*, 21/10/2020, <https://bit.ly/3CxAN7x> (accessed November 2020).

(53) Ruth Ben-Ghiat, «Trump's 2020 Campaign Strategy is Psychological Warfare,» CNN, 25 September 2020, <https://cnn.it/3yyLrbR> (accessed November 2020).

(54) Mona Charin. «Trumpism Triumphant,» *The Bulwark*, 9 December 2020, <https://bit.ly/37rlCP7> (accessed December 2020).

(55) Dan Siegal. «White Supremacy Is Only Plausible Explanation for 2020 Election Results,» *Scheerpost*, 17/12/2020, <https://bit.ly/37u4o3r> (accessed December 2020).

مجلس النواب الأسبق، في التسعينيات، صار الحزب الجمهوري ليس فقط طاردًا لتيار الوسط المعتدل داخله، وإنما أصبح على نحوٍ مطرد حزبًا للبيض باستثناء نسب محدودة من الأقليات. فغينغرتش كان من أرسى استراتيجية للحزب قائمة على المواجهة والصدام مع الحزب الديمقراطي داخل الكونغرس وخارجه أدت، في المناسبة، إلى تغيير وجه العمل في الكونغرس تمامًا[56]. والحزب الجمهوري الذي ابتدع «استراتيجية الجنوب»، اخترع قواعد لحرمان السود حقهم في التصويت[57]، تمامًا كما في زمن الفصل العنصري. وتبنى الحزب عام 2009 حركة «حفل الشاي»، التي حملت نزعة العداء للأقليات، فدفعت الحزب أكثر نحو اليمين، ورفعت من حدة الاستقطاب. ثم استحكمت الأزمة بتولي ترامب، إذ بات الحزب بالتدريج منصاعًا بالكامل لترامب، فاكتسحه تيار القومية البيضاء، بأطيافه المختلفة.

إن أزمة الحزب مصدرها ليس فقط أنه صار «حزب ترامب»، وإنما تكمن في أنه سمح لأكثر التيارات تطرفًا وعنفًا للهيمنة على مقدراته بل ونقله إلى قلب الساحة السياسية. فهو سمح لتيار القومية البيضاء العنصري بالقفز إلى قلب الساحة السياسية بعد أن ظل على أقصى هامشها طوال القرن العشرين.

ألغى الحزب الجمهوري وجوده بنفسه؛ فرغم التقارير الصحافية التي أكدت المرة تلو الأخرى أن أعضاء الحزب في الكونغرس ينتقدون ترامب خلف الأبواب المغلقة، فإنهم لم يستخدموا أبدًا صلاحيات بالكونغرس لوضع قيود على حركة الرئيس[58]. فهم كانوا يخشون فقدان مقاعدهم في الانتخابات التمهيدية عبر منافسة مرشحين جمهوريين أقرب إلى تيار القومية البيضاء، فكانت المفارقة. فخشية الجمهوريين في الكونغرس من الهزيمة على يد ناخبي القومية البيضاء حولتهم إلى معبرين فعليين عن ذلك التيار. لذلك لم يُقدِم على انتقاد ترامب سوى الذين قرروا التقاعد[59].

أدى تماهي الحزب مع ترامب إلى تخلي الحزب عن مواقفه التقليدية[60]. لكن لعل أكثر ما جسّد ذلك التماهي كان عدم كتابة برنامج عام للحزب في انتخابات 2020. وصارت الوثيقة التي نشرها

(56) Thomas E. Mann and Norman J. Ornstein. *The Broken Branch: How Congress Is Failing America and How to Get It Back on Track* (New York: Oxford University Press, 2008) pp. 96-122.

(57) Keith G. Bentele and Erin E. O'Brien, «Jim Crow 2.0? Why States Consider and Adopt Restrictive Voter Access Policies,» *Perspectives on Politics*, vol. 11, no. 4 (2013), pp. 1088-1116, <http://www.jstor.org/stable/43280932>. (accessed 14 December 2020).

(58) Jeff Greenfield, «Did American Democracy Really Hold? Maybe Not,» *Politico*, 25/11/2020, <https://politi.co/3fID320> (accessed November 2020).

(59) David M. Drucker, «GOP Sen. Sasse Says Trump Kisses Dictators' Butts and Mocks Evangelicals,» *Washington Examiner*, 15 October 2020, <https://washex.am/37vIqx6> (accessed October 2020).

(60) Jennifer Horn. «Former New Hampshire GOP chair: My fellow Republicans, Trump does not Deserve your Loyalty,» *USA Today*, 16/10/2020, <https://bit.ly/2U5nXMz> (accessed November 2020).

البيت الأبيض لأجندة ترامب بديلًا للبرنامج[61]. بعبارة أخرى، ظلت قيادات حركة حفل الشاي التي دخلت الكونغرس انتخابات 2010 التشريعية تقود الحزب[62] حتى سلمت الراية إلى تيار التفوق الأبيض. ورموز الحزب الجمهوري المنتخبة ابتلعت ألسنتها إزاء زعم ترامب التزوير. فحتى منتصف كانون الأول/ديسمبر لم يكن هناك سوى 25 من أصل 222 من أعضاء الكونغرس الجمهوريين من المجلسين من اعترف بفوز بايدن، كان منهم 14 قد قرروا التقاعد[63]. وحاول بعضهم إصدار تشريعات تنقلب على نتيجة الانتخابات[64]. ونتج من ذلك كله أن صار أكثر من 70 بالمئة من الناخبين الجمهوريين يؤمنون بأن الانتخابات زورت فعلًا[65]. وقد صار المنشقون عن الحزب الجمهوري يدعون «إلى استبداله بآخر» بينما صارت رموز في المؤسسات السياسية تعدّه «تهديدًا حقيقيًا للديمقراطية الأمريكية» نفسها[66].

بعبارة أخرى، فإن أزمة الحزب مصدرها ليس فقط أنه صار «حزب ترامب»، وإنما تكمن في أنه سمح لأكثر التيارات تطرفًا وعنفًا للهيمنة على مقدراته بل ونقله إلى قلب الساحة السياسية. فهو سمح لتيار القومية البيضاء العنصري بالقفز إلى قلب الساحة السياسية بعد أن ظل على أقصى هامشها طوال القرن العشرين. وسيظل التيار في عمق الساحة السياسية في المدى المنظور ويفرخ عنفًا لامحدود. فالأغلبية الساحقة من أنصاره مدججون بالسلاح. وقد وصل الأمر إلى دعوات صريحة من بعض قيادات الحزب إلى الانفصال عن الولايات المتحدة، ما لم يتم الانقلاب على نتيجة الانتخابات[67]. وصاحبتها دعوات أخرى لناخبي الحزب «للموت في سبيل المعركة» أي تغيير نتيجة الانتخابات[68]. وهو ما كان النذير الأول بأحداث اقتحام الكونغرس.

تلك الأزمات كلها مسؤولة عن الائتلاف القلق للحزب. فلم يعد الحزب طاردًا فقط للأغلبية من غير البيضاء كما كانت عليه الحال لسنوات، وإنما صار طاردًا أيضًا للبيض الأقل تطرفًا وبعض نخب الحزب. وخروج تلك القطاعات من الحزب معناه هيمنة أقصى يمين الساحة السياسية على مقدراته في المستقبل المنظور. ورغم أن خروج تلك القطاعات من الحزب لا يعني بالضرورة انضمامها إلى

---

(61) Tom Wheeler, «The 2020 Republican Party Platform, l'etat, c'est moi,» Brookings Institution, 25 August 2020, <https://brook.gs/2VIcvah> (accessed August 2020).

(62) Thomas E. Mann and Norman J. Ornstein. *It's Even Worse Than It Looks: How the American Constitutional System Collided with The New Politics of Extremism* (New York: Basic Books, 2012), pp. 8-30.

(63) Rachel Sharp, «I am Surprised There Are So Many,» *Daily Mail*, 5/12/2020, <https://bit.ly/3jH9Buo> (accessed December 2020).

(64) «Hawley Introduces Bill to Ban Ballot Harvesting, Protect Election Integrity,» Senator Josh Hawley's Website, 10 November 2020, <https://bit.ly/3lJVZBd> (accessed December 2020).

(65) Victoria Bekiempis. «70% of Republicans Say Election Wasn't «Free and Fair», Despite No Evidence of Fraud- Study,» *The Guardian*, 10/11/2020, <https://bit.ly/2Vwacr3> (accessed November 2020).

(66) Greenfield, «Did American Democracy Really Hold? Maybe Not».

(67) Daniel Politi, «Texas GOP Chair Suggests Secession after Supreme Court Shoots down Election Lawsuit,» *Slate Magazine* (12 December 2020), <https://bit.ly/37v0RC2> (accessed December 2020).

(68) Jack Brewster, «Arizona GOP Asks if Republicans Are Ready to Die for Trump's Voter Fraud Crusade,» *Forbes* (8 December 2020), <https://bit.ly/3s23cOn> (accessed 2020).

الحزب الديمقراطي، إلا أن القدر المتيقن هو أنه يزيد حالة الاستقطاب السياسي بل يجر العملية السياسية نحو العنف وانهيار العمل المؤسسي. وأخطر ما في صعود تيار القومية البيضاء أن صار الولاء له في أغلبيته الساحقة قائمًا على أساس الهوية العرقية. فتيار القومية البيضاء يعتقد أن البيض في الولايات المتحدة «ضحايا» نظام سياسي يسعى لقمعهم لمصلحة تعددية عرقية تنزع هوية الولايات المتحدة ذاتها[69]. الأمر نفسه ينطبق على اليمين الديني الذي يرى نفسه مكافحًا ضد العلمانية والتعددية الدينية التي تنزع هوية الولايات المتحدة نفسها التي هي، عندهم، «مسيحية» منذ نشأتها[70]. والحقيقة أن بعض الباحثين ذوى الميول اليمينية قد نصحوا الحزب بضرورة استغلال ذلك البعد الديني لجذب المتدينين من مختلف الأقليات لائتلاف الحزب الجمهوري، أي على أساس ديني لا عرقي[71].

تجلت هذه الأزمة بعد اقتحام الكونغرس، إذ لم يقتصر الأمر على العنف الواسع ولا الشعارات العنصرية، وإنما الأخطر كان موقف أكثر من مئة من الأعضاء الجمهوريين في الكونغرس الذين ظلوا على موقفهم المتماهي مع ترامب فعارضوا التصديق على اختيار الناخبين لبايدن[72]. وهو ما يؤكد جوهرية المسألة العرقية بامتياز. لكن أزمة الحزب الديمقراطي لا تقل حدّة عن أزمة الحزب الجمهوري.

2 ـ ما بعد الفوز بالرئاسة وأزمة الحزب الديمقراطي

رغم فوز بايدن بمنصب الرئاسة إلا أن حزبه ظل يلعق مرارة الخسارة في انتخابات الكونغرس، رغم حصوله على الأغلبية في المجلسين[73]. فقد انحسرت أغلبية الحزب في مجلس النواب لتصبح بفارق أربعة مقاعد فقط. ولم يفلح الحزب في تحقيق انتصارات كاسحة في مجلس الشيوخ، حيث فاز بشق النفس بالأغلبية البسيطة عبر الصوت المرجح لنائبة الرئيس كاميلا هاريس، في مجلس يتخذ الكثير من قراراته عبر أغلبية الثلثين.

ورغم أن وحدة أجنحة الحزب كانت مسؤولة عن فوز بايدن، فقد تجدد الانقسام فور إعلان النتيجة، إذ دارت معركة شرسة بين تياره التقدمي والتيار الذي يقال له «الوسط المعتدل»، وإن كان فعليًا يمثل يمين الوسط.

انطلق تيار يمين الوسط فورًا ليوجه أصابع الاتهام للتقدميين ويحملهم مسؤولية الهزيمة في انتخابات الكونغرس، وهو ما رفضه الجناح التقدمي. ففي الوقت الذي دافع عن دوره في الفوز

---

(69) Zeskind, *Blood and Politics: The History of the White Nationalist Movement from the Margins to the Mainstream,* part 4, chap. 28.

(70) Berlet and Lyons, *Right-Wing Populism in America: Too Close for Comfort*, p. 172.

(71) Jonathan van Maren, «The Realignment is Real,» *The American Conservative* (12 November 2020), <https://bit.ly/3jDpli5> (accessed December 2020).

(72) Amy Davidson, «The Mob Is Gone, but the Crisis of the Republican Party Has Only Begun,» New Yorker (7 January 2021), <https://bit.ly/3xycUJw>.

(73) Trip Gabriel, «How Democrats Suffered Crushing down-ballot Losses across America,» Yahoo News, 28 November 2020, <https://yhoo.it/37BqHnL> (accessed December 2020).

بالرئاسة، إذ حسمت التعبئة الواسعة النتيجة لمصلحة بايدن، فقد وجه، هو الآخر، أصابع الاتهام إلى قيادات الحزب، الأكبر سنًا، في واشنطن وعدّها المسؤولة عن هزائم الحزب. فهو أكد أن تلك القيادات هي التي جلبت الهزيمة عندما اتخذت موقف العداء من نشطاء الحزب وتبنت ما تصورته «حلولًا سحرية» (Magical Thinking)[74] بدلًا من الاعتماد على فهم التغيير الذي طرأ على المجتمع والتحولات التي حدثت في موازين القوى»[75]. ومن المفارقات الجديرة بالتأمل أن بعض النواب الشباب من تيار اليمين نفسه وجهوا الانتقادات نفسها إلى تلك القيادات التي تمثل تيارهم، حيث اتهموها بأنها «فقدت الإحساس بالأجيال الجديدة»[76]. وقد تبيَّن فعلًا أن قيادات الحزب الديمقراطي مارست الدور الأكبر في إلحاق الهزيمة بمرشحيها عبر تبني استراتيجية مركزية للانتخابات لا تأخذ في حسبانها اختلاف ناخبي الدوائر والولايات بعضهم عن بعض. وقد نتج من تلك الاستراتيجية الفوقية أن انهزم فعلًا المرشحون الذين انصاعوا لأفكار قيادات الحزب ولم يكيفوا حملاتهم لتناسب دوائرهم[77].

تشير البيانات إلى أن طرح التقدميين له ما يؤيده من أدلة، فقد أثبتت استطلاعات الرأي أن مواقفه تحظى بشعبية واسعة لدى الأمريكيين[78]. فقد تبين أن 63 بالمئة من الأمريكيين يؤيدون نظامًا للتأمين الصحي للجميع عبر برنامج حكومي موحد[79]. الأمر نفسه يسري على المسألة العرقية، فلعل التأثير الأكثر أهمية لحركة «حياة السود مهمة» هي أنه لأول مرة، صارت نسبة معتبرة من البيض أكثر إدراكًا لحجم المحنة التي يعيشها سود أمريكا. ففي عام 2015، كان 38 بالمئة فقط من الأمريكيين يؤمنون بأن الشرطة تميِّز في المعاملة بين البيض والسود، لكن تلك النسبة ارتفعت في 2020 لتصل لثلثي الأمريكيين[80].

من هنا، فإن أزمة الحزب الديمقراطي منذ مدة طويلة لا تتعلق بالانقسام بين أجنحته وإنما بميل الحزب نحو اليمين بشكل مطّرد. فإصرار الحزب على استراتيجية تسعى لجذب قطاع من البيض المحافظين تعني التخلي عن قواعده الأساسية وعَدِّ تصويتها له أمرًا مسلّمًا به. فتجاهل مطالب السود والعمال وأغلبية الأمريكيين من أصول لاتينية ونشطاء الحزب وتياره التقدمي خلقت أزمة

(74) Christina Marcos, «Ocasio-Cortez Defends Progressives from Blame for Democratic «Underperformance»,» The Hill, 6/11/2020, <https://bit.ly/37unjex> (accessed November 2020).

(75) John F. Harris, «What Planet is OAC on?,» *Politico,* 12/11/2020, <https://politi.co/3s3ML3Q> (accessed November 2020).

(76) Ibid.

(77) Mitt Sathe and Will Levitt, «It Wasn't Ideology that Sank House Democrats, it was Bad Strategy,» *Politico*, 25/11/2020, <https://politi.co/3yCx8D3> (accessed November 2020).

(78) Ibid.

(79) Bradley Jones, «Increasing share of Americans favor a Single Government Program to Provide Health Care Coverage,» PEW Research, 29 September 2020, <https://pewrsr.ch/3yC2vxs> (accessed October 2020).

(80) Evan Halper and Janet Hook, «Biden-Trump Take Opposing Stands: One Visits George Floyd's Family the Other Meets with Police,» *Los Angeles Times,* 8/6/2020, <https://lat.ms/2U3qo22>. (accessed November 2020).

مستحكمة، إذ لم تعد هناك فوارق كبرى بين أداء الحزبين في القضايا الجوهرية بحيث جعل قواعد الحزب تشعر بالاغتراب فتمتنع عن التصويت، الأمر الذي نتج منه هزيمة هيلاري كلينتون، بما سمح بفوز ترامب في 2016[81].

لكن الائتلاف الديمقراطي صار قلقًا بدرجات متزايدة بعد انتخابات 2020 حيث صارت التناقضات داخله تنذر بمرحلة جديدة من إعادة ترتيب التحالفات. فالحزب، كما تقدم، يعاني أصلًا التناقض بين مصالح قاعدته الانتخابية وجناحه التقدمي من ناحية وبين السعي لجذب البيض المحافظين من ناحية أخرى. لكنه يعاني أزمة ثانية تتعلق بالتناقض بين مصالح قاعدته الانتخابية من ناحية ومصالح قطاع المال التي صارت مهيمنة على مواقف الحزب. فبعدما صار قطاع المال أحد أهم مصادر تمويل الحملات الانتخابية للحزب، بات مسؤولو الحزب المنتخبون يصنعون سياسات تتبنى النيوليبرالية الاقتصادية التي تضر بمصالح قاعدة الحزب الانتخابية. والائتلاف القلق للحزب يكشف عن نفسه، **ثالثًا**، من خلال الفجوة الجيلية التي تتجسد في قيادات مواقفها أقرب إلى يمين الوسط بينما يتخذ شباب الحزب، داخل المؤسسات السياسية وخارجها، مواقف أكثر تقدمية. غير أن الأكثر خطورة في كل ما تقدم هو ما جسدته طبيعة الفوز الذي حققه الحزب في انتخابات 2020. على سبيل المثال، صحيح أن بايدن قد فاز بولاية جورجيا الجنوبية فكان بذلك أول مرشح ديمقراطي يفوز بالولاية منذ عقود، إلا أنه فاز بهامش ضئيل جدًا لم يتخطّ 12 ألف صوت. وهو ما يعني أن من السهل بكل المقاييس أن يتلاشى ذلك الفوز في أول انتخابات قادمة. ولأن مصدر فوز الديمقراطيين كان التعبئة وسط القطاعات الممثلة لقاعدة الحزب، فإن تجاهل بايدن المتوقع لأغلب قضاياها من شأنه امتناعها عن التصويت فتُلحق الهزيمة بالديمقراطيين في 2022 بل و2024.

وتُعمق انشقاقات الحزب الجمهوري من أزمة ائتلاف الحزب الديمقراطي. فقد راح «مشروع لينكولن» الذي أسهم في تمويل حملة بايدن الانتخابية يطالب بالاستجابة لمصالحه. وبالرغم من أن حركة «ليس ترامب أبدًا» ذات طابع نخبوي، إلا أنها حاضرة بقوة في الإعلام الأمريكي، بما يسمح لها بالقيام بدور فاعل في بناء الرأي العام. ولا تزال تلك النخبة تبحث خياراتها، التي من بينها الانضمام إلى الحزب الديمقراطي[82]. وهو في حال حدوثه، سيكرس من تناقضات الحزب ويدفعه دفعًا إلى اتخاذ مواقف يمينية في السياسة الداخلية وتعزيز كفة صقور الحزب الديمقراطي في السياسة الخارجية. وهي لم تكن مصادفة، فور فوز بايدن، أن كان جون كاسيك، الحاكم الجمهوري السابق لولاية أوهايو، أول من وجه الاتهامات إلى التيار التقدمي بالحزب الديمقراطي[83].

---

(81) Amy Goodman, «Bree Newsome and Prof. Eddie Glaude: The Black Lives Matter Movement Helped the Democrats Defeat Trump,» Democracy Now, 9 November 2020, <https://bit.ly/3jD1rDs> (accessed November 2020).

(82) Ed Kilgore, «Have «Never Trumpers' Become a Democratic Faction?,» New York Magazine (6 May 2020), <https://nym.ag/3jB680E> (accessed June 2020).

(83) John Nichols, «John Kasich Contributed Nothing to Biden's Election, So Why Should Democrats Listen to His Claptrap?,» The Nation, 9/11/2020, <https://bit.ly/3jD1j6Q> (accessed November 2020).

خاتمة

أثبت تحليل انتخابات 2020 صحة الأطروحة التي تبنتها الدراسة. فقد صار واضحًا أن الاستقطاب لم يعد فقط سياسيًا وإنما صار مجتمعيًا أيضًا. فقد تبين أن نسبة تقترب من 80 بالمئة من ناخبي ترامب وبايدن يؤمنون بأنهم يختلفون مع الطرف الآخر ليس سياسيًا فقط وإنما بخصوص القيم الجوهرية التي يؤمنون بها[84].

المسألة العرقية كانت حاضرة بقوة، صراحة لا ضمنًا، في اتخاذ الناخبين قرارهم. كما انصرفت عن الحزب الجمهوري نسبة معتبرة من نخبته، بمن في ذلك صقور السياسة الخارجية، وإن لم تنضم بعد إلى الحزب الديمقراطي. ورغم أن بعض نخبة رأس المال المحافظ امتنعت عن تمويل حملة ترامب، إلا أنها لا تزال تدعم المرشحين الجمهوريين للمناصب المختلفة. كما لم تكن هناك مؤشرات على تحول قطاع العمال برمّته إلى الحزب الجمهوري. من هنا، مثلت نتائج الدراسة اختبارًا لما جاء في دراسة ميللر وسكوفيلد، الأمر الذي يطرح أسئلة جديدة على أجندة الباحثين.

فعند إضافة المسألة العرقية كمتغير عند تحليل انتخابات 2020 يبرز واقع أكثر تركيبًا من ذلك الوارد في تحليل ميللر وسكوفيلد.

فالباحثان رأيا أن الحزب الجمهوري سيضم مستقبلًا «تيارًا شعبويًا». غير أن التيار الذي هيمن على الحزب الجمهوري منذ نشأة حركة حفل الشاي ثم طوال مدة حكم ترامب ليس شعبويًا بقدر ما هو تيار القومية البيضاء، الذي يؤمن بتفوق البيض. فشعبوية اليمين ليست بالضرورة عنصرية، إذ إن جوهرها اقتصادي لا عرقي. وصعود تيار القومية البيضاء جاء فور انتخاب أوباما عام 2008، في شكل بروز «حركة حفل الشاي» بعد شهر من انتخابه. وقد كانت الحركة في جوهرها معادية بالمطلق لأوباما، كونه الرئيس الأسود، فضلًا عن أنها اتسمت بملامح عنصرية لا تخطئها العين[85]. وقد تبنت الحركة تكتيكات صدامية[86]، وتبنت الحملة العنصرية التي عرفت «بشهادة ميلاد أوباما»، التي كان دونالد ترامب أحد نجومها البارزين قبل سنوات من ترشحه للرئاسة[87]. وقد لاحظت كاتبة السطور منذ اللحظة الأولى أن أغلب منظمات حركة «حفل الشاي» أطلقت على نفسها أسماء تأتي مباشرة من قاموس حركات التفوق الأبيض، مثل تعبير باتريوت[88]. وقد مثّلت الحركة الإرهاصات الأولى للصعود المدوي لتيار القومية البيضاء بترشح ترامب للرئاسة عام 2016.

---

(84) John Gramlich, «20 Striking Findings from 2020,» PEW Research, 11 December 2020, <https://pewrsr.ch/2XdmPHS> (accessed December 2020).

(85) Dionne., *Why the Right Went Wrong: Conservatism from Goldwater to the Tea Party and Beyond*, pp. 263-264.

(86) Theda Scokpol and Vanessa Williamson, *The Tea Party and the Remaking of Republican Conservatism* (New York: Oxford University Press, 2012), p. 45.

(87) Patrick Fisher, «The Tea Party and the Demographic and Ideological Gaps Within the Republican Party,» *Geopolitics, History, and International Relations*, vol. 7, no. 2 (2015), pp. 13-31, <doi:10.2307/26805940> (accessed 2 December 2020).

(88) David Neiwert, *Alt- America: The Rise of the Radical Right in the Age of Trump* (New York: Verso, 2017), pp. 142-144.

تطرح الدراسة بإضافتها المتغير العرقي في التحليل إشكاليات متعددة حول ما قدمه ميللر وسكوفيلد بخصوص العمال. ذلك لأن توقع الباحثَين لانتقال العمال إلى ائتلاف الحزب الجمهوري قام على عدهم كتلة واحدة، وهذا يغض الطرف عن المسألة العرقية. فقد انصب تحليلهما ضمنًا على العمال البيض، إذ لا ينطبق بالضرورة على السود وذوي الأصول اللاتينية منهم. أكثر من ذلك، فطوال العقد الأخير لم تجد الباحثة من المؤشرات ما يدل بعد على تحول ولاء العمال البيض إلى الحزب الجمهوري. فمؤيدو حركة «حفل الشاي» لم يكونوا من الطبقة العاملة. صحيح أن أغلبيتهم الساحقة كانت من البيض، إلا أنهم كانوا من البيض الأكثر دخلًا[89]. والعمال الذين أعطوا أصواتهم للجمهوريين كان تأييدهم مبنيًا على أساس الهوية العرقية لا الطبقية. أما ترامب نفسه، فقد فندت الدراسات ما سمته «أسطورة الطبقة العاملة البيضاء»، إذ أثبتت أن ناخبي ترامب عام 2016 كانوا من البيض من الطبقتين المتوسطة والعليا، لا من العمال[90]. وتصويتهم لترامب لم يكن نابعًا من تهديد اقتصادي يواجههم وإنما من شعورهم بالتهديد الديمغرافي. وقد جاءت نتائج انتخابات 2020 لتؤكد الأمر نفسه. فالأعلى دخلًا هم من أعطوا أصواتهم لترامب.

كما أثبتت الدراسات أن تيار القومية البيضاء ليس مرادفًا للعمال البيض[91]. وما يؤكد تحليل الباحثة أن القائمين على حملات الجمهوريين صاروا يسعون لجذب الأقليات على أساس ديني[92] لا طبقي ولا حتى عرقي، وهذا يكشف عن إدراكهم لهذا الواقع. إلى جانب كل ذلك، فإن التأييد المتزايد بالحزب الديمقراطي لما يعرف بـ «العقد الأخضر الجديد» الذي يتضمن خلق وظائف جديدة قد يعزز من وضع قطاع العمال بالحزب الديمقراطي[93]، وخصوصًا أن اتحاداته لا تزال تحظى بنفوذ قوي بالحزب. بعبارة أخرى، فإن إضافة المسألة العرقية كمتغير للتحليل قد يعني أن انضمام العمال لائتلاف الجمهوريين، لو حدث، على المدى الأطول نسبيًا كما يتوقع ميللر وسكوفيلد لن يكون وفق هويتهم الطبقية وإنما العرقية، بالنسبة إلى البيض، وهويتهم الدينية بالنسبة إلى غيرهم. وهذا يؤكد من جديد أن المسألة ليست البعد الطبقي وإنما المسألة العرقية والدينية.

أما في خصوص توقع ميللر وسكوفيلد لانتقال قطاع رأس المال إلى ائتلاف الحزب الديمقراطي، فقد تبيَّن من تحليل انتخابات عام 2020 أنه لا توجد بعد مؤشرات على حدوث ذلك التحول بالمطلق، وإنما ظل الوضع على ما هو عليه منذ التسعينيات، أي انقسام قطاع رأس المال بين الحزبين الكبيرين. فنخبة رأس المال المنضمة إلى ائتلاف الحزب الجمهوري ذات مواقف محافظة اجتماعيًا لا اقتصاديًا فقط، وهو ما يستبعد انضمامها إلى الحزب الديمقراطي أو تمويله.

---

(89) Scokpol and Williamson, *The Tea Party and the Remaking of Republican Conservatism*, p. 33.

(90) Diana Mutz, «On the Myth of Working Class Voting for Trump: Status Threat, not Economic Hardship, Explains the 2016 Presidential Vote,» *Proceedings of the National Academy of Sciences,* vol. 115, no. 19 (May 2018), E4330–E4339; <doi: 10.1073/pnas.1718155115>.

(91) Michael Knigge, «No, Most Working-Class Americans Did Not Vote for Donald Trump,» DW, 29 June 2017, <https://bit.ly/3yzs9Tv> (accessed December 2020).

(92) Jonathan van Maren, «The Realignment is Real,» *The American Conservative* (12 November 2020), <https://bit.ly/3lHAtx8> (accessed December 2020).

(93) Danielle Kurtzleben, «Rep. Alexandria Ocasio-Cortez Releases Green New Deal Outline,» NPR, 7 February 2020, <https://n.pr/3iy3rO1> (accessed October 2020).

فمنذ الثمانينيات، شكل الأخوان كوك (Koch Brothers) شبكة واسعة ظلت تعمل سرًّا وتنفق بلا حدود من أجل إعادة تشكيل الولايات المتحدة أيديولوجيًا لتصبح أكثر يمينية اقتصاديًا واجتماعيًا[94]. وتلك الشبكة لم تكن تموِّل الحملات الانتخابية فقط وإنما مولت أيضًا عشرات التنظيمات بل ومراكز الدراسات والرأي العام والإعلام[95]. وقد مولت تلك الشبكة المكوَّنة من سبعمئة من كبار الممولين، بمن فيهم الأخوان كوك، حركة «حفل الشاي» ماليًا وإعلاميًا[96]. والأخوان كوك من أكثر المنكرين لكارثة الاحتباس الحراري، مثلهم في ذلك مثل آل ميرسير مثلًا، بينما تدعم الأخيرة بقوة حمل الأمريكيين للسلاح واقتنائه من دون أي قيود. ومن بين تلك الشبكة اليمينة الواسعة التي تدعم الجمهوريين آل برينس، وهي من أكثر العائلات الثرية تبنِّيًا للمواقف المحافظة اجتماعيًا[97].

ولا تحمل ماجريات العام الانتخابي 2020 أدلة على انصراف تلك الشبكة عن الحزب الجمهوري. على سبيل المثال، رغم أن الأخوين كوك امتنعا عن تمويل حملتي ترامب في 2016 و2020 فقد ظلا من أهم ممولي مرشحي الحزب الجمهوري. ففي انتخابات 2016 و2018 قدم الأخوان تمويلًا هائلًا إلى الجمهوريين في انتخابات الكونغرس وما دونها، أي في انتخابات الولايات[98]. وسياسات الحزب، بل سياسات ترامب نفسه الاقتصادية، صبت في مصلحة الأخوين كوك وشبكتهما. ورغم التلاسن القبيح بين الأخوين كوك وترامب، فقد استمر تشارلز كوك يمول مرشحي الحزب الجمهوري وقضاياه عام 2020 بعد وفاة أخيه الأكبر دايفيد[99]. لكن هزائم الحزب الجمهوري في انتخابات 2018 دعت آل كوك إلى اعتماد استراتيجية تخصهما من دون باقي الشبكة تقوم على الانتقائية وفق أولويات قضاياهم[100]. وآل ميرسير أيضًا، وهم من أكثر الأسر الثرية يمينية، امتنعوا عام 2020 عن تمويل حملة ترامب بعد أن مولوا حملته عام 2016. إلا أن الأسرة لم تتوقف هي الأخرى عن تمويل المرشحين الجمهوريين ولا هي مولت حملة بايدن للرئاسة[101]. وآل سميث ملاك إمبراطورية سينكلير الإعلامية لم يقدموا في 2020 الدعم المالي للمرشحين الجمهوريين فقط وإنما لحملة ترامب نفسه[102].

---

(94) Jane Mayer, *Dark Money: The Hidden History of the Billionaires Behind the Rise of the Radical Right* (New York: Penguin Random House, 2016), p. 10.

(95) Dionne, *Why the Right Went Wrong: Conservatism from Goldwater to the Tea Party and Beyond,* p. 252.

(96) Tim Mak, «Koch Brothers, Behind Tea Party Wave, Face Democrats' Rising Tide in 2018,» NPR, 30 January 2018, <https://n.pr/3jIqwNr> (accessed January 2018).

(97) Mayer, *Dark Money: The Hidden History of the Billionaires Behind the Rise of the Radical Right,* pp. 10-17.

(98) Mak, Ibid.

(99) Sonam Sheth and Joseph Zeballos-Roig. «Trump's Rise has Pushed the Koch Brothers out of Republican Favor - but their Political Grip is still as Powerful as Ever,» *Business Insider*, 23 August 2019, <https://bit.ly/3Ao5V7J> (accessed October 2019).

(100) Will Lennon, «Stung by Trump and Midterms, the Koch Network Changes its Approach,» Open Secrets, 16 November 2018, <https://bit.ly/3lMu57D> (accessed November 2018).

(101) Debanjali Bose, «Meet Robert Mercer, The Conservative Billionaire Who was a Megadonor for Trump 2016 but is Notably Absent in 2020,» *Business Insider* (25 July 2020), <https://bit.ly/3fOHTuB> (accessed August 2020).

(102) Ashley Balcerzak, «Sinclair-related Political Money Goes to Republicans, But Democrats Get Cash Too,» Public Integrity, 5 April 2018, <https://bit.ly/37szubV>.

وكان الصهيوني الراحل شيلدون أدلسون من أهم ممولي الحزب الجمهوري. وهو قدم مبالغ طائلة عام 2020 إلى مرشحي الحزب الجمهوري لانتخابات الكونغرس[103]، بل قدم إلى حملة ترامب 75 مليون دولار[104]. ورغم أن أدلسون يصر على أنه صاحب مواقف ليبرالية، إلا أنه صرح أيضًا بما يفيد بأنها مبنية على إعجابه بالنموذج الإسرائيلي[105] لا لتطبيقها بأمريكا.

وهناك عامل على جانب كبير من الأهمية يطرح الأسئلة حول توقع دراسة ميللر وسكوفيلد بتغيير ولاء قطاع رأس المال برمّته، وهو تمويل الحملات الانتخابية. فليس من مصلحة الحزب الجمهوري الانقلاب على مصالح قطاع رأس المال من مموليه. ولا يوجد حتى كتابة هذه السطور دليل على أن سياسات الحزب تضر بمصالحه. على الضد من ذلك، فإن سياساته طوال العقود الأخيرة ظلت باستمرار منحازة لها، حتى في عهد ترامب، رغم خطابه السياسي الذي بدا منحازًا للفئات الاقتصادية الأقل حظًا.

بعبارة أخرى، فإن انتخابات 2020 قدمت ما يؤكد تكريس انقسام قطاع رأس المال بين الحزبين. وهو ما يعني تقاربهما بخصوص المسائل الاقتصادية دون الاجتماعية.

فضلًا عن ذلك، فقد افترض ميللر وسكوفيلد أن تنصرف كل تلك القطاعات عن حزب لتنتقل إلى الآخر، من دون أن تناقش بديلًا ثانيًا وهو انصرافها لتشكل حزبًا ثالثًا، وهو ما يحدث تحولًا راديكاليًا في طبيعة الائتلافات الانتخابية.

أما ما لم تتناوله دراسة ميللر وسكوفيلد أصلًا، فهو نخبة صقور السياسة الخارجية بالحزب الجمهوري، التي اتضح أنها انصرفت علنًا في انتخابات 2020 عن الحزب الجمهوري بعد أن تأكدت من تماهي الحزب مع ترامب شخصيًا.

من هنا فإن تحليل انتخابات 2020 يطرح سؤالًا مهمًا: هل يمثل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين انحرافًا مؤقتًا يمكن بعده العودة إلى مسار تثبت معه على المدى الطويل صحة توقعات ميللر وسكوفيلد، أم أن ذلك المسار قد تم وأده بانتخاب ترامب 2016 ثم الائتلاف الانتخابي الذي أنشأه في انتخابات 2020؟ هذا هو السؤال الأهم الذي قد تجيب عنه دراسات مستقبلية □

(103) Patrick Svitek and Mitchell Ferman, «GOP Megadonor Sheldon Adelson Readies 2021 lobbying Blitz to Bring Casinos to Texas,» Texas Tribune (6 December 2020), <https://bit.ly/3jIjYhJ> (accessed December 2020).

(104) Fredreka Schouten, «Adelsons Provide $75 Million Cash Infusion to Trump's Reelection Effort,» CNN, 16 October 2020, <https://cnn.it/2VCZqyI> (accessed November 2020).

(105) James Rainey, «Adelson Talks his Liberal Agenda and Intent to Give Big to GOP,» Los Angeles Times, 6/12/2012, <https://lat.ms/3xypVCS> (accessed December 2020).

النكسة واتفاقيات «السلام»

نظّم هذه الندوة كل من الآداب، ومركز دراسات الوحدة العربية، وحملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان والمسار الفلسطينيّ البديل بمناسبة نكسة حزيران/يونيو 1967. وقد شارك فيها (بحسب الترتيب الألفبائي) كلٌّ من:

أحمد بهاء الدين شعبان عضو أمانة «الحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاومة إسرائيل»، والأمين العام للحزب الاشتراكي المصري.

سماح إدريس كاتب لبناني، ورئيس تحرير مجلة "الآداب".

لبيب قمحاوي كاتب ومحلل سياسي فلسطيني.

لونا أبو سويرح المديرة العامة لمركز دراسات الوحدة العربية.

يوسف مكي كاتب وباحث سعودي.

تقديم

سماح إدريس

كاتب لبناني، ورئيس تحرير مجلة «الآداب».

تُعقد هذه الندوة بمناسبة ذكرى النكسة، التي حصلتْ في 5 حزيران/يونيو من عام 1967 وأدّت إلى احتلال العدوّ الإسرائيليّ لسيناء وقطاعِ غزّة والضفّةِ الغربيّة والجوْلان، وإلى استشهاد نحو 20 ألف عربيّ وتدمير قسمٍ كبيرٍ من العتاد العسكري العربيّ. وبحسب محمد حسنين هيكل، فإنّ تدميرَ العدوّ مدرَّجاتِ المطارات المصريّة ومئاتِ الطائرات العسكريّة وهي جاثمة في المطارات هو السببُ الرئيسُ للهزيمة، إذ عنى أنّ الهزيمة حصلتْ قبل أن تبدأ الحرب. أمّا لماذا لم تَكشف الـرادارات العربيّةُ الهجومَ الجوّيَّ الإسرائيليّ، فذلك يعود إلى أمور متعددة أهمُّها البيروقراطيّةُ الفاسدة وسوءُ التنسيق بين البلدان العربيّة المستهدَفة.

أدّت النكسة إلى سيادة جوٍّ من الإحباط العربيّ العامّ، وإلى بروز نزعاتٍ استسلاميّةٍ وميولٍ إلى جَلْد الذات لدى عشرات المثقّفين العرب. وفي المقابل ظهر نوعٌ من التجذّر في الخطاب السياسيّ لدى فصائل العمل الوطنيّ الفلسطينيّ وغيرها. وكان جمال عبد الناصر يعيد بناءَ الجيش المصريّ، ويخوض أشرسَ حروب الاستنزاف ضدّ العدو بعيْد النكسة، حين باغته الموتُ صيفَ عام 1970. ومع أنّ خليفتَه أنور السادات خاض معركةً ناجحةً ضدّ العدوّ عام 1973، وبالجيش الذي بناه عبد الناصر، فقد اتّضح أنّ تلك المعركة كانت تهدف إلى تحريك عمليّةِ الاستسلام بدلًا من استكمال تحرير الأرض العربيّة. وما هي إلّا سنوات حتى زار السادات الكيانَ الصهيونيّ، وبدأ مفاوضاتٍ معه بـ«رعاية» أمريكيّة في كمب دايفيد. وبانسحاب مصر الرسميّة من ميدان الصراع مع العدوّ، وجد هذا الأخيرُ مجالًا أوسعَ لغزو لبنان سنة 1978 ثمّ سنة 1982. وتدحرج مسلسلُ اتفاقيّات «السلام» العربيّة مع العدوّ، ودائمًا بال«رعاية» ذاتها: من اتّفاق 17 أيّار 1983 الذي عقدته السلطةُ الكتائبيّةُ اللبنانيّةُ مع العدوّ، مرورًا باتفاق أوسلو سنة 1993 بين منظّمة التحرير وهذا العدوّ، فوادي عربة سنة 1994 بين السلطة الأردنيّة وبينه. وتوالى فتحُ السفارات والمكاتب التجاريّة والتمثيليّة الإسرائيليّة في غير عاصمةٍ عربيّة. وتكرّرتْ خطواتُ التطبيع الفنّيّ والرياضيّ والاقتصاديّ والأكاديميّ و«الدينيّ» بين العدوّ وبعض الأقطار العربيّة كالإمارات وقطر والبحرين. إلى أن بلغنا الدركَ الأسفلَ اليوم بإبرامِ أنظمةٍ لم تشاركْ يومًا في معركة تحرير فلسطين، كنظام

الإمارات، معاهدةَ سلامٍ مع «إسرائيل»، وبخطواتٍ وقحةٍ من قبيل زيارة السفير الإماراتيّ الحاخامَ الأكبرَ في الكيان لنيل «بركته».

ندوتُنا اليوم تشمل أربعةَ متحدّثين مميّزين: لونا أبو سويرح من فلسطين ستقدِّم مداخلةً بعنوان «فلسطين واحدة كاملة»، يليها لبيب قمحاوي من فلسطين أيضًا، وسيقدِّم مداخلةً بعنوان: «في ذكرى هزيمة 5 حزيران: المتغيِّرات الاستراتيجيّة الجديدة»، بعده سيتناول يوسف مكّي من السعوديّة خلفيّاتِ النكسة، ويعرِّج على التطبيع في الخليج، مع التركيز على البحرين. ومسكُ الختام سيكون مع أحمد بهاء الدين شعبان، من جمهوريّة مصر العربيّة، الذي سيتحدّث عن اتفاقيّة كامب دايفيد وفشلِ التطبيع على مستوى الشارع المصريّ.

فلسطين واحدة كاملة

لونا أبوسويرح

المديرة العامة لمركز دراسات الوحدة العربية.

نلتقي اليوم في ذكرى نكسة حزيران/يونيو 1967 لنتحدّثَ عن نكساتٍ أخرى من اتفاقيّات «سلام» مخزية عقدتْها أنظمةٌ عربيّةٌ ومنظّمةُ التحرير الفلسطينيّة مع الكيان الصهيونيّ. من أكثر هذه الاتفاقيّات بؤسًا وخذلانًا وتنازلًا اتفاقُ أوسلو المشؤوم بين منظّمة التحرير ودولةِ الاحتلال الإسرائيليّة، وقد مرّت عليه 28 سنةً ولم يُنفّذْ بالكامل من الأساس. هذا الاتفاق الذي وَعد الفلسطينيّين بدولةٍ ومستقبلٍ اقتصاديّ مزهر كان فشلًا سياسيًّا واقتصاديًّا، بل أمنيًّا أيضًا للاحتلال؛ وهذا ما أثبتتْه الانتفاضاتُ المتتاليةُ منذ انتفاضة القدس سنة 2000، وأثبتتْه كذلك عمليّاتُ المقاومة المنفردة في الضفّة، وحراكُ بوّابات الأقصى، وحروبٌ أربع على غزّة، وانتفاضةُ القدس والشيخ جرّاح والداخلِ المحتلّ مؤخّرًا والمستمرّة حتى الآن.

الحال التي وصلنا إليها اليوم تعود إلى تصوّرٍ ساذجٍ أو متواطئٍ يفتقر إلى حلٍّ مستدامٍ يَستند إلى الثوابت الفلسطينيّة، ويَضمن حقوقَ الفلسطينيّين، بما في ذلك حقُّ عودتهم وسيادتُهم على مواردهم من أرضٍ وماء وغير ذلك، ويَضمن أيضًا استقلالًا كاملًا عن الكيان المحتلّ أمنيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا.

بالرغم من صرف المجتمع الدوليّ أكثرَ من 30 مليار دولار على الاقتصاد الفلسطينيّ منذ توقيع الاتفاق في 1993، فإنّ الفلسطينيّ يعيش في مناخ اقتصاديّ ضعيفٍ جدًّا، مرهونٍ بعلاقةٍ أمنيّةٍ جيّدة مع الاحتلال، وبتنسيقٍ أمنيٍّ «مقدّس»، ويعتمد في عمله بالكامل على الاحتلال (تشغيل آلاف الفلسطينيّين كعمّالٍ في الداخل المحتلّ عام 1948) وفي سداد الضرائب وفي الاستيراد والتصدير. كما أنّ بروتوكول باريس (الملحق الاقتصاديّ لاتفاق أوسلو) لم يوضحْ حدودًا سياسيّةً أو جغرافيّةً أو أمنيّةً أو اقتصاديّة!

وتعاني غزّة، وخصوصًا منذ عام 2006، ارتفاعًا حادًّا في نسبة الفقر والبطالة، ودمارًا في البنية التحتيّة بفعل الحروب المتكرّرة، وحصارًا يُقيِّد استيرادَ الغذاء والدواء ويَمنع تصديرَ المنتَجات الزراعيّة والصناعيّة من غزّة، الأمرُ الذي زاد من بؤس الفلسطينيّين اقتصاديًّا.

أنْ توافقَ القيادةُ الفلسطينيّةُ على اتفاقٍ يمنحها غزّةَ وأريحا أوّلًا (أيْ 1.5 بالمئة من أرض فلسطين) هو إمّا غباءٌ وإما سذاجة. وأن تثقَ بعدوٍّ مستعمِرٍ همُّه أن يحلَّ محلَّك غباءٌ وسذاجة، أو هو جريمةُ تواطؤٍ مكتملةُ الأركان.

وبعد غزّة وأريحا يحدِّد الاتفاقُ دولةً فلسطينيّةً على 22 بالمئة من أرض فلسطين، في حين أنّ نحو 60 بالمئة من هذه المساحة المحدودة هي أراضي (ج)، لا سلطةَ للسلطة الفلسطينيّة عليها ـ ولا لمجرّد تمرير أنابيب مياه أو فتحِ طريق ـ من دون إذن الاحتلال. في النهاية مَنحتْ أوسلو الفلسطينين، فعليًّا، 10 بالمئة من فلسطين التاريخيّة، أمّا العشرة بالمئة الأخرى (أراضي ج) فيقطن فيها أكثرُ من 670,000 مستوطن، وفي القدس نحو ربع مليون مستوطن، إضافة إلى 94 قاعدة عسكريّة إسرائيليّة في الضفّة الغربيّة. الجدير ذكرُه أنّه عشيّةَ اتفاق أوسلو 1993، كان عددُ المستوطنين في القدس 153 ألفًا، وعددُهم في الضفّة 105 آلاف. فأيُّ سلامٍ هذا الذي يعزِّز من توسُّع المستعمِر وتوغّلِه في الأرض أو المساحة المفترض أنّه «تنازل» عنها بالاتفاق؟! أيُّ سلامٍ هذا وفيه قضيّةُ القدس معلّقةٌ إلى أبد الآبدين؟ وعندما يُعلِن طرفٌ ضمَّها ضاربًا بالاتفاق عرضَ الحائط، ينبري الطرفُ الآخر يهدِّد ويتوعّد لكنّه لا ينسحب من الاتفاق ولا يحاسب عدوَّه!

بُنيتْ أوسلو على باطل، وما يُبنى على باطل فهو باطل. الغرض من اتفاق أوسلو، أو أيّ اتفاق سلام مع العدوّ الصهيونيّ، هو تحييدُ الجانب الآخر، وخلقُ إنسان فلسطينيّ أو عربيّ «جديد» يقبل بهذا الواقع ـ إمّا فرحًا بميزاتٍ اقتصاديّة قد يجنيها، وإما قناعةً بأنّنا لا يمكن أن نغيّر هذا الواقع.

أوسلو ومثيلاتُها مأسسةٌ لخرابٍ أيديولوجيّ كي يصبح عدوُّكَ «جارًا» تتعاون معه، وتنسِّق معه، وتتاجر معه، وتحفظ له أمنَه واستمراريّتَه.

إنّ التنازلَ عن 78 بالمئة من فلسطين التاريخيّة، والقبولَ بما عرضتْه أوسلو، تخلٍّ طوعيٌّ عن حقٍّ أصيلٍ للشعب الفلسطينيّ في البقاء على أرضه كاملةً كما كانت قبل عام 1948. والتنازل عن 78 بالمئة من فلسطين يعني القبولَ بالمستعمِر وبحقّه في إنشاء كيان والحفاظ عليه.

ما حدث في فلسطين خلال رمضان 2021 أثبت وهْمَ فكرة «حلّ الدولتيْن»، بل أسقطه تمامًا. أثبت وهمَ التعايش مع المستعمِر والقبولِ به على حساب حريّتك وحقوقك وتاريخك.

علينا اليوم أن نلتزمَ ببوصلةٍ واحدةٍ متّجهةٍ إلى فلسطين كما نعرفها في عام 1947 وما قبل: فلسطين واحدة كاملة. هذه الفلسطين الواحدة الكاملة هي ما أقرّ به المفوّضُ السامي البريطانيّ «الصهيونيّ» هربرت صامويل، عندما وقّع إيصالًا يُقرّ بأنّه تسلّم فلسطينَ واحدةً كاملةً في عام 1920. نحن نريد هذه الفلسطين الواحدة الكاملة!

شعبُ فلسطين اليوم يُطهِّر نفسَه من اتفاقيّات الاستسلام والسلام وأوهامِ التعايش وأحلامِ الدولة المنقوصة وكوابيسِ التنسيق الأمنيّ. والقضيّة التي همّشتْها أوسلو وما تبعها تُلهم أحرارَ العالم في كلّ مكانٍ اليوم، وتعلن للعالم أنّ حصارَ الشعب الفلسطينيّ واضطهادَه وسرقةَ أرضه ومياهه لم تُنسِنا القضيّةَ ولم تُضعفْ عزيمتَنا. والنهوض الفلسطينيّ اليوم ساهم في إيقاظ الشباب العربيّ من كبوته ليتغلّب على إحباطه الناجم عن مسرحيّات التطبيع وصفقات ترامب وكوشنر.

يجب ألّا نستنزف طاقتَنا في تقويم اتفاقيّات باطلةٍ وفاشلة. بل علينا أن نحشد طاقتَنا في وضع رؤية شاملة متكاملة لتحرير فلسطين، كلّ فلسطين. ولا حلّ إلّا بفلسطين واحدةٍ كاملة. وعلى هذا الأساس نعيد تنظيمَ مؤسّساتنا وبرامجِ عملنا وبرامجِ الحشد والتوعية في الخارج وتعزيز صمود الداخل ونضاله. نجحت معركة «سيف القدس» في جولة من جولات معارك استعادة الأمل على درب الاستعداد لمعركة استعادة الأرض، ونهوض فلسطين وتحرّرها وتحريرها نهوضٌ للأمّة العربيّة بأكملها.

في ذكرى هزيمة 5 حزيران: المتغيّرات الاستراتيجيّة الجديدة

لبيب قمحاوي

كاتب ومحلل سياسي فلسطيني.

مثّلتْ هزيمةُ عام 1967، وهي هزيمةٌ بالمفهوم الكارثيّ لا «نكسةٌ» كما يحلو لحكّام العرب أن يطلقوا عليها، بدايةَ انحسار الالتزام العربيّ الرسميّ بالقضيّة الفلسطينيّة، وبدايةَ انهيار النظام الرسميّ العربيّ. وأدّت إلى تولّد مفهوم «ثقافة الهزيمة» ـ بصورته الصامتة الخفيّة ابتداءً، ثم بشكله العلنيّ الفاضح بعد أن هُزِم الكفاحُ الفلسطينيُّ المسلّح في أوسلو. وقد سبقتْ أوسلو معاهدةُ كامب دايفيد مع مصر، وتبعتْها معاهدةُ وادي عربة مع الأردن، انتهاءً باتفاقات أبراهام للتطبيع العربيّ ـ الإسرائيليّ التدريجيّ ولكن المجّانيّ والشامل في أهدافه النهائيّة.

لم تعصف ثقافةُ الهزيمة بالعرب عمومًا فقط، وإنّما عصفتْ تحديدًا بالفلسطينيّين، أصحابِ القضيّة، كذلك. فقد أدّت اتفاقاتُ أوسلو إلى إنشاء سلطةٍ فلسطينيّةٍ ابتلعتْ منظّمةَ التحرير وحلَّت محلَّها وأعلنتْ تبعيّتَها الأمنيّةَ لـ«إسرائيل» من خلال «التنسيق الأمنيّ». كما أعلنتْ انتهاءَ مقاومة الاحتلال، بل منعَها أيضًا، بوصفها أمرًا غيرَ قانونيّ؛ ما يعني أنّ السلطة اكتفت بابتلاع «طُعمْ» الحكم الذاتيّ بدلًا من الاستقلال الناجز وإنهاء الاحتلال.

لقد خلق هذا الواقعُ، وبخاصة قرارُ منع مقاومة الاحتلال، غضبًا صامتًا وفراغًا قاتلًا في أوساط الفلسطينيّين الخاضعين لإشراف السلطة الفلسطينيّة، في الحقبة التي تولّى فيها محمود عبّاس رئاسةَ السلطة. إلى أن انفجرت الأمورُ مؤخّرًا في القدس بسبب التوحّش الإسرائيليّ في البرنامج الاستيطانيّ الإحلاليّ، وردِّ الفعل الفلسطينيّ الحازم والرافض القادم من غزّة في أيّار/مايو 2021. وجاءت الحربُ الأخيرةُ على غزّة وسائر المدن الفلسطينيّة مؤشِّرًا واضحًا وعمليًّا على أنّ القضيّةَ الفلسطينيّة ما زالت حيّةً في قلوب الجماهير الفلسطينيّة والعربيّة وعقولِها، وأنّ الأنظمةَ العربيّة ما زالت في معظمها تعاني الأمراضَ التي عانتها الأنظمةُ السابقة.

العدوان الإسرائيليّ الأخير متشعّب ومتعدّد على كامل أرض فلسطين والشعب الفلسطينيّ. مستوى ردّ الفعل الفلسطينيّ قد يكون أهمَّ تطوّرٍ حصل للقضيّة الفلسطينيّة منذ توقيع اتفاقات أوسلو، نظرًا إلى جدّيّة ذلك الردّ ونِدِّيته وفاعليّته في إذاقة الإسرائيليّين للمرّة الأولى جرعةً من «دوائهم» المرّ والمرير.

الإنجاز الفلسطينيّ الأخير لا يتمثّل بامتلاك القدرة على الردع بمفهومه العسكريّ؛ فهذا لم يتمّ حتى الآن، و«إسرائيل» ما زالت متفوِّقةً عسكريًّا بصورة حاسمة. وإنّما يتمثَّل بعنصر المفاجأة، وبالقدرة على الاستمرار في الردّ، وبالردع النفسيّ الذي قدّمه هذا الردّ. فـ«إسرائيل» تعلم الآن أنّ إلحاقَ الأذى بالفلسطينيّين سوف يؤدّي، في المقابل، إلى إلحاق الأذى بالإسرائيليّين؛ وهذا أحدُ أهمّ إنجازات المعركة الأخيرة.

ما نحن بصدده هو التغيير في معادلة الصراع الإسرائيليّ-الفلسطينيّ، بمعنى انتقالها من مرحلة تلقّي الضربات الإسرائيليّة بخنوعٍ وقَدَريّةٍ إلى مرحلة الندّيّة في الردّ، وإنْ كان ذلك على مستوًى عسكريٍّ أضعف من ذلك الذي تملكه «إسرائيل».

الأوضاع في فلسطين لن تعودَ إلى سابق عهدها. ما شاهدناه وعشناه في الحرب الأخيرة هو مخاضٌ استراتيجيٌّ جديد هزّ مرحلةَ أوسلو من جذورها، وعصف برموزها ومؤسّساتها بوجهٍ كامل. فلقد أثبتتْ حربُ غزّة الرابعة حقائقَ جديدةً سوف تمثّل أساسَ الوضع الاستراتيجيّ الجديد للمرحلة المقبلة، وأهمُّها:

ـ بروزُ سلاح وسائل التواصل الاجتماعيّ في وصفه أكثرَ الأسلحة الدوليّة الشبابيّة الجديدة فاعلية وقدرةً على التعبير عن توجّهات الأجيال الجديدة، العابرةِ للحدود والكيانات، والمقدَّرِ لها أن تؤدّيَ دورًا مؤثّرًا في تحديد موقف الشعوب من مختلف القضايا.

ـ أنّ الوضع الاستراتيجيّ الذي ساد أكثرَ من سبعة عقود بين «إسرائيل» والفلسطينيّين لن يعود كما كان بعد أحداث أيّار/مايو 2021 أو حرب غزّة الرابعة. فمن نتائج هذه الحرب متغيراتٌ ذاتُ أبعاد استراتيجية، أبرزُها:

أولًا: فلسطينيًّا

ـ سقوطُ السلطة الفلسطينيّة ورموزها، وسقوط فلسفة أوسلو وما تمخّض عنها. ميزانُ القوة الفلسطينيّ انتقل من حركة فتح ومدرسة أوسلو الاستسلاميّة إلى حركة حماس ومدرسة المقاومة والردع، أيْ عودة العمل بمفهوم المقاومة أسلوبًا رئيسًا لكيفيّة التعامل مع الاحتلال.

ـ إعادةُ توحيد الشعب الفلسطينيّ من خلال النضال والتكاتف في سبيل القضيّة. وهذا التوحيد يُعدّ إنجازًا استراتيجيًّا مهمًّا لكونه يمثّل تهديدًا مباشرًا للمخطَّطات الصهيونيّة لتفتيت الشعب الفلسطينيّ وتحويله إلى مجموعاتٍ يَسْهل امتصاصُها والسيطرةُ عليها في المناطق المحتلّة كافّةً، ويَسهل الاستفرادُ بها كمجموعاتٍ صغيرةٍ ذاتِ أولويّاتٍ مختلفة. هذا الواقع المصطنع ابتدأ ينحسر تحت معول الظلم والاضطهاد الإسرائيليّيْن، والغضبِ والرفضِ الفلسطينيّيْن. إنّ إعادة توحيد الشعب الفلسطينيّ على كامل الأرض الفلسطينيّة يجيء الآن على قاعدة وحدة المصير وأولويّة الحقّ الفلسطينيّ في الحرّيّة والكرامة الوطنيّة والتحرير.

ـ انتقالُ القضيّة الفلسطينيّة من قضيّةٍ محلّيّةٍ لا تمثّل أيَّ خطورةٍ على الهدوء والاستقرار الإقليميّين والدوليّيْن، إلى قضيّةٍ إقليميّةٍ متفجّرة، ذاتِ أبعادٍ خطيرةٍ على السلْم الدوليّ والاستقرار الإقليميّ؛ ما يستدعي اهتمامَ العالم لضرورة التوصّل إلى حلٍّ عادلٍ للقضيّة الفلسطينيّة.

ـ ارتفاعٌ ملحوظٌ في سخونة أدوات الصراع الإسرائيليّ– الفلسطينيّ، وانتقالها مباشرةً إلى المرحلة الصاروخيّة، متجاوزةً الكثير من أدوات الصراع العسكريّ التقليديّة. هذا التطوّر سمح للفلسطينيّين باختصار المدّة الزمنيّة والعقبات اللوجستيّة في محاولاتهم للوصولَ إلى القدرة على الردع ولو جزئيًّا. وهكذا فإنّ قفزَ الفلسطينيّين من مرحلة البحث عن البندقيّة إلى مرحلة امتلاك قوّة ردع صاروخيّ بقدرات تصنيعٍ فلسطينيّةٍ سوف يساهم في تقزيم الغرور العسكريّ الإسرائيلي وإعادة الإسرائيليين إلى صوابهم.

ثانيًا: إسرائيليًّا

ـ التعجيلُ بسقوط نتنياهو ومدرسته الموغلة في العنصريّة، وسقوطُ القناع عن الديمقراطيّة المزعومة في «إسرائيل»، وانكشافُ الطبيعة الوحشيّة والعنصريّة لهذا الكيان أمام الرأي العامّ العالميّ.

ـ بدايةُ تبلور الإحساس بين اليهود بأنّ فلسطين ليست وطنَهم، وأنّ المواطَنة الإسرائيليّة عبارةٌ عن إدخالٍ مؤقّت، وأنّ المجتمع الفلسطينيّ عَصيٌّ على الذوبان داخل المجتمع الإسرائيليّ.

ـ تبلورُ الاستقطاب داخل المجتمع اليهوديّ الإسرائيليّ بين اليمين الدينيّ والمتطرّف من جهة، والتيّار «العَلمانيّ» من جهةٍ أخرى، وخصوصًا بعد سيطرة اليمين على الحكم مدّةً طويلة. ما جرى مؤخّرًا ساهم في تعزيز ذلك الاستقطاب، وفي بلورة الخلاف الحادّ والمتزايد في الأسلوب والأولويّات، بين المتطرّفين والعلمانيّين؛ علمًا أنّ الاتجاهيْن كليْهما يبقيان في أصليْهما عدوّيْن للفلسطينيّين وحقوقِهم الوطنيّة.

ثالثًا: عربيًّا

ـ عودةُ الاحترام الجماهيريّ العربيّ إلى القضيّة الفلسطينيّة والفلسطينيّين، وسقوطُ مؤامرة التشويش ضدّ الفلسطينيّين ـ وهي مؤامرة استَهدفتْ إضعافَ الموقف العربيّ من القضيّة الفلسطينيّة بحيث يجري التعاملُ معها كأنّها قضيّةٌ خاسرةٌ ميئوسٌ منها، أو كأنّ الفلسطينيين الخانعين المستسلمين هم المشكلة لا الإسرائيليّون.

ـ ازديادُ الهوّة بين الموقف الرسميّ العربيّ والموقفِ الجماهيريّ العربيّ، وازديادُ عزلة تلك الأنظمة وانكشاف ضعفها أمام النفوذ الصهيونيّ والضغط الأمريكيّ.

ـ سقوطُ شعار التطبيع، وهو شعارٌ يسعى إلى تأكيد ارتباط المصلحة الاستراتيجيّة العربيّة بـ«إسرائيل» وأنّ الفلسطينيّين هم العقبة أمام ذلك؛ ومن ثمّ وقفُ الهرولة العربيّة الرسميّة نحو التطبيع ولو إلى حين.

رابعًا: دوليًّا

ـ تطوّرُ قناعةٍ دوليّةٍ بضرورة التوصّل إلى حلّ لمشكلة احتلال فلسطين، وعودةُ القضيّة الفلسطينيّة إلى صدارة القضايا الساخنة التي تهدِّد السلْمَ الدوليّ، بعد أن انحسرتْ وهبطتْ إلى حضيض الاهتمام الدوليّ نتيجةً لمسار أوسلو الاستسلامي المسالم للاحتلال والقابلِ به.

ـ تحوّلُ قضيّة الاحتلال الإسرائيليّ العنصريّ إلى قضيّةٍ ضميريّةٍ تحظى بتعاطفٍ جماهيريّ دوليّ عَبَّر عن نفسه بالكثير من التظاهرات والمسيرات في مختلف دول العالم وقارّاته.

ـ بدايةُ التغيير المعلن، وإنِ البطيء، في أوساط السياسيّين الأمريكيّين، لجهة التعامل مع القضيّة الفلسطينيّة والفلسطينيّين وحقوقهم بشيءٍ من الجدّيّة والعدالة مهما كانت بسيطة.

في ذكرى النكسة: معضلتنا الكبرى

يوسف مكّي

كاتب وباحث سعودي.

في الخامس من حزيران/يونيو 1967، شنّ الكيانُ الغاصب حربًا خاطفةً ضدّ مصر وسورية والأردن. وخلال خمسة أيّام تمكّن من احتلال سيناء كاملةً، ومرتفعاتِ الجولان السوريّة، والبقيّةِ الباقيةِ من فلسطين: مدينة القدس والضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. كانت ذريعةُ العدوان هي إغلاقَ مصر مضائقَ تيران في وجه الملاحة الإسرائيليّة، ومنْعَ الملاحة البحريّة تجاه ميناء إيلات. وكانت القيادةُ المصريّة قد اتّخذتْ قرارَ الإغلاق بعد تهديد ليفي أشكول، رئيسِ حكومة العدوّ، بغزو دمشق بسبب دعم سورية لحركة فتح، التي كانت في حينه تشنّ عمليّاتٍ عسكريّةً محدودةً عبر الحدود السوريّة. وبلغ التهديدُ حدَّ حشد قوّات إسرائيليّة ضخمة على الجبهة السوريّة. وقد أبلغت القيادةُ السوفياتيّة الرئيسَ عبد الناصر بوجود هذه الحشود، ما دفعه إلى توجيه قوّات عسكريّة ضخمة للتمركز في مدينة شرم الشيخ، القريبةِ من المضائق.

الهزيمة العسكريّة كانت مفاجأةً كاملةً للشعوب العربيّة، التي كانت قد أملتْ أن تفتحَ هذه الحربُ طريقًا إلى تحرير فلسطين. وكانت النتائج كارثيّةً بكلّ المقاييس. لكنّ القراءة الدقيقة لما جرى توضح أنّ الوضعَ العربيّ، سواء على مستوى بلدان المواجهة أو على مستوى العلاقات العربيّة-العربيّة، لم يكن سينتهي بغير النتائج الكارثيّة التي بلغها.

ليس دقيقًا القولُ إنّ العرب خسروا الحربَ لأنّ طيرانَ «إسرائيل» وجّه ضربةً قاصمةً «مفاجئةً» إلى الطيران المصريّ. الهزيمة هي التي كانت مفاجئة، لا الحرب؛ ذلك لأنّ كلّ الظروف كانت تشي بأنّها قادمة ووشيكة لا محالة. ودليلُ ذلك هو التحشّدُ العسكريّ المصريّ الضخم في شرم الشيخ، وإغلاقُ مضائق تيران. وإذا سلّمنا بأنّها كانت مفاجئةً للقيادة المصريّة، بسبب تعويلها الكبير على الجهود الدبلوماسيّة نتيجةً لوعودٍ أمريكيّةٍ وسوفياتيّة بلغتْ حدَّ التعهّد بأنّ «إسرائيل» لن تكون البادئةَ بالحرب، فماذا عن الجبهتيْن السوريّة والأردنيّة، اللتيْن علمتْ قيادتاهما بالهجوم على مصر قبل ساعاتٍ من بدئه على أراضيهما؟! الخلل في جانب منه، بهذا السياق، هو أنّ بلدانَ المواجهة العربيّة، رغم مرور أكثر من عقديْن على الصراع في حينه، لم تكن متحسِّبةً لاحتمالات حربٍ كبرى كالتي حدثتْ في حزيران/ يونيو ، ولذلك لم تضع ضمن استراتيجيّاتها أنّ المشروع الصهيونيّ هو مشروعُ حرب، كي تقومَ ببناء قوّتها العسكريّة. وكانت تعوِّل كثيرًا على التدخّلات الدوليّة من أجل فضّ الاشتباك وهو في مهده. ولذلك فشل الردُّ العسكريّ على العدوان في الجبهات الثلاث.

أمّا بالنسبة إلى بقيّة البلدان العربيّة، فعلى الرغم من الحديث عن «التضامن» و«معاهدة الدفاع المشترك،» فإنّ علاقتها أثناء الحروب العربيّة-الإسرائيليّة هي علاقةُ «فَزْعة». والوقت القصير الذي استغرقته حروبُ العدوّ على العرب لم يُتِح لتلك الدول استكمالَ الاستعداد العسكريّ، وتقديمَ الدعم إلى الأشقّاء، إذ كانت الجيوشُ المسانِدة تصل ـ في الغالب ـ بعد إعلان وقف إطلاق النار وانتهاء الحرب... إلّا في استثناءاتٍ نادرةٍ أثناء معركة العبور التي خاضها الجيشان المصريُّ والسوريّ سنة 1973، وقد جرت وقتها لأهدافٍ تكتيكيّة، حتى وُصفتْ بأنّها لتحريك الأزمة لا لتحرير الأرض.

إنّ النزعة القُطْريّة في التعامل مع المسألة الفلسطينيّة لم تجعلْها تتقدّم قيدَ أنملة، ولم تُسعفْها بأيّ اعتبار، بل أسهمتْ في تشظّيها. كما أنّها أعفت النظامَ العربيَّ الرسميّ، في كثيرٍ من الأحوال، منذ منتصف السبعينيّات، من مسؤوليّته تجاهها، تحت ذريعةِ أنّ «أهلَ مكّةَ أدرى بشعابها»، وأنّ القضيّة بالدرجة الأولى هي «شأنٌ فلسطينيّ». والواقع أنّ السياقَ التاريخيّ للقضيّة، وموقفَ الدول الكبرى تجاهها، لم يَمنحا الرؤيةَ القطْريّةَ أيَّ وجاهةٍ منطقيّة.

أسهم ضعفُ العرب، وعدمُ مبادرتهم إلى حسم الصراع، والقدسيّةُ التي تحظى بها مسألةُ فلسطين بالنسبة إلى المسلمين جميعًا، في مضاعفة التدخّلات الإقليميّة، بحيث باتت تمثّل عبئًا على الأمن القوميّ العربيّ. وتتعاظم المسألة حين ندرك البونَ الشاسعَ بين التضحياتِ الجسيمة التي قدّمها الشعبُ الفلسطينيّ من جهة، والنتائج السياسيّة السلبيّة لتلك التضحيات من جهةٍ ثانية. فخلال العقود الخمسة المنصرمة، سادت مقولةٌ خلاصتُها أنّ العرب عاجزون عن مواجهة العدو عسكريًّا، وأنّ ذلك ألجأهم إلى الخضوع لقرارات مجلس الأمن الدوليّ، وخصوصًا القرارين 242 و338، وكلاهما تعامل مع المسألة الفلسطينيّة كأنّها قضيّةُ أراضٍ «متنازَعٍ عليها» بين الصهاينة والعرب، لا حقُّ شعبٍ في تقرير مصيره وإعادةِ ما اغتُصب من أراضيه.

القراءة الأمينة لواقع صراعنا مع العدوّ توضح زيفَ مقولة قدرة العدوّ الصهيونيّ على حسم معاركه عسكريًّا مع العرب، وتؤكّد أنّ العجز العربيّ كان دائمًا ولا يزال في إدارة المعركة سياسيًّا، وأنّ الفشل لم يكن في ساحات المواجهة العسكريّة. لقد حدثتْ نكبةُ فلسطين عام 1948، ومعظمُ البلدان العربيّة تحت الهيمنة الاستعماريّة المباشرة، وقيادةُ الجيوش العربيّة تحت إمرة ضابطٍ بريطانيّ! وقد كشفتْ وثائقُ تلك الحرب أنّ الفشل لم يكن عسكريًّا فحسب، بل كان فشلًا في مواجهةٍ حضاريّةٍ كذلك. وبصيغةٍ أكثر تشاؤمًا يمكننا القول إنّ بعضَ القيادات العربيّة كانت ضالعةً في تفاصيل المخطّط الصهيونيّ، والخارطة السياسيّة التي تمخّضتْ عن الصراع معه، وقد حصلتْ على مكتسباتٍ ما كان لها أن تحصلَ عليها لو تحرّرتْ فلسطين.

في مواجهة العدوان الثلاثيّ على مصر عام 1956 كان الأداءُ رائعًا على الصعيديْن العسكريّ والسياسيّ، وكانت النتيجة نصرًا عظيمًا احتفل به العربُ جميعًا. وتكاد تكون نكسةُ حزيران/يونيو 1967 هي حالةَ المواجهة الوحيدة التي كانت الهزيمةُ العسكريّةُ العربيّةُ فيها واضحةً وكاملةً؛ إذ لم يحارب العربُ في تلك المواجهة، وتكشّف العجزُ العسكريُّ العربيّ منذ اليوم الأوّل للعدوان، بعد الضربة العسكريّة الأولى للمطارات والقواعد العسكريّة المصريّة. لكنْ منذ النكسة حتى تاريخه، لم يتمكّن الكيانُ الصهيونيّ من حسم أيّ مواجهةٍ مع العرب بالخيار العسكريّ وحده. الفشل كان دائمًا

في المواجهة الحضاريّة، حيث تَغْلب النزعاتُ الفئويّةُ والحزبيّةُ والقطْريّة على المصالح العليا، بما يغيِّب انبثاقَ مشروعٍ استراتيجيّ للتحرير ويَحُول دون الوحدة الكفاحيّة الفلسطينيّة.

إنّ أخطر ما ترتّب على النكسة هو التغيّرُ التدريجيّ في النظرة إلى طبيعة الصراع مع العدوّ، إذ تحوّل من صراع وجود إلى صراع حدود. وكانت الفرصة سانحةً لدعاة التفريط والاستسلام من أجل غرس روح الهزيمة وعدّ ما جرى نقطةَ البداية والنهاية في صراعنا مع العدوّ، وكأنّنا الأمّةُ الوحيدة في التاريخ التي خسرتْ حربَها في مواجهتها مع عدوٍّ يَفُوقها في الاستعداد والسلاح. وكان من تأثير ذلك أنْ مارس العربُ، قياداتٍ وشعوبًا، عمليّةَ جَلدِ ذاتٍ غيرَ مسبوقة، استمرّت بوتائرَ متصاعدةٍ حتى يومنا هذا.

لا تُعفي قراءتُنا، هذه، القياداتِ العربيّةَ من المسؤوليّة. فهي وعدتْ أمّتَنا بالنصر، ولكنّها لم تهيِّئ للمواجهة مستلزماتِها. وفي مقابلِ ما كشفته الهزيمةُ من معدنٍ أصيلٍ للشعب العربيّ، الذي خرج بالملايين في القاهرة وعددٍ آخر من المدن المصريّة، مطالبًا بالثأر ورافضًا الاستسلام، فإنّها كشفتْ كذلك عن نفوسٍ ضعيفةٍ في النخب الثقافيّة العربيّة، اتّخذتْ من الهزيمة شمّاعةً لتبرير الخضوع والاستسلام أمام العدوّ، بدلًا من شحذ روح المقاومة في نفوس العرب، والفلسطينيّين بوجهٍ خاصّ. كما كشفتْ عن خواء بعض النخب السياسيّة والفكريّة، ورغباتها المكبوتة في تحقيق انتقالٍ سياسيٍّ يعتمد نهجَ التفريط بديلًا من بناء القوة العسكريّة. وقد وَجدتْ تلك الدعواتُ مَن يتلقّفها ويدفعُ بها، أحيانًا بسبب أحقادٍ دفينة، وتحت ذريعة أنّ الصراع مع العدوّ قد «استنفد طاقةَ دول المواجهة وحجب عنها فرصَ التنمية والبناء»، فكانت خرافةُ «السلام». وتناسى أصحابُ هذه الفرية أنّ السلام من غير أمنٍ خضوعٌ وتسليمٌ لإرادة المعتدي.

وفي زحمة اللهاث المتسارع للصلح مع العدوّ، غابت حقائقُ كثيرةٌ مثل: أنّ الحقوق لا تُنتزع من غير قوّة؛ وأنّ الجيوشَ العربيّة لم يتوافرْ لها التدريبُ الكافي والسلاحُ القادرُ على صدّ العدوان؛ وأنّ غيابَ استراتيجيّةٍ عمليّةٍ لمواجهة العدوّ ليس الفصلَ الأخيرَ في المواجهة بل محطّةٌ ضمن محطّات صراعٍ طويلٍ ومرير، كسبنا فيه جولاتٍ وخسرنا أخرى.

لقد خاضت أوروبا حربيْن عالميّتيْن أحرقتا الأخضرَ واليابس من دون أن تتمكّنا من الأوروبيّين أو تجعلاهم يعيشون أسرى نتائج الحرب، ولم توهِنْ عزائمَهم في بناء بلدانهم بهمّةٍ واقتدار. والفارق كبير بين ما جرى في النكسة وما جرى في الحربيْن العالميّتين؛ ففي الأولى لم تُدمَّرْ مدن، ولم تجْرِ مواجهةٌ عسكريّةٌ مباشرة بين الجيوش العربيّة والعدوّ تُمتحن فيها عزيمةُ الرجال وصبرُهم وشجاعتُهم؛ بينما دمّرت الحربان العالميّتان مدنًا بأكملها، وتسبّبتْ في مصرع عشرات الملايين، وأمثالهم من الجرحى، عدا عشرات الملايين من المهجّرين.

المعادل الآخر لمواجهة الاحتلال هو التسليمُ بشروط المحتلّ. وقد تمّ ذلك بنسبٍ متفاوتةٍ بين البلدان العربيّة: فوقّعتْ مصرُ «كامب دايفيد». والأردن «وادي عربة»، وقيادةُ منظّمة التحرير «اتفاقَ أوسلو». وتحقّقتْ للصهاينة نجاحاتٌ باهرةٌ لم يكونوا يحلمون بها زمنَ الممانعة العربيّة. لكنّ السلام لم يتحقّقْ للعرب حتّى يومنا هذا لأنّهم توهّموا أنّه يمكن أن يتحقّق من غير القوّةِ وتوفيرِ مستلزمات الأمن القوميّ.

التطبيع جريمة، لكنّ توقّفَه رهنٌ بانتصار الإرادة العربيّة، وصمودِ المقاومة الفلسطينيّة وقدرتِها على التصدّي. وقد أثبتت المواجهةُ مع الكيان الصهيونيّ منذ بداية هذا القرن قدرةَ المقاومة، وخلقتْ معادلةَ رعبٍ جديدةً ألحقت الهزيمةَ بنظريّة الأمن التي يتشدّق بها.

لن يكون هناك سلامٌ حقيقيّ، وخلاصٌ من نتائج النكسة وتداعياتها، إلّا باستعادة الرؤية القوميّة الصحيحة لطبيعة الصراع مع العدوّ بوصفه صراعَ وجود، وببناء القوّة العربيّة بناءً متينًا وراسخًا، وإعادةِ الاعتبار إلى مبادئ الأمن القوميّ العربيّ، وتحقيقِ الموازنة الدقيقة التي تتكفّل بردع العدوان ـ موازنةِ التوفيق بين الكرامة والأمن والسلام والدفاع عن حقوق الأمّة ـ وجميعُها أمورٌ بمقدور الأمّة تحقيقَها متى ما امتلكنا الاستقلالَ الحقيقيَّ والوعيَ والقدرةَ والإرادة.

نكسة الخامس من حزيران/ يونيو ليست محطّةً عابرةً في التاريخ العربيّ، وتداعياتُها لا تزال ماثلةً أمامنا حتى هذه اللحظة. فأراضي الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة والقدس الشرقيّة، ومرتفعاتُ الجولان السوريّة، ومزارعُ شبعا وتلالُ كفرشوبا والجزءُ الشماليّ من بلدة الغجر اللبنانيّة، لا تزال تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيليّ. وما يُطلق عليه «المجتمعُ الدوليّ»، الذي كان نشطًا في مرحلةٍ ما لإيجاد تسوية للصراع العربيّ- الصهيونيّ، لم يعد مكترثًا بإيجاد أيّ تسويةٍ تلبّي الحدودَ الدنيا من الحقوق العربيّة، بل بات متواطئًا مع الاحتلال وداعمًا لمشاريعه. لكنّ هذه اللحظة من التاريخ ليست نهايةَ المطاف. والفلسطينيّون والعرب هم المسؤولون وحدهم، وهم مَن يملكون القدرةَ على إعادة الاعتبار إلى القضيّة الفلسطينيّة، ووضعِها مجدّدًا في واجهة أحداث العالم.

بعد خروج المقاومة الفلسطينيّة من بيروت، وتشرذمها في عددٍ من الأقطار العربيّة، ساد تصوّرٌ لدى الكثيرين، ومن ضمنهم القوى الكبرى، بأنّ قضيّةَ فلسطين لم تعد في سلّم أولويّات العرب ودولِ العالم. وحين التقى سكرتيرُ الحزب الشيوعيّ، غورباتشيف، الرئيسَ الأمريكيَّ ريغان، لم تتعرّضْ مباحثاتُهما لِما بات معروفًا بـ«أزمة الشرق الأوسط». وحتى مؤتمرُ القمّة العربيّ، الذي عُقد في عمّان في تشرين الثاني/ نوفمبر 1987، انشغل بالحرب العراقيّة ـ الإيرانيّة، المشتعلةِ آنذاك، ولم يجد متّسعًا لمناقشة قضيّة الاحتلال الإسرائيليّ للأرض العربيّة. وحدها انتفاضةُ أطفال الحجارة، التي اندلعتْ في بداية كانون الأول/ ديسمبر 1987، وانطلقتْ من قطاع غزّة لتنتشرَ كالنار في الهشيم إلى الضفة الغربيّة، ووصلت إلى الأراضي التي احتلّها الصهاينةُ عام 1948، تكفّلتْ بإعادة الحياة إلى القضيّة الفلسطينيّة. وباتت أخبارُ انتفاضة الحجارة تتصدّر وكالاتِ الأنباء العالميّة والصحفَ العربيّةَ لتعطي القضيّةَ الفلسطينيّة زخمًا جديدًا. لكنّ مناورات منظّمة التحرير، وخشيتَها من توقّف الانتفاضة من دون أن تتمكّن من استثمارها سياسيًّا، أسهمتْ في لجم ذلك الزخم: فكان بيانُ الاستقلال، الذي صدر في اجتماع المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ في مدينة الجزائر، ليعقبَه خطابُ عرفات في مقرّ الأمم المتحدة في جنيف، معلنًا فيه التخلّي عن المقاومة واعترافَه (من دون مقابلٍ يستحقّ الذكر) بقيام دولتيْن على أرض فلسطين التاريخيّة: دولةِ الاحتلال، ودولةٍ فلسطينيّةٍ على الضفّة والقطاع تكون مدينةُ القدس عاصمتَها.

ما نهدف إليه من كلامنا هو التشديد على أنّ القضيّة الفلسطينيّة مرّت بدوراتٍ نضاليّةٍ متعدّدة، وأنّها خبت في لحظات التراجع والعجز العربيّين واستعادت قوّتَها بالكفاح الفلسطينيّ

وعودةِ الروح إلى الأمّة. وحقُّ الشعب الفلسطينيّ في أرضه، وفي الاستقلال والحريّة، لن يسقط بالتقادم.

ليس الخامس من حزيران/ يونيو محطّةً في التاريخ العربيّ لأنّ العرب خسروا الحربَ في مواجهة عدوٍّ أكثر تنظيمًا وتسلّحًا وتدريبًا وقدرةً على المناورة؛ فهناك أممٌ كثيرةٌ خسرتْ حروبًا متعددة ولم تتخلَّ عن هويّاتها وانتماءاتها ومشاريعها الحضاريّة. في هذا السياق، نشير إلى الحربيْن العالميّتيْن، وإلى الدول الأوروبيّة المتناحرة، وفي الحربيْن هُزمت ألمانيا. وفي الحرب العالمية الثانية، احتُلّت فرنسا، وضُربتْ لندن بالقذائف بصورة يوميّة، وعند نهاية الحرب تم احتلالُ إيطاليا وألمانيا. لم تكن الحرب سوى محطّة عابرة في تاريخ هذه الأمم. فلقد استعادت هذه الأخيرةُ عافيتَها، ومارستْ دورَها مجدّدًا في البناء والتنمية، ولم تتخلَّ عن عقائدها وبرامجها السياسيّة. واستمرّت دولةُ العقد الاجتماعيّ قائمةً كما كانت قبل الحرب. ولم يقل أحدٌ إنّ سبب الهزيمة هو التمسّك بالفكر السياسيّ الذي ساد قبل الحرب قرابة قرنيْن من الزمن!

نكسة الخامس من حزيران/ يونيو لم يتسبّبْ فيها، كما يشاع، الفكرُ النهضويُّ العربيّ، ولا مشاريعُه، بل كانت نتاجًا لبنى وهياكلَ اجتماعيّةٍ هشّة، وانعكاسًا للعجز العربيّ عن الخروج من نفق التبعيّة وتجاوُزِ شبكة العلاقات البطركيّة القديمة وإسقاطاتها على التكوين السياسيّ العربيّ المعاصر. وتلك كانت من أسباب ردّة الفعل العاجزة على النكسة، ولا تزال هي ذاتها معضلتَنا الكبرى.

جريدة «السلام»:
الاقتصاد المصريّ من الاستقلال إلى التبعيّة

أحمد بهاء الدين شعبان

عضو أمانة «الحركة الشعبيّة لمقاومة الصهيونيّة ومقاومة إسرائيل»
والأمين العام للحزب الاشتراكي المصري.

لا يمكن إدراكُ مغزى «اتفاقيّات السلام العربيّة» وخطورتِها إلّا في سياق فهمِ الأبعاد الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي سبقتْها، ووعيِ طبيعة الطبقة الاجتماعيّة الجديدة التي وُلدتْ فيَ رحم بيروقراطيّة النظام المصريّ الحاكم قبل «نكسة» 1967 وبعدها. فهذه الطبقة هي التي اتّجهتْ إلى توقيع تلك الاتفاقيّات، وعبَّدتْ لها الطريقَ، ثم دافعتْ عنها بعد إطلاقها في مواجهة تيّار الرفض الشعبيّ العارم الذي تصدّى لها، وسدلتْ ستائرَ الدعم والحماية والسرّيّة على رموزها.

أولًا: الأساس الاقتصاديّ لاتفاقيّات «السلام»

بادئ ذي بدء يجب التأكيد أنّ الهدفَ الأساسَ من تلك الاتفاقيّات لم يكن تحقيقَ السلام في منطقتنا؛ فالسلام الحقيقيّ، في المُطلق، غايةٌ نبيلةٌ تستحقّ بذلَ الجهد والتضحية من أجلها. الهدف الأساس كان فرضَ الاستسلام والتبعيّة المطلقة على أنظمتنا، وتحقيقَ الهيمنة الصهيونيّة على بلادنا واقتصاداتها، ومُصادرةَ استقلالها السياسيّ والثقافيّ وهويّتِها الوطنيّة والقوميّة، ورهنَ مصالحها العليا لإرادة العدوّ. باختصار: الهدف هو إخضاعُ الوطن العربيّ، بثرواته الهائلة ومواقعه الاستراتيجيّة، للهيمنة الأمريكيّة-الصهيونيّة، تحت مزاعم استجلاب الرخاء الاقتصاديّ لدول المنطقة ـ استنادًا إلى رأس المال النفطيّ، والأيدي العاملة في الدول الكثيفة السُكّان كمصر، والقيادةِ المتفوّقة للكيان الصهيونيّ، على نحوِ ما رسم شمعون بيريز في كتابه **الشرق الأوسط الجديد**، وعبَّرَ عنه إسحق رابين وهو يوبّخ مُعارضيه من الليكود على محدودية نظرتهم السياسيّة بقوله: «إنّ هؤلاء يقيسون قوّةَ إسرائيل بمساحةِ ما تستولي عليه من أراضٍ، أمّا نحن [في حزب العمل (المنحلّ)]، فنقيس قوّةَ إسرائيل بمساحةِ ما تستولي عليه من أسواق»[1].

(1) **الأهرام**، 1994/11/14.

والشاهد أنّ تمريرَ اتفاقيّات الصلح بين نظام السادات (وغيره من النُّظم العربيّة) وبين الكيان الصهيونيّ تمّ في سياق الانقضاض على المُنجزات الاجتماعيّة لعصر عبد الناصر، وإدارةِ الظهر لسياساته التحرريّة، والارتماءِ في أحضان الإمبرياليّة الأمريكيّة بزعم أنّ «99 بالمئة من أوراق اللعب في يد أمريكا» ـ وهو أمرٌ لم يُصبح متاحًا إلّا بعد أن جرى تمهيدُ الأرض، أو دكُّها بمدفعيّة الاقتصاد، تحت مُسمَّياتٍ مُتعدّدة، وإنْ حملتْ مضامينَ واحدةً كـ«الانفتاح الاقتصاديّ» و«الإصلاح الهيكليّ»، وذلك بموجب القوانين الاستثماريّة التي شَرَّعتْ للانفتاح الاقتصاديّ عام 1974، أيْ بمجرد أن وضعتْ حربُ أكتوبر 1973 أوزارَها، بوصفها حسب تعبير السادات «آخرَ الحروب» بيننا وبين العدوّ الصهيونيّ.

هذه التغيُّرات الاقتصاديّة الحادّة عبّرتْ عن تكوُّن قوًى اجتماعيّةٍ، طبقيّةٍ، تبلورتْ في هيكل السلطة، واستمدَّت نفوذَها، بعد رحيل عبد الناصر، من دعم رئيس النظام الجديد أنور السادات، بصلاحيّاته المُطلقة، ووفقًا لتخطيطٍ استراتيجيٍّ شامل استهدف تقويضَ ما شكَّلتْه التجربةُ الناصريّةُ ـ ذاتُ الاستقلال الاقتصاديّ النسبيّ ـ من ركائز، وإحلالَ بُنًى تابعةٍ محلَّها، وإحداثَ تغييراتٍ مُجتمعيّةٍ وثقافيّةٍ ممنهجة تُبرز نُخبًا (اقتصاديّةً وسياسيّةً وثقافيّةً) قديمةً/جديدة مُستفيدةً، تُهيّئ المناخَ لتمرير «السلام» الأمريكيّ الصهيونيّ بحمولاته الاقتصاديّة والسياسيّة. هذا هو المضمون الحقيقي لمنهج «الانفتاح الاقتصاديّ». وفي هذا السياق استُخدمتْ جزرةُ سيناء، فتكاملتْ سياسةُ «الخطوة خطوة» على المستوى العسكريّ مع خطوات التنازل في الاقتصاد و«فتحِ الأبواب» على مصراعيها للغزو الشامل.

يلفت النظرُ في هذا السياق أنّ السادات بدأ عهدَه، عقب «ثورة التصحيح» التي تخلّص عبرها من مجموعة «رجالات عبد الناصر» (15 أيّار/مايو 1971)، بإطلاق سراح معتقَلي التيّارات الدينيّة المتطرّفة، وفي مقدّمتهم جماعةُ الإخوان المسلمين، والسماحِ لهم بالحركة الكاملة على كلّ الصعد من أجل مواجهة المدّ المعارض (اليساريّ والناصريّ) في الجامعة والمُجتمع. وكان «الإخوان» بالفعل، مع باقي مُكوّنات التيّارات التكفيريّة، عونًا هائلًا له في ترويج شعارات «السلام،» انطلاقًا من تفسيرهم النفعيّ للآية: «وإنْ جنحوا للسلْم فاجنحْ لها»!

ثانيًا: الهروب إلى الجحيم

مع فشل سياسات «الانفتاح» العشوائيّة، التي أطلق عليها الكاتبُ الكبير الراحل أحمد بهاء الدين سياسات «انفتاح السداح مداح»، لجأ نظامُ السادات إلى طلب القروض الخارجيّة من مظانّها المعتادة: وكالة الأمريكية للتنمية الدوليّة، والبنك الدوليّ، وصندوق النقد الدوليّ؛ وكلُّها خاضعٌ للسيطرة والتوجيه من المركز الإمبرياليّ الرئيس، الولايات المتحدة. وهو ما أتاح لهذه المؤسّسات فرضَ شروطها المُجحفة على النظام، المُتلهِّفِ لتلقّي تدفّقاتٍ نقديّةٍ تساعده على تجنّب الانفجارات الشعبيّة الغاضبة التي بدأتْ تلوح في الأفق، وكانت ذروتَها هبّةُ 18 و19 كانون الثاني/يناير 1977 العارمة، التي كادت تطيح به، حتّى أسماها السادات، من فرط كراهيّته لها وارتعادِه من ذكراها، «انتفاضة الحراميّة». هذه الهبّة شهدتْ خروجَ الملايين إلى الشارع احتجاجًا على هدر المنجَزات

الاجتماعيّة التى اكتسبوها بعرقهم وتضحياتهم في العهد الناصريّ، وألغاها نظامُ السادات بمزاعمَ ثبت كذبُها.

ارتبطتْ هذه الأموالُ بجدولِ تنازلاتٍ قدّمها النظامُ على صعيد تعميق مفارقته مع انحيازات العهد السابق، كما على صعيد جبهة الصراع التاريخيّ مع العدوّ الصهيونيّ. وكانت الأموال بمثابة «المُكافأة» التي جرى التلويحُ بها لابتزازه ودفعِه إلى تقديم المزيد من التنازلات. وقد أَنجزتْ هذه الخطّةُ هدفَها في أيّار/مايو 1977 بإعطاء تلك المؤسّسات الدوليّة حقَّ الإشراف الرسميّ على إدارة الاقتصاد المصريّ وتحديدِ مساراته، لقاء تيسير أزمة الديون الحادّة. ومع التسليم على جبهة الاقتصاد، جرى الاستسلامُ على جبهة الصراع السياسيّ. ومع وهم السادات بأَنْ لا مخرجَ من أزمة نظامه الاقتصاديّة إلّا بالارتماء في أحضان العدوّ الإسرائيليّ، فقد أكمل مسيرةَ الاندفاع نحو التسليم الكامل من دون قيدٍ أو شرط.

ثالثًا: التحوّل في مسيرة الاقتصاد المصريّ

بتخطيطٍ متعمَّد، تم تحويلُ الاقتصاد المصريّ من اقتصادٍ مُنتِج (زراعيًّا وصناعيًّا)، يتمتّع بدرجةٍ مقبولةٍ من المرونة واستقلال القرار الاقتصاديّ، ويُغطّي نسبةً مُحترمةً من حاجات المجتمع الضروريّة[2]، إلى اقتصادٍ هشٍّ يعتمد بصورةٍ رئيسةٍ على مُدخلاتٍ بالغة الارتباط بالمُتغيّرات الخارجيّة وشديدةِ الحساسيّة لأيّ عناصرَ طارئةٍ داخليّة، مثل: عائدات النفط، ودخل قناة السويس، والسياحة ومواردها، وتحويلات المصريّين في الخارج. وهذه الموارد لا تَنتج من جهدٍ تنمويّ حقيقيّ؛ ذلك لأنّ الزيادات الكبيرة في القيمة المُضافة التي تُسبّبها لم تتولّدْ في الأساس عن زيادةٍ في إنتاجيّة قوّة العمل (وخصوصًا في قطاعَي الزراعة والصناعة)، ولا تُمثِل العِمالةُ في مجالاتها نسبةً تُذكر من هذه القوّة، ولأنّ استمرارَ جميع هذه المصادر مرهونٌ بظروفٍ لا تتحكَّم فيها مصر: فجائحةٌ مثل كوفيد 19 (2020ـ2021)، أو التفجير الإرهابيّ لطائرة نقل السائحين الروس (31 تشرين الأول/أكتوبر 2015)، دمَّرا الدخلَ من السياحة؛ كما تأثّرتْ تحويلاتُ المصريّين العاملين في الخارج بالأزمة الرأسماليّة العالميّة، وبأوضاع دول الخليج، وبغيرها من عوامل لا يمكن التحكُّم فيها[3]. وتسبَّب جنوحُ سفينة النقل العملاقة Ever Given وسط ممرّ قناة السويس الملاحيّ (23

---

(2) يُقارن طه عبد العليم بين اقتصاديْ مصر وكوريا الجنوبيّة، ما قبل «الانفتاح» الساداتيّ وبعده، فيقول: «بينما تفوّقت القيمةُ المُضافة للصناعات التحويليّة في مصر على مُقابلها الكوريّ الجنوبيّ في بداية الستينيّات، وتساوت القيمتان تقريبًا في منتصف الستينيّات، انخفضتْ في مصر إلى نحو 78 بالمئة من مُقابلها الكوريّ في عام 1970، لكنّ مصر بقيتْ ـ مع كوريا الجنوبيّة ـ ضمن أكثر خمس دول تصنيعًا في بلدان الجنوب. ومع سياسة الانفتاح الاقتصاديّ ووأد مشروع تصنيع مصر، وغياب مهمّة التصنيع عن جدول أعمال حكومات مصر المتعاقبة، تدهورت القيمةُ المُضافة للصناعات التحويليّة في مصر إلى 8 بالمئة فقط من مُقابلها الكوريّ في عام 1990، وارتفعتْ نسبةُ الصادرات من الآلات ومُعدّات النقل لإجماليّ الصادرات الكوريّة من نحو 1 بالمئة في عام 1960 إلى 43 بالمئة في عام 1993، بينما لم تتعدّ النسبةُ المُناظِرة لمصر 1 بالمئة في العامَيْن!». انظر: طه عبد العليم، «تصنيع مصر: التحدّي والاستجابة،» **الأهرام**، 19/6/2021.

(3) «مع استمرار نزيف الخسائر، شركاتُ السياحة تلفظ أنفاسَها: الخبراء ينتظرون قبلة الحياة في دعم حكوميّ غير مشروط، و100 ألف أسرة فقدتْ مصدرَ دخلها بسبب الأزمة». انظر: مانشيت مُلحق جريدة **المصري اليوم**، «سياحة وطيران،» 16 حزيران/يونيو 2021.

آذار/مارس 2021) بخسائرَ ماديّةٍ فادحة. وبالرغم من ذلك فقد أصرّ النظامُ على استكمال مخطّط تجريد مصر من آخر قواها الإنتاجيّة الاستراتيجيّة الفاعلة ـ بتصفية «شركة الحديد والصُلب»، القلعةِ الصناعيّةِ الشامخة التي كانت عمادَ مشروع السدّ العالي وأساسَ بناء حائط الصواريخ إبّان حرب الاستنزاف وتعميرِ مدن القناة التي هدمها الطيرانُ الصهيونيُّ بعد هزيمة 1967.

الأخطر أنّ استمرارَ هذه الأنشطة، واستنادَ البلاد ـ في أغلب عائداتها ـ إلى مردوداتها الاقتصاديّة وعوائدِها النقديّة، يعتمدان في الدرجة الأولى على قراراتٍ أجنبيّة. وهو ما يؤكّد تبعيّةَ الاقتصاد المصريّ للخارج، وهي تبعيّةٌ تعمَّقتْ خلال العقود الماضية، وما بعد عام 2011 على وجه الخصوص. ذلك لأنّ هذه الموارد «ترتبط وجودًا وعدمًا برضاء إسرائيل ومَن يُحالفها، أو عدم رضائهما، عن سلوك مصر؛ فبمجرّد وجود أزمة، أو نشوء قتال، تتوقّف هذه الموارِدُ، كلُّها أو معظمُها»، بحسب الاقتصاديّ المصريّ الراحل عادل حسين[4]، وعن هذا عبَّرَ الكاتبُ الإسرائيليّ آمي أيلون منذ أكثر من أربعين عامًا بالقول: «نحو 85 بالمئة من النقد الأجنبيّ الذي حصلتْ عليه مصر في السنة الماضية جاء عن طريق البترول وقناة السويس والسياحة والاستثمارِ الأجنبيّ، وهذه كلُّها تحتاج إلى علاقاتٍ بإسرائيل مُستقرّةٍ، لأنّ البترول قريبٌ إلى حدٍّ ما من الحدود، والقناة يُمكنها أن تُغلَق في حالة الاشتباكات، والسياحة والاستثمار يهربان من المناطق غير المُستقرة»[5]، وهذا الأمر لا يزال ساريًا حتى الآن! والأمر نفسُه ينطبق على القروض و«المِنَح» الأمريكيّة والغربيّة. فهذه، إنْ وُجدتْ، مشروطةٌ بتوافقاتٍ سياسيّة، تملك الجهاتُ المُقرضة و«المانحة» تجميدَها في أيّ وقتٍ تشاء، ولأيّ دواعٍ تراها. والأخطر أنّ هذه القروض و«المِنَح» الخارجيّة خَلقتْ واقعًا مأسويًّا مع تزايد الاعتماد عليها عامًا بعد عام، بحيث تجاوزتْ قيمتُها 130 مليار دولار. وهو ما وصفه الصحافيّ عماد الدين حسين بـ«الأمر المُفزع»، مضيفًا أنّ الدَّيْن المحلّيّ وصل في نهاية شهر أيلول/ سبتمبر الماضي إلى ثلاثة أرباع الناتج المحلّيّ الإجماليّ، وأنّ الدَّيْن الخارجيّ وصل إلى 19.8 بالمئة من ذلك الناتج في الفترة نفسها. وذكّر بما حدث لمصر في عهد الخديوي إسماعيل، حين استغلّت الدولُ الغربيّةُ الديونَ التي بنت بها مصرُ مشروعاتٍ كُبرى لكي تتدخّل في الشؤون الداخليّة، بل لتُدير الاقتصادَ المصريَّ أيضًا، «وهو ما انتهى بالاحتلال الإنكليزيّ لمصر عام 1882!»[6]. ووصف وزيرُ المالية المصريّ، محمد مُعيط، هذا الوضعَ البالغَ الخطورة في حوارٍ تلفزيونيٍّ أشارت إليه جريدةُ **الأهرام** (الرسميّة)، فقال: «ستحقِّق الدولة هذه الموازنة 900 مليار جنيه إيرادات، والمصروفات حسب ميزانيّة هذا العام تبلغ 1438 مليار جنيه، ويستحقّ على مصر هذا العام سدادُ 541 مليار أقساط الفوائد [المُتراكمة التي لم تُسدَّد]، و276 مليار جنيه فوائد وأقساط ديون فقط. ولو جالك إيرادْ 900 مليار، حتدفعْ منها 817 مليار لسداد فوائد وأقساط الديون، ويِفْضلْ لك نحو 80 مليار جنيه، والمطلوب للمصروفات 1438 مليار جنيه». وعندما سأله المحاوِر: «وكيف ستدبّرون ذلك؟» أجاب: «هذا الفرْق نسمّيه عجزًا في الميزانيّة، ونُدبّره بالاقتراض»، أيْ بمزيد من الانزلاق إلى مستنقع

(4) عادل حسين، التطبيع: **المُخطّط الصهيونيّ للهيمنة الاقتصاديّة**، ط 2 (بيروت: دار آزال؛ القاهرة: مكتبة مدبولي، 1985)، ص 50.

(5) Jerusalem Post, 3/2/1980.

(6) **الشروق**، 2021/4/18.

المديونيّة، بما يُهدِّد بتكرار كارثة الخديوي إسماعيل! ويضيف أستاذُ الاقتصاد، والوزير (اليساريّ) السابق جودة عبد الخالق، ملمحًا خطيرًا آخرَ إلى أزمة المديونيّة المصريّة في ظلّ أوهام «السلام» مع العدوّ الصهيونيّ، فيقول: «إنّ فقاعة الديون تزداد انتفاخًا، وقد تنفجر في أيّ لحظة تحت ضغط أيّ ظرفٍ طارئ. والحكومة تلجأ منذ عدّة سنوات إلى مُبادلة الديون الأجنبيّة بمشروعاتٍ تنمويّة، أيْ عرض مشروعات تنمويّة على الدائنين بسبب العجز عن سداد ديونهم. وهناك اتفاقاتٌ بالفعل لمُبادلة الديون مع إيطاليا وألمانيا، ومفاوضات لمبادلة الديون تجري مع دولٍ أخرى، وهو ما يؤكّده تصريحُ وزير الماليّة بأنّ الدَّيْن المحلّيّ مؤهَّل للمقاصّة في السوق الأوروبيّة!»[7].

رابعًا: انقسام طبقيّ حاد، ومعاناة شعبيّة على كلّ المستويات

كانت لهذه السياسات، المُتراكمة منذ السبعينيّات، انعكاساتُها المُباشرة على واقع المئة مليون مصريّ، على النحو الآتي:

ـ زيادةُ نسبة الفقر والفقر المُدقع إلى ما يقرب 30 بالمئة من عدد السكّان، وازديادُ الفجوة الطبقيّة بين فئةٍ محدودةٍ تعيش في بذخٍ شديد وأغلبيّةٍ عُظمى تُكابد العوزَ من أجل تدبير أبسط ضرورات الحياة، وظهورُ فصيل جديد من الفقراء هو «الطبقاتُ الوسطى الفقيرة». خطورةُ هذا الوضع تتأتّى، كما يقول الباحثُ الاقتصاديّ عبد الفتّاح الجبالي، من أنّ «الفقر يُمثّل حالةً، ما لم يتمّ كبحُ جماحها، فإنّها تميل إلى تجديد نفسها»[8].

ـ خصخصةُ الخدمات الطبّيّة، وتراجعُ دور الدولة في تقديم الخدمات الصحّيّة إلى ملايين المواطنين، وتوقّفُ نيل هذه الخدمات على المريض القادر وحده بسبب تكلفتها الهائلة.

ـ اتساعُ الفجوة بين الخدمات المُقدَّمة في التعليم العامّ وتلك التي ينالها طُلّابُ التعليم الخاصّ والأجنبيّ، وتراجعُ ترتيب التعليم المصريّ في المنطقة من موقع الصدارة (بين الخمسينيّات والسبعينيّات الماضية) إلى مواقعَ بالغةِ التأخّر في السنوات الراهنة.

ـ الأخطر والأهمّ هو نجاحُ الولايات المتحدة والكيان الصهيونيّ، في ظلّ غفلة الحُكّام واستبدادهم، في إفقاد مصر دورَها الريادّي في الوطن العربيّ وفي القارّة الأفريقيّة والمنطقة، على نحوٍ تدفع مصرُ ثمنَه غاليًا الآن، في أزمةٍ بالغة الخطورة، هي أزمةُ سدّ النهضة، التي لم تجد مصرُ فيها نصيرًا إلّا بشقّ النفس!

---

(7) **الأهالي**، 2/6/2021.
(8) **الأهرام**، 2/6/2021.

خامسًا: حصادٌ مرير، ودرسٌ يجب استيعابُه

حصاد مرير لمُخطّطٍ أمريكيّ/صهيونيّ، هدفُه الرئيس حصارُ إحدى أهمّ ركائز الأمن القوميّ العربيّ (مصر)، وإفقادُها دورَها المحوريَّ في وطنها ومجالِها الحيويّ، وتثبيتُ أركان الكيان الصهيونيّ على حسابها، وفرضُ الإرادة الخارجيّة على مستقبل المنطقة بأسرها. وما أشرتُ إليه هو نزرٌ يسيرٌ من نتائج الارتماء في أحضان العدوّ الصهيونيّ، آثرتُ أن أطرحَه عسى أن يصلَ مضمونُه إلى أشقّائنا في الوطن العربيّ، في دول الهرولة إلى التطبيع مع كيان الاحتلال، فيروْا ما وقع مع أوّل دولةٍ وقَّع نظامُها اتفاقًا للصلح معه. وقد اخترتُ هذه الزاوية لمداخلتي اليوم، «النكسة وآفاق «السلام» العربيّة»، لكي أعرضَ جانبًا من جوانب اتفاقيّات كامب دايفيد، ونتائجها في الشارع المصريّ. فمزاعمُ «الرخاء» أو «الازدهار الاقتصادي» الذي سيحقّقه «السلامُ» مع عدوّ الأمّة التاريخيّ لا تعدو أن تكون كذبةً كُبرى تُثبت الأيّامُ خواءَها وضياعَ اللاهثين خلف سرابها.

سادسًا: المقاومة الشعبيّة للـ«التطبيع»[9] مع العدوّ الصهيونيّ

هناك جانبٌ آخر يلزم التطرُّق إليه، هو استبسالُ الأغلبيّة العُظمى من المصريّين في مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيونيّ على امتداد أكثر من أربعين عامًا، رغم كلّ الضغوط والإغراءات. فبمجرّد توقيع اتفاقيّات العار بين نظام السادات والعدوّ، تشكّلتْ «لجنةُ الدفاع عن الثقافة القوميّة»، بمبادرةٍ من مئات المثقّفين الوطنيّين، لمقاومة ثقافة التطبيع مع العدوّ. وأعلنتْ كلُّ النقابات المهنيّة (من صحافيّين، ومحامين، ومهندسين، وتجاريّين، وأطبّاء، وصيادلة، ...) والعُمّالية، من دون استثناء، رغم أنف السلطة، مقاطعتَها للعدوّ الصهيونيّ وكلّ مَن يتعامل معه بأيّ شكل من الأشكال (وهذا واقع مُستمرّ حتى الآن). وتعدّدتْ عمليّاتُ التصدّي بالقوّة للجنود الإسرائيليّين، وإطلاق النار عليهم من طرف الجنود المصريّين (كسليمان خاطر وأيمن حسن). وتكوّنتْ لجانٌ لدعم الشعب الفلسطينيّ وانتفاضاته. وتأسّستْ لجانٌ لمقاطعة البضائع الأمريكيّة والإسرائيليّة. وهوجمت السفارةُ الصهيونيّةُ غيرَ مرّة. وتعرّضتْ محاولاتُ الاشتراك الصهيونيّ في المعارض المصريّة (معرض الكتاب، المعرض الدوليّ، المهرجانات الفنّيّة، ...) لرفضٍ قاطعٍ أجبر الدولةَ على وضع حدٍّ لها، وعُزلت العناصرُ المتعاونةُ مع الكيان الصهيونيّ (أمثال سعد الدين إبراهيم وعلي سالم) من المجال العامّ. وفشل الترويجُ للبضائع الصهيونيّة في مصر فشلًا ذريعًا. كما حوصر الدبلوماسيّون الصهاينة حصارًا شديدًا، اعترف به موشيه ساسون، أحدُ أهمّ السفراء الصهاينة في مصر، في مُذكّراته المعنونة سبع سنوات في بلاد المصريّين، حين تحدّث بمرارةٍ عن شعوره بالوحدة والحصار والاغتراب ومشاعرِ الكراهية التي كان يواجهها من جموع المصريّين، بحيث لا يمكنه التحرّكُ إلّا وسط حراسةٍ مُشدّدةٍ جعلته يصف مدةَ خدمته في مصر بقوله: «كنت أعيش في فقاعة صناعيّة!»[10]

---

(9) مفهوم «التطبيع» من المفاهيم المُخاتلة، نُحِتَ واصطُنع في المراكز الإمبرياليّة والصهيونيّة للإيهام بأنّ فرض الهيمنة الصهيو-أمريكيّة على المنطقة أمر طبيعيّ تنبغي «العودةُ» إليه لاستقرار الأمور.

(10) موشيه ساسون، **7 سنوات في بلاد المصريّين**، تقديم أبا إيبان (دمشق؛ القاهرة: دار الكتاب العربيّ، 1994)، ص 1.

سابعًا: السبيل الوحيد للتعاطي مع الاحتلال

يبقى أن أُشير إلى أن السبيل الأوحد للتعاطي مع كيان الاحتلال هو توحيد الصف الفلسطينيّ والعربيّ في مسيرة النضال ضدّه، والسعيُ بكلّ السبل إلى تفكيك البنية الصهيونيّة العنصريّة. وهذا ما يفتح الطريقَ إلى بناء مجتمع عربيّ مُتحرّر، وديمقراطيّ، ومُنتِج، ومستقلّ الإرادة، يُحقّق أحلامَ مئات الملايين من العرب، الذين يملكون من الثروات والإمكانات والموقع والحضارة والتاريخ ما يُمَكِّنهم من تأمين حاضرهم وبناء مستقبلهم المنشود □

جدل المشهد الإعلامي الراهن بين يقين نظرياته وكورونا المتوحشة

صباح ياسين(*)
أستاذ في الإعلام، وباحث عراقي.

لطالما أججتُ النقاش مع طلابي عن تلك المقولة التي سادت منتصف القرن العشرين عن عالم الاجتماع الأمريكي مارشال ماكلوهان (Marshal McLuhan) (1911 – 1980) في إطار مفهوم ودلالة «القرية الكونية» والمعبّر عن كثافة التواصل وتأثيراته العملية، بفعل قدرات وسائط التواصل المتعددة والفائقة السرعة التي اختصرت المسافات ولخصت معنى التواجد الإنساني في حدود فكرة «قرية» واحدة تختزل الوجود البشري، ومستفزًا قدراتهم الذهنية على إدراك معنى التحولات السريعة التي عصفت بالواقع السياسي والثقافي التواصلي في العالم بأسره في القرن العشرين، وبوجه خاص بعد الحرب العالمية الثانية ومع انطلاق عصر التدفق الشمولي للأخبار والمعلومات وبولادة وسائط تواصلية فائقة السرعة والانتشار، منها البث التلفزيوني الفضائي وتطور خدمة الإنترنت والهاتف الخلوي، واحتدام الصراع بين القوى الكبرى لبناء قدرات تقنية تواصلية ومؤسسات إعلامية عابرة للحدود، مضافًا إلى ذلك آفاق التطور التقني الشديد التسارع، والموجّه لاستخدام الفضاء الخارجي بكثافة كمنصة تواصلية لشبكات التلفزيون الفضائي والهاتف إضافة إلى تعزيز القدرات العسكرية والتواصلية لأغراض دفاعية أو غيرها[1].

وفي حدود تلك النقاشات بين طلاب دراسات الإعلام، يبرز الالتباس وتباين القدرات الفردية للإمساك بطرف الخيط لتفسير معاني وآثار تعدد الوسائط التواصلية وتأثيرها في الإنسان، فكان

(*) البريد الإلكتروني: sabahyassin2006@yahoo.com.

(1) بعد تزايد المخاوف من استخدام الفضاء الخارجي لأغراض سباق التسلح، اتجهت كل من الدول الكبرى وبرعاية مجلس الأمن الدولي إلى وضع مبادئ في ميدان الأنشطة المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وتم التوافق على معاهدة «الفضاء الخارجي» عام 1967، ولم يطرأ أي اتفاق آخر حول تنظيم الأنشطة العسكرية في الفضاء الخارجي، إلا أن الرئيس الأمريكي رونالد ريغان عام 1983 أعلن عن مبادرة الدفاع الاستراتيجية التي سميت لاحقًا «حرب النجوم» وكان الهدف المعلن منها تكوين درع فضائي أمريكي من شأنه أن يتعرف إلى الصواريخ العابرة للقارات والحاملة للرؤوس النووية. كما أن الرئيس دونالد ترامب أعلن في السادس من آب/أغسطس 2018 عن تأليف قادم لقوة الفضاء ووصفها بأنها الفرع السادس للجيش الأمريكي. للمزيد انظر: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2019**، فريق الترجمة عمر الأيوبي وأمين الأيوبي؛ إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020)، ص 37.

التشظي الفكري بين الطلاب يعكس الاختلاف في موارد الثقافات والبيئات التي تترك بصمتها على طريقة التفكير، وتلمس الإجابات بين مستسلم ومعارض للهيمنة التواصلية على البشرية، إلا أن الأغلبية كانت تميل إلى التماهي مع الإغراءات والإنجازات المتسارعة في ميدان تعاظم القدرات التقنية التواصلية وتنوع اتجاهاتها، بحيث يصعب التكهن بشكل ونوع القادم مستقبلًا في هذا الميدان، واختصار تأثيرها المباشر في بوتقة واحدة هي «القرية الكونية»، وما يعني ذلك في البعد الجغرافي كحيز ثقافي طبيعي، أو الكثافة السكانية للوجود البشري كمحتوى مادي، لتصور غائية الاتصال وماهيته وتأثيره في هذا الميدان في الإنسان الفرد أو المجتمعات.

المهم هنا هو إثارة انتباه الطلبة إلى أن ميدانهم البحثي سيبقى في جانب منه رهين ما يمكن إدراجه في معنى ما تقدمه التقنيات التواصلية من إنجازات تجعل فكرة ودلالة كثافة التواصل في إطار تلك الرمزية (القرية الكونية) قابلة للتحقق وملبّية للحاجات الإنسانية، أو أن تلك الفكرة ستكون في المقابل قيدًا على غائية التواصل الإنساني ومانعة أو معطلة لحاجات التطور الطبيعية في الحياة، وبضمنها صيانة الحق الطبيعي في الحصول على المعرفة[2]، وهي إشكالية ستبقى محورًا أساسيًا يواجه جهود البحث العلمي المنهجي في هذا الميدان الإنساني.

أولًا: في مواجهة الفيضان

رغم أن كل شيء كان يقينيًا من أن كثافة وسائط الإعلام وتنوعها وسهولة الارتباط بها، يمكن فعلًا أن يجعلنا نعيش في بوتقة تواصلية تختصر عالمنا في بيئة ما اصطلح على تسميتها «القرية الكونية»، إلا أن أحد الطلاب كسر هذه القاعدة بتساؤل مباشر ومختصر: ماذا لو أن هذه القرية أضحت (أو استخدمت قصدًا) كقيد على حرية الإنسان في اختيار طريقة حياته أو انتقاء موارد تكوينه السياسي أو الثقافي والاجتماعي؟

إن هذا التساؤل الاعتراضي على تطور إنجاز مكسب الوصول إلى معطى الكثافة التواصلية يذكرنا بما صاحب الانجاز العلمي باختراع أول مطبعة بخارية في العالم (نوتنبرغ عام 1450) والتحول الكبير في طباعة الصحافة وانتشارها إضافةً إلى طباعة الكتب وتوزيعها بإقدام السلطات الحكومية في أوروبا، والدولة العثمانية المهيمنة على أجزاء من الوطن العربي أنذاك، بالتوسع في اصدار التشريعات المتعلقة بالنشر والطباعة وفرض المزيد من القيود (الرقابة المسبقة واللاحقة) وتغليظ العقوبات المانعة لمواجهة الأفكار التنويرية التي تهدد تحالف «النظام القائم آنذاك» سلطة الكنيسة والإقطاع في أوروبا وتحالف المؤسسة الدينية والسلطان في إسطنبول.

---

(2) لقد قطعت البشرية شوطًا طويلًا من الكفاح من أجل حرية التعبير وحرية الحصول على المعرفة، ولعل أول اعتراف تفصيلي وموثق تأريخيًا كان في شريعة حمورابي ضمن معنى الحقوق الأساسية للمواطن، إلى أن بلورت عملية لتلك الحقوق جاءت في ميثاق حقوق الإنسان والمواطن الذي أعلن في فرنسا بعد الثورة عام 1789، والذي نص في المادة 11 منه على أن «التداول الحر للأفكار والآراء هو أحد حقوق الإنسان المهمة، فيجوز لكل مواطن أن يتكلم ويطبع بصورة حرة، مع مسؤوليته عن سوء استعمال هذه الحرية في الحالات التي يحذرها القانون». وفي القرن العشرين أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 59 في 14 كانون الأول/ديسمبر ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ـ الذي يعدّ اليوم مرجعية قانونية أممية للحق في التداول الحر للمعلومات وحق المعرفة، وهو المعيار الذي تقاس به جميع الحريات التي تكرس الأمم المتحدة جهودها لحمايتها.

لم يكن ذلك الاعتراض على مخاطر هيمنة الوسائل التواصلية وكثافتها قادمًا من فراغ فكري أو نقص في المعلومات، فقد تنبه علماء الاتصال في فترات لاحقة إلى مخاطر التطورات المتسارعة (وغير المسيطر عليها) لحماية الأفراد والمجتمعات من الاستخدام المقصود أو المبرمج وبضمن ذلك ما عرف اليوم بـ«الهجمات السيبرانية» التي لا تستهدف اختراق المنظومات الاتصالية للدول والشركات الكبرى فقط، بل تسيطر على حواسيب وتدفقات المعلومات لدى الأفراد أيضًا، وتجعل كل الأنظمة والأبواب المغلقة مشرعة ومفتوحة أمام الهيمنة والمصادرة وإعادة البرمجة وإشغالها بأوامر أو بأفكار ومعلومات مغايرة[3].

ثمة شيء جيد وإيجابي تربويًا وعلميًا يمكن استنتاجه من احتدام ذلك الجدل المستهدف بين الطلاب حول دلالة «القرية الكونية»، هو إدراك العلاقات القائمة بين الحاجات والحق في المعرفة والتواصل، وبين حماية هذا الحق والحرية الشخصية والدفاع عنهما إزاء أي تهديدات محتملة أو قائمة فعلًا، وذلك قد يفضي إلى إعادة رسم الحدود بين معنى ودور وسائل الإعلام في الحياة الإنسانية، والمسؤولية الاجتماعية لتلك الوسائل في إطار القيم والنظم السائدة، وتحقيق التوازن بين تلك المعطيات، وبوجه خاص حين تهدد الحروب، ومنها الحروب ضمن السباق المحموم دوليًا للتسلح وحيازة قدرات ووسائل التدمير الشاملة، وفي المقدمة منها السلاح النووي[4] أو تهديدات الكوارث الكونية ومنها ما هو راهن اليوم، تهديد جائحة كورونا ومسلسل أجيالها غير المنظور علميًا، والوقاية منها أو تحديد السقف الزمني لمواجهة تهديدها في الوقت الراهن.

...لم يهدر الجهد والوقت في ملاحقة تباين الآراء المختلفة إزاء معنى تلك «القرية الكونية» وتأثيراتها، التي وجد فيها علماء الاتصال في المقابل إجابات متعددة الأوجه لمعنى التسارع والتنوع الذي أفضى إلى الشمولية لقدرة ممكنات التواصل التقنية التي جمعت واختزلت الجغرافيا في حيز واحد له دلالة واضحة، فقد سبق لعلماء الاتصال الذين خرجوا بأفكارهم النظرية من أضلاع والمكامن الفلسفية لعلم الاجتماع للتعبير عن قوة الإعلام وتأثيره المستقبلي في حياة البشرية، وكانت تلك النظريات المستحدثة تسعى للإجابة عن تساؤلات مشروعة إزاء تداعيات الحرب الكونية الثانية (1939ـ1945) وبروز دور الإعلام وبضمنه الدعاية كعامل حاسم في التعبئة والتحشيد في الحرب. وكانت مدرسة شيكاغو لعلم الاجتماع تتبنى حينها مقولات عالم الاجتماع هارولد لاسويل (Harold Lasswel) في تحديد الوظائف الاجتماعية الثلاث للإعلام، والتي تتلخص في وظيفة

(3) تمامًا مثلما حدث في النصف الأخير من القرن العشرين، حين وجدت الدول الكبرى أن سباق التسلح النووي نفق مظلم ومتاهة سياسية والاقتصادية، وهذا يدعو إلى التفكير على نحو مختلف بشأن الأمن الجماعي من خلال خفض شامل لمخزون تلك الأسلحة وتحديد قوتها التفجيرية أو مديات إيصالها. والآن تدفعنا التكنولوجيا لعصر المعلومات إلى اختراع وسائل جديدة لحماية أنفسنا، والدفاع عن الحريات الشخصية والمجتمعية من السقوط في لجة حرب من نمط جديد هي الحرب السيبرانية. للمزيد انظر: فرد كابلان، **المنطقة المعتمة: التأريخ السري للحرب السيبرانية**، ترجمة لؤي عبد المجيد السيد، عالم المعرفة؛ 470 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2019)، ص 73.

(4) يقدر التقرير السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري) لعام 2019، أن تسع دول في العالم تملك مجتمعة نحو 13865 سلاحًا نوويًا، منها نحو 3750 سلاحًا منتشرًا مع قوات عملانية، كما أن نحو 2000 من هذه الأسلحة في حالة تأهب قصوى. انظر: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2019**.

مراقبة البيئة ووظيفة تحقيق الترابط الاجتماعي ووظيفة نقل الإرث الاجتماعي[5]، ثم تلاحقت الاجتهادات والنظريات المتعلقة بدور الإعلام، ومنها على سبيل المثال نظرية الحرية أو النظرية الليبرالية، ونظرية المسؤولية الاجتماعية، ونظرية المشارك الاجتماعي. وجميع هذه النظريات تعتمد على الدور الذي ينهض به الإعلام ضمن إطار المجتمع ومع الفرد مباشرة.

إلا أن الواقع اليوم يشي بأمر آخر، فقد أضحت وسائل الإعلام شريكًا أساسيًا في صناعة السياسات العامة، ووسيطًا يتموضع وسط الطريق بين القوى الكبرى المتصارعة على مواقع القوة والهيمنة أو الدفاع عن الحرية والسيادة الوطنية، وكذلك يمكن أن تعدّ عاملًا أساسيًا في نشوء القوى المجتمعية داخل البلدان ومحددًا لاتجاهاتها الفكرية أو برامجها ومشاريعها للتغيير، وأخيرًا ميدانًا واسعًا ومتنوعًا في إطار الصيغ المفترضة للاستثمار المادي، واعتبار ذلك الاستثمار عنصرًا من عناصر القوة ومستلزمات النفوذ والهيمنة.

وهو، أي الإعلام، من الأفضليات في ترتيب عناصر القوة لدى الدول كافة، وسلاح تحرص المؤسسات السياسية على توفير مستلزماته المادية والبشرية. وليس غريبًا أن دولًا نامية في العالم اليوم تستثمر أموالًا طائلة في بناء المؤسسات الإعلامية وصولًا إلى الاستثمار في إطلاق الأقمار الصناعية إلى الفضاء من أجل أن تجد منصة لتموضع قنواتها الفضائية، إلى جانب الأغراض الأخرى المتمثلة بخدمات متنوعة مثل توفير حزام الاتصالات الهاتفية ومراقبة التغيرات المناخية أو حماية الأمن الوطني وغيرها.

إلا أن هذا الفيضان الجارف بما يشبه التسونامي يجعل الإحاطة الفكرية بماهية العمل التواصلي أمرًا بالغ الصعوبة، ويعرض التساؤل المكرر: هل أن زخم تدفق التقنيات التواصلية بهذه الكثافة قد فتح أمام الإنسان مجالًا واسعًا للتعبير عن حريته، أم أن ذلك قد أعاد صوغ شكل القيود الآسرة لحرية الإنسان والمعطلة لقدراته الطبيعية في التعبير عن آرائه وأفكاره[6]؟ هذا السؤال يحضر اليوم بكثافة والعالم بأسره يواجه عدوًا مختلفًا هذه المرة، عدوًا لا نعرف الكثير عنه، ولا نملك القدرة على أن نصفه إرهابيًا ـ على سبيل المثال ـ وغير ذلك أننا لم نتعرف عن قرب إلى هيئته وأسلوب حياته وطريقة تفكيره، وأخيرًا عن مصلحته في استهدافه لتدمير الكيان البشري بأسره!

---

(5) يؤكد أرمان ماتلار في كتابه القيّم، أن تشكل نظريات إعلامية مستقلة عن بنية علم الاجتماع قد أخذ وقتًا بعد الحرب العالمية الثانية ومع تطور واتساع تأثير ممكنات وسائل التواصل وأهمها الإنترنت. انظر: أرمان ماتلار وميشال ماتلار، **تاريخ نظريات الاتصال**، ترجمة نصر الدين لعياضي والصادق رابح (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005).

(6) على سبيل المثال: إن التحكم بخدمات شبكة الإنترنت أضحت وسيلة للحكومات لممارسة الضغط على كل أشكال المعارضة السياسية والشعبية، وتذكر جريدة **الشروق** المصرية بتاريخ 29 كانون الثاني/ يناير عام 2011 (أن خدمة الإنترنت في مصر قد تعرضت للحجب التام، مساء أمس الأول الخميس، وأوقفت الحكومة شبكات الإنترنت المحمول – كما ورد في النص الأصلي – عن العمل).

وفي أحداث انتفاضة تشرين الجماهيرية في العراق عامَي 2019 و2020 استخدمت الحكومة العراقية إمكانية إيقاف خدمات الإنترنت للتأثير في قدرات الشباب المنتفض في التواصل من أجل التحشيد للتظاهرات والاحتجاجات.

ثانيًا: صناعة التحولات أم تسويق الوهم؟

ثمة مقولة تفضي في مختصرها إلى الإشارة إلى أن نقص تدفق المعلومات يتماهى عمليًا مع ذلك السيل الجارف والمتنوع للمعلومات ذاتها، وهذا هو تمامًا ما حدث حين صُدم العالم في فترة قصيرة نسبيًا عند الأيام الأولى لانتشار جائحة فايروس كورونا (كوفيد 19) بترشح معلومات عن حجم التهديد المباشر الذي قد يواجه البشرية بأسرها، والحاجة العاجلة إلى بناء مصدّات للوقاية المباشرة منها، ومقابل ذلك كان هناك الغموض والجهل السائد عن أبعاد ذلك التهديد ومدياته، وقدرات الجسم الصحي للدول أو العالم بأسره على مواجهة انتشار الفايروس، وحجم الخسائر البشرية المتوقعة قبل أن يتحرك العالم متحدًا لوضع أسلحة دفاعاته حيز التنفيذ، ومنها تطوير اللقاح واختباره، وتوفيره للاستخدام الأمن والفاعل لكل إنسان على هذا الكوكب.

وليست كل القصة محصورة هنا تحديدًا ضمن دائرة الاندفاع السريع للجائحة وانتشارها، وضربها دولًا صغيرة وكبيرة على حد سواء. بل إن بعض الدول الكبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا، إضافةً إلى الصين، حيث كانت الانطلاقة الأولى للفايروس، هذه الدول بكل إمكاناتها المادية والبشرية والتقنية وبضمنها تجهيزات مؤسساتها الصحية، وجدت نفسها على حين غرة إزاء تحدٍّ غير مسبوق لعدو لا تملك معلومات واسعة ودقيقة عن سلوكه وتحولاته، ولم يسبق لها منذ الحرب العالمية الثانية ان واجهت مثل هذا النوع من المخاطر على أمنها وشعوبها، فكانت الاستعدادات والتحضيرات مرتبكة وأحيانًا خاطئة. وفي هذه اللجّة سقط الإعلام أيضًا في تناقضات وإشكالات في محتوى رسائله للتصدي لآثار الجائحة على الإنسان والمجتمعات والاقتصاد معًا، حتى أضحى الموضوع بأسره ضمن منطقة معتمة وملتبسة، وعادت كل النظريات الإعلامية التي عبّرت عن جوهر معنى الإعلام وغاياته. ومنذ أن نشأت الشخصية المستقلة لعلم الإعلام وخروجه من شرنقة علم الاجتماع، تواجه تحديًا من نمط جديد ومختلف، ووقفت الكثير من وسائل الإعلام ـ وبوجه خاص القنوات الفضائية ـ على خطين متوازيين، **الأول** ضمن منطق تهويل الخطر، وإشاعة الخوف لدى المتلقين، أو الميل إلى الشك أو إخفاء الثقة بالإجراءات الحكومية ومنظمة الصحة العالمية؛ و**الثاني** ذهب إلى اعتبار المخاطر المتوقعة يمكن إدراجها ضمن سياق المتوقع والمسيطر عليه. وكلا الاتجاهين تجاوز خطوط ومعطيات النظريات السابقة عن دور الإعلام ومسؤوليته الأخلاقية والمهنية.

لذلك، حين غطى الاختراق الوبائي خطوط الطول والعرض للكرة الأرضية بأسرها، وجدت وسائل الإعلام ـ ومثلها وسائل التواصل الاجتماعي ـ فوضى لا مثيل لها في غياب إمكان استخدام الرصيد العالمي من نظريات الإعلام لمختلف المدارس في بناء منظومة قابل الاستعانة بها من الجميع للتصدي للجائحة وتفسير مديات تأثيرها وسبل مواجهتها، كذلك ترسيخ قواعد الاشتباك لعدو ملتبس السلوك والنيات، وسقطت الكثير من وسائل الإعلام ـ وبوجه خاص الفضائيات ـ في لجّة من الاتكاء على خبراء الصحة والبيئة (أو هكذا تمنحهم تلك الفضائيات من مسميات مثل المختص أو الخبير) وتفسيراتهم أحيانًا غير الواقعية، وأحيانا المتناقضة، لتلمّس هوية هذا الفايروس الغامض والمتناهي الصغر، الذي تظهر الصورة المجهرية له تشابهًا في الشكل الخارجي

إلى حد ما بالصورة النمطيه الشائعة لتلك الألغام البحرية التي استخدمت خلال الحرب العالمية الثانية، والتي تتقاذفها الأمواج حتى تجد جسمًا عائمًا تلتصق به ثم تنفجر.

ثالثًا: من سيعلق الجرس؟

إذًا هي معركة وجدنا صداها بين تقنيات علمية، وبعضها سيبرانية، مقابل كائن حي نشط، هويته وسجله الجنائي يوحي بعدائية نحو الإنسان. ولم تكن هنالك عقبة قانونية أو أخلاقية تحول دون استخدام مختلف الأسلحة، الوقائية أو الهجومية من جانب البشرية لمواجهة هذا الغزو البيئي، ومن تلك الأسلحة الإعلام الذي وجد نفسه وسط لجة سياسية ومنها «نظريات المؤامرة»[7] من دون أن تكون له مرجعية نظرية يمكن أن يستدعي قناعاتها لتنظيم قدراته وتكريس قواعد الاشتباك المجربة للوقوف بوجه الجائحة، وهذه المرة لم يكن الفايروس الذي هاجم العالم بأسره ينتمي إلى تلك الفايروسات الحاسوبية المبرمجة والتي تملك أهدافًا محددة إما للتجسس أو للتعطيل أو التخريب، وإنما يستهدف مباشرة الإنسان وتدمير وجوده المادي.

وفي نهاية المطاف لم تكن المعركة تتميز بتكافؤ الأطراف، وإنما اصطفّ العالم وبكل ما يملكه من أسلحة وتقنيات وموارد مادية، ومن ضمنها المنشأة الطبية ومصانع الأدوية ومراكز البحوث الخاصة بالأدوية واللقاحات[8]، كل ذلك في مواجهة ذلك القاتل المتسلسل والمتحول والشديد الشراسة في الانتقال وضرب أهدافه داخل جسم الإنسان. ولم يتوقف الفايروس على خطوط الجبهة المفترضة لمواجهة، وإنما كانت المعركة تدور على المستوى الإنساني بين الوقاية عبر تفاصيلها المتنوعة (النظافة والتباعد الاجتماعي وتعزيز المناعة) والتوسع ببناء المستشفيات، وزيادة الطلقة الاستيعابية لها وتجهيزها بالمستلزمات الضرورية، إضافةً إلى السباق المبرمج لإنتاج اللقاح واختباره والحصول على إجازة استخدامه على الإنسان. إلى جانب زيادة الوعي المجتمعي لقبول اللقاح والثقة به إزاء الخطر القادم وآثاره المدمرة، وفي هذا المجال يتجلى دور الإعلام على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومعتمدًا على رصيد منطوق نظرياته التي تحدد وظائفة الأساسية وأدواره المنتظرة كسلاح للدفاع عن البشرية في مواجهة المخاطر بكل أنواعها.

وإذ كشف التهديد المباشر للجائحة، التي مثلت ظاهرة متسارعة التأثير في سلطة الدولة وعلاقتها بالأفراد والمجتمعات، عن الفجوة الراهنة بين معنى الدولة ودورها، ودلالة انتظام المواطن وطاعته للقوانين، وكشفت أيضًا أن التضامن ضمن المفهوم السوسيولوجي، وكما عبّر عنه عالم الاجتماع الفرنسي

---

(7) في انشغال القنوات الفضائية عند الأيام الأولى لانتشار جائحة كوفيد 19 ظهر الكثير من الخبراء في الموضوعات السياسية أو الطبية، ممن تحدثوا عن الجانب الآخر من طبيعة الوباء وأسباب انتشاره كونيًا في هذه المرحلة، والبعض منهم انحاز متطرفًا بالحديث عن مؤامرة كونية غامضة!

(8) أما على الصعيد السياسي فقد هاجم الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في أكثر من مناسبة الصين واتهمها بأنها أخفت عن عمد أنباء انتشار الوباء وحجم مخاطره، كما هاجم وبالاسم رئيس منظمة الصحة العالمية واتهمه بأنه فشل في بناء تعاون دولي لمواجهة الكارثة.

إميل دوركهايم (1917 ـ 1858) مصاب بعطب في أداء الوظائف الحيوية الضرورية لضمان وحدة الدولة والمجتمع. وفي حدود ذلك كان الإعلام خلال المرحلة الأولى لانتشار الجائحة عالميًا في متاهة البحث عن الخيارات الأفضل بين الاستجابة لآراء «الخبراء» في مجال الفايروسات والصحة العامة، ومسك الدول للعصا من الوسط بين فرض القيود على المجتمعات والأفراد وفرض التباعد والرقابة على ذلك، وبين الضغوط التي تقف وراءها استحقاقات اقتصادية بالدرجة الأولى في التماهي مع منطق (القطيع) لمواجهة انتشار الجائحة وتحمّل الخسائر دون التضحية بالجانب الاقتصادي واشتراطاته الملزمة. وبين تلك الخيارات ضاعت البوصلة، وفي الواقع سقطت الكثير من وسائل الإعلام أمام الامتحان الصعب في تحديد الخيارات المناسبة على المستوى الإنساني.

في الحصيلة، اتجهت أغلب الدول نحو خيار والوقاية المسبقة ومنطق حجز الإنسان عبر صيغة التباعد بكل معطياتها (ارتداء الكمامة والحجز المنزلي وتقليل التنقل إلى أدنى حد، وغلق المطاعم والمقاهي والأسواق العامة وأماكن اللهو) وتوقف مهمات التعليم في الصفوف داخل المؤسسات التربوية والانتقال إلى اعتماد صيغة التعلم من بعد باستخدام شبكات التواصل لضمان استمرار العملية التعليمية وغيرها من الإجراءات، التي تضمن العزلة لقطع الطريق أمام اندفاعات الجائحة. وفي طيّات تلك الإجراءات كان لا بد للإعلام من أن يجد موقعه ودوره في إطار مبدأ المسؤولية الاجتماعية، والوقوف إلى جانب الإجراءات الحكومية لمحاصرة الوباء وتحجيم تأثيراته. وأن يقدم تفسيرًا مقبولًا لإدراك معنى كثافة التواصل التي ينشدها، وضرورة التباعد وتقليل التواصل المادي مقابل كثافة التواصل الإلكتروني لأهميته الثقافية والنفسية، لتعويض الإنسان – الفرد – وتقليل خسائره في حصاره داخل المسكن.

وبالرغم من ذلك فطن الكثير من علماء الاتصال، وفي وقت مبكر من القرن الماضي، إلى نقطة جوهرية لم يتبينها في ذلك الحين الكثير من علماء الاجتماع، وهي أن الوصول إلى داخل مضامين الرسائل الإعلامية – التواصلية كان يمكن أن يعيد قراءة تلك الرسائل ومضمونها أو يكشف غاياتها، وليس الاكتفاء فقط بتحليل مضمون المحتوى «الظاهر»، وإنما بالبحث عن الغايات المضمرة للرسائل الاتصالية، وجمع الأدلة على أن المعلومات المحمّلة ضمن البيانات (على سبيل المثال) هي ذخيرة حية قابلة للتفجر وفق أجندة مقصودة تسعى إلى الهيمنة والسيطرة الفكرية والمادية. وكل ذلك باختصار، يتضمن مقاربة مع مشهد سينمائي هوليودي، ومنه فيلم «المتسللون» الذي قدّم درسًا ميدانيًا لعملية معلوماتية – عسكرية تستهدف السيطرة على العدو من خلال فصل الرأس عن الجسد، أي السيطرة على مصدر القرار وبالتالي إسقاط القوات الميدانية في الفوضى وحتى الاشتباك فيما بينها وليس ضد العدو[9].

(9) فيلم «ألعاب الحرب» (War Games) من بطولة ماثيو برودريك الذي يجسد فيه دور فتى مراهق، بارع في أمور التكنولوجيا، يخترق من دون قصد الحاسوب الرئيسي في قيادة دفاع الفضاء الجوي الأمريكي الشمالي، وظنًّا منه أنه يلعب لعبة حاسوبية جديدة، إلا انه في الواقع – ودون أن يقصد – كان على وشك إشعال حرب عالمية ثالثة.

وهذا الفيلم ربما ـ وحسب رواية المؤلف فرد كابلان ـ في كتابه **المنطقة المعتمة: التأريخ السري للحرب السيبرانية** كان وراء إقدام الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان عام 1984 لتشكيل لجنة على أعلى المستويات لصوغ تقرير جديد عن «السياسة القومية بشأن الاتصالات وأمن نظم التحصينات المؤللة».

رابعًا: مخاطر محتملة

وإذا كان تحدي التغيير المناخي يعد من أهم التحيات التي سيواجهها العالم في المستقبل، وبحسب ما حدده المنتدى الاقتصادي الدولي في دورته الأخيرة[10]، فإن ثمة قناعة أخرى تفضي إلى القول اليوم بأن جائحة كورونا ومسلسل تدحرجها التوالدي، يمكن أن يكون واحدًا من أكثر المخاطر التي تواجه الوجود البشري. غير أن التحدي الراهن للجائحة هو موضوع «التكيف» مع احتمالات تطور أثار ونتائج تداعيات جائحة كورونا على الحياة بوجه عام، والعمل على مراجعة كل «الاجتهادات» لوضع الإمكانات العلمية التي تملكها البشرية بأسرها، ومن ضمن ذلك جهود الدول المتقدمة ومراكز بحوثها العلمية والطبية تحديدًا، وحشد العمل المشترك لبناء السد المفترض أمام آثار الجائحة أو مثيلاتها مستقبلًا، ومن ضمن هذا الأمر أيضًا إعادة النظر جذريًا بالنظريات والمقولات الإعلامية وتجديد أطرها في ضوء تجربة تلك «القرية الكونية» المعزولة ماديًا والمتواصلة عبر قنوات التواصل الاجتماعي، والتي يمكن أن تقود إلى تأسيس منهج إعلامي مستقبلي لمواجهة المخاطر القائمة والمحتملة، والتعامل مع واقع التباعد المادي الوقائي، وتطوير آفاق العمل في جزر مادية ولكنها متفاعلة بالتواصل المعلوماتي والمعرفي.

ومن المفارقة فإن جوهر العلاقات المتحققة في إطار هذا الموضوع كانت ضمن الأفكار والطروحات التي قدمها عالم النفس الأمريكي جيروم كيغان (Jerom Kagan) [11] في كتابه المعنوَن **الثقافات الثلاث.** وفي عرضه لدور وسائل التواصل في تعزيز القدرات الإنسانية لمواجهة الكوارث، يقول كيغان: وحيث إن المنظمات الحكومية المعنية بالشؤون الصحية كانت اليوم أكثر اتصالًا مما هي عليه في عام 1918، فإن من المستبعد انتشار وباء الإنفلونزا الذي يحصد آلاف الأرواح من الأمريكيين كالذي انتشر في عام 1918.

إن الأرقام تكشف عن حقائق صادمة للفجوة الكبيرة للتخصيصات المالية التي ترصد للإنفاق العسكري في العالم، الذي بلغ 1822 مليار دولار عام 2018، وأن موازنات ثلاث دول كبرى (على سبيل النموذج) على مستوى التسلح مقابل الصرف على القطاع الصحي في تلك البلدان يكشف عن مفارقة كبيرة. وحسب تقرير سيبري، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، فالولايات المتحدة الأمريكية أنفقت في عام 2019 مبلغ 649 مليار دولار، وفرنسا 63.5 مليارًا وبريطانيا 50 مليارًا، في الوقت الذي لم يبلغ الصرف على القطاع الصحي، بحسب تقارير منظمة الصحة العالمية في تلك الدول وفي ذات العام: أمريكا 9892 وفرنسا 4600، وبريطانيا 4192 مليون دولار.

---

(10) تشير التقارير الصادرة عن المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس، بدورة انعقاده الـ50، الذي يعَدّ أكبر قوة خلّاقة لإشراك زعماء الدول للدول الصناعية الكبرى وغيرهم في مناقشات من أجل دراسة التحولات الاقتصادية الكبرى. وقد حدد المنتدى في اجتماعه في دافوس ـسويسرا – عام 2019 توقعاته لنمو الاقتصاد الدولي بانخفاض تبلغ نسبة1،0 بالمئة، إلى 3.3، كما خفض توقعات النمو في 2021 إلى نسبة 0.2 إلى 3.4.

(11) جيروم كيفان، **الثقافات الثلاث: العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانيات في القرن الحادي والعشرين،** ترجمة صديق محمد جوهر، عالم المعرفة 408 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014)، ص 41.

وإلى اليوم ليس هناك في العالم من منظمة أممية تُعنى بموضوع حجم الإنفاق المالي على قطاع الإعلام سواء الحكومي أو القطاع الخاص، من أجل إحداث مقارنة أو مقاربة بما يمكن أن يسهم به الاقتصاد العالمي في إسناد الجهود التي يبذلها الإعلام لتحقيق أهدافه في إطار مسؤوليته الاجتماعية مقارنة بما يصرف على التسلح. ولا شك في أن تداعيات جائحة كورونا، قد تنبه البشرية مرة أخرى إلى أن الإعلام هو أيضًا حاجة وضرورة، لا بد من أن تكون له حصة من الدعم المالي للنهوض بواجباته في إطار مسؤولياته الأخلاقية والإنسانية تجاه البشرية في مثل هذه الكوارث والتحديات.

وعلى ما يبدو أن ثقة كيغان بوسائل الإعلام لم تكن بمستوى توقعاته لمستقبل البشرية في مواجهة موضوع انتشار وباء جديد مثل ما شهده العالم مطلع القرن العشرين. وحتى من أجل الإنصاف نقول إن طريق ومسار جائحة كورونا كانت تحديًا كبيرًا لكل المقولات والنظريات الإعلامية التي بشرت بمعنى كثافة التواصل الإنساني الذي حققته بامتياز تقنيات التواصل المتسارعة التوالد والتنوع، والتي تحيط الإنسان وتجعله تدريجًا أسير الاغراءات التي تقدمها مجانًا في الغالب، من أجل الانضمام إلى قطيع التواصل الكثيف.

ولا شك في أن اجتهادات البيولوجيين الذين لم يتوصلوا حتى اليوم إلى نظرية شمولية قادرة على تفسير كل ظواهر الحياة وتحولاتها المتنوعة، تجعلنا نتلمس العذر لعلماء الاتصال وأصحاب الاجتهادات والنظريات الإعلامية في صوغ محتوى قادر على استيعاب معنى وغاية النشاط الإعلامي على المستوى الإنساني في مواجهة مثل هذه الكوارث. هنا لا بد من الاعتراف بأن عمر النشاط الفكري لبناء نظريات إعلامية واختبارها ربما أقصر عمرًا من سائر العلوم الإنسانية، وأن علم الإعلام لا يزال يعيش بشكل أو بآخر في شرنقة علم الاجتماع الإنساني، ونظرياته المتنوعة والشاملة.

كذلك فإن الحس الإنساني نحو المخاطر التي تواجه البشرية، وطرائق المقاومة وضمان البقاء، ليس بدعة أو تباينًا في الجانب الأخلاقي أو الفلسفي، لأنه ببساطة نزوع طبيعي متوارث لدى كل الكائنات الحية، ومنها المخلوق الأكثر وعيًا وقدرة على التكييف وحماية نفسه من الانقراض وهو الإنسان. هذا الأمر يمكن أن يفسر الحيرة والالتباس الذي واجهه طلبة ذلك الصف الدراسي من طلبة الإعلام واجتهاداتهم في قبولهم أو ترددهم لمقولة «القرية الكونية» والتماهي مع نتائجها المغرية – نظريًا ـ أو إطلاق المخاوف من تكميم الإنسان ضمن بيئة تواصلية، وربما سياسية واجتماعية واحدة وما يفضي ذلك إلى تمكين السلطة ـ أي سلطة كانت – للسيطرة، سواء عبر المراقبة أو التأثير بالأفكار والسلوك.

ولعل بعد كل ما أحدثته جائحة الكورونا من شرخ في الثقة بالنظريات الإعلامية، ومن ضمنها ما توافق على تسميته للدلالة على غائية ونتائج كثافة التواصل بالقرية الكونية. إلا أن ثمة مدركات ترشحت عن تجربة ممارسة الإنسان للعزلة في مسكنه، والقبول بضرورة التباعد وممارسة تقاليد الوقاية الصحية بمختلف صيغها ومنها مواصلة ارتداء الكمامة. وفي المقدمة من تلك التجارب أن وسائل الإعلام وممكنات التواصل المحمولة على ظهر التقنيات المتسارعة التوالد، كانت أيضًا عاملًا في استعادة الإنسان توازنه، وبوجه خاص عندما واجه عدوًا يصعب إيقاف اندفاعاته التدميرية

إلا عبر إجراءات حازمة بعضها ينال مباشرة من حرية الإنسان في التنقل أو التواصل أو تحقيق الاندماج المادي ضمن قطيع جنسه والذي يحقق له الإحساس بالأمن والتكييف السلوكي مع بيئته.

وربما بعد إزاحة التهديد الراهن عن الجنس البشري بنجاح حملات التلقيح لكل مواطن في هذا الكوكب، والتحسب لمواجهة أي احتمالات لعودة هذا الوباء بالصيغة التي اندفع فيها خلال العام الفائت (2020)، فإن ثمة أبوابًا مشرعة لإعادة بناء قناعات عن دور الإعلام في مواجهة الكوارث المحتملة مهما كان نوعها ومصدرها. والإعلام بنظرياته الراهنة هو من دون شك نتيجة فكرية ومادية لتدحرج كوارث الحروب التي شهدتها البشرية من الحربين العالميتين الأولى والثانية حتى اليوم، إضافةً إلى معطى التطور التقني والدخول إلى عصر المعلومات. كل ذلك قد يفتح المجال أمام بناء يقينيات جديدة تقارب النظريات في مسار إعلام يلتزم بالقيم الإنسانية ويدافع عن وجوده في مواجهة كل أنواع الكوارث، سواء منها القادمة من البيئة أو من التوحش والعدوان في السلوك الإنساني.

أخيرًا، إن تفهمنا للمعايير المهنية لأداء وسائل الإعلام يبقى هو الضمانة، سواء بالعمل وفق منظور النظريات التي تعبر في جوهرها عن السياق الفاعل لهذا الجانب من النشاط الإنساني، أو إسباغ قيم المساواة والحرية والعدالة، وتجنب نشر العنصرية والتعصب وممارسات العنف. كل ذلك وبضمنه التعامل مع تطورات العلمية أو الاجتماعية في مواجهة الأوبئة ومنها وباء كورونا ومسلسل عائلته، كل ذلك يعيد تذكيرنا في نهاية الأمر بان الإعلام يمكن أن يكون عنصرًا إيجابيًا داخل حدود تلك القرية الكونية للتخفيف من معاناة الإنسان وتمكينه من مواجهة الآثار السلبية التي تخلفها الكوارث البيئية في حياته. وإن العزلة، كما هو التواصل، إذا ما شكلت بيئة صالحة للتكيف وتحفيز طاقة المواجهة، ومن ثم العبور نحو ضفة السلامة يمكن أن تكون عاملًا في انتصار الإنسان على التحديات التي تحاصره.

وكل ذلك المشهد وبكل تنوعاته وإرهاصاته ـ والمعركة الشاملة مستمرة ضد الوباء على مختلف الصعد ومنها الإعلام ـ ربما تلخصة العبرة والمعاني التي يحملها مضمون وغائية قصيدة الشاعر البريطاني جون دون (1572ـ1631) حين يقول:

لا شيء في الفلسفة الجديدة محل يقين
كل شيء تجزأ وانقسم وكل ما هو منطقي
ذهب أدراج الرياح
فالأمير والعبد والأب والابن تصنيف ولّى وانقضى
فكل فرد بات يخال نفسه
يملك علم وقوة الأولين والآخرين
يظن أنه صار عنقاء جديدة[12] □

(12) العنقاء طائر خرافي ذو ريش بديع وهو يحرق نفسه بانحداره نحو فوهة بركان ملتهب ليبعث منه مجددًا وهو أكثر قوة وجمالًا من ذي قبل.

المتغيرات الهزلية ... يسار ويمين ما بعد الحداثة في أمريكا

مصطفى شلش(*)

كلية الهندسة – الإسكندرية.

توطئة

راج مصطلح «ما بعد الحداثة» الفرنسي في الحياة الفكرية الأمريكية، ولم ينسب المصطلح إلى ميشيل فوكو نفسه. كان مصطلحًا غامضًا حتى بالنسبة إلى معتنقيه، كان مصطلحًا مربكًا ويستعصي على الفهم، لم يكن لفلسفة ما بعد الحداثة قاعدة جماهيرية، لكن بدأت الأوساط الأكاديمية تعد نموذجًا أوليًا للدراسة وتجهز مناهج تبرز التعامل الخيالي مع النصوص التقليدية وهو ما يجعل ما بعد الحداثة تجذب الكثير من الطلاب.

أصبح مصطلح ما بعد الحداثة مقولة أساسية للنسبية، حيث الحقيقة في ضوء «المعرفة/القوة» كانت ما هي إلا حقيقة السلطة التأديبية، حقيقة يجب فهمها في ضوء فكر فوكو كونها نظامًا من الإجراءات الانضباطية المنظمة للإنتاج وإعادة التوزيع والتنظيم وتحليل البيانات، حقيقة مرتبطة بعلاقة دائرية مع السلطة التي تنتجها وتدعم وجودها.

كانت أفكار فوكو ما بعد الحداثية مطلوبة لهدف سياسي كما أوضحنا في مقالات سابقة، فقد صارت الحقيقة النسبية ذات وجه واحد، فالسكان الأصليون عليهم التكيف مع أن حقيقتهم تكمن في حقيقة الرجل الأبيض الأنغلوسكسوني، الحقيقة تكمن في خطاب مالك العبيد، وفي الإبادة الجماعية.

لم تكن نسبية باطاي وفوكو في التعامل مع الحقيقة كمشروع كما تمنوها من حيث قدرتها على التدمير الكاملة للنسق القائم، إلا أن فوكو فُهم لدى الأمريكيين ما بعد الحداثيين بوصفه راديكاليًا يشبه المسيح، ومُعارضًا للأنظمة القائمة، فنارًا يُهدي سفينة المنظّرين الليبراليين السياسيين. أحب الأمريكيون نظريات فوكو المنسجمة بسهولة مع نضالهم باسم النسوية والمثلية الجنسية والعرق.

(*) البريد الإلكتروني: mostafashalash1968@gmail.com.

في نظر اليسار الأمريكي مثّل فوكو مارتن لوثر جديدًا لا حاجة معه لقراءة أو تفسير إنجيل المقاومة والتمرد، كان إطلاق القوة الكامنة للفرد رغبة جماهيرية جامحة، وكان هذا النهج الجديد ملائمًا لليسار الأمريكي. كانت هذه ظاهرة أمريكية فريدة.

حتى الآن مشروع فوكو يسير بصورة جيدة جدًا داخل الأكاديميات والمؤسسات الثقافية، لكن ماذا عن الثقافة الرسمية؟ ولمن تتبع؟ وأي ثقافات تستحق أن تُعرض وأي ثقافات يجب أن تزول؟ من يملك تذكر التاريخ ومن ينسى؟ ما أنماط الحياة الاجتماعية التي سيتم اعتمادها وما التي سيتم تهميشها؟ وما الأصوات التي تُسمع وما الأصوات التي سيتم إسكاتها؟ من سيشكل هذه التساؤلات وعلى أي أساس؟ هذا هو عالم السياسة ومعارضة الدولة الذي كان قويًا في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي ثم انكمش واختفى دون رجعة.

كان خطاب المعارضة، كما خطاب السلطة، يحتاج إلى إطار مؤسسي جديد، وأدت لغة فوكو الغرض، حيث تم نسج خيوط جديدة لا حصر لها للمعارضة، لكن هنا بند ضمني هو أن هذه الخيوط لا يمكن جمعها ونسجها على منوال واحد، وهكذا تصبح المعارضة مفتتة، أو بصورة أدق صار خطاب المعارضة شعوذة من التضاد والانقسامات وسخرية غير متبلورة لا يمكن استثمارها لخدمة هدف واحد.

شهد الربع قرن الأخير نموًا هائلًا في إنتاج ما بعد الحداثة التي تحولت إلى عقيدة اخترقت أغلب الفروع الأكاديمية من اللغات إلى الاقتصاد حتى علوم التاريخ، وتصدرت الصحف والمجلات والمؤتمرات والجمعيات والهيئات الخاصة بالتربية والتعليم والمجال العام، حيث مثّل خطاب فوكو الحكومة.

نجحت الإدارة الأمريكية عبر ما بعد الحداثة في تفتيت المعارضة، وتشويه التعاطف العالمي، وتعزيز مصالح الشركات الأمريكية عبر خرافة التنوع وكسر الحدود الوطنية، والعداء ومراقبة الخطابات الناقدة، والقضاء على ديناميات تولد الفعل السياسي من خلال تطبيق نظرية «القوة/المعرفة».

أولًا: المتغيرات الهزلية... يسار ما بعد الحداثة: الصوابية السياسية والتعليم والإمبراطورية[1]

1 ـ الصوابية السياسية والتعليم

العلم من منظور ما بعد الحداثة ما هو إلا نوع من الخطاب القائم على براهين رياضية وتطور تكنولوجي، وكلما قمنا بتعزيز التكنولوجيا كانت فرصتنا أكبر في أن تكون نسبيًا على صواب، كان هذا طرح جان فرانسوا ليوتار الذي مهد لفكرة نهاية العلم مقابل التكنولوجيا، أو بمعنى أدق قوة التكنولوجيا. ما زلنا محصورين في خرافة «القوة/المعرفة».

(1) انظر: Guido Giacomo Preparata, *The Ideology of Tyranny: The Use of Neo-Gnostic Myth in American Politics* (London: Palgrave Macmillan 2011).

ففي نظر ما بعد الحداثيين، صار ضروريًا أن يكون هناك إضافة جديدة لثالوث السلطة السياسية والعسكرية والصناعية وهي التكنولوجيا. كان هذا الحكم متسرعًا بالقضاء على العلم، حيث التقنية يتم إنتاجها في وسط بيروقراطي بشري ما زال محكومًا بفرضيات العلم وقصوره. لكن ليوتار لم يكن لديه الوقت ولا المعرفة لتقييم مزايا وعيوب النظام التكنولوجي مقابل العلوم.

نظر ليوتار إلى المستقبل وقال ما دامت الأمة لا تحتاج إلا إلى مجموعة من المديرين لمؤسسات الدولة، إذًا يجب تحويل الأكاديميات لمحللي أداء على المنهاج الفوكوي، حيث يتم فقط تعلم أجزاء من بعض المعارف لأجل الحفاظ على عمل المنظومة «جزء من اللغات، جزء من التاريخ، جزء من الحقيقة». إنها منظمة تكنولوجيا المعلومات.

تم تصميم الجامعة كونها بيت أعمال حيث فروع العلم ماتت، ويجب أن يتم الاهتمام بالاختلاف والتنوع المفيد للسوق. كان هذا درب من خداع ما بعد الحداثة، فالإجماع صفة شمولية، لكن الفردانية تسهل عملية الإخضاع والمراقبة والانضباط. لقد اختفى البحث الحُر في الجامعات كما اختفى مفهوم البروفيسور واحتل مكانهما تقنية الأنترنت ورغبات السوق التجارية.

2 ـ الإمبراطورية

عاجلًا أم أجلًا كان على شخص ما تطبيق الفكر الغنوصي لفوكو في ما يتعلق بـ«القوة/المعرفة» على نطاق عالمي، لم يكن شخص بل شخصان في الحقيقة عام 2000. قدم السياسي الإيطالي أنطونيو نيغري وتلميذه أستاذ الأدب الأمريكي ميخائيل هارت كتابًا بعنوان **الإمبراطورية**، نال الكتاب تأييدًا واسعًا في أوساط ما بعد الحداثيين واليسار الجديد، فقد كان نيغري أحد الراديكاليين الشباب في الستينيات، يرى ضرورة استخدام القوة في الفضاء السياسي، القوة البروليتارية، لكنه لم يكن أبدًا بروليتاريًا ولا يملك قاعدة مثل هذه، حُكم عليه بالسجن وهرب إلى فرنسا وهناك تلقى تعاليم فوكو قبل أن يعود من فرنسا أواخر التسعينيات إلى إيطاليا.

رأى نيغري وهارت أن العولمة قد أتاحت للقوة أن تتمدد في الهوامش المحلية وفي شبكة للسلطة تشمل جميع أنحاء الكوكب. عمومًا، أعاد نيغري تقديم تعاليم فوكو على أنها أفكار ماركس، فقد استبدل المعرفة بنموذج التخطيط العمالي، واستبدل القوة برأس المال. هذا الانقلاب المفاهيمي في الماركسية أراح كثيرًا الإدارة الأمريكية حيث قدم دلالة قاطعة على انهيار عصر الاستعمار وبداية عصر الإمبراطورية.

مثّل مفهوم الإمبراطورية بعض الحرج لتوليفة الأفكار الليبرالية الأمريكية، إلا أن نيغري وهارت أشارا إلى أن الاستعمار كان مركزيًا، وحداثيًا، وقوميًا عنيفًا يُخضع الشعوب، وكل المجازر من هيروشيما، إلى صبرا وشاتيلا، وفيتنام، وكمبوديا ما هي إلا جرائم الدولة القومية. كان هذا في الماضي أما الآن فالإمبراطورية ما بعد الحداثية غير مركزية ولا قومية، ولا تعتمد على حدود ثابتة، ولا تفرض مركزًا إقليميًا للسلطة. إن الإمبراطورية تعني علاقات قوة جديدة آخذة في النشوء.

الآن في ظل الإمبراطورية، على المواطن الأمريكي أن يسعد فبلاده حملت العالم إلى نهاية، نهاية العلم، نهاية التاريخ، بشكل أقل عنفًا مقارنة بالماضي. وإذا كان هذا الزمن دلالة نهاية فلماذا نصلحه؟ هذا سؤال رئيسي في خطاب المعارضة، الحل ليس التخلص من الإمبراطورية، لكن

الحفاظ عليها وعلى آليات قوتها وعولمتها وإعادة توجيهها لجديد ما بعد النهاية، باختصار اللعبة الجديدة للمعارضة تسمى بناء إمبراطورية مضادة.

التلاعب بنظرية فوكو والديالكتيك الماركسي لما بعد الحداثة كان مطلوبًا من أجل إنقاذ اليسار المفلس، وبقاء خطابه على الساحة العامة، حتى وإن تم هذا عبر رسم صورة مزيفة عن نضالهم ضد نظرائهم اليمنيين، إلا أنه لا شك في التطابق التام بين «التقدمية» و«الرجعية»، الأمر كله لا يعدو كونه مجرد تنافس ظاهري حول السوق، وتحشيد أكبر عدد من الأصوات الناخبة كدليل لياقة للعملية الديمقراطية الأمريكية.

3 ـ يمين ما بعد الحداثة[2]

منذ بداية ولاية الرئيس جورج بوش الابن في كانون الثاني/ يناير 2001، كان الحديث يدور حول ظاهرة «المحافظين الجدد»، وكان أغلب منتقديها يعدّونها تيارًا فرعيًا من الحزب الجمهوري ولكنه نوع أكثر شعوبية مصحوبة بانعدام الضمير، وصوروا الإدارة الأمريكية وقتها بكتيبة أيديولوجية تعاني جنون العظمة، وتحكم وفق آليتَي الخوف والحرب مستغلة النفط والسلاح. باختصار، كانت سياسة المحافظين الجدد نهجًا مغايرًا للبراغماتية السياسية الأمريكية المعتادة.

اعتمد المحافظون الجدد على رافعة مجتمعية عمادها الأثرياء أو طبقة البلوتوقراطية عبر تقديم إعفاءات ضريبية وتسهيلات كبيرة لها في بيئة الأعمال، إلى جانب الترويج للحرب الخارجية التي حشدت تأييد الكثير من الإنجيليين المسيحيين في البلاد.

أما الخطاب الإعلامي فقد استند إلى سيل من التصريحات السياسية والجيوسياسية التي صاغها محللون لديهم صلة فكرية ـ بصورة أو بأخرى ـ بعقلية ليو شتراوس.

ولد شتراوس في ألمانيا عام 1899. حصل على الجنسية الأمريكية وأصبح أستاذًا في العلوم السياسية في جامعة شيكاغو في الخمسينيات والستينيات، وتوفي عام 1973 تاركًا خلفه إرثًا كبيرًا من الكلاسيكيات الغامضة وتفسيراتها الغرائبية. يشير الكثير من الليبراليين إلى إرث شتراوس كسبب في التخريب السياسي الذي صنعه المحافظون الجدد، وخصوصًا في حرب العراق وتلاعب الإدارة الأمريكية بالجماهير.

يعدّ موقف الليبراليين من المحافظين الجدد، وربطه بشتراوس واقتصاره على حرب العراق، موقفًا قاصرًا، لأن عقلية المحافظين الجدد لا تمثل قطعًا مع العقلية الأمريكية الإمبريالية بل هي امتداد لها، وإن كان صار أكثر صخبًا. لو نظرنا إلى قواعد اللعبة العسكرية منذ أن وضعها البريطانيون سنجد أن أوقات الحروب يزيد فيها الإنفاق، وتتم عسكرة الخطاب. فالإدارة الأمريكية ومتحدثو البنتاغون والوزارات الأخرى يقومون بدورهم فقط، هم ليسوا استثناءً إنما وجهة دعائية حديثة للقاعدة الإمبريالية الثابتة.

المحافظون الجدد هم واجهة فقط لجهاز أيديولوجي للمجتمع الصناعي/العسكري، لذا المبالغة في شيطنتهم تخفي الصورة الكاملة، بل قد يكون المحافظون الجدد هم نقطة ضعف في النظام

(2) Ibid.

المترسخ أصلًا. فالليبرالية التي تهاجمهم اليوم لو نظرنا في طبيعة حكمها وممثلها بيل كلينتون السابق على بوش، نجد أنه قبل نهاية ولايته الأولى في عام 1996 قد مات مليون عراقي نصفهم من الأطفال «بسبب ضمير كلينتون الحي»، هذا الرقم لو قمنا بمقارنته بإدارة جورج بوش سنجد أن الثاني لم يرتكب إلا جزءًا بسيطًا من الجريمة.

حاول اليمين في صورة المحافظين الجدد أن يجد سردية وهيكلًا ملائمًا له كما فعل اليسار الذي وجد ضالته في جورج باطاي وفوكو. فلجأ اليمين إلى ليو شتراوس ومن خلفة ألكساندر كوجيف ومارتن هايدغر وإرنست يونغر. كان اليمين على موعد مع فكر أقل فقرًا في رموزه مقارنة بباطاي ولكنه أكثر عبادة للعنف وحب للحرب وشغف بالسلطة وإيمان بفراغ ما بعد الموت والخضوع لحكم القلة.

مثّل كل اسم من المذكورين أعلاه للمحافظين الجدد تقاليد في غاية البساطة عمادها الغضب الذي خلفته هجمات 11 سبتمبر والتي من دونها تتحول كل الأفكار المنتجة من صامويل هنتنغتون كصراع الحضارات إلى مجرد هراء. لكن في ظل الظرف الراهن تم إحياء التقاليد النازية ونسيان كل ما اقترفته بصورة عجيبة.

مثّل الإنتاج الأدبي الغزير للألماني إرنست يونغر أحد الأعمدة الأساسية لفكر اليمين ما بعد الحداثي، فقد كان الصراع والحرب والعنف فيه أمرًا ضروريًا، بل كان القتل في نظر يونغر هو معنى أن تعيش. بالنسبة إلى يونغر مثّل غروب العصر الأرستقراطي وبزوغ فجر العمل/التقنية أننا مقبلون على العدمية. العالم صار محكومًا بفرق من الجبابرة المدججة بالتكنولوجيا وبالعلوم الدقيقة لغرض الحرب والإبادة.

بسقوط النازية خرج يونغر مِن الحرب وهو يدور حوله الكثير من الجدل، لم يصبه أذى حيث كان محصنًا بشكل ما، إلى جانب هايدغر إلا أنهما بقوا على الاحتفاظ برفات الرايخ الثالث، وبرز اسم هايدغر في العالم المتحدث بالإنكليزية، بينما بقي التبجيل ليونغر محصورًا في أوروبا وخصوصًا في إيطاليا وفرنسا.

امتلك يونغر بصيرة استثنائية، فقد كان بالنسبة إليه لا عودة إلى العصر الليبرالي، ولم يعد هناك إيمان بالتقدم بعد المحرقة، والوسيلة الوحيدة لتجاوز العدمية هي عودة أخلاقية الكتاب المقدس، فالبشرية القادمة تريد أن تؤمن. كان يونغر يتوقع أن العصر الجديد سيشهد ميلاد لاهوت حديث ليس بالضرورة عماده المسيح فقط، ولكن قد يكون هناك تحالف بينه وبين الأرواح البدائية.

مثّلت الغنوصية ركنًا رئيسيًا في تجاوز العدمية الليبرالية، أبخرة المخدرات، والانعزالية من أجل الاتصال المباشر مع الآلهة لإعادة الإيمان للبشر، كان يجب أن يكون هناك تنامٍ للروح لمواجهة فراغ المحرقة. كان التأليه يعم العالم في فجر العصر البازغ، ما بين الديانات الجديدة المنبثقة من ديانات السكان الأصليين، أو عبادة التقنية باسم الخير للبشرية، أو عبادة السياسة والأحزاب وتوهم الديمقراطية.

سريعًا وصل يونغر إلى ما بعد الحداثة الكلاسيكية وأعلن أن الحرب العالمية الثانية أنهت الفرق بين الإمبراطوريات. لا فرق بين الأمريكيين والسوفيات فالدولة القديمة اضمحلت، وبدأ عصر النهايات، والدول صارت تلتحم بعضها مع بعض في دولة كبيرة معولمة بلا حدود.

4 ـ هايدغر الغامض

مارتن هايدغر أيقونة ما بعد الحداثة، كوَّن أساس فلسفته عن الإنسان والتاريخ والعلم السلطة والسياسة على أساس غنوصي. كانت مدرسة فرانكفورت النقدية[3] هي أول من أشار إلى أوجه التشابه بين هايدغر وباطاي. تمركز هايدغر حول فلسفة السيناتور الروماني غايوس يوليوس قيصر، أحد أقطاب أقوى المدارس الغنوصية في روما. كان هايدغر يرى أن علة الإنسان هي في وجوده لا في مشيئة الله، وتمحورت فلسفته كاملة على مصطلح «الوجود» وأن الزمن أو الدهر هو مرشد لروح الشعوب، إن الإنسان عالق في ضباب ميتافيزيقي، في كون غريب عنه يدعى الوجود. ووجوديًا نحن لا شيء، يتحدث الآخر من خلالنا وتتخبط الإنسانية في مركب الوجودية داخل بحر العدم.

كان تواصل البشر والآلهة يتم في نظر هايدغر عبر نار العالم أو نار الحداثة، كانت الإبادة هي الطريق للاتصال بالمتعالي، كانت النازية وبرغماتية هتلر وقراره السياسي هو العودة إلى وجود نقي يخلص الطائفة من خبث اليهودية، والليبرالية... إلخ. وبنزعة نازية خالصة أعلن هايدغر أن الروح الألمانية والعلم انضمّا معًا إلى السلطة ليكونا الرايخ الثالث.

كان هايدغر معلم شتراوس، معلم ما بعد الحداثيين الذين تفزعوا بشدة لتذكيرهم بهذا، فقد غفروا له فهو قد شرب من نفس الغنوصية، وأن النازية لا تمنع من أن يغفر له، كان هذا أمرًا نادر الحدوث مع غيره. كانت أعمال الأستاذ النازي متناقضة، كل شيء وعكسه، لكن كانت تحظى بتقدير اليسار الفرنسي ما بعد الحداثي. كان اليسار مفلسًا ويريد كل النصوص التي تهدم الطبيعية الإنسانية، وأكمل اليسار الأمريكي المهمة فيما بعد، اتحد اليسار واليمين في هدم كل الأسس العقلانية لتفادي إعلان انهيار خطاباتهم.

5 ـ ألكساندر كوجيف: بيير مينارد[4] ما بعد الحداثة

نكتشف الرابط بين التيارين اليساري واليميني في ما بعد الحداثة من تتبع أفكارهم المقتبسة من أعمال أليكساندر كوجيف وهو معلم جورج باطاي ورفيق درب شتراوس. كما أعاد الكاتب الأرجنتيني خورخي لويس بورخيس شخصية (بيير مينارد) من رواية **دون كيخوتي دي لا مانتشا**. لكن كانت رواية الأخير تجسد روحًا ساخرة من فروسية القرن السابع عشر، غير أن مينارد كان يجسد نهاية الفارس الأرستقراطي في رواية تعني نهاية التاريخ والنفس وعدم تحديد سمات

(3) The Frankfurt School and Critical Theory - Individualized Education Program, <https://www.iep.utm.edu/frankfur/>.

(4) بيير مينارد (Pierre Menard): تاجر فراء وشخصية سياسية أمريكية، ولد عام 1766. توفى 1844.

جنسية واضحة لشخوصه رغم أنه حاكى رواية **دون كيخوتي** كلمةً كلمة وسطرًا سطرًا، ولكن في سياق دلالي مختلف. وهذا ما فعله كوجيف مع نصوص هيغل.

استقر كوجيف في عام 1926 في فرنسا قادمًا من موطنه الأصلي روسيا. وانضم إلى مدرسة الدراسات العليا، وفي عام 1933 بدأ بإعطاء محاضرات حول «الفلسفة الدينية لهيغل» خصصت لقراءة منتظمة لظواهرية الروح لهيغل وتفسيرها، وتركت أثرًا مدهشًا في كل من حضرها، وأثار طرحه رعبًا حقيقيًا في تلك الأوساط المستمعة، كما يصف باطاي شعوره. ومثّل فكر كوجيف نوعًا من الجاذبية والنفور في الوقت نفسه بين أولئك الذين سوف يطبعون بعمق الحياة الثقافية الفرنسية قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها.

سرد كوجيف أعمال هيغل على نحو حرفي، لكنه ركّز على مقاطع معينة، والعمل بانتقائية لتكوين رواية تشبه الأصل، ولكنها تختلف عنها كليًا في السياق الدلالي وهي ما ستكون أحد أعمدة فلاسفة ما بعد الحداثة وخصوصًا في تعاملهم مع النص الهيغلي.

اختار كوجيف أن ينطلق من استقلالية وتبعية الوعي بالذات وربطها بعلاقة السيادة والعبودية، مسلطًا الضوء على مفهوم الرغبة بوصفها عنصرًا مؤسسًا للإنسان، للوعي بالذات، وبالتالي للحقيقة الإنسانية وللتاريخ الكوني.

باختصار، كان كوجيف يشير إلى أن الرغبة تتولد لتحقيق القيمة، والقيمة تأتي بالاعتراف، وللحصول على الاعتراف يجب أن يكون هناك من هو أضعف لتقديمه، أي أن السيد لا يحصل على قيمته كسيد من دون اعتراف العبد الضعيف بهذا، من هنا مثلت الدولة الحديثة بحلول عام إشكالية كبيرة وتوترًا في علاقة السيد/العبد، فقد صار الإنسان كائنًا اجتماعيًا مستقرًا، تحول العبيد إلى عمال وجنود، وتحول السيد إلى قادة أو طغاة. هذا النموذج عجّل من إعلان نهاية التاريخ المعتاد واستبداله بضرورة عودة الروح الكاملة، أي الفلسفة الحقة، الفيلسوف الذي يسود نفسه، والذي يفوز أمام كل رجال الفضائل.

مع كوجيف أخذت فلسفة ما بعد الحداثة بعدًا رومانسيًا، صار التخريب ذا بعد روحاني والتنوع أمرًا مقدسًا. بعد نهاية الدين والتاريخ والقانون يجب على البشرية أن تحافظ على الاختلاف بين أفرادها داخل جدران الدولة العالمية العولمة فيما بعد.

6 ـ ليو شتراوس

تسلطت الأضواء على ليو شتراوس في تشرين الثاني/ نوفمبر 1994 بعد فوز الحزب الجمهوري بأغلبية المقاعد بالكونغرس. في عام 1952، كان الحزب الجمهوري له برنامج محافظ، وديني، وأثار فزع التيار الليبرالي الأمريكي، وهوجم في الصحف وعلى رأسها **النيويورك تايمز**. وقد قُدّم شتراوس على أنه عرّاب فوز الجمهوريين المتعصّبين الرجعيين في انتخابات الخمسينيات، ووُجهت أصابع الاتهام إليه والتحذير من أن أفكاره باتت تؤدي إلى تغيرات جذرية في النظام السياسي الأمريكي، وهذا قد يقوض العملية الديمقراطية.

مع المحافظين الجدد ظهر التيار التابع لشتراوس ثانية وخصوصًا مع قرب تلاميذ شتراوس من إدارة بوش الابن 2001. مثل آلان بلوم، والأكاديمي فرانسيس فوكوياما. جاء شتراوس إلى أمريكا من طريق إنكلترا في أوائل الثلاثينيات هاربًا من النازية الألمانية، ودرس حتى أواخر الستينيات أفكار هايدغر وكوجيف.

كانت فلسفة شتراوس تعتمد على ملخصات غير مستساغة من النصوص الكلاسيكية الغنوصية إلى جانب أعمال الفلاسفة سابقي الذكر. وكان تركيز شتراوس على عبادة الفراغ والعنف والسيد/العبد. كان خطاب شتراوس مؤسس لفلسفة ما بعد الحداثة في جو سياسي أمريكي داعم لهذا التوجه الذي كان أحد صوره حكم المحافظين الجدد.

ثانيًا: القوة الحقيقية: نهاية المعارضة... إيران/العراق والحرب على الإرهاب[5]

توزعت أفكار اليسار الأمريكي على ثلاث مراحل زمنية: مرحلة الاشتراكية بداية عام 1900 – 1905. ومرحلة اليسار الجديد 1960 – 1980. ومرحلة يسار ما بعد الحداثة 1980 إلى الوقت الحاضر. كان التمرحل الفكري والتاريخي لليسار الأوروبي مشابهًا تقريبًا لهذه التغيرات على الساحة الأمريكية على الرغم من أن الصيغة الاشتراكية الكلاسيكية بقيت حاضرة في أوروبا حتى 1990. فلم تكن أوروبا بحاجة إلى تسريع عملية احتواء اليسار وتدجينه داخل أطر فلسفة ما بعد الحداثة مثل الولايات المتحدة، حيث عمل الليبراليون جاهدين على خلق يسار مؤسسي رسمي سواء عبر الإكراه القانوني من مؤسسات الدولة أو بإعطاء مجال لممارسة الأنشطة لممثلي اليسار مقابل التقييد بشروط وظروف السلطة القائمة، فقد كان همّ الأمريكيين منع أي قوى جماهيرية من التشكل تمنح اليسار قوة لخلق تغيير حقيقي.

فوّت اليسار الأمريكي فرصة حقيقة لتكوين مشروع له لتجاهله الأطروحات الاقتصادية والنظرية السياسية لشخصية مثل ثورستين فيبلين[6]، الذي يعد أعظم عقول عصره. كان فوكو البديل، حيث مثّل تيارًا «تقدميًا» كان له توجهات مأسوية. كان اليسار في الغرب ينقض الإمبريالية ولكنه مؤيد لإسرائيل، وكانت المواقف التقدمية أحيانًا أكثر محافظة من اليمين.

فقدَ اليسار بريقه وتغيّرت أولوياته؛ فعوضًا من صراع الشمال ضد الجنوب، أو الرأسمالية ضد الاشتراكية، صار صراع الحضارات هو الفرضية الغالبة. كان اليسار المؤسسي الناتج من أفكار ما بعد الحداثيين باهتًا وإن حاول أن يحاكي نمطية الماركسية اللينينية. تخلت الطبقة الوسطى تحديدًا عن تيار اليسار الجديد بعدما انحرف في تأييده للراديكالية الإسلامية الصاعدة في الشرق، حيث زار

---

(5) Preparata, *The Ideology of Tyranny: The Use of Neo-Gnostic Myth in American Politics*.

(6) ثورستين فيبلين (Thorstein Veblen): عالم اجتماع واقتصادي أمريكي من أصل نرويجي، ولد عام 1857. توفى 1929. <https://www.britannica.com/biography/Thorstein-Veblen>

فوكو إيران عام 1979 وأشاد بالإمام الخميني المرشد الأعلى للثورة هناك. كانت تقريبًا هذه هي اللحظة التي كانت المعارضة اليسارية التقليدية والمنظمة تلفظ فيها أنفاسها الأخيرة.

وافقت السلطات الأمريكية من اليمين على صعود اليسار الجديد المفتت، صاحب الصراعات الفرعية والنضالات الهامشية الذي رأت فيه مسوقًا جيدًا لبضاعتها الديمقراطية، ومدافعًا شرسًا عن حروبها ضد الشرق. وبهذا قدّم اليسار لليمين أكبر خدمة جيوسياسية واستراتيجية لتحقيق أهدافه ومصالحه.

عام 1991 كانت حرب الخليج التي تزامنت مع انهيار الاتحاد السوفياتي، والترويج لعصر صِدام الحضارات. فتح فوكو وجان بودريار[7] فصلًا جديدًا من تاريخ يسار ما بعد الحداثة، وأعلنا عن أن الحرب صارت مجازية، لم تعد خاضعة للزمان والمكان بل يتم استحضارها عبر شاشات التلفاز بواسطة القوة الروحية للغرب، في فقدان تدريجي للمعنى، أي نهاية المعنى. وأطلت الغنوصية برأسها من جديد لتحكم الخطاب اليساري الأمريكي المؤسسي.

عام 2001 حصلت هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وفسّرها بودريار من باب اللاوعي. فالإرهاب عدو خفي نما من كراهية الذات في الشرق الأوسط، والآن كانت فرصة اليمين لاستغلال هذا التفسير. رأى يسار ما بعد الحداثة الأمريكي أن هناك قلقًا على حياة النساء في الوطن العربي وعلى الإمبراطورية الأمريكية أن تتجاوز عقودًا من الإمبريالية الطفيلية، وأخذ دور الحامي للإنسانية في الشرق، وأن تجتث الغضب الإسلامي العازم على تدمير الولايات المتحدة التي يمثل وجودها في نظر يسار نيغري وهارت مسوغًا لإنشاء عولمة أكثر راديكالية لإمبراطورية مضادة أكثر عدالة.

يشجع اليسار الأمريكي حروب بوش الابن، وبعد سنوات من التحليلات المتنوعة للعمل الإرهابي الإسلامي والأطروحات حول المرأة والحريات في الشرق شاهد اليسار نتيجة تأييده حيث قتلى بالملايين من المدنيين ودمار يعم الشرق الأوسط. ولم يتم التوصل إلى الجناة الحقيقيين في عهد بوش الابن ولم تشهد الولايات المتحدة محاكمات في إطار القانون، بل تم التوغل في حالات الاستثناء القانوني والسماح بالتعذيب وانتهاك حقوق الإنسان.

لم يعد السلام ومحاربة الإمبريالية على جدول أعمال اليسار، كان فوكو ومن معه من تيار ما بعد الحداثة يقدمون أنفسهم كحراس للعدالة والقيم والتنوع التي عصفت بها الحداثة. لكن مع انكسار المعارضة اليسارية وتفككها، صار اليسار المؤسسي مجرد فرع أو صوت آخر لتسويق أطروحات اليمين وخصوصًا المحافظين الجدد.

عززت المؤسسات الأمريكية الخطاب الحقوقي عبر اليسار ما بعد الحداثي بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر، وتمثل هذا بتعزيز دور ودعم جماعة الإخوان المسلمين التي تأسست عام 1928. ولها تاريخ معقد وسمعة سيئة من الارتزاق الطفيلي من أجل أداء دور المعارضة. لكن في نظر المؤسسات الأمريكية فإن دور جماعة الإخوان المسلمين له أهمية قصوى في تمهيد أرضية وصنع مناخ للحرب على الإرهاب، حيث يمكن للجماعة العمل للقيام بعد ذلك بدورها في تفتيت الأرض

(7) جان بودريار (Jean Baudrillard): منظّر ثقافي وفيلسوف، ومحلل سياسي، وعالم اجتماع فرنسي ولد عام 1929. توفى 2007. <https://www.britannica.com/biography/Jean-Baudrillard>

وانتهاك السيادة، وإنشاء الميليشيات الدينية التابعة لها، وصناعة شبكات دعم عابرة للقوميات. وتعمل الجماعة بصورة منفصلة عن أي دولة أو إطار وطني. كما جرت تجربة صناعة تابع في مسارح الحرب في البوسنة والشيشان وأفغانستان والفيليبين، وكان هذا هو الدور المسند إلى الجماعة في الشرق من جانب الولايات المتحدة حيث تلاقت مصالح الراديكالية الإسلامية والإمبريالية الأمريكية.

أرادت الولايات المتحدة من الإخوان المسلمين تفتيت العمق الجيوسياسي العربي عبر اختراق الشرق والمنطقة الأوراسية لتوفير أسواق للسلاح والموارد الخام، وإعاقة أي قطب إسلامي من الظهور والمنافسة على السيادة في مناطق وجود الأمريكان. بالطبع كل هذا كان بستار من اليسار ما بعد الحداثي حيث يحتفلون بتلاقي الأفكار والتنوع والاختلاف والسعي الدائم للسلام ومحاربة الإرهاب.

خاتمة[8]

لم يعد لليسار في أمريكا وجود حقيقي، ولا مشروع لديه، وكان ينتظر رصاصة الرحمة الأخيرة لنهايته لولا أن فوكو أعاد له الحياة. ومع مرور الوقت تبنى أطروحاته، وانحرف عن مساره، ومعه انحرفت العملية الديمقراطية، والقيم الليبرالية الحقيقية في أمريكا، وربح فوكو مقعدًا أماميًا ما كان ليحظى به في أوروبا، واستخدم مركزية التأثير الأمريكي في العالم في تصدير هذه الأفكار الفاسدة حسب المؤلف إلى سائر التيارات اليسارية.

المحافظون من اليمين هم أصحاب السلطة الحقيقية، واليسار مجرد شريك لهم في السلطة من دون امتلاك مشروع حقيقي، وقد أدرك قادة اليسار هذا الأمر، ولم يعد بمقدورهم سوى التناغم مع المحافظين لتأدية دور المعارضة. والمحافظون راضون عن هذا الدور إدراكًا منهم أن السياسة تكره الفراغ، وفي حال خروج اليسار من المشهد سيؤدي هذا الأمر ربما إلى نشوء بديل جديد يُخرج كلا الطرفين من المعادلة السياسية.

البيروقراطية المحافظة المسيطرة على مقاليد السلطة في أمريكا قوية جدًا، وتمتلك من المرونة والقدرة على المناورة ما يحفظ بقاءها وهيمنتها، وتُدير العملية السياسية بذكاء ودهاء شديدين من خلف الغرف المغلقة، بينما يتم إلهاء الشعب الأمريكي، وسائر شعوب العالم بصراعات وهمية لا طائل منها سوى ضياع حقوقهم الحقيقية.

الدولة الأمريكية عبر بيروقراطيتها تمتلك كل الأدوات التي تضمن عدم انحراف أي طرف عن المسار الذي حددته له، والجميع تقريبًا مدرك لذلك الأمر في أمريكا وإن لم يتحدث عنه، لذلك أي معارضة هي دومًا من داخل النظام. في حقيقة الأمر هناك استبداد يحكم أمريكا يمارس فيه اليسار والأكاديميون دور المُحلل، والديمقراطية مجرد واجهة براقة وعملية إجرائية لا أكثر.

---

(8) Preparata, *The Ideology of Tyranny: The Use of Neo-Gnostic Myth in American Politics*.

اليسار الحقيقي عبر بعض الأشخاص الذين يخرجون عن الطريق المرسوم لا قدرة لديهم على صنع تغيير. هنا يمكن أن نُشير من عندنا إلى بيرني ساندرز الذي يعتمد خطابه، إلى حد كبير، على أدبيات اليسار التقليدية، ولذلك تحالف الجميع ضده، ولم يتمكن من أن يحقق أي تغيير يُذكر.

السينما الأمريكية لا تنفق المليارات من الدولارات سنويًا على إنتاج أفلام «الفنتازيا» من فراغ. تلك الأفلام التي تمجد العنف، والدم، وتقدم صورة مُبهرة لمعارك الأمم والممالك، وصراع الآلهة في الميثولوجيا اليونانية. إنها دعوة تشجيعية لعالم قائم على الصراع، وتسخيف من فكرة الديمقراطية وتمجيد للقوة والسلطة تترسخ عبر أعمال يتم التركيز عليها بصورة ممنهجة ومنظمة في السنوات الأخيرة.

بينما بشّر تيار ما بعد الحداثة وخدع المثقفين بنهاية عصر الأيديولوجيات. فلدى اليمين المحافظ، وهذا التيار، بناء أيديولوجي شديد القوة يريد من خلاله الحفاظ على تماسكه، مقابل ترهل سائر التيارات الأخرى تحت زعم نهاية ذلك الزمن.

وفق النظرة النسبية التفكيكية للتاريخ التي روّجها فوكو، لا وجود لمقدس، ولا ثوابت، ولا حقيقة تاريخية، ولا خير أو شر، أو قيم أخلاقية. كل شيء قابل للنقد، وكل قيمة قابلة لإعادة النظر فيها، وكل حدث تاريخي مهما بلغت وحشيته ينطوي على فائدة لا بد من النظر إليها.

«الفكر هو الرعب» هكذا قال باطاي، وكذلك تحدث فوكو عن مفهوم جديد للسيادة، ألا وهو سيادة الفكر، لذلك لا بد من تعطيله ليس عبر إلغائه ولكن عبر زرع أفكار وقيم جديدة يتم تصويرها على أنها تمثل الرقي، وقيم المجتمع الليبرالي الحديث، وهو ما يضمن عدم التفكير الجدي بمعزل عن هذه المؤثرات لخلق ثقافة محدودة ومشوهة لدى الأكاديميين. ومن يشذ عن القاعدة يتم إرهابه، والتضييق عليه، والسخرية من أفكاره، وتسخيفها بصورة دائمة وممنهجة.

الأمل الوحيد في خلق معارضة هي تكاتف الأفراد المؤمنين بالتغيير، والمدركين لزيف الديمقراطية الأمريكية، والاستبداد الذي أصبحت تعيش تحت وطأته. لذلك يمكن للحركات السياسية، والجمعيات الفكرية، والمجالس الشعبية خارج المدن الكبرى أن تصنع تحالفًا فيما بينها حول العالم لنقد هذه العملية السياسية، وتقديم تصور بديل سيحتاج إلى وقت لكي ينشأ.

إن ترك العملية السياسية على ما هي عليه في أمريكا، وتلاعُب اليسار والمحافظين بالشعوب، سيؤديان إلى خسارة الماضي والحاضر وكذلك المستقبل.

تلاقت مصالح تيار الإخوان المسلمين مع مصالح المحافظين الجدد في حاجتهم إلى تيار يفتت المنطقة، ويعمل على منع أي مشروع وحدة مستقبلي يمكن أن ينشأ فيها. لا يهم أن يحكم هذا التيار طويلًا المهم قيامه بهذه المهمة، وضرب فكرة سيادة الدولة التي ما زال لها وجود في الشرق، ليسهل فيما بعد دمج المنطقة في منظومة العولمة بصورة كاملة. أما اليسار فكل علاقته بالأمر هي الترويج لهذا التيار، والحديث عن ضرورة قبول الآخر، وتعزيز القيم المشتركة لدعم العملية «الديمقراطية» □

محاكاة الحضارة عند أرنولد توينبي

نبيل مسيعد(*)

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة ـ الجزائر.

مقدمة

تعددت النظريات التي حاولت تفسير ظهور الحضارات وانهيارها، فنجد من يردها إلى البيئة الطبيعية، والبعض ينسبها إلى العناية الإلهية، وذهب آخرون إلى القول بأن الأمر يتعلق بنشاط الإنسان، وفي هذا الإطار يمكن إدراج المحاولة التي قام بها المفكر الإنكليزي أرنولد توينبي، المعروفة عنده بنظرية التحدي والاستجابة، التي حافظ فيها على الرأي الذي يجعل للإنسان دورًا في الحضارة، لكنه وضع ضوابط تسمح له بالاستجابة الصحيحة، كما اهتم بطبيعة التحديات التي يمكن أن تعترض المجتمعات، وقد استفاد كثيرًا في بلورة معالم نظريته من أبحاث علماء النفس وفلاسفة الحياة. في هذه المقالة لا نريد التعرض لهذه النظرية بالشرح والتحليل، وإنما سنركز على أحد عناصرها، وهو المحاكاة التي يمارسها المجتمع داخليًا بغرض إتقان الأعمال التي تساهم في النهضة، وأحيانًا يكون مضطرًا إلى محاكاة الأمم المتقدمة، وفي كلتا الحالتين نجاحها يكون مرهونًا بشروط معينة، وهذا ما نسعى إلى مناقشته في هذه المقالة التي تحاول الإجابة عن المشكلة التالية: ما شروط نجاح المحاكاة في انتقال الإبداع الحضاري بين الأمم عند أرنولد توينبي (1889 ـ 1975)، وما أسباب فشلها؟

أولًا: مفهوم المحاكاة

المحاكاة في اللغة العربية مشتقة من حاكى يحاكي أي يقلد الغير[1]، وتطلق بوجه عام على التقليد والمشابهة، وبوجه خاص على ما يتصف به الحيوان من التلوّن الدائم أو المؤقت بألوان البيئة التي يعيش فيها، ليظهر متماهيًا معها[2]. وقد أخذت المحاكاة مكانة مهمة في علم النفس بفضل أعمال غابريال تارد (Gabriel Tarde) (1843 ـ 1904) في فرنسا، ولا سيما في كتابه

(*) البريد الإلكتروني: nabilmeciad12@gmail.com.

(1) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب** (بيروت: دار لسان العرب، 1970)، ص 191.

(2) أندريه لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية**، ط 2 (بيروت؛ باريس: منشورات عويدات، 2001)، ص 621.

قوانين المحاكاة، الذي أكد فيه ضرورة البحث في الضوابط التي تحكمها، بوصفها عملية طبيعية في الإنسان، ثم لكونها توفر الوقت والجهد وتساعد على الإتقان[3].

وموضوع المحاكاة قديم، فكان له نصيب من الاهتمام في الفكر اليوناني بين مؤيد ومعارض، حيث رفضها أفلاطون لأنها بنظره طريقة مبتذلة للحصول على المعارف، ومصدرًا لتشويه الحقيقة. إن المحاكي أو المقلد عند هذا الفيلسوف عندما يقوم بالرسم أو النحت، لن يتمكن من المحافظة على الأصل مهما بذل من جهد، وسيفشل في نقله إلى المشاهد بالصورة التي كان يريد. لهذا نجده في محاورة الجمهورية عندما كان في صدد تحديد القوانين التي تحكم الدولة، يستبعد المحاكاة من مدينته الفاضلة[4]. واعتراضه على المحاكاة كان منسجمًا مع فلسفته المثالية، فهو يرى أن السرير الحقيقي موجود في عالم المثل، فيأتي النجار ويجسده في صورة تقريبية قابلة للاستعمال. ثم يأتي المُحاكي الذي لا يتعامل مع المثال مباشرة، فيقوم بتصوير ما صنعه النجار في لوحة فنية أو قصيدة، وبما أنه لم يتعامل مع الصورة الحقيقية، فإن عمله سيكون أقل شأنًا، ومعرضًا أكثر للخطأ وأبعد من الحقيقة، بل يقدم في النهاية مسخًا مشوهًا لعالم المثل.

أما أرسطو فإنه خلافًا لأفلاطون كان له موقف إيجابي من المحاكاة، فالمقلد بنظره له القدرة على تصوير الطبيعة، بدليل الأعمال المبهرة التي قام بها رواد الفن عبر العصور، والمحاكي عنده بإمكانه مضاهاة الطبيعة، وإخراج أعمال فنية تفوق ما يوجد فيها، وكان بدوره منسجمًا مع فلسفته الواقعية عند تناوله لهذا الموضوع.

تعد المحاكاة لدى اليونانيين من الأدوات التي تعين الشعراء على التعبير عن أفكارهم، لكن نجد من وظفها بمعنى أوسع، ومن هؤلاء المؤرخ اليوناني هيرودوت الذي أسند إليها دورًا كبيرًا في عملية المثاقفة بين الأمم، بعد أن تأكد له من رحلاته خارج اليونان، أن الحضارة ليست حكرًا على بلاده فقط كما كان يسود الاعتقاد لدى مواطنيه، بل هي موجودة في أماكن أخرى، وأنه لا مانع من تفاعل الحضارات وتبادل المنافع بينها، وهنا تكون الشعوب بحاجة إلى المحاكاة. وظل هذا المصطلح يتعرض للتشذيب والنقد والبحث عن الضوابط التي تسمح بتجنب المساوئ التي يمكن أن تنجم عن الاستخدام السيئ لها. وفي الفكر العربي نجد ابن خلدون يبدي اهتمامًا بالمحاكاة، إلا أنه كان يوظف بدلًا من كلمتي الانتحال والتقليد، وقد ركز في أعماله على دورها السلبي، بعدما تبين له أن المغلوب يقلد الغالب لدواعٍ سيكولوجية في الأساس[5]. ليستمر هذا الموضوع يغذي كتابات مفكري العصر الحديث، وما بعده إلى غاية يومنا هذا.

---

(3) مراد وهبة، **المعجم الفلسفي** (القاهرة: دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص 578.

(4) حلمي مطر، **الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها** (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998)، ص 214.

(5) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2001)، ص 184.

ثالثًا: المحاكاة عند توينبي

الباحث في فلسفة الحضارة وتاريخها يجد نفسه مع موضوع المحاكاة كلما كان بصدد دراسة تقدم الأمم وتخلفها، أو البحث في مشكلة التوفيق بين الأصالة والمعاصرة. وقد تعددت الآراء في شأنها فراوحت بين الرفض والقبول، ومن أكثر المدافعين عنها في الفكر الغربي المعاصر كأسلوب للتحضر هو المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي الذي أفرد لها اهتمامًا خاصًا في دراسته للتاريخ، جاعلًا منها ركنًا أساسيًا في نظرية التحدي والاستجابة.

إن المحاكاة بحسب هذا المفكر عملية يقوم بواسطتها فرد بتقليد فرد آخر، نتيجة للأثر الطيب الذي تركته منجزاته في نفسه، فيعمل على محاكاتها واستغلالها في مآربه الخاصة. وينسحب هذا الكلام على المجتمعات والأمم التي تنبهر بما أدركته الأمم الأخرى من رقي في مختلف الميادين، فيدفعها الانبهار إلى التفكير في بلوغ هذا المستوى من التقدم، وحينها لن تجد ما يحقق لها هذه الرغبة بسرعة وبمجهود أقل أفضل من المحاكاة[6].

وكان توينبي يعلم أن المُحاكاة أسلوب بدائي، وأنها طريقة تفرض على من يقوم بها التصرف كالآلات، وأحيانًا تضفي عليه نوعًا من الغباء. إلا أن هذه المآخذ لم تكن كافية بنظره لاستبعادها من عوامل التقدم. ويعتقد أنه حتى في الحالات التي يُنظر إلى المحاكاة على أنها تصرف غبي، فإن الغباء هنا محمود إذا كان يؤدي إلى التقدم. ومثاله في هذا ما حققته بريطانيا من رقي حضاري، بفضل التقليد الذي يُحسنه أغلب البريطانيين[7].

وإذا كانت الحيوانات تلجأ إلى التقليد والمحاكاة غريزيًا، فإن الإنسان يعتمد عليها اختيارًا، ليس لتعلم مهارات تُعينُه على تلبية بعض مطالبه فحسب، وإنما كأسلوب في التحضر يمكِّنه من اللحاق بركب الأمم المتقدمة. وهذا ما ركز عليه توينبي، بعدما أدرك الدور الكبير الذي تقوم به في مسيرة المجتمعات نحو المدنية. وتَبيَّن له من دراسته المقارِنة للحضارات المختلفة، أن المحاكاة التي يقوم بها المجتمع ليست من نوع واحد، فمنها ما يحدث داخل المجتمع، حيث تقوم الأغلبية فيه بتقليد نخبتها، وتحرص على محاكاتها ما دامت قادرة على الابتكار. ومنها ما يكون بين المجتمعات، وتحدث عندما لا تجد من تقلده في الداخل، فتعمل على تقليد مصادر الإشعاع الحضاري القادم من وراء حدودها، وبهذا تنقسم المحاكاة عنده إلى نوعين، محاكاة داخلية محاكاة خارجية.

1 ـ المحاكاة الداخلية

المقصود بالمحاكاة الداخلية عند توينبي هي ما يصدر عن أفراد المجتمع، حيث تقوم أغلبيته العاطلة عن الإبداع بتقليد الأقلية المبدعة فيه، ويحدث هذا عندما تكون الأمة في طور الارتقاء، ففي هذه المرحلة يكون المجتمع متوافرًا على صفوة أو فئة قليلة أو نخبة تكون في مركز القيادة، وتعرف عند توينبي بمصطلح الأقلية المبدعة، مهمتها العمل على تحسين أحوال المجتمع ودفعه

(6) أرنولد توينبي، **مختصر دراسة للتاريخ**، ترجمة فؤاد محمد شبل (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011)، ج 3، ص 362.

(7) المصدر نفسه، ج 2، ص 7.

نحو التقدم، الذي سيكون بخير ما دامت هذه الصفوة بخير. وأن أي تغيير فيه نحو الأفضل لا يتم إلا بواسطة هذه القلة من الناس، التي تتميز بتطلعها الدائم إلى المعرفة، والبحث في مشاكل الإنسان، ومحاولة فهمها، ومن ثم تجاوزها. إنها فئة لا تستكين للوضع الراهن، ولا يهدأ لها بال إلا عندما توفق لطرح حلول جديدة للمشاكل التي يتخبط فيها المجتمع[8].

وهو يرى أن هذه الأقلية لن تتمكن من استمالة الأغلبية، إلا إذا اجتازت عقبات متعددة، وتكمن أهم هذه العقبات حسب توينبي في الطبيعة البشرية نفسها التي تميل إلى الراحة، والاكتفاء بنمط معين من الحياة، والاعتراض على محاولة تعديله أو تغييره. لذلك فإن نشاط الأقلية المبدعة يكون مصدرًا للإزعاج، الذي قد يتحول إلى عداء، ومقاومة واضطهاد، وتاريخ العِلم حافل بمثل هذه الممارسات المناهضة للمبدعين، وليس من ذنب اقترفه هؤلاء إلا دعوة المجتمع لتصحيح الأفكار الخاطئة، والخروج من حالة الخمول والكسل[9].

المشكلة الأساسية التي تواجهها هذه الأقلية هي كيفية نشر آرائها، ووضعها موضع التنفيذ في المجتمع. لأن نجاحها مرهون بمدى قدرتها على استمالة أغلبية أفراد المجتمع العاطلين من الإبداع. وكان توينبي يتمنى لو رُزق البشر القدرة على تبادل المهارات، وتقاسم جذوة الإبداع بصورة مباشرة من نفس إلى أخرى دون واسطة، وهي الأمنية التي شاركه إياها هنري برغسون (Henri Bergson) إلا أن ذلك يظل مجرد أمل بعيد المنال. وفي الوقت نفسه كان يعارض فكرة انتقالها من طريق الجينات كما تدعى نظرية التطور في صيغتها الاجتماعية[10].

ومن ينظر في موقف توينبي من النخبة والعباقرة والأقلية المبدعة، يجد فيه شيئًا من المغالاة في القيمة التي منحها لهذه الفئة، لكن سنجد في الفكر الغربي من ذهب في هذا الاتجاه، فهذا توماس كارلايل (Thomas Carlyle) يعلن أن مصير الأمة مرتبط بأبطالها[11]. ويشاركه هذه القناعة ألبرت شفايتزر (Albert Schweitzer) الذي يعتقد بدوره أن تجديد الحضارة لا شأن له بالحركات التي تحمل طابع تجارب الحشود. فالحضارة أكبر من مجرد رد فعل، إنها دراسة وتخطيط وتنفيذ، وهذا الأمر غير متاح للجميع، إنها مقتصرة على عدد محدود من الأفراد داخل المجتمع، لديهم قدرات عقلية مستقلة عن تلك السائدة لدى أغلبية المجتمع الذي يوجدون فيه[12]. هذه القدرات تمكنهم من تحديد نوع الاستجابة المناسبة للتحديات التي تواجهها الأمة، وهنا تنشأ ثقة لدى الأغلبية في هذه الأقلية، يعقبها اتباع وتقليد لكل ما يصدر عنها من أفعال[13]. وقد يكون توينبي متأثرًا في

(8) المصدر نفسه، ج 2، ص 350.

(9) محمد عبد الله الشفقي، **مع أرنولد توينبي** (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1964)، ص 44.

(10) توينبي، **مختصر دراسة للتاريخ**، ج 3، ص 192.

(11) توماس كارليل، **الأبطال**، ترجمة محمد السباعي، ط 3 (القاهرة: المطبعة المصرية بالأزهر، 1930)، ص 96.

(12) ألبرت اشفيتسر، **فلسفة الحضارة**، ترجمة عبد الرحمن بدوي (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، 1963)، ص 62.

(13) رأفت غنيمي الشيخ، **فلسفة التاريخ** (القاهرة: دار الثقافة والنشر والتوزيع، 1988)، ص 194.

هذا ببرغسون الذي يرى أن الحركة في المجتمع تحدث بفعل الأشخاص[14]. وأن التقدم الاجتماعي يحدث في فترة من التاريخ عندما يكون هذا المجتمع مهيأً للقيام بدور ما في تاريخ الإنسانية، من خلال نشاط فرد أو مجموعة من الأفراد تمكنوا من التغلب على قصورهم الذاتي[15].

أما مصدر القدرة على الإبداع، فإنها بالنسبة إلى توينبي تُقذَف في روع المبدع، بطريقة غرائبية أشبه ما تكون بالمعرفة اللدنية أو الإشراق عند المتصوفة. لكنه حاول البقاء بعيدًا إلى حد ما عن التفسير الديني للحضارة، جاعلًا للإنسان المبدع نصيبًا في هذه العملية[16]. فكان مصدر الإبداع عنده مزدوجًا، فيه جانب إلهي وآخر بشري، وهو رأي له نظيره في بعض المذاهب الكلامية، وأبرزها نظرية الكسب عند الأشاعرة.

وكان يحذر من مغبة القضاء على هذه الأقلية أو اضطهادها، وقد اشتد تحذيره أكثر عندما شعر بأن الاتجاه الماركسي آخذ في التوسع، لأن هذا الاتجاه ينادي بالقضاء على الفوارق الفردية، ويعلن أن الناس سواسية، وأن الفرد ما هو إلا ترس في آلة المجتمع. فوجد أن هذه الأفكار قادرة على تدمير الأقلية المبدعة في أي مجتمع تنتشر فيه، وإن حدث ذلك فإن الأمة حسب توينبي تكون قد خسرت رصيدها من الأفراد القادرين على الإبداع، لهذا كان يحذر باستمرار في أعماله من التوجه الماركسي.

ويؤكد توينبي أن المحاكاة الداخلية لن تحدث إلا إذا توافر التدريب اللازم، ونجاح التدريب مرهون بالكاريزما التي تتمتع بها النخبة بوصفها مصدر إلهام لغيرها. وهذا ما نجده عند برغسون الذي وجد أن المبدعين، حين نستمع إليهم وهم يتكلمون، أو ننظر إليهم وهم يفعلون، نشعر أنهم يبثون فينا حماستهم، ويجروننا في حركتهم، ليس من طريق القهر، وإنما هو جذب لا يكاد يقاوم[17]، وإذا كان توينبي يتكلم عن التدريب كطريقة لإتقان المحاكاة، فإن برغسون يتكلم على الترويض. ولا فرق بين الطريقتين إلا أن **الأولى** تدخل في الاعتبار كرامة الإنسان، في حين أن **الثانية** لا تميز بين الإنسان والحيوان، لكن في الحصيلة النتيجة واحدة، وهي تمكين المقلد من الحصول على قدرات الإبداع تدريبًا أو ترويضًا.

2 ـ المحاكاة الخارجية

إذا كانت المحاكاة الداخلية تنشط في زمن ارتقاء الأمة، فإن المحاكاة الخارجية تكون في حالة انهيارها، ومن الطبيعي أن يكون الأمر هكذا، فلا نتصور الغرب يحاكي الأمم الأخرى وهو على هذا المستوى من الرقي الحضاري. وعليه فإن الأمم الضعيفة هي الطرف **الأول** لهذه المحاكاة، والطرف **الثاني** هو الأمم المتقدمة. وهي الظاهرة التي التفت إليها ابن خلدون من قبل، وتحدث عنها في فصل عنوانه في أن المغلوب مولع أبدًا بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله

---

(14) هاشم يحيى الملاح، **المفصل في فلسفة التاريخ: دراسة تحليلية في فلسفة التاريخ التأملية والنقدية** (بيروت: دار الكتب العلمية، 2007)، ص 393.

(15) هنري برغسون، **منبعا الأخلاق والدين**، ترجمة سامي الدروبي وعبد الله عبد الدائم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971)، ص 92.

(16) توينبي، **مختصر دراسة للتاريخ**، ج 1، ص 355.

(17) برغسون، المصدر نفسه، ص 106.

وعوائده، وقد استند في تفسيره هذا لقاعدة نفسية يعتقد بصحتها، وهي أن النفس أبدًا تعتقد الكمال فيمن غلبها[18].

ومع أن ابن خلدون يرى التّشبه فطرة في الإنسان، فإنه مع ذلك وجد فيه نقصٌ يعتري الأمم عندما تلجأ إلى التقليد، ويتعاظم خطره عندما تغالط المجتمعات نفسها، فتميل إلى التقليد تحت تأثير اعتقاد زائف، مفاده أن الأمم المتغلبة هي قوية لكمال طبيعي فيها، والأمم المتخلفة هي ضعيفة لنقص طبيعي مستقر في أفرادها[19]. وما يمكن فهمه من كلام ابن خلدون، أن تقليد المجتمعات الضعيفة للأمم المتقدمة هو خطأ مصدره سوء فهم الأسس والنواميس التي تؤدي إلى الرقي والازدهار.

وبالعودة إلى توينبي فإن المحاكاة الخارجية التي تقوم بها الأمم التي ليس لها حظ من الحضارة، لا يصنفها ضمن الأخطاء التي ترتكبها الأمم كما هو عند ابن خلدون، بل يرى من الضروري أن تلجأ إليها إذا كانت تروم التقدم السريع. على أن تكون صادرة عن رغبة لدى أغلبيتها. أما إذا فُرضت عليها من طرف السلطة الحاكمة، فإن توينبي وبالنظر إلى الأمثلة التي اطلع عليها في كتب التاريخ، وما شاهده في الواقع، نجده يحكم بفشل هذا النوع من المحاكاة، ويؤكد أن نتائجها ستكون خلاف ما كان ينتظر منها.

الأمر نفسه بالنسبة إلى المحاكاة التي تفرضها القوى الاستعمارية، التي أعلنت أنها تسعى من وراء وجودها في مستعمراتها لتغيير سلوك السكان الأصليين، والرفع من مستواهم الحضاري. لكن التاريخ لم يسجل نجاح أيٍّ منها، لأن المهمة الأساسية لهذه القوى هي استنزاف الثروات الطبيعية، ومقدرات الشعوب المغلوبة على أمرها، وليس نشر الحضارة. هذه الملاحظة أكدت لتوينبي أن المحاكاة في كل الأحوال لا تؤدي إلى نتائج طيبة في طريق التقدم، الأمر الذي قاده للحديث عن شروط نجاحها.

ثالثًا: شروط نجاح المحاكاة

بالنسبة إلى **المحاكاة الداخلية**، نجاح المحاكاة مرتبط بنوعها، وبالفترة التي تمر بها الأمة، التي تحدُث كما تقدم داخل المجتمع الذي يتلمَّس طريقه نحو الرقي والازدهار، بفضل التفاعل بين مكونيه الرئيسيين؛ أعني الأقلية المبدعة والأغلبية المقلدة، إلا أن نتيجة هذا التفاعل تكون مرهونة بمستوى الثقة بين الطرفين[20]، ومدى توافر الجو الملائم والظروف المساعدة على ذلك.

ويرى توينبي أن جلب انتباه الأغلبية وتدريبها على محاكاة الأقلية ليس بالأمر الهين، لأنها تكون بصدد تغيير المسلّمات، وإعادة ترتيب الأولويات. فيتعرض المجتمع لرجّة عنيفة تهزه من الأعماق، عقب تلقفه جذوة الإبداع وتزداد شدة هذه الرجة كلما كان مغرقًا في التخلف. وعليه فإن نجاح

(18) ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ص 184.
(19) المصدر نفسه، ص 184.
(20) توينبي، **مختصر دراسة للتاريخ**، ج 1، ص 359.

المحاكاة الداخلية مشروط بمدى الالتزام بضوابط معينة، **أولها** أن تكون صادرة من طرف اغلبية المجتمع، و**ثانيًا** لا بد أن يقوم بها هؤلاء عن إرادة وحرية اختيار، و**ثالثًا** لا ينبغي أن تُفرض من فوق في صيغة أوامر، تجبرهم على تغيير نمط حياتهم. لأن هذا الأسلوب في التحديث لا ينتج إلا ثقافة مصطنعة لا فائدة ترجى منها كما حدث في العالم الإسلامي المعاصر[21]. ومن نافلة القول أن المحاكاة الداخلية عند توينبي تكون فعّالة عندما تكون الأقلية في المجتمع في أحسن أحوالها. أما إذا أصابها الوهن، وتراجعت عن الإبداع، فإنها تفقد قيمتها، ويتحول اهتمام الأغلبية للإبداع القادم من وراء الحدود، وهنا نكون مع المحاكاة الخارجية.

وبالنسبة إلى **المحاكاة الخارجية** فإن توينبي يعتقد أن دورها في النهوض بالأمة، مرتبط بتوافر المجتمع المحاكي على طاقات ذاتية قادرة على هضم تجارب المجتمعات الأخرى، ومن ثم المساهمة في الحضارة الإنسانية. والهضم عنده لا يعني تحويل شروط النهضة، وتعديلها بما يتفق مع الثقافة المحلية؛ كما هو الأمر لدى أغلب فلاسفة التاريخ والحضارة. بل يعني عنده تقبل الحضارة الراقية بكل عناصرها المادية والمعنوية، مع التركيز على نقل العوامل الداخلية التي ساهمت في إبداع هذه المظاهر، ويقصد بها الشروط التربوية والنفسية التي تقف خلف هذه الأعمال.

ولا تختلف شروط المحاكاة الخارجية عن شروط المحاكاة الداخلية كثيرًا عند هذا المفكر، فلا بد أن تصدر عن أكبر عدد من أفراد المجتمع، لأن ذلك يكشف عن وجود توجه عام يسعى لتغيير الأوضاع نحو الأحسن. أما لو فكر الحاكم في فرضها على أتباعه، فإن النتائج ستكون عكسية. وحتى لو نجح بقوته وجبروته في حمل الأمة على محاكاة ما لا ترغب فيه، فإن كل ما أنجزه سيزول بمجرد إزاحته من الحكم أو وفاته. هنا يذكرنا توينبي بالإسكندر الأكبر الذي أراد نشر ثقافة تعدد الزوجات بين جنوده، وعادة تقديس الإمبراطور عندما بلغ جيشه بلاد فارس. إلا أن هذه المظاهر التي فرضها على أتباعه زالت مباشرة بعد موته. لذلك يجب أن تتطابق إرادة الحاكم والمحكومين في هذه العملية، فالانبهار بالغرب في تركيا الكمالية كان موجودًا لدى الطرفين حاكمًا ومحكومين، وما كان لينجح أتاتورك بحسب توينبي إلا لأنه كان يعبر عن رغبة لدى السواد الأعظم من الأتراك[22].

وينبغي ألّا تكون المحاكاة انتقائية فتهتم ببعض مظاهر الحضارة كالتقنية وتهمل الأخرى، وهذا ما أشار إليه داريوش شايغان بقوله «الموقف السائد في البلدان الإسلامية من التقنية منذ القرن التاسع عشر هو تقريبًا التالي: لنأخذ التقنية الآتية إلينا من أوروبا، ولكن لنحدر الفكر الذي يحملها»[23]. هذا لا يفيد في شيء بالنسبة إلى توينبي. فلا يجب أن تكون المحاكاة انتقائية، أي لا ينبغي أن يأخذ المجتمع ما يتفق مع نظمه وعاداته وتقاليده، ويترك ما لا يتفق معها. فلا بد من نقل الأنظمة السياسية والاقتصادية والقيمية كما هي، لأن التقدم الحضاري كل متكامل عنده. بمعنى على المقلد أن يأخذ الكل أو يدع الجميع، وقد استدل بتجارب بعض الأمم التي أرادت الالتحاق بالركب الحضاري، لكنها فشلت لأنها كانت لا تأخذ كل عناصر الحضارة، بل تكتفي بما تراه مناسبًا

(21) أحمد محمود صبحي، **في فلسفة التاريخ** (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1975) ص 341 – 342.

(22) أرنولد توينبي، **العالم والغرب**، ترجمة روفائيل جرجس (القاهرة: الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، [د. ت.])، ص 25.

(23) داريوش شايغان، **أوهام الهوية**، ترجمة محمد علي مقلد (بيروت: دار الساقي، 1993)، ص 71.

ويتفق مع تقاليدها، في حين وفقت أمم أخرى في نقل الحضارة الغربية عندما قررت تغيير كل ما من شأنه أن يقف حاجزًا أمام التحديث سواء كانت عادات أو قيم أو نظم أو معتقدات.

هنا قدم مثالًا أخذه من العالم الإسلامي الذي لم يشهد تغيرًا نحو الأحسن في العصر الحديث، لأن الاقتباس في هذه المنطقة من العالم كان جزئيًا. في حين نجحت روسيا في إحداث تغيير حقيقي في المجتمع عندما قام بطرس الأكبر بتغريب بلاده في بداية القرن الثامن عشر، بعدما تبين له أن الاقتداء بالغرب يجب أن يشمل كل شيء أو لا شيء[24]. ونسج على منواله كمال أتاتورك، عند ما أدرك أن أنصاف الحلول في التغريب لن تنفع الأتراك، فتجنب أخطاء غيره الذين كانوا يتشبثون بوهم الانتقاء والاختيار من العناصر الأجنبية، فبلغ بين سنتي 1922 و1928 بحسب توينبي هذا الهدف من طريق قيامه بعملية تحديث شاملة مندفعة، فحرر المرأة وفصل الدين عن الدولة، واستبدل الأبجدية العربية باللاتينية[25]. فكانت النتائج التي حققها دليلًا كافيًا بالنسبة إلى توينبي على نجاح المحاكاة الشاملة. إن سياسة الجرعة القليلة من الحضارة الغربية، أو انتقاء بعض العناصر منها، لا يمكن عند توينبي إلا أن تخفق، لأنها تتجاهل حقيقة بارزة وهي أن الحضارة كل لا يتجزأ، وأن أقسامها متداخلة[26]. وأن الاكتفاء بالحد الأدنى من جرعات الثقافة الخارجية لن يساهم في إحداث التغيير المناسب للتقدم، بل قد يعرض الأمة للتسمم.

لهذا كان ينصح العالم الإسلامي بأن يتخلى عن سياسة الانتقاء الحضاري إن أراد اللحاق بركب الأمم المتقدمة. ويعتقد أن عدم الامتثال لهذه الشروط الصارمة هو الذي جعل نتائج التغريب لا تظهر في اليابان التي شرعت في نقل الحضارة الغربية في العهد الميجي في حدود سنة 1860، ولم تحقق نتائجها في المحاولة التي قامت بها الحكومة الصينية إبان ثورة الكومانتانغ سنة 1920[27].

ولما كان توينبي يعلم أن النقل الكلي للحضارة ربما لا يجد إقبالًا من طرف الشعوب بسبب تباين الثقافات، اجتهد في البحث عن وسيلة تسمح بتمرير عناصر الحضارة كلها، بعد أن لاحظ أن الإصرار على نقلها سواء من طرف الحكام، أو من طرف المستعمرين، يقابل غالبًا بالرفض والمقاومة من طرف السكان الأصليين المتعلقين بإصالتهم، وبخاصة عندما يستشعر هؤلاء أن مقدساتهم في خطر، وعاداتهم وتقاليدهم مهددة بالزوال. فنصح توينبي القائمين على نقل مظاهر الحضارة بعدم التعرض لهذه الثوابت مؤقتًا، والتركيز على إدخال العناصر التي لا تثير حفيظة المجتمع الذي يستقبلها. ومن أهم وأفضل هذه العناصر ذكر التكنولوجيا، التي اكتشف فيها قدرة كبيرة على اختراق المجتمعات من دون مقاومة. لأنها تقدم خدمة سريعة ومتقنة لمن يستخدمها، وفي نفس الوقت لا تتعارض مع قيمه الروحية[28]. فكانت التكنولوجيا بمثابة طعم لاستدراج الشعوب غير الغربية للوقوع في حبائل التغريب.

---

(24) توينبي، **مختصر دراسة للتاريخ**، ج 3، ص 312.

(25) توينبي، **العالم والغرب**، ص 25.

(26) Arnold Toynbee, *The World and the West* (London: Oxford University Press, 1957), p. 25.

(27) توينبي، **العالم والغرب**، ص 56.

(28) المصدر نفسه، ص 47.

رابعًا: أسباب فشل المحاكاة

النكوص إلى الماضي والاحتماء بأمجاده وأيامه السعيدة يعد في نظر علماء النفس آلية شائعة في التعامل مع حالات الفشل، وهذا ينطبق على الأمم التي تجد نفسها أمام واقع صعب لا تستطيع تحمله، فتلجأ إلى الماضي تستلهم منه أسباب القوة والازدهار بعد أن ثبت لديها أنه لا يصلح حالها إلا بما صلح حال السلف، فتعمل على بعث نظمهم والتشبه بأساليب الحياة القديمة. ويزداد التعلق بالسلف عند توينبي بمقدار تخلف المجتمع، ويترسخ بمقدار الشعور بالعجز عن مواجهة التحديات الطبيعة والبشرية، بما يتناسب طرديًا مع درجة القهر التي تُمارس على الأفراد[29].

ويرى أن هذا النوع من المحاكاة المتجهة إلى الخلف لا تزيد الأمر إلا سوءًا، وفي هذا الصدد قدم أمثلة تؤكد كلها أن هذا الخيار غير سليم، فاليهود افتتنوا بماضيهم واعتقادهم بأنهم شعب الله المختار فكانت النتيجة هي التحجر خلال أزمنة طويلة، وكذلك فُتنت أثينا في مراحلها المتأخرة بماضيها المجيد وظلت تتغنى بأنها معلمة هيلاس. وتراجعت إيطاليا أيضًا بسبب تمسكها وافتخارها بماضيها، فوقعت تحت أقدام نابليون بونابرت، فدفعها زحفه لاحقًا لمراجعة نفسها والتخلص من سلطة الماضي[30].

ومن صور الافتتان بالماضي هو التمسك بنظام حكم معين والكلف به، مثلما وقع للبيزنطيين الذين انبهروا بنظم الإمبراطورية الرومانية فتعلقوا بها، وحاولوا العمل على منوالها ففشلوا، ولنفس السبب تكلست بعض المجتمعات وظلت عاطلة من الفعل الحضاري مثل مجتمعَي البدو والإسكيمو، والسبب هو تعلقهم بالأساليب التقنية التي مارسها القدماء في صيدهم ورعيهم وصناعتهم.

وتبين لتوينبي أن الانتصارات العسكرية والسياسية الكبيرة في المراحل الأولى من تاريخ الإسلام، كانت بسبب اعتمادهم على طرق وأساليب حربية جديدة، فجاء أحفادهم وتمسكوا بتلك الطرائق من دون تجديد طوال قرون فكانت سببًا في تأخرهم بعدما كانت مصدر قوتهم، فانهزموا أمام الغرب. ويتفاقم الخطر أكبر بالنسبة إلى هذا الاتجاه عندما يصبغ صفة التعالي على تراثه، وينسى أنه ظاهرة تاريخية قابلة للتعديل بحسب مقتضيات العصر[31].

وبحسب هذا التصور فإن كل عضو من أعضاء الأمة يشعر بنفسه معاصرًا بصورة مباشرة لكل أعضائها السابقين متجاهلًا الفاصل الزمني الذي يفصله عنهم، بل ويشعر أنه معاصر أيضًا لمن يأتي بعده، على أساس أن الجميع خاضع لنظام واحد غير قابل للتعديل. فيتحول التراث إلى خزان روحي يغذي شعور الأمة بهويتها، ويحرك آمال المؤمنين ويخلع غاية أخروية على تصرفاتهم. لهذا فإن أسلوب السلفيين القائم على محاكاة القدماء بحسب توينبي هو نزعة تلغي نفسها ذاتيًا

---

(29) مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور**، ط 9 (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2005)، ص 103.

(30) توينبي، **مختصر دراسة للتاريخ**، ج 2، ص 66.

(31) محمد أركون، **الفكر الإسلامي: قراءة علمية**، ترجمة هاشم صالح، ط 2 (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1996)، ص 24.

عندما تريد من الماضي أن يمدها بأسباب القوة، وقد تجاهل أصحابها، إن استعادة الماضي وإهمال الحاضر يتعارض مع حافز الحياة الذي يتجه بطبعه إلى الأمام[32].

وعندما حلل سلوك السلفيين وجد أنهم يعانون متلازمة كعكة العادات[33]، وقد استعمل هذا المصطلح ليكشف عن مدى تعلق السلفين بالماضي، وإنهم عندما يتمسكون به يشعرون بلدة تمنعهم من النظر إلى غيره، وفاتهم أن هذه الكعكة قد تكون منتهية الصلاحية منذ قرون، فيتسمم جسد الأمة من جراء الإدمان على تناولها. فيدخلون بحسب محمد أركون في دوامة التكرار، وإعادة إنتاج القيم والمعايير القديمة دون جدوى[34]. إن التراث عند السلفي يصبح وسيلة لمواجهة التحديات الجديدة، وقد يجد أنه غير فعال في تجاوزها، لكنه مع ذلك يظل متعلقًا به من دون أن يعترف بعجزه، وما يعقبه من مشاعر الخزي[35].

وقد يجد المجتمع نفسه منساقًا نحو السلف، لأن الارتداد إلى الماضي لا يتطلب في أغلب الأحيان صراعًا فكريًا واجتماعيًا، ولا يفرض حالة مجاهدة ومواجهة وصدام، كما أنه يأتي في ظل الضغوط والإحباطات التاريخية المعاصرة، كل ذلك يخلق لدى السلفيين وهمًا تاريخيًا شاملًا، ملخصه أن الماضي هو الملاذ المريح للنفس والمَعين الذي لا ينضب للأماني والآمال.

وعندما يُبدي توينبي اعتراضه على محاكاة السلف في مجال الحضارة، فهذا لا يعني انه يرفض العودة إلى التاريخ بالبحث والتقصي، بل على العكس تمامًا فهو بالدرجة الأولى مؤرخ، ويعلم أن دراسة التاريخ تعد ضرورة موضوعية، لكن بشرط أن يكون الهدف منها هو البحث عن جذور الوعي القومي، والوعي التاريخي للأمة. وفي هذه الحالة لا يكون الرجوع إلى الماضي واحيائه انزلاقًا. بل الهدف من ذلك هو التعرف على الأزمات التي مرت بها الأمة قديمًا، والكشف عن الكيفية التي واجه بها القدماء تلك الأزمات، والتعرف إلى الأسباب التي منعت مواجهتها[36]. وليس من أجل محاكاتها وإعادة إنتاجها. وفي الجانب الآخر وجد توينبي أن بعض المجتمعات أخذت وجهة معاكسة فتخلصت من كل إرثها التاريخي، وحاولت استبداله بنظم معاصرة أثبتت فعاليتها في مناطق أخرى من العالم.

إن دراسته الواسعة للتاريخ واطلاعه على الوضع العالمي المعاصر، كشف له أن بعض المجتمعات التي جربت محاكاة السلف، وجدت نفسها تجتر خيباتها لقرون. فتأكد لها أنه من المناسب تغيير وجهة المحاكاة، فأشاحت بوجهها عن الماضي وتطلعت نحو المستقبل، والمستقبل الذي تتطلع إليه هو في الواقع يمثل حاضر الأمم المتقدمة. وكان رد فعلها قوي جدًا فنبذت كل ما له علاقة بتاريخها، وأقبلت على الأخذ في مظاهر الحضارة دون تمييز، فهجرت عادتها وتقاليدها،

(32) توينبي، **مختصر دراسة للتاريخ**، ج 2، ص 400 – 401.

(33) المصدر نفسه، ج 1، ص 361 .

(34) أركون، **الفكر الإسلامي: قراءة علمية**، ص 23.

(35) حجازي، **التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور**، ص 107.

(36) إبراهيم بدران، **حول التاريخ والتقدم في الوطن العربي** (عمّان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1991)، ص 197.

وغيرت زيها واستبدلته بطرز غير معروفة لبائهم وأجدادهم، ضنًّا منها أن هذا السلوك سيدمجها في الحضارة المعاصرة[37].

هذه النزعة المتجهة للخارج نجدها لدى الأمة التي كان لها نصيب من القوة، ولما فقدت عظمتها، حاولت السعي لاستعادة مجدها من طريق المحاكاة. كما نجدها لدى الأمم التي ليس لها حظ من الحضارة، وإنما تعمل على تحصيل شيء منها. لكن المحاكاة في كلتا الحالتين ربما لا يكون النجاح حليفها، وبخاصة إذا كان الاهتمام مركزًا على مظاهر الحضارة، ودون الانتباه للعوامل الحقيقية التي كانت تقف خلف تلك الإنجازات المبهرة. وهذه العوامل لا يمكن للترجمة أن تكشف عنها، وليس من السهل اكتشافها من خلال رحلة نحو مراكز الحضارة تستغرق أيام معدودات.

إن ما أُتيح للأمم المتقدمة من مظاهر الرخاء والرقي، كان سببه نمو العلوم الطبيعية وتقدم المعرفة بالقوانين المتحكمة فيها، متزامنًا مع تقدم العلوم الاجتماعية والاقتصادية وازدهار الفلسفة والفنون، وأن يكون هذا التزامن متداخلًا إلى أبعد الحدود. أما في الدول النامية، فإن العلوم الطبيعية وصلتها بصورة منفصلة عن العلوم الإنسانية، والأفكار السياسية منفصلة عن الفلسفة، فكان نتيجة هذه القوافل المنفصلة التي كرستها أنظمة التعليم الرديء، غياب الوعي بالتاريخ، وعدم وإدراك القوى الحقيقية التي تعمل على تغييره[38].

ومن الأمثلة البارزة التي تؤكد فشل المحاكاة الخارجية، ذكر توينبي تجربة محمد علي. فقد شرع هذا القائد في التأسيس لنهضة حديثة في مصر عن طريق استقدام اليد العاملة الماهرة من أوروبا بداية من 1814. فقام بأرسال أول البعثات التعليمية إلى فرنسا بداية من سنة 1818 في تخصصات متنوعة، مثل القانون، والعلوم السياسية، والطب، والزراعة، والكيمياء، والهندسة المعمارية، والطباعة، والميكانيك. وتشير الإحصاءات إلى أن عدد الطلبة الإجمالي الذين أرسلهم محمد علي إلى أوروبا بلغ 339 طالبًا أغلبهم توجهوا إلى فرنسا وبريطانيا[39]. وكان ينصح السلطان في تركيا بتحديث الدولة العثمانية عن طريق الاقتباس من علوم الغرب على غرار ما قام به هو في مصر. إلا أن محاولة محمد علي بحسب توينبي أسفرت عن هجين غربي ـ إسلامي لا قيمة له، لأنه أخذ أسوأ ما في الغرب، وحافظ على أسوأ ما في الثقافة الأصلية. والأمر نفسه بالنسبة إلى محاولة الأتراك قبل كمال أتاتورك. أما المحاولة التي قام بها أمان الله خان في أفغانستان فإنها بحسب توينبي كانت أقرب إلى المأساة أو الملهاة منها إلى العمل الجاد الذي يطمح لبناء الحضارة، لأنه في الواقع كما يذكر توينبي سلك مسلك القردة في المحاكاة[40].

وقد لخص محمد عابد الجابري المحاكاة السلفية والمستقبلية في عالمنا بقوله: وهكذا يلتقي السلفي والليبرالي العربي على صعيد واحد فكلاهما يرى النهضة في القفز على التاريخ لا في صنعه، **الأول** يراها في العودة إلى طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف، و**الثاني** يراها في العودة

---

(37) توينبي، **مختصر دراسة للتاريخ**، ج 2، ص 402.

(38) بدران، المصدر نفسه، ص 238 ـ 239.

(39) مسعود ضاهر، **النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج**، عالم المعرفة؛ 252 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999)، ص 89.

(40) توينبي، **مختصر دراسة للتاريخ**، ج 3، ص 317.

إلى المبادئ الأوروبية، ملتقطًا مفاهيم ومظاهر الحضارة من فضاء الفكر الأوروبي الحديث، ثم أخذ ينثرها في الفضاء العربي من دون رابط بينها، ولما كانت مجرد سلع مقطوعة الصِّلة بموطنها، كان طبيعيًا جدًا إلا تلقى صدى في موقعها الجديد، ثم حاول اختصار ذلك فقال: إننا أمام عقل قديم يدعو إلى التحديث[41].

خاتمة

في هذه المقالة حاولنا التعرف على موقف توينبي من أحد عوامل التقدم الحضاري، وهي المحاكاة، وقد تبين أن نجاحها أو فشلها عند هذا المفكر يكون بحسب نوعها وبحسب امتثالها لشروط معينة، فإذا كنا بصدد الحديث عن المحاكاة الداخلية التي تقوم بين النخبة والأغلبية، فلنجاحها لا بد من توافر طرفيها على مقومات النجاح الأساسية. بالنسبة إلى النخبة ينبغي أن تكون متألقة بإبداعها إلى درجة تجلب الانتباه، أما الأغلبية فلا بد من أن تكون مهيأة لاستقبال جذوة الإبداع من نخبتها، وليس من سبب يدفعها إلى ذلك إلا الانبهار بعيدًا من كل إكراه. أما المحاكاة الخارجية فتقوم بها عادة المجتمعات التي تفتقد إلى نخبة مبدعة، وتأمل في الالتحاق بركب الحضارة عن طريق الاستعانة بما أدركته الأمم الأخرى من عوامل التقدم.

ولاحظ توينبي أن المحاكاة في هذه المجتمعات تظهر في صورتين مختلفتين: **الأولى** تتجه فيها المحاكاة إلى الماضي، وهذا ما يعرف عنده بالاتجاه السلفي على أمل إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه؛ و**الثانية** تأتي كرد فعل على خيبة الأمل في الماضي الذي لم يحمل ما يساعد على تجاوز مشكلات العصر، فيشرع المجتمع بطريقة غير مدروسة في عملية التحديث.

وكلتا المحاولتين بالنسبة إلى توينبي مصيرها الفشل، لأن الاتجاه إلى الماضي يعني مواجهة تحديات الحاضر بما لم يعد قابلًا للاستعمال. أما الاتجاه الثاني فإنه يريد تحقيق نهضة سريعة عن طريق القفز على السنن التي تحكم تقدم الأمم. ثم أهمل الحديث عن الاتجاه السلفي، وحاول أن يقدم إجراءات عملية لأصحاب التوجه الثاني، ومن بينها التشديد على أن يشمل التقليد كل عناصر الحضارة المادي منها والمعنوي، والابتعاد كليًا من الانتقاء الحضاري، لأن الحضارة بنظره كل متكامل غير قابل للتجزئة.

كان على توينبي أن يكون أكثر وضوحًا في حديثه عن شروط المحاكاة الناجحة، ويصرح بأنه يريد من الشعوب الأخرى أن تنصهر في الحضارة الغربية. ثم إن الأمثلة التي قدمها ليست بالصورة التي ذكرها في كتبه أو على الأقل لم يوفق في توقعاته. فتركيا الكمالية التي أرادت التغريب لم تتمكن من الاندماج في الغرب، ولم تحافظ على أصالتها. أما اليابان والصين التي ذكر أنهما فشلتا في التغريب، فإنهما حاليًا ينافسان الدول العظمى في كل المجالات مع احتفاظها بثقافتها. وإذا عدنا إلى التاريخ الإسلامي نجد المسلمين اقتبسوا من الروم واليونان والهنود، مع التمسك بشخصيتهم الإسلامية ليحققوا حضارة راقية، ثم أن الغرب نفسه اقتبس من المسلمين من دون أن يفقد هويته

(41) محمد عابد الجابري، **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية**، ط 5 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص 45.

وينصهر في المجتمع الإسلامي. إن أسس التحديث لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تستعار من الثقافة الخارجية، وإنما تنبثق من الذات، والحداثة ليست مجرد التزامن مع الاخر المتحضر في أدواته وتقنياته بل هي تراكم للخبرة والتطور[42].

نعم نقبل المحاكاة التي خصها توينبي بصفحات متعددة في مؤلفاته، لكن الشروط التي وضعها لها تعبر عن نزعة شوفينية وإعجاب بحضارته الغربية. وفي الحقيقة لا يمكن إلا الاعتراف بعظمة هذه الحضارة، لكنها كما قال مالك بن نبي، هي من القيم التي لا تباع ولا تشترى، ولا يمكن بحسب هذا المفكر لأحد أن يبيع لنا منها مثقالاً واحدًا، ولا يستطيع أي زائر أن يعطينا من محفظته أو من حقيبته الدبلوماسية ذرة واحدة منها[43]. إنها غير قابلة للتصدير بالمعنى المألوف للكلمة، لأن التصدير يتضمن صناعة سلعة ما في مكان ما، ومن ثم إيجاد مشتر راغب في دفع تمنها في مكان آخر. في حين الحضارة ليست سلعة بل هي مجموعة معقدة من المؤسسات والسلوكيات، التي يمكن أن توضع في مكانها فقط من طرف أشخاص محليين يتصرفون من تلقاء أنفسهم[44]. ويعلمون أن سر التحضر يكمن في اكتشاف أسبابها الحقيقية، وليس مجرد القدرة على اقتناء مظاهرها □

(42) محمود محفوظ، **الإسلام والغرب وحوار المستقبل** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1998)، ص 47.

(43) مالك بن نبي، **في مهب المعركة**، ط 4 (بيروت؛ دمشق: دار الفكر، 2000)، ص 133.

(44) زولتان باراني وروبرت موزر، **هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟**، ترجمة جمال عبد الرحيم (الكويت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2012)، ص 336.

الحبيب استاتي زين الدين

الحركات الاحتجاجية في المغرب وديناميات التغيير ضمن الاستمرارية

(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019). 524 ص.

يحيى بولحية(*)

باحث في التاريخ المعاصر.

تقديم

جمع الكتاب الذي بين أيدينا، «الحركات الاحتجاجية في المغرب وديناميات التغيير ضمن الاستمرارية»، للحبيب استاتي أستاذ القانون العام والعلوم السياسية بجامعة عبد المالك السعدي في المغرب، بين عدة مظان بحثية تندرج ضمن القانون الدستوري وقانون الحريات العامة والعلاقات الدولية والبحث السوسيولوجي والعلوم السياسية والتاريخ والتاريخ الراهن.. وظف فيه مناهج متداخلة ومتكاملة بدءًا بالمنهج الاستقرائي والمنهج الكمي والمنهج التحليلي.

قُسِّم الكتاب إلى مقدمة وستة فصول وخاتمة.

في **المقدمة** أثار الكاتبُ أهمية الموضوع وأهدافَه وإشكالية البحث وفرضياته وبسط مصطلح الحركات الاحتجاجية وكذا مناهج البحث المتبعة وخطته.

ينطلق **الفصل الأول** «زمن الاستئناس بالاحتجاج في ثلاثية المخزن والقبيلة والمستعمر» من مسلّمة جوهرية قوامها أن البحث في ظاهرة الاحتجاج يفرض على الباحث العودةَ إلى التاريخ بوصفه دراسة رموز بنى يمكن أن تسعفَ الدارسَ في تتبع جذور الظواهر الآنية.

أما في **الفصل الثاني** «من الاحتجاج على التسلط إلى سلطة الاحتجاج» فيوضح تزايدَ الاهتمام بالحركات الاحتجاجية على المستويين الداخلي والخارجي، بفعل عوامل شتى ترتبط بالأساس بحدة المواجهة والعنف المتبادل بين تيارات الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية. كما انشغلت محاور هذا الفصل بتتبع مسار التطور التدريجي للممارسة الاحتجاجية منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي من الفعل الدفاعي إلى الفعل المطلبي.

(*) البريد الإلكتروني: yahyathese2007@gmail.com.

يتجه **الفصل الثالث** «أشكال الممارسة الاحتجاجية وملامحها» إلى اعتماد آليتَي التحليل والمقارنة مع تبيين مختلف أشكالها وملامحها في أفق التحديد الدقيق لما هو مستقر ومتجدد فيها.

في حين يحاول **الفصل الرابع** «الاحتجاج السلمي بين التضمين القانوني والتمكين الواقعي» تقريبَ مضامين النصوص القانونية المنظمة للحق في الاحتجاج السلمي على المستويين الدولي والوطني من ذهن القارئ.

يتطلع **الفصل الخامس** «حركة 20 فبراير ورهان التغيير في سياق الاستمرارية» إلى تبيين ما شهده الفضاء العمومي من حركية ملحوظة منذ عام 2011 تزامنًا مع الحراك العربي من خلال تسليط الضوء على السياق العام والخاص لبروز حركة 20 فبراير ومكوناتها الأساسية والمطالب التي انبثقت منها، والاستراتيجية التي نهجها النظام السياسي لمصاحبتها واحتوائها.

في **الفصل السادس** «الفعل الاحتجاجي في ضوء السوسيولوجيا السياسية» يحاول الكاتب من خلاله فهمَ ظاهرة الاحتجاج في ضوء التراكمات الي حققتها السوسيولوجيا السياسية والانتقادات التي وُجهت لها محاولًا قراءة أبعادها داخل الحقل الاحتجاجي في المغرب وفي الوطن العربي.

وأخيرًا فقد أوجز في **الخاتمة** الاستنتاجات الأساسية للبحث.

أولًا: على خطى الجابري

يسجل الكاتب في بداية الأمر أن الفعل الاحتجاجي في المغرب وَجبَ أن يُقرأ في سياق طبيعة الممارسة السياسية والعلاقة التي نسجها الفاعلون السياسيون بعضهم مع بعض، ويذكرنا ذلك بعبارة محمد عابد الجابري وهو يحلل آليات الصراع السياسي في المغرب بقوله: «من هنا فإن السياسة أضحت كالولائم والأعراس»؛ ومعروف أن من التقاليد المغربية أن يلتقي الناس في الولائم والأعراس رغم ما يفرق بينهم من خصومات سياسية فيجلسون، بعضهم إلى جانب بعض[1].

تحديد المصطلحات

خصص الكاتب مساحة مهمة لمفهوم الحركات الاحتجاجية كما أخذ مسافة من تسمية حركات الربيع العربي بالثورة وأورد موقفين منها حيث رأى أنها لا تعدو لدى كثيرين أن تكون شكلًا من أشكال التمرد وابتعادها من مفهوم الحركة الاجتماعية الحاضنة للفعل الثوري.

حدد المؤلفُ مفهومَ الحركات الاحتجاجية من خلال عدة مظان ومنها أن الاحتجاج» يتحدد في كونه صورة من صور التظلم العلني داخل الفضاء العام، يكون في العادة جماعيًا من موقف جهة معينة، وكثيرًا ما يكون هذا الموقف هو عدم الاستجابة لمطلب أو مطالب.

وإذا كان الفعل الاحتجاجي بهذا المعنى ينتقل بنا الكاتب إلى مصطلحات مجاورة ومتآخية، ومنها مفهوم الحركة الاجتماعية

(1) «الانتقال الديمقراطي: التجربة المغربية في الواجهة،» نص الحوار التليفزيوني المباشر الذي أذاعته القناة الثانية المغربية ضمن البرنامج الشهري «في الواجهة» الذي تعده وتديره الصحافية مليكة مالك. وقد أذيع مساء يوم 18 تشرين الأول/أكتوبر 2000 .

تمييزًا لهما من بعضهما بعضًا وتوضيحًا للقارئ بالمسافة المفهومية التي تفصل الأول عن الثاني.

أورد العطري إحالة إلى بلومر يقول فيها إن الحركة الاجتماعية هي ذلك الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين؛ فالحركات الاجتماعية، بنظره، مشروعات جماعية تستهدف إقامة نظام جديد للحياة وتستند إلى إحساس بعدم الرضا عن النمط السائد والرغبة في إقامة نسق جديد[2]. وهو الأمر ذاته الذي كرره الحبيب أستاتي؛ فالحركة الاجتماعية، في نظره، هي ذلك الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معيَّن.

ويبدو أن الحركة الاجتماعية المومأ إليها تختلف جوهريًا عن الحركة الاحتجاجية شكلًا وجوهرًا، ويجعلنا نقول إن الحركة الاحتجاجية قد تكون مقدمة مناسبة للحركة الاجتماعية ولمختلف الثورات الكبرى في تاريخ المعمور.

يخلص الحبيب أستاتي إلى التساؤل عن الأسباب التي حالت دون انتقال الحركة الاحتجاجية الى حركة اجتماعية في العالم العربي مقارنة بالدول الغربية التي كان لها السبقُ في تحول الاحتجاجات بها إلى حركات اجتماعية وثورية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بفرنسا وألمانيا وإيطاليا. ونظن أن المسألة ترتبط بالمقدمات الاجتماعية والسياسية والفلسفية والتنظيمية العميقة التي أحدثت الفارقَ في أوروبا حيث أسست قواعد الديمقراطية على امتداد زمني طويل.

ثانيًا: الحركات الاحتجاجية وعمق التاريخ: أية علاقة؟

انطلاقًا من المناهج المتعددة التي اعتمدها الكاتب، حاول اعتمادَ الاستقراء التاريخي لاستنتاج الثابت والمتحول في الحركات الاحتجاجية الراهنة؛ ولاكتشاف هذا التغير كان لا بد في نظره، من إنجاز نوع من التحقيب الزمني على مستوى الاحتجاجات الكبرى التي عرفها المغرب في الأزمنة السابقة التي تعود إلى مرحلة ما قبل القرن التاسع عشر. لا شك في أن المعطيات المصدرية المتوافرة التي أوردها الكاتب لا تسمح بإيراد شواهد تاريخية حقيقية تفي الموضوع حقه من الاستشهاد والتحليل؛ فنحن لا نملك أمثلة حقيقية لفعل احتجاجي ينسجم مع التعريف الذي أعطاه الكاتب للموضوع، فلا يمكن تصور احتلال القبائل للفضاء العام خلال العصر الوسيط والحديث، ولا يُتستساغ قبولُ فكرة ضغط التشكيلات التقليدية على السلطة لانتزاع مكاسب وحقوق، في فترة كانت لغة السيف سائدة في تعامل السلطة مع «الفساد» الذين يخرقون قواعدَ الإجماع كما سجلتها مدوناتُ الأحكام السلطانية.

وأثناء قراءتنا لموضوع الأنموذج الموحدي لا نجد أثرًا ذا بال لأي فعل احتجاجي بالمفهوم الذي صدَّر به الكاتبُ موضوعَه ، بل إن الأمثلة القليلة التي ساقها في العصر الوسيط تندرج ضمن مفهوم التمرد والثورة بمفهوميها خلال العصر الوسيط أو الحديث، حيث كانت تصف الكتاباتُ التاريخية الرسميةُ قادتها بالفُسَّاد؛ والحال أن أسلوب الاحتجاج الذي

(2) عبد الرحيم العطري، **الحركات الاحتجاجية بالمغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي**، تقديم إدريس بنسعيد، دفاتر وجهة نظر؛ 14 (الدار البيضاء: دفاتر وجهة نظر، 2008)، ص 21.

نهجه المعارضون للسلطة القائمة آنئذ هو رفض أداء الضرائب وعدم الامتثال لقرارات السلطة القائمة والنزاع حول السلطة، ورفع السيف في مقابل ممثلي الحكام في الأقاليم والمقاطعات؛ ولا شك في أن الاختصاص القانوني للكاتب حجب عنه مهارة التوظيف التاريخي المناسب للموضوع. لذا لا يمكن تصور حركات احتجاجية تحتل الفضاءَ العام وترفع شعارات مطالبها مقارنة بما حدث في فترة ما بعد الاستعمار، وفي فترة ما قبل تشكل الدولة الحديثة.

ثالثًا: المغرب المستقل بين تحديات التنمية وثقافة الاحتجاج

خلال هذه الفترة قسم الكاتب مراحلَ الاحتجاج إلى طورين كبيرين ومتباينين؛ مرحلة ما قبل التسعينيات واتسمت بحدة الاحتجاجات في أعوام 1965 و1981 و1984 و1990 ومرحلة ما بعد 1991 واتسمت بالنزوع نحو مأسسة الاحتجاج والالتفاف حول مطالبه، ومهد أثناء إيراده لذلك بمجموعة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الصعبة التي مر بها المغرب التي مثلت مجالًا خصبًا لبروز الفعل الاحتجاجي بصورة المختلفة والمتعددة.

بيَّن الكاتب أن احتجاجات ما قبل 1991 تميزت بحضور المطالب الاقتصادية والاجتماعية شكلًا وطغيان المطالب السياسية مضمونًا، والسلطة خصمًا، والمنظمات الحزبية والنقابية محركًا، وقد قابلت الدولة عصيانَ المجتمع بالعنف، وواجه المجتمعُ قساوةَ الدولة بعنف مضاد؛ إلا أن المتأمل في تعامل الدولة مع الاحتجاجات يستنتج وجود أساليب أخرى لم يقف الكاتب عندها مليًا من قبيل إنشاء أحزاب موالية للسلطة أو قريبة منها (حزب الأحرار والحركة الشعبية والحزب الدستوررري والأصالة والمعاصرة...) وإذكاء الخلافات داخل البيت اليساري المؤطر الرئيس للاحتجاجات التي عرفها المغرب خلال المرحلة المذكورة، وهو عنف لا يقل قسوة عن العنف المادي. ولا شك في أن عنف التجربة وقساوتها أفهمتا الجميع ضرورةَ التعايش وترسيخَ قواعد اتفاق لا مرئي يسمح بالاحتجاج المنضبط زمن الانفتاح السياسي.

رابعًا: مرحلة 1998ـ2011: بين دينامية الاحتجاج ومناورة السلطة

في مرحلة الانفتاح السياسي 1998ـ 2011 عرف المغرب دينامية جديدة، حيث برزت مقاربة انتقالية تروم الوصول إلى المصالحة الوطنية وطي صفحة الماضي والتفكير في الحاضر واستشراف المستقبل.

يورد الكاتب بتركيز شديد مختلف المتدخلين من يسار وحركة نسائية حركة إسلامية وحركة أمازيغية وحركة المعطلين من العمل وحركات الاحتجاج الشعبي، ويعدّها الكاتب حركات تعكس بداية تكسير عملية التطويق التي أحكمتها السلطة على المجتمع في المراحل الماضية. وإن كنا نظن أن تعدد المتدخلين في الفعل الاحتجاجي منح الدولة القدرة على المناورة والاختراق والتفاوض كون هذا التعدد المتناقض في مكوناته وتوجهاته السياسية والأيديولوجية قيمة مضافة منح الدولة هامشًا واسعًا من المناورة والالتفاف.

يقدم الكاتب صورًا مختلفة من الاحتجاج سواء كان احتجاجًا سياسيًا أو حقوقيًا أو احتجاجًا على السياسة التنموية، حيث كان يتم التعبير عن الخصاص والهشاشة التي تمس فئات كثيرة منه.

إلا أن أبرزَ ما غاب لدى الكاتب تعميقُ دراسة ظاهرة الاحتجاج في وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت فضاءً مثاليًا لمعارضة ما يظنه المحتجون تغولًا من جانب السلطة وأصحاب النفوذ الاقتصادي؛ ومثال ذلك ما حدث أثناء مقاطعة شركات بعينها ومواد استهلاكية محددة أثرت في رقم معاملاتها أكثر فأكثر سنة 2018؛ من جانب آخر تمكن المحتجون بفضل فضاء الفايسبوك مؤخرًا من سحب قانون 20ـ22، من التداول التشريعي بعد أن عمت الاحتجاجات الخاصة به مختلف الفئات المجتمعية.

خامسًا: ملامح الاحتجاج المغربي المستجدات والإكراهات

يورد الكاتب مجموعة من الملاحظات الدقيقة الخاصة بملامح الاحتجاج المغربي، ومنها:

إن في الساحة اليوم قوى عقلانية ممثلة بالأحزاب، وقوى غير عقلانية ممثلة بالحركات الشعبوية. يأخذ الكاتب حكمَه من الباحث الأنثروبولوجي المغربي عبد الله حمودي وينتصر له ويحاول منحه المشروعية من خلال إثارة مجموعة من الأسئلة من قبيل ألم تكن الانتفاضاتُ والتمردات التي عرفها المغرب المعاصر مفتقرة إلى التنظيم المسبق؟ وكيف أمكن أن تكون الحصيلة لو أنها كانت ناتجة من عمل تنظيمي مؤطر يخفف قوةَ الصدام بين الجماهير المحتجة وأجهزة الدولة؟

يستنتج الكاتب وهو يحلل خاصية استعمال الفضاء العام تحررَ المغاربة نسبيًا من الخوف الذي كان يتملكهم عند التفكير في النزول إلى الشارع العام المفتوح على جميع الاحتمالات مع ما يعنيه ذلك من تشكيك في الشرعية السياسية للحكم.

يستنتج الكاتب ميزة أخرى لطبيعة الاحتجاج في المرحلة الثانية حيث أصبح فاعلون اجتماعيون جدد يمارسون ضغطًا من أجل اكتساح الفضاء العمومي: الإسلاميون والنساء والمعطلون من العمل والحقوقيون والأمازيغ... وهي فئات بلغ بها التجاذبُ والخلاف إلى حد كبير، وأمكن للسلطة من خلال الثقوب الموجودة بينها من التسرب بسلاسة والحد من وهجها وفاعليتها المجتمعية واستعمال هذا التعدد نافذة مثلى للمناورة وهو أسلوب لم يقف عنده الكاتب مليًا، ولم يمنحه المساحة المناسبة في مقاربة الموضوع.

جنح الاحتجاج بالمغرب نحو ميزة السلمية بانتقال الحركة الاحتجاجية نحو المطلبية السلمية والتخلي التدريجي عن الثقافة الصدامية؛ ويُفسر ذلك بتزايد دور الشباب والفئات المتعلمة التي تمتلك قدرًا مهمًا من الوعي وفكر التسامح، لكن من جهة أخرى لا ننسى آلام سنوات الرصاص في حقبة ما قبل 1991 التي أفهمت الجميع بضرورة اختصار الطريق وابتكار أساليب جديدة في ظل المراجعات الدستورية والسياسية التي تقوم بها الدولة بين الحين والآخر.

سادسًا: الاحتجاج السلمي بين التضمين القانوني والتمكين الواقعي

لم يحظَ الإطار القانوني لحرية الاحتجاج السلمي بالعناية البحثية اللازمة مقارنة بما كُتب حول موضوع الاحتجاج؛ فإذا كان العطري يتطرق إلى موضوع الاحتجاج من زاوية البحث السوسيولوجي فإن الحبيب أستاتي يؤصله من زاوية النظر القانوني والدستوري ما يجعل النقاش مفتوحًا ومستمرًا حول ثنائية الحق في الاحتجاج وتقييده بواجب احترام القوانين الداخلية.

يحاول الكاتب الارتكازَ على مجموعة من النصوص والمبادئ الدولية المؤطرة لموضوع الحماية الدولية للحق في حرية الاحتجاج السلمي، ويتبع بخيط رفيع حيثيات الموضوع ومنعرجاته الدولية والإقليمية، كما يوضح أن مطلب حرية الاحتجاج في ضوء القوانين الدولية شهد تطورًا في مقاربة موضوع حقوق الإنسان وفي نمو الثقافة الاحتجاج.

وفي ما يتعلق بحماية القانون المغربي حريةَ الاحتجاج يورد الكاتب الظروفَ الدولية والمناخ الحقوقي الذي حتّم على المغرب الانخراط في موضوع حقوق الإنسان والحريات العامة كما هي متعارف عليها دوليا؛ وفي هذا السياق أنتج المغرب لنفسه ميكانيزمات براغماتية في التعامل مع ملف حقوق الإنسان كون ذلك شرطًا رئيسًا للحصول على المساعدات المالية والاجتماعية.

وفي موضوع حماية القانون المغربي لحرية الاحتجاج يقف استاتي مليًا عند ظهير 1858؛ وإن كان يصفه بكونه من أكثر القوانين تطورًا، إلا أنه يبرز حجم الانتقادات التي وُجهت له من جانب الفاعلين السياسيين بسبب احتفاظه ببعض رواسب الإدارة الاستعمارية ومنها ما سمي بظهير «كل ما من شأنه» الصادر سنة 1935.

وفي ممارسة الاحتجاج من خلال أحكام القضاء يستنتج الكاتب اعتمادًا على لغة العينة ضعفَ الثقة في القضاء الإداري، ونحن نختلف مع الكاتب بخصوص نزاهة هذا القضاء وقيمة أحكامه على المستوى العربي حيث حصل الكثير من الأشخاص الذاتيين والمعنويين على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، إلى حد أن مجموعة من الأحكام القضائية المتبوعة بدفع تعويضات مالية بقيت من دون تنفيذ ما جر إلى تدخل ملك البلد ودعوته إلى تسوية الملفات المعلقة وهي ملفات جمة تكلف خزينة الدولة المال الكثير وهو ما جعل الحكومة تلتف على المسألة بسن مرسوم يحول دون الحجز على أملاك الدولة بسبب التلكؤ في تنفيد الأحكام القضائية ضدها.

سابعًا: حركة 20 فبراير ورهان التغيير في سياق الاستمرارية

يقف الحبيب أستاتي مليًا عند حركة 20 فبراير، بوصفها تلخيصا لأهم مقولات الكتاب وإشكالاته؛ وفي نظره اتخذ الانفجار الاحتجاجي الذي قادته حركة 20 فبراير مسارًا مختلفًا وغريبًا بعد الخطاب الرسمي للملك محمد السادس الذي ذهب رأسًا إلى الإصلاح الدستوري. وفي نظره من غير الممكن عزل ميلاد حركة احتجاجية بالمغرب عن الفكر الاحتجاجي الذي تكوَّن لدى المغاربة عبر ذاكرة نضالية عميقة. ويبقى الكاتب وفيًا للمنهج الاستقرائي الذي أخذ فيه منذ بداية

الموضوع في بعض المظان البحثية ويحاول أن يدرس الحركة في تطورات مسمياتها وتحولات خطابها ضمن سياقين متكاملين:

السياق الإقليمي العام، ويذكر فيه الحراك السياسي الذي عرفته المنطقة العربية وما أسفرت عنه من تهاوي بعض الأنظمة العربية ما ساهم على نحوٍ وافر في ولادة حركة 20 فبراير. ثم سياقٌ خاص، ويرتبط بوضع الملكية وعلل المنظومة الحزبية واستفحال المشاكل والتحديات الاجتماعية والاقتصادية.

يستنتج الكاتب من خلال تحليل البلاغ التأسيسي لحركة حرية وديمقراطية الآن الصادر بتاريخ 27 كانون الثاني/ يناير 2011 أنها تبتعد عن العمق الثوري الذي بلغته الحركات الاحتجاجية في مصر وتونس عندما طالبت بإسقاط النظام وتغييره، وتقترب من البعد الاحتجاجي الذي ينظر إلى الإصلاح من داخل المؤسسة الملكية لا من خارجها.

ضمن هذا السياق اختار الملك أسلوبًا جديدًا في احتواء تداعيات الربيع العربي؛ فقد أمر الملك بإعداد دستور جديد شدد على المبدأ الدستوري للملكية المواطنة والملك المواطن وتمت دسترة اللغة الأمازيغية ومختلف حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميًا، وانحسرت سلطة الملك نسبيًا لمصلحة رئيس الحكومة حيث خضع الانبثاق الديمقراطي للسلطة التنفيذية من الحزب الذي تصدّر الانتخابات؛ من جانب آخر أصبح للبرلمان بغرفتيه سلطة برلمانية تمارس اختصاصات تشريعية رقابية واسعة...[3]

كانت للتناقضات الأيديولوجية والسلوكية الحادة في صفوف مكونات الحركة مفعولها السلبي على ثقة الناس في شعاراتها وقدرتها على الصمود؛ وهو ما سبق أن أشرتُ إليه بخصوص التعدد المذهبي والأيديولوجي لمكونات الحركة ودوره في منح النظام القدرة على المناورة والالتفاف؛ كما انضافت إلى ذلك التطورات الإقليمية العربية في مصر واليمن وسورية، فكان طبيعيًا أن يتراجع حراك 20 فبراير بعد فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات وتأليف أول حكومة للإسلاميين بالمغرب؛ ودفعت هذه النتيجة الكاتب إلى محاولة عرض فشل فعل الاحتجاجي لحركة 20 فبراير على بعض نظريات السوسيولوجيا السياسية مسترشدًا بالعديد من النظريات ذات العلاقة بالموضوع.

فقدت حركة 20 فبراير التماسك السياسي والاحتجاجي الذي حرمها استثمار فرصة تاريخية متميزة للتغيير بسبب تعدد مشاربها السياسية والأيديولوجية ودخولها في صراع مع التشكيلات السياسية والنقابية التقليدية المساندة للنظام.

تجعلنا هذه المعطيات ندرك مبدئيًا صعوبة تفسير الحركات الاحتجاجية من خلال أطروحات أحادية الجانب بالنظر إلى الطابع المركّب لدوافع الاحتجاج وامتداداته؛ ويَعُد الكاتب ذلك مقدمة لتعميق البحوث لتحقيق نوع من التراكم المعرفي.

حاول الكاتبُ تقديمَ مادة حقوقية من زوايا نظر مختلفة تاريخية وقانونية وسوسيولوجية وظف فيها مناهج متداخلة ومتكاملة بدءًا

(3) انظر: يحيى بولحية، «الصحافة والمسألة الدستورية في المغرب قبل الحماية الفرنسية 1916،» **تبين**، السنة 1، العدد 6 (شتاء 2013).

بالاستقراء التاريخي والتحليل السوسيولوجي والتوظيف الكمي للمعطيات الإحصائية، ونجح في تقريب صورة الاحتجاج ومعانيه ومنعرجاته التاريخية بتسلسل منطقي يروم تقريب القارئ من الموضوع المُثار.

وتبقى الحلقة المفقودة بادية في المعاني التي أُعطيت لثقافة الاحتجاج خلال العصور ما قبل الرأسمالية حيث لم يحصل الانسجام بين المفاهيم التي أعطاها للاحتجاج والأمثلة التي أوردها بخصوص الموضوع الاحتجاجي.

عمومًا نحن أمام كتاب ضم معلومات قيمة وقدم تحليلًا رصينًا يفيد الباحثين والقارئين؛ كما أن الموضوع المُثار له راهنيته وأهميته في فهم مشهد الاحتجاج بالمغرب والأعطاب السياسية التي ترافقه خلال الفترة الحالية □

Yan Xuetong
Leadership and the Rise of Great Powers
(Princeton, NJ: Princeton University Press, 2019). 305 p.

القيادة وصعود القوى العظمى

لونغ ياينغ(*)
باحثة صينية، وأستاذة في قسم اللغة العربية وثقافتها،
كلية اللغات الشرقية، جامعة سيتشوان للدراسات الدولية – الصين.

إنّ العلاقات الأمريكية ـ الصينية والاحتكاكات التجارية بينهما قد أثارت نقاشًا وجدالًا واسعين في مختلف القنوات الدولية، وعلى مختلف المستويات، حتى أصبحت من أسخن القضايا الدولية في هذه السنوات الأخيرة حيث فاضت أنواع كثيرة من الآراء ووجهات النظر المختلفة التي شارك وساهم فيها عدد كبير من العلماء والخبراء والباحثين والأساتذة وغيرهم من مختلف الأوساط، ومنهم من يثق بمجيء الحرب الباردة الجديدة بين الطرفين الأمريكي والصيني، وعدد الذين يتمسكون بهذا الموقف ليس قليلًا. في هذا الصدد، أصدر البروفسور الصيني المشهور يان شوه تونغ رئيس معهد العلاقات الدولية بجامعة تسينغهوا الصينية كتابه بعنوان **القيادة وصعود القوى العظمى** في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2020 في محاولة لنشر آراء الخبراء الصينيين ومواقفهم بشأن العلاقة بين الولايات المتحدة والصين وفهمهم لتطور هذه العلاقة المستقبلي، وكذلك لعرض فهمهم للتحولات في النظام الدولي ونظاميتها.

يقع الكتاب في 305 صفحات وينقسم إلى تسعة فصول: الفصل **الأول** يتم فيه تعريف المصطلحات المستخدمة في نظرية الكتاب ـ نظرية الواقعية الأخلاقية. وفي الفصل **الثاني** يتحدث الكاتب عن أنواع القيادة السياسية والعلاقة بينها وبين التفضيلات الاستراتيجية. أما في الفصل **الثالث** فتم إخراج أربعة استدلالات لتفسير التغيرات الدولية، بينما ركز الفصل **الرابع** على تنقل مركز العالم من الغرب

(*) البريد الإلكتروني: fawziya828@126.com and fawziyalong@sisu.edu.cn.

إلى الشرق. ثم في الفصل **الخامس** تم التحليل حول تنوع القيادة والمعايير الدولية والعلاقة بينهما مع الحديث عن الأساليب الممكن الاعتماد عليها من الدول المسيطرة لأجل نشأة المعايير الدولية الجديدة أو إصلاح القديمة. وبالتالي تحدث الكاتب في الفصل **السادس** عن تحديات واجهتها النزعة الليبرالية وإمكانيات ظهور القيم الدولية السائدة الجديدة، وفي الفصلين **السابع** و**الثامن** عولجت مسألة «تحول في النظام الدولي»، ثم يأتي الفصل **الخاتم** حيث استنتج الكاتب أن العالم سيسوده القطبان في السنوات العشر المقبلة.

أولًا: «نظرية الواقعية الأخلاقية»

لقد طرح البروفسور يان شوه تونغ في كتابه هذا نظريته الجديدة في تحليل العلاقات الدولية أي «نظرية الواقعية الأخلاقية» التي يستمد مفهومها الجوهري من العقلية السياسية للفلاسفة الصينيين القدماء. فإن الواقعية الأخلاقية لا تنكر تأثير المبادئ الأخلاقية في سلوكيات الدولة أبدًا كما اعتقد بعض الناس، بل ظلت تؤكد تأثيراتها في واضعي السياسة في كيفية تحقيق المصالح الوطنية، لذلك لا ينبغي إهمال الموقف الأخلاقي لقادة الدولة وتأثيره في تطور الخطط الاستراتيجية للدولة، وهو ما يبرز الاختلاف بين نظرية الواقعية الأخلاقية وبين نظريات الواقعية الأخرى.

على هذا السبيل، فإن الأخلاقية تنقسم في الكتاب إلى المستويات الثلاثة الفردي والحكومي والدولي، فالأخلاقية على المستوى الحكومي تتمثل بمسؤوليات الحكومة تجاه مصالح الشعب، وأما الأخلاقية على المستوى الدولي فهي تعني الأخلاقية العالمية العامة بين كل البشرية ولا داخل أي أمة. فالقيادة ذات الأخلاقية يمكنها تعزيز نفوذ الدولة وقوة تأثيرها في الساحة الدولية زيادة مباشرة بحيث يضيف صلاحية الدولة، بل يمكنها أن تؤثر في قوة الدولة بصورة غير مباشرة أيضًا. والمبادئ الأخلاقية العالمية يمكن قياسها بسمعة الدولة الاستراتيجية. وقد دل التاريخ على أن فقدان السمعة الاستراتيجية يؤدي في الغالب إلى ضعف القيادة. خلاصة القول إن الأخلاقية التي تتمثل دائمًا بالسمعة الاستراتيجية تؤدي دورًا حاسمًا في تحقيق القيادة الناجحة على الساحة الدولية.

ثانيًا: أربعة أنواع من القيادة السياسية وتأثيرها في القوة الشاملة

يتمحور الكتاب حول السؤال المحوري «لماذا وكيف يمكن للدولة الناهضة أن تتجاوز الدولة القائدة أو المهيمنة حاليًا التي كانت أقوى منها بعدة مرات لتصبح دولة قائدة جديدة في العالم؟» نظرًا إلى أن كثيرًا من النظريات والمؤلفات عجزت عن تفسير لماذا تم تضييق الفجوة بين أمريكا والصين بهذه السرعة الهائلة في بداية القرن الحادي

والعشرين، وكذلك عجزت عن شرح أسباب تجاوز الدولة الناهضة الدولةَ القائدة في نفس النظام الدولي في ظل أنّ الدولة الناهضة كانت أضعف من القائدة من حيث القوة الشاملة وبخاصة القوة الصلبة، شق مؤلف الكتاب البروفسور يان شوه تونغ طريقًا جديدًا في هذا الشأن، فاتخذ قوة القيادة السياسية لدولة ما كمتغير حاسم في أثناء تحليل العلاقات الدولية، إذ إن القيادة السياسية هي العنصر الرئيسي للقوة السياسية، بل هي عامل ذو المبادرة الذاتية.

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال المذكور أعلاه، قسم الكاتب القيادة السياسية للدولة إلى أربعة أنواع: القيادة بمبدأ الـ«لافعل» (وو واي[1])، والقيادة للحفاظ على منجزات السلف، القيادة الإبداعية المتحمسة للتقدم، والقيادة من طريق التصارع والتنازع. في المجتمع الدولي الذي لا توجد فيه حكومة موحدة، تحتل حماية مصالح الدولة نفسها المرتبة الأولى من أوليات حكومة أية دولة. فمن أجل تحقيق ذلك، قد تتخذ كل دولة بمختلف القيادة استراتيجيات مختلفة، فالنوع **الأول** من القيادة يتمسك دائمًا بفلسفة الطاوية ليتجنب الخلاف، و**الثاني** يهدف إلى الحفاظ على المنجزات المحققة سابقًا من طريق تحسين العلاقات الاقتصادية الخارجية بإرشاد فكرة الحتمية الاقتصادية، أما **الثالث** فيرجع نهوض الدولة أو سقوطها إلى أداء قيادة الدولة ويسعى وراء تعزيز مكانة الدولة العالمية من خلال الإصلاحات المناسبة، والنوع **الرابع** يميل إلى اتخاذ الوسائل العسكرية لتحقيق طموحات القيادة معتقدًا أن الانتصار في الحرب هو الوسيلة الوحيدة لتوسيع نفوذ الدولة.

تأتي القيادات السياسية للدولة بالتنمية المختلفة السرعة والمظاهر، وهو ما أدى إلى عدم التوازن بين دول العالم من حيث القوة الشاملة، الأمر الذي يساعد على تضييق الفجوة بين الدولة القائدة حاليًا وبين الدولة الناهضة إذا كان الأخير قام بإصلاحات أكثر كمية وفاعلية وجودة مما قام به الأول كما تفعله الصين خلال هذه السنوات. وإذا طال ذلك الحال لعشرات السنوات فيمكن للدولة الناهضة أن تلحق بالدولة القائدة ثم تتجاوزها لتصبح دولة قائدة جديدة بنظام جديد. من هنا تبين أنّ الدولة الناهضة لا يمكنه تحقيق نهوضها إلا إذا كانت تحت النوع الثالث من القيادات المذكور أعلاه أي القيادة الإبداعية المتحمسة للتقدم.

على غرار تقسيم الكاتب لقيادة الدولة السياسية، تم تقسيم القيادة العالمية إلى أربعة أنواع أيضًا استنادًا إلى السمعة الاستراتيجية وتطابق المعايير في السياسات، وهي القيادة الرشيدة التي تدعو إلى المبادئ الأخلاقية، والقيادة الهيمنية التي تطبق مبدأ المعيار المزدوج، والقيادة الغبية التي تمارس مبدأ التنمّر على الضعيف، والقيادة المتمسكة بسياسة القوة. اختلاف الدولة القائدة يعانق ويمارس مختلف المبادئ العالمية، ولكن

(1) مبدأ الـ«لا فعل» (وو واي): هو من تعاليم «الطاوية» (هي عقيدة أو مجموعة من المبادئ المشتقة من الفلسفة والديانة الصينية القديمة ظهرت في القرن الرابع قبل الميلاد). والمقصود به معالجة أمر ما بتركه يسير مجراه الطبيعي.

مقارنة بالأنواع الثلاثة الأخرى فإن القيادة الرشيدة تساهم في بناء أحسن السمعة الاستراتيجية حتى تتلقى أكبر تأثير في الساحة العالمية، إذ إن المبادئ الأخلاقية التي تمتاز بها يمكنها حماية المكانة القيادية للدولة القائدة بصورة أحسن وأكثر فاعلية.

يتضح من هنا أنّ الدولة الناهضة التي تقودها القيادة الإبداعية المتحمسة للتقدم والتنمية قد تحقق نهوضها بعد عدة عقود من التقدم حتى تلحق بالدولة القائدة وتتجاوزها لتصبح دولة قائدة جديدة تدعو إلى نظام عالمي جديد تسود فيه المبادئ الجديدة. لكن القيادة الرشيدة المتمسكة بالمبادئ الأخلاقية هي من أحسن الخيارات في أثناء تطبيق القيادة العالمية بالنسبة إلى أي دول قائدة من أجل ضمان مصالح الدولة نفسها وحماية مكانتها العالمية.

ثالثًا: حول تطور العلاقات الأمريكية ـ الصينية

من المعروف أن الصين قد شهدت تطورات هائلة خلال العقود الأخيرة حتى تصبح أهم منافس استراتيجي لأمريكا حسبما يتردد في وسائل الإعلام العالمية، وأن التنافس الأمريكي ـ الصيني في بعض المجالات قد جذبت أنظار دول العالم. في هذا الظل، استخدم الكاتب البروفسور يان شوه تونغ نظريته ومنهجيته هذه لتحليل هذا الشأن، وقد عرض في خاتمة الكتاب تنبؤه بالتغيرات المحتملة في السياسة الدولية في خلال العقد المقبل أي ما بين عام 2019 وعام 2028. يمكن التلخيص كما يلي:

ـ تحول عالم المستقبل خلال العقد القادم من نظام أُحادي القطب إلى نظام ثنائي القطب حيث لا تزال أمريكا قطبًا وتصبح الصين قطبًا آخر منهما، إذ إنّ القيادة الصينية لم تتوقف عن خطواتها في إجراء الإصلاحات وتطبيقها في كل المجالات وقد حصلت على إنجازات ملحوظة على نحو لم يسبق له مثيل، الأمر الذي يساهم في تضييق الفجوة بين الصين والولايات المتحدة، إضافة إلى أنّ استمرار الحكومة الصينية في عملية الإصلاح في المستقبل سيزيد احتمالية تضييق الفجوة بين الطرفين حتى ولو تغيرت القيادة السياسية الأمريكية. ذلك من ناحية، ومن ناحية أخرى، لا يمكن إهمال الحقيقة بأنّه لا توجد حتى الآن أي دولة تجاوزت قوتها الشاملة نصف قوة الصين الشاملة أو ربع قوة الولايات المتحدة الأمريكية، وأنّ القدرة التي تبلغ فيها الدول الأخرى مستوى الصين من حيث القوة الشاملة تبدو قليلة في خلال العقد المقبل، ناهيك باللحاق بالولايات الأمريكية، حتى ولو ظهرت في هذه الدول القيادة السياسية الأكثر حكمًا منها في الصين وأمريكا. لذلك فقد يتحول العالم الأحادي القطب في العقد المقبل إلى عالم ثنائي القطب وفقًا لما ذُكر أعلاه.

ـ انتقال قلب العالم من أوروبا إلى شرق آسيا. لكي تصبح أية منطقة قلب كل العالم، لا بد من توافر شرطين اثنين على الأقل: **الأول** منهما أن تكون المنطقة مركزًا فيه يقع التنافس الاستراتيجي بين الدولتين القائدتين، و**الثاني** أن تقع إحدى الدولتين القائدتين داخل هذه المنطقة. من المتوقع أن تركز المنافسات الجيوستراتيجية بين

أمريكا والصين في منطقة شرق آسيا وليس في منطقة أخرى، ذلك لأنّ هذه المنطقة ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى كل من الطرفين. فبالنسبة إلى الصين لا يمكنها تحقيق حلمها في تحقيق نهضتها العظمى إلا بعد تحقيق قيادتها في هذه المنطقة أولًا. أما بالنسبة إلى أمريكا فلا يمكنها الحفاظ على قيادتها في العالم إذا فقدت نفوذها في منطقة شرق آسيا. بهذا يرى يان شوه تونغ أنّ منطقة شرق آسيا ستحل محل أوروبا لتصبح قلب العالم.

ـ عدم وجود القيادة العالمية الفعالة سواء من جانب أمريكا أو الصين إلا إذا تحقق التعاون في هذا الشأن بين الطرفين. قد تسود بين دول العالم، وبخاصة الدول المتوسطة والصغيرة، استراتيجية التوازن التي تتمثل على الأرجح في وقوف الدول إلى جانب الصين في ما يتعلق بالقضايا الاقتصادية وإلى جانب الولايات الأمريكية في ما يتعلق بالقضايا الأمنية، ذلك لأنّ الحكومة الصينية تتمسك بسياسة عدم الانحياز فلا يمكنها تقديم الحماية الأمنية للدول الصغيرة، في حين أنّ الحكومة الأمريكية لها عدد غير قليل من الدول المتحالفة التي تتمتع بالمصالح المشتركة، إلا أنّها لا تستطيع توفير المساعدات الاقتصادية الكافية أو الدعم القوي المتواصل للدول المتحالفة معها على حساب تنمية اقتصاد أمريكا نفسها. من هنا يتضح التعارض الهيكلي بين الصين بوصفها دولة ناهضة وأمريكا بوصفها دولة قائدة، مما أدى إلى صعوبة حدوث القيادة المشتركة أو القيادة المتعاونة بين الجانبين في السنوات العشر المقبلة.

ـ استحالة حدوث الحرب الباردة الجديدة وقلة الإمكانات في حدوث الحرب المباشرة، أو حرب الوكيل بين الطرفين الأمريكي والصيني. على الرغم من كثرة الأقوال عن حدوث الحرب الباردة الثانية بين الصين وأمريكا في ظل اشتداد الحرب التجارية، من المستحيل أن تحدث حرب باردة جديدة بين الجانبين في المستقبل القريب، أو بالأحرى فإن احتمال حدوث الحرب الباردة الجديدة تبدو قليلة لأن الصين تفضل توسيع تأثيراتها الدولية عن طريق التعاون الاقتصادي بدلًا من تصدير أيديولوجيتها، الأمر الذي يختلف عما حدث في الحرب الباردة بين الولايات الأمريكية والاتحاد السوفياتي. إضافة إلى ذلك، يتبيّن التاريخ أنّه من المستبعد أيضًا أن تحدث حرب مباشرة أو حرب الوكيل بين الجانبين في المستقبل حسبما تتناول نظرية الردع النووي.

ـ غياب مفاهيم القيم العالمية السائدة بسبب تراجع الليبرالية الأمريكية وعجز الدول الأخرى في النظام الثنائي القطب عن إنشاء وتطوير سلسلة من القيم الجديدة ذات التأثير العالمي. ازدادت حالة عدم الاستقرار في السياسة الدولية بسبب الفراغ الأيديولوجي، ومن المرجح أن يستمرّ هذا الوضع غير المستقر في المستقبل القريب. وقد يؤدي هذا النوع من الفراغ إلى حدوث ما يسمى المنافسة الأيديولوجية التي تصعد بسهولة إلى الحرب الباردة. كل من الصين والولايات يفهم كل الفهم خطورة المنافسة الأيديولوجية، فمن المعتقد أنّ الجانبين يرغبان في تجنّب المنافسة في المجال الأيديولوجي، وهو ما

يمنَع حدوث الحرب الباردة. مع ذلك، فإن من المؤكد أن التعاون الدولي الفعّال سيواجه تحديات كثيرة في المستقبل القريب.

خاتمة

خلاصة القول إن هذا الكتاب الجديد هو من أروع وأبدع الأعمال الأكاديمية، فلم يقدم للقراء الكاتب البروفسور يان شوه تونغ نظرية جديدة ذات خصائص صينية في مجال تحليل العلاقات الدولية فحسب، بل يعطي لهم منظورًا جديدًا للتحليل والتفكير في القضايا السياسية الدولية مستمدًا من التاريخ والفلسفة الصينية. فقد لقي الكتاب إقبالًا كبيرًا من القراء الصينيين والأجانب بفضل تفكير الكاتب العميق ورؤيته البعيدة، وشرحه الدقيق وتحليله البليغ، وأيضًا دلائله القاطعة وبراهينه الساطعة، بعدما أثار المناقشة والجدل الإيجابي الواسع النطاق داخل الصين وخارجها □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

أولًا: كتب عربية

ـ1ـ

عبد الحسين شعبان. **دين العقل وفقه الواقع: مناظرات مع الفقيه السيد أحمد الحسني البغدادي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021. 320 ص.

يرى الأكاديمي والمفكر عبد الحسين شعبان في كتابه هذا أنه في الحديث عن الدين والتديُّن، الدين والعقل، الدين والواقع، الدين والعلم، والدين والقانون، ما زالت الحقبة المظلمة ـ يقابلها في أوروبا القرون الوسطى ـ تسكن الكثير من عقولنا وتعشش في لغتنا وتتحكم في سلوكنا، وتهيمن على عاداتنا وتقاليدنا لتفرض علينا الركود والرتابة والنمطية، وتجرنا إلى الماضي بدلًا من التطلع إلى المستقبل. ولعل هذه الحقيقة بقيودها الثقيلة ـ كما يصفها شعبان ـ تجعلنا في اغتراب عن واقع التطور العلمي والتقني الذي يعيشه العالم، ناهيك بالأفكار والقيم والنظم والقوانين والمؤسسات التي تتوالد في خضم عالم يشهد يوميًا متغيرات فائقة السرعة في مختلف مجالات الحياة.

من هنا يؤكد الكاتب أهمية إخضاع ما لدينا من سلطات ومؤسسات ولغات ومعارف وموروثات وأخلاقيات وقوانين وطرائق تديُّن وإيمانيات – بعضها لا علاقة له بالدين ـ للمراجعة والنقد، وذلك من أجل وضع المقدمات الفكرية اللازمة لنفض غبار العصور السالفة ومواكبة التغييرات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتكنولوجي والعلمي والبيئي والصحي وغيرها من المجالات، مستندًا إلى ثلاث قضايا مجتمعة هي. المعلومة والمعرفة والحكمة. وغالبًا ما يأتي هذا التوجه نحو التطور في سياق من التواصل بدلًا من القطيعة، وبعيدًا ممّا يعَدّ من المسلّمات، و«نظرة القداسة المسبقة». ويمثل هذا الإطار مدخلًا لحوار ومناظرات الكاتب مع الفقيه السيد أحمد الحسني البغدادي.

وتكمن أهمية هذه المناظرات في كونها تتناول موضوعات جدلية وصراعية عديدة لا تتعلق بالدين والتدين فحسب، وإنما بالحياة والكون والطبيعة والموت والصراع الفلسفي

الوجودي بين تيارَي المادية والمثالية وأسبقية الوعي على المادة أم أسبقية المادة على الوعي، إضافة إلى عناوين فرعية متعددة، منها قضية الهوية التي تتفاعل سلبًا أو إيجابًا تحت سقف واحد في الدولة الوطنية أو خارجها، وقضايا الحرية والسلام والمساواة والمشاركة والشراكة والعدالة، ولا سيما الاجتماعية.

وترتكز هذه المناظرات على ركنين متداخلين: **الأول**؛ **الوعي بالتاريخ** الذي يترابط مع الاجتهاد. وهذا الوعي لا يعني استعادة التاريخ، بل استحضاره وأخذ الدروس والعبر منه بما يفيد الحاضر والمستقبل. أما الركن **الثاني**، فهو **الاجتهاد في الإسلام**، الذي يُعنى بالتجديد أو باستنباط الأحكام بما ينسجم مع المتغيرات والمستجدات والتطورات التي تحصل في المجتمعات على صعيد العلم والتكنولوجيا والفقه القانوني والدستوري والسياسي والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويمهد هذا الركن للحديث عن مسألة **الإسلام والحداثة** التي تندرج في إطار تجديد الفكر الديني وإطلاق الحرية للعقل لتبديل النظرة الجامدة للأشياء والكون والحياة وتجاوز الركود والالتصاق بالتقاليد ومحاكاة الماضي وتفاسيره لترسيم هوية الحاضر بزعم الأصولية والسلف الصالح وغير ذلك من التبريرات.

وتهدف هذه المناظرات من خلال سعيها إلى إحكام دين العقل وفقه الواقع أو من خلال تفعيل العقل لوصل الدين بقضايا الواقع، إلى إصلاح المجال الديني من خلال إضفاء صفة العقل والعقلانية عليه، وبخاصة في ظل ارتفاع موجة التجهيل والتكفير والتحريم. ويستدعي ذلك إعادة النظر في الفكر الديني من خلال إصلاح الفكر السياسي والبيئة السياسية الحاضنة، وإعادة قراءة النصوص الدينية في ضوء الوقائع الجارية وتطلعات الأجيال المعاصرة.

يضم الكتاب ثماني عشرة مناظرة تحمل العناوين التالية: الإيمان، الدين والإرهاب، الدين والعنف، الدين بين المقدس والمدنس، في النقد والنقد الذاتي لـ «رجال الدين»، في نقد مبدأ التقليد، هل الفتوى ضرورية، الطائفية والتمذهب، الأوقاف الإسلامية وإشكالياتها، «الشيعية السياسية» و«البيت»، الفدرالية والفدرلة والتقسيم، مصادر التشريع ـ الإجماع والشهرة، الردة والمرتد وما في حكمهما، هل المرأة «عورة» و«ناقصة» عقلًا ودينًا؟، في النجاسة والطهارة، فقه المخارج والحيل «الشرعية»، العصمة والمعصوم وعلم الغيب.

ـ 2 ـ

أوتا فريفرت. **سياسة الإذلال: كيف تحطّم الجماعةُ الفردَ المختلف: مجالات القوة والعجز**. ترجمة هبة شريف. دمشق: دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع، 2021. 408 ص.

في هذا الكتاب للمؤرخة الألمانية أوتا فريفرت عرض لمجموعة من الأحداث وسياسات التشهير التي ترتبط بها والتي تُصنع وتستثمر لإخضاع وإذلال الأفراد والمجتمعات والدول منذ العصور الوسطى حتى عصر التشهير الذي نعيشه حاليًا عبر الإنترنت. وتعبر هذه السياسات ـ بحسب

الكاتبة ـ عن حقيقة مفادها أن الإنسان في سعيه المستمر للتشهير بأخيه الإنسان ومعاقبته وامتهان كرامته أو إذلاله أمام أبناء جنسه، يؤكد أنه لم يغادر العصور الوسطى، لا بل لا يزال يعيش ذهنية هذه القرون ويمارسها متخفيًا في المؤسسات وفي المجتمعات، وذلك من خلال التنمّر، والإذلال الناعم.

تعرض الكاتبة لممارسات الإذلال في أوروبا، وبخاصة في القرن الثامن عشر، وتشير إلى القوانين التي وضعت لمناهضة الإذلال عقب الحرب العالمية الثانية، والتي لا تزال تواجه التحديات نظرًا إلى إرث ممارسات الإذلال الثقيل الذي ساد عصور البشرية، واستمرار الدول في ممارسة الإذلال في ما بينها مع استمرار الحروب والنزاعات الطائفية والعرقية وأعمال الإرهاب التي تعزز جميعها فضاء الإذلال.

وتحدد فريفرت البنى التي تجعل من موقف ما موقفًا مخزيًا، فتشير إلى المواقف التأديبية التي تحدث في العلن أو أمام الجمهور الذي يصبح أحد أطراف العلاقة التي تجمع بين من يتعرض للإذلال مع من يمارسه، فيشاهد واقعة الإذلال ويشهد لها، وربما يتأثر بها ويرتدع. وقد تنبهت القوانين لذلك، فبات العقاب الذي كان يحدث على الملأ أمام الجمهور ينحصر ضمن جدران السجون. كما تتناول صور الإذلال التي قد يمارسها شخص قوي صاحب سلطة على شخصٍ ضعيف وخاضع، ومنها مواقف الخضوع التي قد تنجم عن العلاقات بين السيد والتابع، وبين الرجل والمرأة، والأب والابن، والدولة والمجتمع، وبين الدول المنتصرة وتلك المهزومة في الحرب والتي تترجم في الاتفاقات التي تلي الحروب.

يضم الكتاب ثلاثة فصول، يتناول الفصل الأول، أساليب الإذلال الغابرة، مثل التشهير والضرب والتوبيخ العلني وحلق شعر النساء والوسم بالنار وارتداء الأطواق وغيرها من الأساليب التي تهدف إلى إهانة المعاقب. وتعود تلك الأساليب عمومًا إلى العصور الوسطى وترتبط بالأخلاق. كما أن الإذلال العلني الذي تتسم به يمثل سلاحًا بيد سلطة الجماعة لوصم كل من يخرج عن عُرف الجماعة بالعار وتحطيمه بوصفه فردًا مختلفًا. وقد تصيب أساليب وسياسات العقاب جماعات عرقية أو دينية، وتتخذ في أغلب الأحيان طابعًا عنصريًا.

ويعرض الفصل الثاني لأمكنة الإذلال المتعددة، ولا سيما في المدارس والجيوش، فتتناول الكاتبة ممارسات العقاب التي يفرضها المدرس على التلاميذ والتي كانت تحظى برضى وتضامن الأهل قبل أن تبدأ القوانين بمعالجة الموقف منتصف القرن العشرين، والتعامل مع ظاهرة التنمر أيضًا التي يواجهها الأطفال في المدارس. كما تتحدث عن ممارسات الاحتواء في الجيش كمثال عن المؤسسات الشاملة التي تسعى إلى المحافظة على النظام وانضباط أعضائها وتأديبهم إذا لزم الأمر.

كذلك يتناول هذا الفصل وسائل التشهير المختلفة، بدءًا من الجرائد والتلفزيون، وصولًا إلى وسائل التواصل الاجتماعي التي قد تؤدي في أحيان كثيرة ـ بحسب الكاتبة ـ دورًا مضادًا للتواصل الاجتماعي، حيث أضعفت على سبيل المثال قدرة الفرد

على مواجهة حوادث التنمر التي قد تشمله. أما الفصل الثالث والأخير، فيتناول القوانين التي سعت وتسعى إلى معالجة ممارسات الإذلال، وبخاصة تلك القوانين التي تهدف إلى تنظيم علاقات الدول في ما بينها، واحتواء التوتر الذي قد ينجم عنها والذي قد يؤدي إلى إعلان الحروب. فعلى سبيل المثال قد تشعر دولة بالإهانة بسبب موقف بروتوكولي يصدر عن دولة أخرى أو بسبب طرد سفير لها. وهنا لا بد من الدولة التي تشعر بالإهانة من مواجهة التحدي والتصرف بالمثل كي لا تعتبر دولة ضعيفة ويمكن المس بمصالحها. وعليه، غالبًا ما تلتزم الدول بالقانون الدولي لأنه يقوم على أساس المعاملة بالمثل.

وأخيرًا لا بد من الإشارة إلى أن الإذلال قد يحطم نفوسًا كثيرة، لكنه يولد أيضًا قوة في النفوس التي تشعر بالإهانة وتسعى إلى استرداد إنسانيتها، مما يؤدي إلى ردود فعل قوية وجارفة قد تصل إلى اندلاع انتفاضات وثورات ضد الاستبداد وغياب العدالة، ناهيك بنضال الشعوب الذي يندرج في سياق مقاومة الاحتلال.

ـ 3 ـ

عبد الجبار الرفاعي. **الدين والكرامة الإنسانية**. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 2021. 288 ص.

في سياق تحديث التفكير الديني وتفعيل النزعة الإنسانية في الدين، يتناول المفكر العراقي عبد الجبار الرفاعي في هذا الكتاب مقاربة الأديان لمفهوم الكرامة الإنسانية، على اعتبار أن الإنسان ومن ثم كرامته هي غاية الدين، وأنه لا يمكن فهم الدين قبل فهم الإنسان وحاجته إلى الكرامة المنبثقة عن كونه إنسانًا كرمه الله خالقه وجعله خليفته ومحور الوجود ليؤدي أدوارًا كثيرة قيمية وذات أساس أخلاقي مركزي. وعليه، يصبح المعيار الكلي لاختبار إنسانية أي دين مرتبطًا بكيفية تعاطيه وإعلائه للكرامة الإنسانية، وحمايتها، والموقع الذي تحتله الكرامة في منظومة القيم لديه.

ولما كان الله خلق الناس متساوين في إنسانيتهم، وارتبط جوهر إنسانية الدين بحماية الكرامة، يرى الكاتب أنه يصعب الحديث عن حماية الكرامة الإنسانية وحقوق الناس وصيانة حرياتهم من دون تحقيق المساواة والعدالة، بعيدًا من التمييز في ما بينهم.

وإذ تبقى الكرامة قيمة إنسانية كونية عليا عابرة للأعراق والثقافات والأديان يتساوى في معناها كل الناس بغض النظر عن دينهم وثقافتهم وجنسهم وموطنهم ولونهم ومهنتهم، فهي تمثل الإطار الأخلاقي الذي تتوحّد فيه قيمة الإنسان ومكانته، والذي يغني الفهم المعنوي للدين. وعليه يؤكد الكاتب أهمية التفسيرَ الرحماني الأخلاقي للقرآن الكريم، واستخلاصَ المضمون الإنساني الأخلاقي العقلاني في الأحاديث والأخبار والتراث. ويتحدث في هذا السياق، عن رؤيته للدين وكيفية قراءة نصوصه، ليوضح أن تجديد التفكير الديني لا يعني القطيعة مع التراث إلا في حدود ما هو ميت ومميت فيه، وأن التجديد البناء يتأسس على فهم علمي للتراث واستيعاب نقدي للمعارف السائدة.

كما يشدد على أن التجديد في الدين لا يحقق وعوده من دون أن تتبناه المؤسسة

الدينية، ويجد حاضنة مجتمعية يلوذ بها، أو تفرضه السلطة السياسية، وذلك لن يتحقق في القريب المنظور ـ بحسب الكاتب ـ كون التجديد في الدين لن يجد من يرعاه، ما دام يتحدث لغة لا تشبه لغة الجماعات الدينية التي تتمسك برؤيتها الماضوية للتراث، ولا يجد السلطات السياسية التي ترى مصلحة في احتضانه وتبنيه.

ـ 4 ـ

عبد القادر محمد الطائي. **نظرية السلطة المؤسسة**. عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2021. 230 ص.

يتناول هذا الكتاب للباحث عبد القادر محمد الطائي ـ كما يأتي في تعريفه ـ مجموعة من الدراسات والأعمال الفكرية القانونية والسياسية التي انشغلت بنظريات أصل الدولة وكيفية نشأتها، وأركانها وخصائصها، وتوزيع وظائف السلطة المؤسسة ومبدأ الفصل بين السلطات وأنظمة الحكم. ويسعى بذلك إلى الإجابة عن تساؤلات عدة تتعلق بالاختلاف بين الدولة والسلطة ومسألة الحكم وشكل النظام السياسي وآلية عمله والمؤسسات المرتبطة به وما إذا كانت تعود للدولة، أم للسلطة في الدولة.

وعليه، ينطلق الباحث من توضيح الفرق بين السلطة المؤسِسَة (السلطة التأسيسية الأصلية) ومصدرها الشعب، وهي السلطة التي تضع أو تؤسس الدستور، والسلطة المؤسَسَة (السلطة التأسيسية المنشأة أو المشتقة) في الدولة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) التي غالبًا ما يقررها وينظمها الدستور. وتعلو السلطة التأسيسية الأصلية كل السلطات باعتبار أن الشعب مصدر السلطات.

واستنادًا إلى توضيح الفرق بين السلطة المؤسِسَة (السلطة التأسيسية الأصلية) والسلطة المؤسَسَة (السلطة التأسيسية المنشأة أو المشتقة)، يتناول المؤلف مجموعة من الأعمال الفكرية القانونية والسياسية التي انشغلت بمعالجة أصل الدولة وطبيعتها وكيفية نشأتها والوظائف التي تقوم بها، وما إذا كانت هي الأصل. وفي هذا السياق يسعى إلى الإجابة عن التساؤلات التي تتعلق بحقيقة الدولة وموقع السلطة فيها، وما إذا كانت الدولة تعرف بدلالة السلطة أم العكس، وكذلك التساؤلات التي تتعلق بمسألة الحكم، أو شكل النظام السياسي وآلية عمله والمؤسسات المرتبطة به وما إذا كانت تعود للدولة، أم تعود للسلطة في الدولة. ويرى المؤلف أن مثل هذه التساؤلات أنتجت جدلية الدولة ـ السلطة التي باتت بحاجة إلى تفكيك للتعرف إلى معنى الدول ومعنى السلطة. وعليه لا بد من النظر إلى الدولة كتعبير يخلو من أي مضمون، بمعنى أن السلطة المؤسِسَة (السلطة التأسيسية الأصلية) هي المصدر المنشئ للدولة وليس العكس، وأن الدولة ما كان لها أن توجد لولا وجود سلطة مؤسسية لها.

ثانيًا: كتب أجنبية

ـ 1 ـ

Martin S. Indyk

Master of the Game: Henry Kissinger and the Art of Middle East Diplomacy

New York: Alfred A. Knopf, 2021. 688 p.

من الصعوبة بمكان تجاهل الدور المحوري الذي أدّاه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر 1973ـ1977 في قيادة الدبلوماسية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما في «حرب أكتوبر» 1973 والقرار العربي بوقف إمدادات النفط، والتطورات اللاحقة التي أدت إلى اتفاق كامب ديفيد 1979، ناهيك بدوره كمهندس للسياسة الخارجية الأمريكية في الحرب الباردة بين بلاده والاتحاد السوفياتي السابق، إضافة إلى دوره كمستشار للأمن القومي في فترة الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون 1969ـ 1975.

من هنا يعرض الدبلوماسي الأمريكي مارتن إنديك ـ السفير الأمريكي السابق لدى إسرائيل، في هذا الكتاب للمفاوضات التي خاضها الدبلوماسي المخضرم كيسنجر وخلفاؤه في محاولاتهم للتوسط في عملية السلام في المنطقة والتحديات التي واجهتهم. وقد شارك إنديك بشكل مباشر في جزء من هذه المفاوضات بوصفه مبعوثًا خاصًا للمفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية عام 2013، وشهد خيبات الأمل السياسية التي نجمت عنها.

واستنادًا إلى الوثائق المتوافرة حديثًا من الأرشيفين الأمريكي والإسرائيلي، والمقابلات المكثفة مع كيسنجر، وكذلك الوثائق المتعلقة بشخصيات محورية شاركت في مفاوضات عملية السلام في المنطقة مثل أنور السادات، وغولدا مئير، وموشيه ديان، وإسحاق رابين، وحافظ الأسد، وكيسنجر نفسه، يرى إنديك أن فهم النفوذ الدبلوماسي الأمريكي في الشرق الأوسط يرتبط بهذه المفاضات المتعثرة منذ أكثر من عقدين، وأنه من المناسب العودة إلى أصول جهود السلام التي تقودها الولايات المتحدة وإلى الرجل الذي أنشأ عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط – كيسنجر، وذلك من أجل استخلاص الدروس وتطوير سياسة الولايات المتحدة الخارجية في المنطقة.

يشيد إنديك بدور كيسنجر في جمع المصالح المتنافسة وتوجيهها نحو التعاون. ويمثل ذلك أحد عناصر فن السياسة الخارجية بوجه عام. وقد أدى كيسنجر دوره الدبلوماسي على أكمل وجه في تنفيذ تصوره السياسي والاستراتيجي الأمريكي للصراع العربي –الاسرائيلي. وأولى عناصر هذا التصور ضمان أمن وسلامة إسرائيل، وتأجيل حل المسألة الفلسطينية وكذلك الحديث عن القدس مع العمل على وضع الفلسطينيين تحت ظروف سياسية وأمنية ومعيشية قاسية حتى يصبحوا أكثر استعدادًا لقبول وضعهم النهائي. ومن العناصر الجديرة بالذكر أيضًا تأمين استمرار تدفق النفط، والتفرد الأمريكي قدر الإمكان بالإشراف على محادثات السلام

ورفض ممارسة الضغوط على إسرائيل، ناهيك برفض الفصل بين الدبلوماسية واستخدام القوة المسلحة على خلفية اعتبار الدبلوماسية مصالح متعارضة تستند كل منها الى رادع حقيقي يحميها، وكذلك رفض التعامل مع البلدان العربية كمجموعة عمل واحدة بل كدول متفرقة.

والواقع أن المتابع لمحادثات عملية السلام في المنطقة يعي استمرارية سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه عملية السلام، وإن اختلف أسلوب وأداء كل إدارة. كما يعي أن تصور كيسنجر لعملية السلام لا يحمل جديدًا في مضمونه بل يؤكد استمرارية الانحياز الأمريكي للجانب الإسرائيلي في كل محطات محادثات السلام. وقد وصل هذا الانحياز إلى ذروته مع إدارة ترامب التي نقلت السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس المحتلة وأعلنت «صفقة القرن»، واعترفت بالقرار الإسرائيلي ضم هضبة الجولان السورية المحتلة ضاربة عرض الحائط بالقرارات الدولية المتعلقة بالصراع العربي-الإسرائيلي، الأمر الذي أنهى عمليًا محادثات السلام الدعائية التي تحتاج إليها الإدارة الأمريكية والجانب الإسرائيلي كغطاء لتمرير مزيد من الوقت لاستكمال قضم الأراضي الفلسطينية وتوسيع المستوطنات من دون انتقادات دولية جوهرية تذكر. من هنا، تأتي دعوة إنديك ـ على الأرجح ـ ليس للإفادة من خبرة كيسنجر والتذكير بمضمون تصوره حول عملية السلام فحسب، بل للاستعانة بأسلوبه الدبلوماسي الذي طالما استبعد نظرية المحصل الصفري في اللعبة السياسة.

ـ 2 ـ

Jason Pack

Libya and the Global Enduring Disorder

London: Hurst and Company Publishers, 2021. 304 p.

يرى الباحث غير المقيم في معهد الشرق الأوسط، المتابع للشؤون الليبية جيسون باك في هذا الكتاب، أننا لم نعد نعيش في عالم يحكمه التنسيق الدولي، أو حلف شمال الأطلسي (الناتو) الموحد، أو الهيمنة الأمريكية تقليديًا، بل في عالم يسوده الاضطراب الدائم. ويرى أنه في حين يسود الاعتقاد ـ على سبيل المثال ـ بأن يؤدي انهيار إمبراطورية معينة إلى استعادة توازن القوى بين مكوناتها من خلال الصراع بين أنظمة هذه المكونات المتنافسة، فإن هذه الدينامية التي غالبًا ما تؤدي إلى استعادة توازن القوى غائبة بصورة مدهشة اليوم. وبدلًا من ذلك، سعت القوى العظمى، في بعض الأحيان، إلى الترويج للاضطراب الدائم. وهذا ما يفسر استمرار الصراع في ليبيا التي تمثل نموذجًا مصغرًا مثاليًا لتحديد السمات البارزة لهذه الحقبة الجديدة من الجغرافيا السياسية.

ويوضح الكاتب أن الدبلوماسية الدولية المتماسكة غابت بصورة صارخة عن مسار إعادة بناء البلاد بعد القذافي، بينما زادت الخلافات والانقسامات بين مكونات المجتمع الليبي لتتخطى الحدود الليبية وتزيد من تشتت الجهود الدولية الهادفة إلى إعادة الاستقرار لليبيا، ناهيك بتقويض التعاون الدولي الذي يؤشر إلى الفوضى المتزايدة في النظام العالمي القائم.

لقد شاركت القوى الدولية بفاعلية في معارك إسقاط نظام القذافي، لكنها تقاعست في معالجة المشكلة الأخطر التي واجهتها ليبيا، وهي انعدام الأمن في البلاد منذ عام 2011. كما تقاعست هذه القوى في جهود إعادة بناء المؤسسات السياسية وتنفيذ الجدول الزمني الذي تم الاتفاق عليه بين مختلف القوى السياسية في البلاد لصوغ دستور ليبي جديد، في حين كثفت «المجموعات الجهادية» أنشطتها لتتخطى الحدود الليبية وتهدد استقرار المنطقة. ولم تحرك القوى الدولية الفاعلة ساكنًا عقب استيلاء قوى الأمر الواقع في ليبيا على المنشآت النفطية عام 2013، وهو ما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد. وهكذا شاركت الدول الغربية عمومًا وبغطاء من مجلس الأمن الدولي في معارك إسقاط نظام القذافي، لكنها تركت البلاد لمصيرها في مواجهة الفوضى.

ـ 3 ـ

Oluwaseun Tella

Africa Soft Power: Philosophy, Political Values Foreign Policies and Cultural Exports

London: Routledge, 2021. 226 p.

يعرض هذا الكتاب لسمات القوة الناعمة لأفريقيا بما تختزنه من ثقافة وقيم سياسية وسياسات خارجية وقدرات على جذب اعجاب واهتمام الآخرين واستقطابهم – وذلك استنادًا إلى صوغ مصطلح القوة الناعمة الذي صاغه جوزيف ناي في التسعينيات ـ، متناولًا تجارب أربع دول ارتبطت أكثر من غيرها من الدول الأفريقية باستخدام القوة الناعمة لتعزيز نفوذها على المستوى الإفريقي واستقطاب اهتمام الدول النافذة على المستوى العالمي. وهذه الدول هي: جنوب أفريقيا التي أثارت الاهتمام العالمي بدستورها التقدمي والشركات المتعددة الجنسيات المتوسعة فيها، ونيجيريا التي برزت فيها صناعة أفلام نوليوود النيجيرية، وكينيا التي راجت فيها صناعات الموضة والسياحة، ومصر باعتبارها مهد الحضارة. وتكمن أهمية الكتاب في ما يقدمه من وقائع تدحض الصور النمطية عن أفريقيا التي غالبًا ما تقدم القارة السمراء «قارة يائسة» تعاني الفقر والأوبئة والتخلف الاقتصادي والفوضى السياسية.

يبحث الكتاب في الطرق التي تستخدم فيها الدول الأربع القوة الناعمة لتحسين ظروفها، فيتناول الفلسفات الأفريقية الثقافية، والإنسانية والأخلاقية، التي أشيعت في سياق عملية الأفرقة وتنظيم الانتقال إلى حكم الأغلبية أو تفسير خلفيات أنظمة الحكم، وأبرزها الأوبونتويّة (Ubuntu) في جنوب أفريقيا، التي تتمحور حول الاعتقاد برابطة تشاركية عالمية تربط البشرية جمعاء، وأومولوابي (Omolúwàbí) في نيجيريا التي تتمحور حول الأخلاق وقيم الشجاعة والعمل الجاد والتواضع والاحترام، وهارامبي (Harambee) في كينيا التي تشدد على الاشتراكية الأفريقية بوصفها خلفية اجتماعية لحياة المجتمع القبلي في أفريقيا، ولكنها – بخلاف «الماركسية والاشتراكية الأوروبية ـ تنفي الصراع الطبقي، إضافة إلى الفرعونية المصرية، أقدم حضارة في التاريخ الإنساني.

ويرى الكاتب أن هذه الدول تمكنت من خلال قيمها الفلسفية من إحداث تحول لا يمكن تجاهله في الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحلية والسلوك السياسي عبر جعل الأفراد والدول يتخلون عن المصالح الفردية الضيقة لصالح الجماعة والمبادئ الأخلاقية. كما تمكنت من جذب اهتمام الدول الأخرى على جميع المستويات الأفريقية والإقليمية والدولية من خلال صادراتها الثقافية والفنية، على الرغم مما واجهته وتواجهه من قيود اقتصادية وسياسية بما في ذلك تحديات إزالة الفقر وعدم المساواة والبطالة والفساد السياسي.

ثالثًا: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

Kenneth Pollack and Dennis Ross,
"Biden Needs a Middle East Strategy to Avoid New Crises,"
Policy Analysis (The Washington Institute for Near East Policy) (10 August 2021) (Also published in the Hill).

يتابع هذا التحليل السياسي سياسة إدارة بايدن في منطقة الشرق الأوسط في ظل تطور الأوضاع في اليمن وليبيا وسورية، إضافة إلى برنامج إيران النووي، فيتحدث عن تدخل السعودية والإمارات في اليمن، وتدخل تركيا والإمارات ومصر وقطر في ليبيا، وكذلك تدخلها في سورية وشمال العراق، والمحاولات الإسرائيلية لمواجهة برنامج إيران النووي المتقدم والوجود الإيراني المتنامي في سورية. ويرى أن تدخلات شركاء الولايات المتحدة في أزمات المنطقة يشوبها الارتباك نتيجة الغموض في الموقف الأمريكي تجاه تطور الأحداث. ولذا يتعين على إدارة بايدن القيام بعمل أفضل لدمج استراتيجياتها الخاصة بكل بلد في المنطقة بنهج شامل لتحقيق أهداف أكبر والتمكن من مواجهة خصوم واشنطن بصورة أفضل.

ويتناول التحليل السياسي موقف إدارة بايدن من التطورات الأخيرة في المنطقة، فيوضح أنه على الرغم من ضرورة تركيز إدارة بايدن على الشؤون الأمريكية أولًا، وعلى العلاقات بين القوى العظمى ثانيًا، إلّا أنها نجحت حتى الآن في منع الأوضاع في الشرق الأوسط من الغليان إلى درجة الخروج عن نطاق السيطرة. لقد بقيت إدارة بايدن ثابتة على موقفها من الاتفاق النووي الإيراني، ورفضت الإذعان لمطالب طهران، وأعلنت عن استعدادها لتقديم الدعم لرئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، إذا ما قرر محاربته الفساد والتغلغل الإيراني في بلاده. كما أقرت إدارة بايدن بالمصالح الأمريكية في السعودية وأوضحت أنها لن تتخلى عن السعوديين. واعتبرت أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها أثناء القتال الأخير في غزة في الوقت الذي كانت تسعى فيه للتوصل إلى وقف سريع لإطلاق النار وتأمين المساعدات الإنسانية للفلسطينيين.

مع ذلك، تبين أنه على الرغم من نجاح فريق بايدن في التفاعل مع التحديات الإقليمية التي تعرّض لها، إلّا أنه لا يزال يفتقر إلى استراتيجية واضحة للمنطقة بأسرها، الأمر الذي أثار الارتباك والشكوك لدى المسؤولين السعوديين والعراقيين والإسرائيليين الذين تساءلوا حول ما تسعى الإدارة الأمريكية إلى تحقيقه في المنطقة، وعبّروا عن شعورهم بأن سياساتها تفاعلية وموجهة فقط لكل دولة على حدة.

من هنا يشدد هذا التحليل السياسي على ضرورة طمأنة أصدقاء الولايات المتحدة وردع خصومها ومنافسيها، وبخاصة في الوقت الراهن، نظرًا إلى الإرث الذي تركه أوباما وترامب على مدى السنوات الاثنتي عشرة الماضية حيث عملت الولايات المتحدة بثبات على فك ارتباطاتها مع الشرق الأوسط. وقد ساهم الفراغ الناتج من ذلك في تدهور الوضع بصورة ثابتة، حيث اندلعت الحروب في ليبيا وسورية واليمن، والاضطرابات في العراق ومصر وتركيا، وشهدت المنطقة صعود تنظيم «داعش» وسقوطه، وعودة ظهور الأنظمة الاستبدادية بعد الأمل الذي ساد بعد «الربيع العربي»، ناهيك بمقتل مئات الألوف ونزوح ملايين اللاجئين، في حين تقدمت إيران مع حلفائها بثبات لتحقق مكتسبات في جميع أنحاء المنطقة.

وإذ أكدت إدارة بايدن أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن المنطقة، ولن ترضخ للتمدد الإيراني فيها، لكنها لم تخبر حلفاءها «كيف» تنوي تحقيق ذلك، ولا الأدوار التي تصوّرها لهم في هذا المخطط. ولذا، يقترح هذا التحليل السياسي وضع استراتيجية شاملة لكي تفهم كل دولة في الشرق الأوسط ما تتوقعه الولايات المتحدة منها، أو ما تنوي تقديمه لها، أو ما الحالة النهائية في المنطقة التي تسعى الولايات المتحدة إلى إرسائها، وما إذا كانت هذه هي الحالة النهائية التي ستلبّي الحاجات الخاصة لكل بلد. وإذا لم يشعر حلفاء أمريكا بأنهم يعرفون إلى أين تنوي واشنطن قيادتهم، أو إذا شعروا أنها ستفعل القليل أو لن تفعل شيئًا لمواجهة ما يرونه تهديدات، فسوف يتحركون من تلقاء أنفسهم ـ وغالبًا ما تَمنع هذه الإجراءات المسارات البديلة التي تفضلها الولايات المتحدة، أو تخاطر بإثارة كوارث جديدة في المنطقة.

وهذا هو بالتحديد ما حدث خلال فترة إدارة أوباما وترامب عندما تدخلت السعودية والإمارات عسكريًا في اليمن، وتدخّلت تركيا والإمارات ومصر وقطر في ليبيا، وتدخلت تركيا في سورية وشمال العراق ـ وبالطبع، أصبح تدخّل القوى الخارجية مثل روسيا أكثر كثيرًا. في غضون ذلك، اختارت إسرائيل مواجهة برنامج إيران النووي المتقدم ووجودها المتنامي في سورية، بحملة جوية متواصلة في سورية.

وقد لا تكون الولايات المتحدة قادرة دائمًا على ضبط حلفائها لمنعهم من الإقدام على خطوات متهوّرة حتى بوجود استراتيجية أمريكية شاملة وواضحة للمنطقة. ولكن في غياب هذه الاستراتيجية، فمن شبه المؤكد أن تمضي دول المنطقة في مسارها الخاص من جانب واحد، ونادرًا ما ستكون هذه المسارات فعّالة بقدر المسارات المنسّقة مع الولايات المتحدة، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى نشوب صراعٍ أوسع نطاقًا بين تلك الدول و«محور المقاومة» الإيراني.

ويبدو أن إدارة بايدن تعلّمت درسًا بأن الولايات المتحدة، وحتى وإن كانت ترغب في عدم جعل الشرق الأوسط أولوية لها، إلّا أنها لا تستطيع تجاهل عدم وجود استراتيجية شاملة للمنطقة، إذ قد تخاطر واشنطن بذلك بترك المنطقة تنفجر بطرق سترغم الولايات المتحدة على جعلها أولوية. وهذا آخر ما يحتاج الرئيس بايدن إليه.

ـ 2 ـ

Richard N. Haass,
"America's Withdrawal of Choice,"
Council on Foreign Relations (15 August 2021).
(Originally published at Project Syndicate).

يرى الدبلوماسي الأمريكي ريتشارد ناثان هاس في هذه المقالة أن السقوط السريع لكابول يذكّر بالسقوط المخزي لسايغون في عام 1975، ويمثل فشلًا استراتيجيًا وأخلاقيًا لأمريكا في أفغانستان؛ من شأنه أن يعزز التساؤلات حول صدقية الولايات المتحدة بين الأصدقاء والأعداء على السواء.

ويصف هاس الوضع المستجد في أفغانستان عقب الانسحاب الأمريكي العسكري من البلاد، فيتحدث عن فرار الرئيس الأفغاني أشرف غني من البلاد، وانهيار حكومته مع دخول مقاتلي طالبان إلى كابول، وتلاشى الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان الذي استمر نحو عقدين من الزمن في غضون أسابيع. ويعتبر أن الأمور وصلت إلى هذا التدهور نتيجة سوء التخطيط و قرار الولايات المتحدة سحب قواتها العسكرية من أفغانستان اختياريًا وليس لأن مهمتها قد أنجزت، أو أن وجودها أصبح غير مقبول، أو لم تعد ترحب بها الحكومة الأفغانية المضيفة.

لقد ذهبت القوات الأمريكية لأول مرة إلى أفغانستان قبل 20 عامًا للقتال إلى جانب القبائل الأفغانية التي تسعى لإطاحة حكومة طالبان التي كانت تؤوي «تنظيم القاعدة»، المسؤول عن هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 التي أودت بحياة ما يقرب من 3000 شخص في الولايات المتحدة. ولجأ العديد من قادة حركة طالبان إلى باكستان، حيث أعادوا مع مرور الوقت إعادة تنظيم الحركة واستئناف القتال ضد الحكومة الأفغانية (الموالية للولايات المتحدة). وازداد عدد القوات الأمريكية في مرحلة ما خلال رئاسة باراك أوباما إلى أكثر من 110,000 ـ مع توسع طموحات الولايات المتحدة في أفغانستان، فكانت التكلفة باهظة، إذ انفقت الولايات المتحدة على حربها في أفغانستان ما يقارب نحو 2 تريليون دولار، وسقط لها نحو 2500 قتيل، وأكثر من 1100 شخص من القوات المتحالفة معها، إضافة إلى نحو 70 ألف قتيل عسكري أفغاني ونحو 50 ألف قتيل مدني. ومع ذلك، كانت النتائج متواضعة: فبينما كانت الحكومة الأفغانية المنتخبة تسيطر على المدن الكبرى، ظلت قبضتها على السلطة ضعيفة، واستعادت حركة طالبان السيطرة على العديد من البلدات والقرى الأصغر.

ومع تحول الحرب الأمريكية في أفغانستان إلى حرب باهظة التكلفة مع مرور الوقت، انخفض عدد القوات الأمريكية إلى 3000 تقريبًا؛ اقتصر دورهم إلى حد كبير على تدريب وإرشاد ودعم القوات الأفغانية. وتحول الوجود الأمريكي المتواضع مرساة لنحو 8500 جندي من الدول المتحالفة ودعامة عسكرية ونفسية للحكومة الأفغانية، تحول دون انهيارها، رغم أن وجودها لن يؤدي إلى نصر عسكري أو سلام.

لكن إدارة بايدن بدأت تعمل من نص ورثته من إدارة دونالد ترامب، التي وقعت في شباط/فبراير 2020 اتفاقية مع طالبان ـ استبعدت حكومة أفغانستان منها ـ وحددت في أيار/مايو 2021 موعدًا نهائيًا لانسحاب القوات القتالية الأمريكية. ولم تلزم الاتفاقية طالبان بنزع سلاحها أو بوقف إطلاق النار، ولكن فقط بالموافقة على عدم استضافة

الجماعات الإرهابية على الأراضي الأفغانية. كما لم تلزم حركة طالبان بأي عملية سلام. لقد كانت الاتفاقية لتقديم ورقة توت للانسحاب الأمريكي.

وقد احترمت إدارة بايدن هذه الاتفاقية المعيبة بكل الطرق باستثناء طريقة واحدة، تم بموجبها تمديد الموعد النهائي للانسحاب العسكري الأمريكي الكامل بما يزيد قليلًا على ثلاثة أشهر. ورفض بايدن أي سياسة من شأنها أن تربط انسحاب القوات الأمريكية بالظروف على الأرض أو إجراءات طالبان الإضافية. وبدلًا من ذلك، وخوفًا من سيناريو تدهور الظروف الأمنية واتخاذ خطوة غير شعبية بإعادة نشر القوات الأمريكية تحت الضغوط، أزال بايدن ببساطة جميع القوات الأمريكية، وكما كان متوقعًا على نطاق واسع، تحول الزخم أكثر فأكثر إلى طالبان وبعيدًا من الحكومة الأفغانية المحبطة بعد الرحيل العسكري الأمريكي.

وبمرور الوقت، هناك خطر إضافي يتمثل بأن طالبان ستسعى إلى بسط سلطتها على جزء كبير من باكستان. وإذا كان الأمر كذلك، فسيكون من الصعب تفويت المفارقة، لأن توفير باكستان ملاذًا لطالبان لسنوات عديدة هو الذي سمح لها بشن الحرب. ومن الممكن أن تصبح أفغانستان ملاذًا لنقل الحرب إلى باكستان وهو ما سيمثل كابوسًا، نظرًا إلى هشاشة باكستان، وعدد سكانها الكبير، وترسانتها النووية، وتاريخ الحرب مع الهند.

قد لا يوفر الانسحاب الأمريكي المتسرع وسوء التخطيط الوقت الكافي لإجلاء الأفغان المعرّضين للخطر الآن والذين عملوا مع الحكومتين الأمريكية والأفغانية. ولهذا عواقب محلية. ويُضاف ذلك إلى الآثار المروّعة للفشل الاستراتيجي والأخلاقي لأمريكا الذي سيعزز التساؤلات حول صدقية الولايات المتحدة بين الأصدقاء والأعداء على نطاق واسع.

سُئل بايدن مؤخرًا عمّا إذا كان يشعر بأي ندم على قراره سحب جميع القوات الأمريكية من أفغانستان. فأجاب أنه لم يفعل. لكن هاس في مقالته هذه يؤكد أن عليه أن يفعل □

Our books are now available to order on www.bookdepository.com
with free worldwide shipping

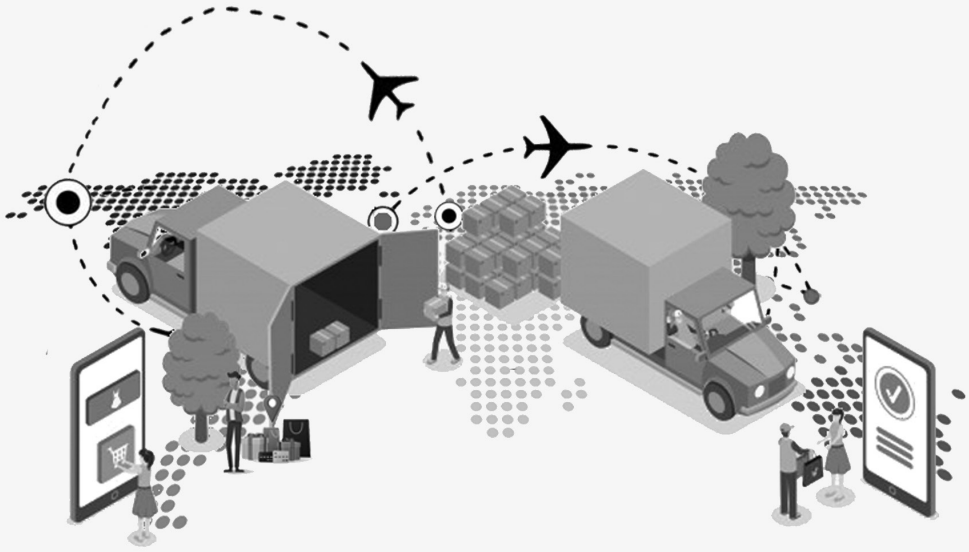

إصدارات المركز متوفرة على موقع Book Depository

الشحن مجاني إلى جميع أنحاء العالم

Book Depository
www.bookdepository.com

Centre for Arab Unity Studies
مركز دراسات الوحدة العربية
www.caus.org.lb